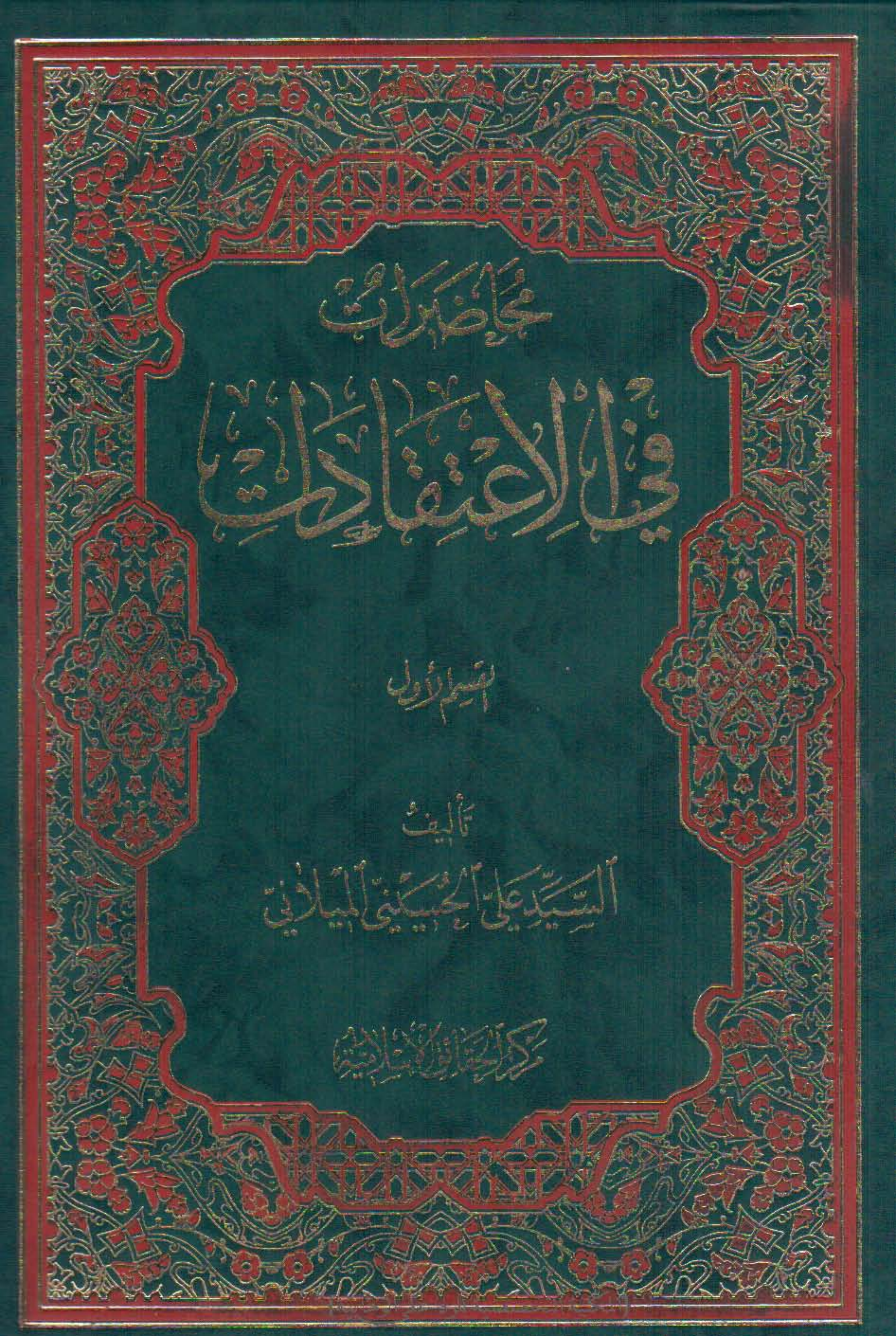

محاضرات
في الاعتقادات
القسم الأول
تأليف
السيد علي الحسيني الميلاني
مركز الحقائق الإسلامية

محاضرات في الاعتقادات

تأليف

السيد علي الحسيني الميلاني

القسم الأول

مركز الحقائق الإسلامية



۞ اسم الكتاب: محاضرات في الاعتقادات ـ القسم الأول

۞ المؤلف: السيد علي الحسيني الميلاني

۞ نشر: الحقائق

۞ الطبعة: الرابعة، ١٤٣٠

۞ المطبعة: وفا

۞ الكميّة: ١٠٠٠

۞ ردمك الدورة: ٠ـ ٤١ ـ ٢٥٠١ ـ ٩٦٤ ـ ٩٧٨   978 - 964 - 2501 - 41 - 0

۞ ردمك: ٧ ـ ٤٢ ـ ٢٥٠١ ـ ٩٦٤ ـ ٩٧٨   978 - 964 - 2501 - 42 - 7

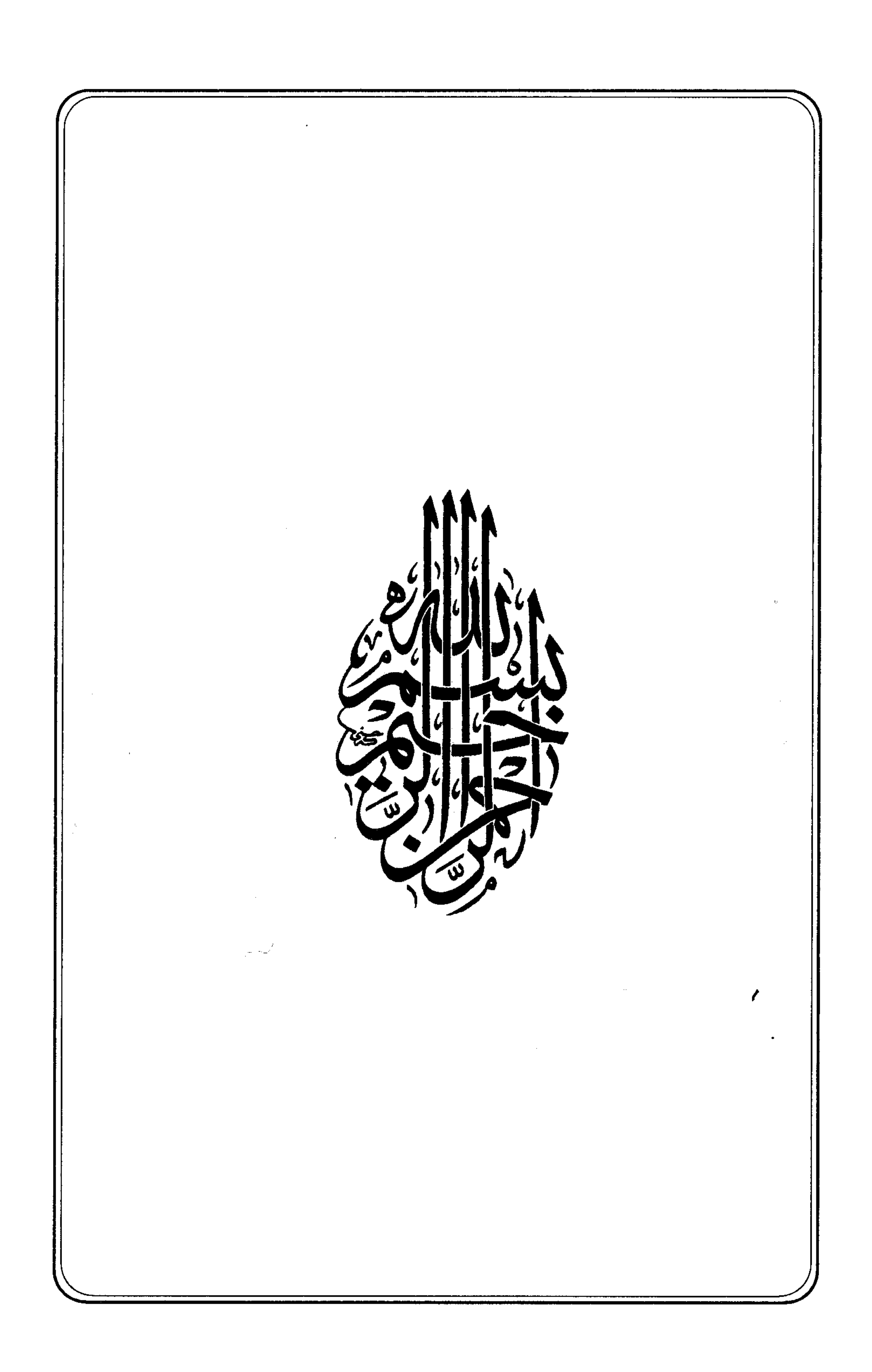
عنوان المركز: قم، شارع صفائيه، فرع ٣٤، فرع ايراني‌زاده، رقم ٣٣، الهاتف: ٠٢٥١-٧٧٣٩٩٦٨، الفاكس: ٠٢٥١-٧٧٤٢٢١٢

عنوان مركز النشر: قم، شارع صفائيه، مقابل صندوق قرض الحسنه دفتر تبليغات، الهاتف: ٠٢٥١-٧٨٣٧٣٢٠

عنوان مركز التوزيع في مشهد: شارع الشهداء، خلف حديقة نادري (باغ نادرى)، فرع الشهيد خوراكيان، بناية گنجينه كتاب التجارية، نشر نور الكتاب، الهاتف: ٠٥١١-٢٢٤٢٢٦٢ ‏ ٠٩١٥١١٩٩٤٨٦

عنوان مركز التوزيع في اصفهان: شارع چهارباغ پائين، أمام ملعب تختي الرياضي، المركز التخصصي للحوزة العلمية في اصفهان، الهاتف: ٠٣١١-[illegible]

الموقع: www.Al-haqaeq.org ـ البريد الالكتروني: Info@Al-haqaeq.org


بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة المركز

هذه هي الطبعة الرّابعة لكتاب (محاضرات في الإعتقادات) وهي محاضراتٌ ألقاها سيّدنا الفقيه المحقق آية اللّٰه السيّد علي الحسيني الميلاني بمكتبته في ليالي شهر رمضان عام ١٤١٤ بطلبٍ من مركز الأبحاث العقائديّة. وتمتاز هذه الطّبعة بالتصحيح ومراجعة المصادر، وباللّٰه التوفيق.

مركز الحقائق الاسلامية

كلمة المؤلّف

بسم اللّه الرحمن الرحيم

الحمد للّه رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وآله الطيبين الطاهرين، ولعنة اللّه على أعدائهم أجمعين، من الأولين والآخرين.

لعلّ من خير الأعمال في ليالي شهر رمضان هو مذاكرة العلم، والأمور الاعتقادية والمسائل التي تتعلق بأصول الدين من أشرف المسائل العلميّة، ومسألة الإمامة من بين المسائل الاعتقاديّة من أشرفها.

ونسأل اللّه التوفيق لأنْ نتمكّن من إلقاء بعض الأضواء على بعض القضايا المتعلّقة بمسألة الإمامة، لنرىٰ ما يدّل عليه الكتاب والسنّة في هذه المسألة المهمّة العقائديّة الحسّاسة.

ولست أدّعي أنّي مستوعب لجميع ما يتعلّق بهذه المسألة، ولست أدّعي أنّي على استعداد للإجابة علىٰ كلّ سؤال يطرح حول هذه المسألة.

ولست من أهل الخطابة والبيان والقدرة على تنضيد الكلمات والتلاعب بالألفاظ، كما يقال في هذه الأيّام.

سأحاول أنْ أبحث في هذه الليالي عن الإمامة بذكر عدّةٍ من أدلّة الامامية، وعمدة أدلّة غيرهم، ثم تحقيق الحال في جملةٍ من المباحث المتعلّقة بالإمامة،

وسأحاول أنْ أبسّط الألفاظ والمطالب بقدر الإمكان، حتّى لا يكون هناك تعقيد في البيان وصعوبة في استيعاب البحوث.

قد يحمل هذا الكلام منّي على التواضع، ولكن هذا من باب حسن الظن.

مقدمات البحث

قبل الشروع في البحوث، وقبل الدخول في المسائل الأساسيّة التي تقرّر أن نبحث عنها طبق المنهج المعلن عنه، لابدّ من تقديم مقدمات، فنقول:

المقدمة الأولىٰ: بحث المسائل علىٰ أسس متقنة

في كلّ مسألةٍ لابدّ وأن يكون البحث في تلك المسألة علىٰ أُسس متقنة مدروسة، فتارةً يكون طرف البحث والخطاب شيعيّاً إماميّاً مثلك، فأنت تباحثه وتحتج عليه بما هو حجة في داخل المذهب، فلك حينئذٍ أنْ تستدلّ علىٰ رأيك بروايةٍ في كتاب (الكافي) مثلاً.

وأمّا إذا لم يكن شيعيّاً اثني عشريّاً مثلك، فالأمر يختلف... لابدّ وأنْ يكون البحث بينكما ابتداء علىٰ قضايا مشتركة وعلى أدلّة مشتركة.

الأدلّة المشتركة:

أوّلاً: القرآن الكريم.

ثانياً: العقل السليم.

ثالثاً: الروايات الواردة في السنّة المتفق عليها بين الطرفين، أو تحتجّ عليه من السنّة بما هو حجّة عنده وإنْ لم يكن حجّةً عندك، وليس لك أنْ تحتج عليه بكتاب (الكافي)، كما ليس له أنْ يحتج عليك بكتاب (البخاري).

إذن، لابدّ وأنْ تكون هناك نقطة وفاق واشتراك حتّىٰ يتحاكم الطرفان إلى

تلك النقطة، من كتابٍ، أو سنّة مسلّمة بين الطرفين، أو قاعدة عقليّة قرّرها جميع العقلاء في بحوثهم.

أمّا إذا كان طرف الخطاب سنّيّاً، ولا يوافق علىٰ كتاب (البخاري)، بل لا يرىٰ صحّة شيء من الصحاح الستّة، فلابدّ حينئذٍ من إقامة الدليل له ممّا يراه حجّة، من الكتاب أو العقل، فإن أردنا أن نقيم الدليل عليه من السنّة، فلابدّ وأن نصحّح الرواية التي نحتجّ بها، لكي يلتزم بتلك الرواية؛ لأنّها إذا صحّت علىٰ ضوء كلمات علماء الجرح والتعديل عندهم، فلابدّ و أن يلتزم بتلك الرواية.

قد يكون في هذا الزمان بعض الباحثين من لا يقول بصحّة روايات الصحيحين فضلاً عن الصحاح كلّها، وإنّما يطالب برواية صحيحة سنداً، سواء كانت في الصحيحين أو في غير الصحيحين، فإثبات صحّة تلك الرواية لابدّ وأنْ يكون علىٰ ضوء كلمات علماء الجرح والتعديل من أهل السنّة بالنسبة لرواتها حتّىٰ تتمّ صحّة الرواية، ويمكنك الإستدلال بها.

فإنْ عاد وقال: ليست كلمات علماء الجرح والتعديل عندي بحجّة، هذا الشخص حينئذ لا يتكلّم معه ويترك؛ لأنّ المفروض أنّه لا يقبل بالصحيحين، ولا يقبل بالصحاح، ولا يقبل برواية فرض صحّتها علىٰ ضوء كلمات علماء الجرح والتعديل من أئمّتهم، حينئذ لا مجال للتكلّم مع هكذا شخص أبداً.

لكن المشهور بين السنّة: أنّهم يرون صحّة أخبار الصحيحين، وإن كنّا أثبتنا في بعض بحوثنا أنّ هذا المشهور لا أصل له، لكن المشهور بينهم هذا.

وأيضاً: المشهور بينهم صحّة روايات الصحاح الستّة، وإنْ اختلفوا في تعيين تلك الصحاح بعض الاختلاف.

وإنّ المسانيد أيضاً كثير منها معتبر، (كمسند أحمد) مثلاً، وإنْ كان بعض كبارهم لا يرون التزام أحمد في مسنده بالصحة، لكنْ عندنا شواهد وأدلّة تنقل

بالأسانيد عن أحمد بن حنبل نفسه أنّه ملتزم في مسنده بالصحّة[١].

وهناك كتب أُخرىٰ أيضاً مشهورة.

ونحن في بحوثنا هذه، لانعتمد إلّا على الصحاح والمسانيد والكتب المشهورة، بعد الاستدلال بالكتاب وبالعقل، فإذا وصلت النوبة إلى السنّة نستدلّ بالأحاديث المعروفة المشهورة الموجودة في الكتب المعتبرة المعتمدة، والروايات المتفق عليها بين الطائفتين.

فكما أشرنا من قبل، لابدّ وأن تكون الرواية متّفقاً عليها بين الطائفتين، أو بين الطرفين. هذا الاتفاق على الرواية من نقاط الاشتراك، كالقرآن الكريم وكالعقل السليم.

المقدمة الثانية: الإستدلال بالكتاب والعقل والسنّة

ثمّ الاستدلال كما أشرنا في خلال كلماتنا هذه، تارةً يكون بالكتاب، وتارةً يكون بالعقل وتارةً يكون بالسنّة.

أمّا الكتاب، فآياته المتعلّقة بمباحث الإمامة كثيرة، لكنّ المهمّ هو تعيين شأن نزول الآيات المستدلّ بها، وتعيين شأن نزولها إنمّا يكون عن طريق السنّة، إذن يعود الأمر إلى السنّة.

وفي الاستدلال بالعقل أيضاً، هناك أحكام عقلية هي أحكام كليّة، وتطبيق تلك الكبريات علىٰ الموارد لا يكون إلّا بأدلة من خارج العقل، مثلاً يقول العقل بقبح تقدّم المفضول على الفاضل، أمّا من هو المفضول ومن هو الفاضل ليقبح تقدّم المفضول على الفاضل بحكم العقل؟ هذا يرجع إلى السنّة، إذن، رجعنا إلى

---

(١) أنظر: من مؤلّفاتنا: نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار ٢ / ٢٧ ـ ٣٠، استخراج المرام من استقصاء الأفحام ٣ / ٢٦٩ ـ ٢٧٢.

السنّة النبويّة والأحاديث المعتبرة.

والسنّة أيضاً قد أشرنا إلىٰ قواعدنا في إمكان التمسّك بها، وإثبات مدّعانا و احتجاجنا علىٰ ضوئها، فنحن لا نستدلّ علىٰ أهل السنّة بكتبنا، كما لا يجوز لهم أن يستدلّوا بكتبهم علينا.

وقد نصّ علىٰ هذا الذي ذكرته عدّة من أكابر علمائهم، كابن حزم الأندلسي في كتابه (الفصل)، فإنّه ينصّ علىٰ هذا المعنىٰ ويصرّح بأنّه لا يجوز الاحتجاج للعامّة على الإماميّة بروايات العامّة، يقول:

لا معنىٰ لاحتجاجنا عليهم برواياتنا، فهم لا يصدّقونها، ولا معنىٰ لاحتجاجهم علينا برواياتهم فنحن لا نصدّقها، وإنّما يجب أن يحتجّ الخصوم بعضهم علىٰ بعض بما يصدّقه الذي تقام عليه الحجة به، سواء صدّقه المحتج أو لم يصدّقه، لأنّ من صدّق بشيء لزمه القول به أو بما يوجبه العلم الضروري، فيصير حينئذٍ مكابراً منقطعاً إن ثبت علىٰ ما كان عليه(١).

إنّ من الواضح أنّ الشيعي لا يرىٰ حجّية الصحيحين فضلاً عن غيرهما، فلا يجوز للسنّي أنْ يحتج بهما عليه، كما لا يجوز للشيعي أن يستدلّ على السنّي بكتاب شيعي؛ لأنّ السنّي لا يرىٰ اعتبار كتاب (الكافي) مثلاً.

فنحن إذن نستدلّ بروايات الصحاح، وبروايات المسانيد، وبالروايات المتفق عليها بين الطرفين، ولربّما نحتاج إلىٰ تصحيح سند بخصوصه علىٰ ضوء كتب علمائهم وأقوال كبارهم في الجرح والتعديل، ليتمّ الاحتجاج، ولا يكون حينئذٍ مناص من التسليم، أو يكون هناك تعصّب وعناد، ولا بحث لنا مع المعاند والمتعصّب.

(١) الفصل في الأهواء والملل والنحل ٤ / ١٢.

بعض التقسيمات في الاستدلال بالسنّة

وعندما يعود الأمر إلى الاستدلال بالسنّة، فالروايات المتعلّقة ببحث الإمامة تنقسم إلىٰ أقسام، نذكر أوّلاً انقسامها إلى قسمين أساسيّين رئيسيّين:

القسم الأوّل: الروايات الشارحة للآيات، والمبيّنة لشأن نزولها، فكما قلنا من قبل، فإنّ الإستدلال بالقرآن لا يتّم إلّا بالسنّة، إذ ليس في القرآن اسم لأحدٍ، فهناك آيات يستدلّ بها في مباحث الإمامة، لكن ماورد معتبراً في السنّة في تفسير تلك الآيات وسبب نزولها، هو المتمّم للإستدلال بالقرآن الكريم.

القسم الثاني: الروايات المستدلّ بها علىٰ الإمامة والولاية والخلافة بعد رسول الله، وليس بها أيّة علاقة بالآيات.

ثمّ الروايات من القسم الثاني تنقسم إلىٰ ثلاثة أقسام:

القسم الأوّل: ما يدلّ علىٰ الإمامة بالنصّ.

القسم الثاني: ما يدلّ علىٰ الإمامة عن طريق إثبات الأفضليّة، هذه الأفضليّة التي هي الصغرىٰ بإصطلاحنا لكبرىٰ قاعدة قبح تقدمّ المفضول على الفاضل.

القسم الثالث: الروايات الدالّة علىٰ العصمة، واشتراط العصمة واعتبارها في الإمام أيضاً حكم عقلي، وفي مورده أيضاً أدلّة من الكتاب والسنّة.

المقدمة الثالثة: أهمية البحث عن الإمامة

والبحث عن الإمامة بحث في غاية الحساسيّة والأهميّة؛ لأنّنا نرىٰ وجوب معرفة الإمام، وعندما نبحث عن تعيين الإمام بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله، نريد أن نعرف الحقّ في هذه المسألة الخلافية، ثمّ لنتّخذه قدوةً وأُسوة، لنقتدي به في جميع شؤوننا، وفي جميع أدوار حياتنا.

إنّنا نريد إن نعرفه ولنجعله واسطة بيننا وبين ربّنا، بحيث لو سئلت في يوم القيامة عن الإمام، أو سئلت في يوم القيامة لماذا فعلت كذا؟ لماذا تركت كذا؟ أحتجّ بما بلغني عنه وأقول: قال إمامي؛ إفعل كذا، قال إمامي؛ لا تفعل كذا، فحينئذ ينقطع السؤال.

عندما نريد البحث عن الإمام لهذه الغاية، فبالحقيقة يكون البحث عن الإمام والإمامة بحثاً عن الواسطة والوساطة بين الخالق والمخلوق، نريد أنْ نجعله واسطة بيننا وبين ربّنا، نريد أن نحتجّ بما وصلنا وبلغنا من أقواله وأفعاله في يوم القيامة علىٰ اللّه سبحانه وتعالىٰ، أو نعتذر أمامه في كلّ فعل أو تركٍ صدر منّا وسألنا عنه، فنعتذر بأنّه قول إمامنا أو فعل إمامنا، وهكذا بلغنا ووصلنا عنه، هذا هو ـ في الحقيقة ـ لبّ البحث عن الإمامة.

إذن، يظهر أنّ البحث عن الإمامة بحث مهمّ جدّاً؛ لأنّ الإمام حينئذ يكون كالنبي صلّى اللّه عليه وآله واسطةً بيننا وبين ربّنا عند فقد النبي صلّى اللّه عليه وآله.

أمّا أن يكون الإمام حاكماً بالفعل أو لا يكون، أنْ يكون مبسوط اليد أو لا، أن يكون مسموع الكلمة أو لا، أن يكون في السجن أو يكون غائباً عن الأنظار، أو أن يقتل، وإلىٰ غير ذلك، هذه الأُمور كلّها أُمور أُخرىٰ تتفرّع علىٰ بحث الإمامة، ليس البحث عن الإمامة بحثاً عن الحكومة بل الحكومة من شؤون الإمام ووظائفه، فقد تتهيّأ له الفرصة فيقوم بدوره في هذا الشأن، وقد يمنع وتحرم الأُمّة من بركاته في ذلك البُعد.

وكثيراً ما يختلط الأمر علىٰ الباحثين ويظنّون أنّ الإمامة هي الحكومة، وكثيراً ما نراهم يعترضون علىٰ مذهبنا بعدم التمكّن من الحكومة والسيطرة والسّلطة علىٰ الناس، وإلىٰ غير ذلك، وهذه الأُمور خارجة الآن عمّا نحن بصدده.

إذن، لابدّ من البحث عن الإمام بعد النبي؛ لأنّا نريد أن نعرف الحق ونعرف

الواسطة بيننا وبين ربّنا.

أمّا طريق معرفته، فهذا الطريق أيضاً يجب أنْ يكون تعيّنه من قبل اللّه سبحانه وتعالىٰ، لأنّه لو رجع وطالبنا في يوم القيامة وقال: من أيّ طريقٍ عرفت هذا الإمام؟ فلو ذكرت له طريقاً لا يرتضيه، لقال: هذا الإمام ليس بحق، ومن قال لك هذا الطريق موصل إلىٰ معرفة الإمام الواسطة بينك وبيني؛ ليكون عمله وقوله حجة في يوم القيامة؟

إذن، نفس الطريق أيضاً، لابدّ وأن ينتهي إلىٰ اللّه سبحانه وتعالىٰ، أي إلىٰ الكتاب والسنّة والعقل السليم كما أشرنا من قبل.

ومن هنا، فقد اخترنا آيات من القرآن الكريم، وأحاديث من السنّة النبويّة، لكي نستدلّ بها علىٰ إمامة علي عليه السّلام، ورجعنا إلىٰ العقل في المسألة لنعرف حكمه فيها.

دوران البحث بين علي عليه السّلام وأبي بكر

والبحث يدور بين علي عليه السّلام وأبي بكر، أمّا خلافة عمر وعثمان فيتفرّعان علىٰ خلافة أبي بكر.

إذن، يدور الأمر بين علي عليه السّلام وأبي بكر.

قالت الإماميّة: بأنّ عليّاً عليه السّلام هو الخليفة، وهو الإمام الحق بعد رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله بلا فصل.

وقال أهل السنة: الخليفة بعد رسول اللّه هو أبو بكر بن أبي قحافة.

استدلّت الإماميّة بآيات من القرآن الكريم، وبأحاديث، علىٰ ضوء النقاط التمهيديّة التي ذكرتها، وسترون أنّا سوف لا نخرج عن الإطار الذي ذكرناه قيد شعرة.

آيَةُ المُبَاهَلَةِ

آية المباهلة

قوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾(1).

هذه الآية تسمّىٰ بـ«آية المباهلة».

المباهلة في اللغة:

والمباهلة: من البهل، والبهل في اللغه بمعنىٰ تخلية الشيء وتركه غير مراعىٰ، هذه عبارة الراغب في كتاب [المفردات](2).

وعندما تراجعون [القاموس](3) و[تاج العروس](4) وغيرهما من الكتب اللغوية(5) ترونهم يقولون في معنىٰ البهل أنّه اللعن.

لكنّي رأيت عبارة الراغب أدق، فالبهل: هو ترك الشيء غير مراعى، كأنْ تترك

---

(1) سورة آل عمران (3): 61.

(2) مفردات ألفاظ القرآن: 149 «بهل».

(3) القاموس المحيط 3 / 339 «بهل».

(4) تاج العروس 7/ 238 «بهل».

(5) الصحاح 4 / 1642 «بهل»، لسان العرب 11 / 72 «بهل».

الحيوان مثلاً من غير أن تربطه بمكان، فتتركه غير مراعى، وتخلّيه وحاله وطبعه.

وهذا المعنىٰ موجود في رواياتنا بعبارة: «وكله اللّٰه إلىٰ نفسه»، فمن فعل كذا أوكله اللّٰه إلىٰ نفسه.

وهذا المعنىٰ دقيق جدّاً.

تتذكّرون في أدعيتكم تقولون: «ولا تكلني إلى نفسي طرفة عين أبداً»[1] وأنّه لمعنىٰ جليل وعميق جدّاً؛ لو أنّ الإنسان تُرِك من قبل اللّٰه سبحانه وتعالىٰ لحظة، وانقطع ارتباطه باللّٰه سبحانه وتعالىٰ، وانقطع فيض الباري بالنسبة إليه آناً من الآنات، لانعدم هذا الإنسان وهلك.

ولو أردنا تشبيه هذا المعنىٰ بأمر مادّي خارجي، نذكر الضياء المنبعث من المصباح المتّصل بالمركز المولّد، فلو انقطع الاتصال آناً مّا لم تجد هناك ضياءً ولا نوراً من هذا المصباح.

هذا معنىٰ إيكال الإنسان إلىٰ نفسه، لذلك نقول: «لا تكلني إلى نفسي طرفة عين أبداً».

هناك كلمة لأمير المؤمنين عليه السّلام في [نهج البلاغة] يقول فيها:

«إنّ أبغض الخلائق إلى اللّٰه رجلان، رجل وكله اللّٰه إلىٰ نفسه فهو جائر عن قصد السبيل، مشغوف بكلام بدعة ودعاء ضلالة، فهو فتنة لمن افتتن به، ضالٌّ عن هدي من كان قبله، مضلٌّ لمن اقتدىٰ به في حياته وبعد وفاته، حمّالٌ لخطايا غيره، رهنٌ بخطيئته»[2].

فالمباهلة: أن يدعو الإنسان ويطلب من اللّٰه سبحانه وتعالىٰ أن يترك شخصاً بحاله، وأنْ يوكله إلىٰ نفسه، وعلىٰ ضوء كلام أمير المؤمنين أن يطلب من اللّٰه

---

(١) مصباح المتهجّد: ٦٠ و ٦٥ و ٢١٠ وغيرها.

(٢) نهج البلاغة: ٥٩، الخطبة رقم ١٧.

سبحانه وتعالىٰ أن يكون هذا الشخص أبغض الخلائق إليه، وأيّ لعن فوق هذا؟ وأيّ دعاء علىٰ أحد أكثر من هذا؟

لذا عندما نرجع إلىٰ معنى كلمة اللعن في اللغة نراها بمعنىٰ الطرد، الطرد بسخط، والحرمان من الرحمة، فعندما تلعن شخصاً ـ أي تطلب من الله سبحانه وتعالىٰ أن لا يرحمه ـ تطلب من الله أن يكون أبغض الخلائق إليه، فالمعنىٰ في [القاموس] وشرحه أيضاً صحيح، إلّا أنّ ما جاء في [مفردات] الراغب أدق، فهذا معنىٰ المباهلة.

إذن، عرفنا لماذا أُمر رسول الله صلّى الله عليه وآله بالمباهلة، ثمّ عرفنا في هذا المقدار من الكلام أنّه لماذا عَدَل القوم عن المباهلة، لماذا تراجعوا، مع أنّهم قرّروا ووافقوا عليها وحضروا من أجلها، إلّا أنّهم لمّا رأوا رسول الله ورأوا أهل بيته خارجين معه، قال أُسقفهم: «إنّي لأرىٰ وجوهاً لو طلبوا من الله سبحانه وتعالىٰ أن يزيل جبلاً من مكانه لأزاله»[1].

فلماذا جاء رسول الله بمن جاء؟ لا نريد الآن أن نعيّن من جاء مع رسول الله لكن يبقى هذا السؤال: لماذا جاء رسول الله بمن جاء دون غيرهم؟

(١) تفسير البغوي (معالم التنزيل في التفسير والتأويل) ١ / ٤٨١، الكشّاف في تفسير القرآن ١ / ٤٣٤، تفسير الخازن ١ / ٢٥٤.

تعيين من خرج مع الرسول صلّى اللّٰه عليه وآله في المباهلة

إنّه ـ كما أشرنا من قبل ـ ليس في القرآن الكريم اسم لأحد، ولا نجد اسم علي عليه السّلام، ولا نجد اسم غيره في هذه الآية المباركة.

إذن، لابدّ أن نرجع إلى السنّة كما ذكرنا، ولكن إلىٰ أيّ سنّة نرجع؟ نرجع إلى السنّة المقبولة والمتّفق عليها عند الفريقين.

ومن حسن الحظ، قضيّة المباهلة موجودة في الصحاح والمسانيد والتفاسير المعتبرة.

إذن، أيّ مخاصم ومناظر وباحث يمكنه التخلّي عن هذا المطلب وإنكار هذه الحقيقة؟

وتوضيح ذلك: إنّا إذا رجعنا إلىٰ السنّة، فلابدّ وأن يتمّ البحث والتحقيق عن جهتين، وإلّا لا يتمّ الإستدلال بأيّ رواية من الروايات:

الجهة الأُولىٰ: جهة السند، لابدّ وأن تكون الرواية معتبرة ومقبولة عند الطرفين، ولابدّ وأن يكون الطرفان ملزمين بقبول تلك الرواية، هذا ما يتعلّق بالسند.

الجهة الثانية: جهة الدلالة، فلابدّ وأن تكون الرواية واضحة الدلالة علىٰ المدّعىٰ.

إلىٰ الآن فهمنا أنّ الآية المباركة وردت في المباهلة مع النصارىٰ، نصارىٰ نجران، ونجران منطقة بين مكّة واليمن علىٰ ما في بعض الكتب اللغوية، أو بعض المعاجم المختصة بالبلدان(١).

وإذا رجعنا إلى السنّة في تفسير هذه الآية المباركة، وفي شأن من نزلت ومن خرج مع الرسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله، نرىٰ مسلماً والترمذي والنسائي وغيرهم من أرباب الصحاح(٢)، يروون الخبر بأسانيد معتبرة، فمضافاً إلىٰ كونها في الصحاح، هي أسانيد معتبرة أيضاً، يعني حتّىٰ لو لم تكن فيالصحاح بهذه الأسانيد، هي معتبرة قطعاً:

خرج رسول اللّٰه عليه وآله السلام ومعه علي وفاطمة والحسن والحسين، وليس معه أحد غير هؤلاء.

فالسند معتبر، والخبر موجود في الصحاح، وفي مسند أحمد، وفي التفاسير إلىٰ ما شاءاللّٰه، من الطبري وغيره، ولاأعتقد أنّ أحداً يناقش في سند هذا الحديث بعد وجوده في مثل هذه الكتب.

نعم، وجدت حديثاً في [السيرة الحلبيّة] بلاسند، يضيف عمربن الخطّاب وعائشة وحفصة، وأنّهما خرجتا مع رسول اللّٰه للمباهلة(٣).

---

(١) معجم البلدان ٥ / ٢٦٦ «نجران».

(٢) راجع: صحيح مسلم ٧ / ١٢٠، مسند الامام أحمد بن حنبل ١ / ١٨٥، صحيح الترمذي ٥ / ٥٩٦، خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ٤٨ـ٤٩، المستدرك على الصحيحين ٣ / ١٥٠، فتح الباري في شرح صحيح البخاري ٧ / ٦٠، المرقاة في شرح المشكاة ٥ / ٥٨٩، أحكام القرآن للجصّاص ٢ / ١٦، تفسير الطبري (جامع البيان) ٣ / ٢١٢، تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم) ١ / ٣١٩، الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور ٢ / ٣٨، تفسير الرازي (التفسير الكبير) ٨ / ٨٠ الكامل في التاريخ ٢ / ٢٩٣، أسد الغابة في معرفة الصحابة ٤ / ٢٦، وغيرها من كتب التفسير والحديث والتاريخ.

(٣) إنسان العيون في سيرة الأمين والمأمون (السيرة الحلبيّة) ٣ / ٢١٢.

ووجدت في كتاب [تاريخ المدينة المنوّرة] لابن شبّة[١] أنّه كان مع هؤلاء ناس من الصحابة، ولا يقول أكثر من هذا.

ووجدت رواية في ترجمة عثمان بن عفّان من [تاريخ ابن عساكر][٢] أنّ رسول اللّه خرج ومعه علي وفاطمة والحسنان وأبو بكر وولده وعمر وولده وعثمان وولده.

فهذه روايات في مقابل ما ورد في الصحاح ومسند أحمد وغيرها من الكتب المشهورة المعتبرة.

لكن هذه الروايات في الحقيقة:

أوّلاً: روايات آحاد.

ثانياً: روايات متضاربة فيما بينها.

ثالثاً: روايات انفرد رواتها بها، وليست من الروايات المتفق عليها.

رابعاً: روايات تعارضها روايات الصحاح.

خامساً: روايات ليس لها أسانيد، أو أنّ أسانيدها ضعيفة، علىٰ ما حقّقت في بحثي عن هذا الموضوع.

إذن، تبقىٰ القضيّة علىٰ ما في صحيح مسلم، وفي غيره من الصحاح، وفي مسند أحمد، وغيره من المسانيد، وفي تفسير الطبري والزمخشري والرازي، وفي تفسير ابن كثير، وغيرها من التفاسير، وكلّهم اتّفقوا على أنه لم يكن مع رسول اللّه إلّا علي وفاطمة والحسنان.

---

(١) تاريخ المدينة المنورة ١ / ٥٨٢.

(٢) تاريخ مدينة دمشق ـ ترجمة عثمان ٣٩ / ١٧٧.

دلالة آية المباهلة علىٰ إمامة علي عليه السّلام

أمّا وجه الدلالة في هذه الآية المباركة، بعد بيان شأن نزولها وتعيين من كان مع النبي صلّى اللّٰه عليه وآله في تلك الواقعة، وأنه أين وجه دلالة هذه الآية على إمامة علي عليه السّلام؟ وكيف تستدلّون ـ أيّها الإماميّة ـ بهذه الآية المباركة علىٰ إمامة علي عليه الصّلاة والسّلام؟

فيما يتعلّق بإمامة أمير المؤمنين عليه السّلام في هذه الآية، وفي الروايات الواردة في تفسيرها، يستدلّ علماؤنا بكلمة: ﴿وَأَنْفُسَنا﴾، تبعاً لأئمّتنا عليهم أفضل الصّلاة والسّلام.

ولعلّ أوّل من استدلّ بهذه الآية المباركة هو أمير المؤمنين عليه السّلام نفسه، عندما احتجّ في الشورىٰ علىٰ الحاضرين بجملةٍ من فضائله ومناقبه، فكان من ذلك احتجاجه بآية المباهلة وهذه القصّة، وكلّهم أقرّوا بما قال أمير المؤمنين عليه السّلام، وصدّقوه في ما قال، وهذا الاحتجاج في الشورىٰ مروي أيضاً من طرق السنّة أنفسهم[1].

وأيضاً، هناك في رواياتنا[2] أنّ المأمون العباسي سأل الإمام الرضا عليه

---

(١) تاريخ مدينة دمشق ٤٢ / ٤٣٢.

(٢) الفصول المختارة من العيون والمحاسن: ١٧ـ١٨.

السّلام قال: هل لك من دليل من القرآن الكريم علىٰ إمامة علي، أو أفضليّة علي؟ تأمّلوا! السائل هو المأمون والمجيب هو الإمام الرضا عليه السّلام.

المأمون كما يذكرون في ترجمته كما في تاريخ الخلفاء للسيوطي(١) وغيره(٢) أنّه كان من فضلاء الخلفاء، أو من علماء بني العباس من الخلفاء، وقد طلب من الإمام الثامن من أئمة أهل البيت أن يقيم له دليلاً من القرآن، ولعلّه لأنّ السنّة قد يكون فيها بحث، في السند أو غير ذلك، لكن لا بحث سندي إذا كان الاستدلال بآيات القرآن المجيد.

فذكر له الإمام عليه السّلام آية المباهلة، واستدلّ بكلمة: ﴿وَأَنْفُسَنَا﴾.

لأنّ النبي صلّى الله عليه وآله عندما أُمر أنْ يخرج معه نساءه، فأخرج فاطمة فقط، وأبناءه، فأخرج الحسن والحسين فقط، وأُمر بأن يخرج معه نفسه، ولم يُخرج إلّا علياً؛ فعلي نفس رسول الله بحسب الروايات الواردة بتفسير الآية، وقد ذكرنا أسماء عدّةٍ من مصادر تلك الروايات، نعم، ما كان لقوله تعالى ﴿وَأَنْفُسَنَا﴾ مصداق غير علي، إذْ لم يخرج رسول الله إلّا عليّاً، فكان علي نفس رسول الله، إلّا أن كون علي نفس رسول الله بالمعنىٰ الحقيقي غير ممكن، فيكون المعنىٰ المجازي هو المراد، وأقرب المجازات إلى الحقيقة يؤخذ في مثل هذه الموارد، كما تقرّر في كتبنا العلميّة(٣)، وأقرب المجازات إلىٰ المعنىٰ الحقيقي في مثل هذا المورد هو أن يكون علي عليه السّلام مساوياً لرسول الله صلّى الله عليه وآله.

ولكن هل المقصود المساواة مع رسول الله في جميع الجهات وفي جميع النواحي حتّىٰ النبوّة؟ لا. فتخرج النبوّة بالإجماع علىٰ أنّه لا نبي بعد رسول الله،

(١) تاريخ الخلفاء: ٢٤٦.

(٢) البدء والتاريخ ٦ / ١٢.

(٣) أنظر: هداية المسترشدين: ٧٠.

وتبقىٰ بقيّة مزايا رسول الله وخصوصياته وكمالاته موجودةً في علي، بمقتضىٰ هذه الآية المباركة.

ومن خصوصيّات رسول الله: العصمة، فآية المباهلة تدلّ علىٰ عصمة علي بن أبي طالب قطعاً.

من خصوصيّات رسول الله: أنّه أولىٰ بالمؤمنين من أنفسهم، فعلي أولىٰ بالمؤمنين من أنفسهم كرسول الله قطعاً.

من خصوصيّات رسول الله: أنّه أفضل جميع الخلائق، أفضل البشر والبشريّة، منذ أن خلق الله سبحانه وتعالىٰ العالم وخلق الخلائق كلّها، فكان أشرفهم رسول الله محمّد بن عبدالله. فعلي كذلك.

وسنبحث إن شاء الله في ليلة من الليالي عن مسألة تفضيل الأئمة على الأنبياء، وسترون أنّ هذه الآية المباركة ـ وهناك أدلّة أُخرىٰ أيضاً ـ تدلُّ علىٰ أنّ عليّاً أفضل من جميع الأنبياء، سوىٰ نبيّنا صلّى الله عليه وآله.

فحينئذٍ، حصل عندنا تفسير الآية المباركة علىٰ ضوء الأحاديث المعتبرة، حصل عندنا صغرىٰ الحكم العقلي بقبح تقدّم المفضول علىٰ الفاضل، بحكم هذه الأحاديث المعتبرة.

وناهيك بقضيّة الأولويّة، رسول الله أولىٰ بالمؤمنين من أنفسهم، وعلي أولىٰ بالمؤمنين من أنفسهم.

وفي جميع بحوثنا هذه، وإلىٰ آخر ليلة، سترون أنّ الأحاديث كلّها وإن اختلفت ألفاظها، واختلفت أسانيدها، واختلفت مداليلها، لكنها كلّها تصبّ في مصبّ واحد، وهو أولويّة علي، وهو إمامة علي، وهو خلافة علي بعد رسول الله بلا فصل.

لابدّ وأنّكم تتذكّرون حديث الغدير: «ألست أولىٰ بالمؤمنين من أنفسهم؟

قالوا بلىٰ، قال: فمن كنت مولاه فهذا علي مولاه».

نفس المعنىٰ الذي قاله وقصده في حديث الغدير، هو المفهوم الذي تجدونه في آية المباهلة، وبالنظر إلىٰ ما ذكرنا من المقدمات والممهّدات، التي كلّ واحد منها أمر قطعي أساسي لايمكن الخدشة في شيء ممّا ذكرت.

مع ابن تيمية في آية المباهلة

يعترف ابن تيمية بعدم خروج أحد مع رسول اللّه غير علي والزهراء والحسنين، واعتراف ابن تيميّة في هذه الأيام وفي أوساطنا العلميّة وفي بحوثنا المقارنة ذو أثر كبير، لأنّ كثيراً من الخصوم يرون ابن تيميّة «شيخ الإسلام»، إلّا أنّ بعض كبارهم قال: من قال بأنّ ابن تيميّة شيخ الإسلام فهو كافر[1]!!

المهم، إنّ ابن تيميّة أيضاً يعترف بعدم خروج أحد مع رسول اللّه في قضية المباهلة غير هؤلاء الأربعة، وراجعوا كتابه [منهاج السنّة].

ولو أنّ مدّعياً يدّعي أو متعصّباً أو جاهلاً يقول كما قال ابن تيميّة في [منهاج السنّة][2]: بأنّ عادة العرب في المباهلة أنّهم كانوا يخرجون أقرب الناس إليهم نسباً وإنْ لم يكن ذا فضيلة، وإن لم يكن ذا تقوىٰ، وإنْ لم يكن ذا منزلة خاصة أو مرتبة عند اللّه سبحانه وتعالىٰ، يقول هكذا.

لكنّه يعترض علىٰ نفسه ويقول: إنْ كان كذلك، فلِمَ لم يخرج العباس عمّه معه؟ والعباس في كلمات بعضهم ـ ولربّما نتعرّض لبعض تلك الكلمات في حديث الغدير ـ أقرب إلىٰ رسول اللّه من علي، فحينئذ لِمَ لمْ يخرج معه؟

---

(١) هو العلاء البخاري، أنظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ١ / ٢٢٠ و٨٣٨

(٢) منهاج السنّة النبويّة ٧ / ١٢٢ ـ ١٣٠.

يقول في الجواب: صحيحٌ، لكن لم يكن للعباس تلك الصلاحية والقابليّة واللياقة لأن يحضر مثل هذه القضية، فلذا يكون لعلي في هذه القضية نوع فضيلة هذا بتعبيري أنا، لكن راجعوا نصّ عبارته فالنقل كان بالمعنىٰ.

فهو بهذا المقدار يعترف، ونغتنم من مثل ابن تيميّة أن يعترف بفضيلةٍ لعلي في هذه القضيّة.

ولو أنّك راجعت الفضل ابن روزبهان الخنجي، ذلك الذي ردّ بزعمه على كتاب العلاّمة الحلّي رحمه الله بكتابٍ أسماه [إبطال الباطل]، لرأيته في هذا الموضع أيضاً يعترف بثبوت فضيلة لعلي لايشاركها فيها أحد(١).

نعم، يقول ابن تيميّة: لم تكن الفضيلة هذه لعلي فقط، وإنّما كانت لفاطمة والحسنين أيضاً، إذن، لم تختصّ هذه الفضيلة بعلي.

وهذا كلام مضحك جدّاً، وهل الحسنان وفاطمة يدّعون التقدّم علىٰ علي؟ وهل كان البحث في تفضيل علي علىٰ فاطمة والحسنين، أو كان البحث في تفضيل علي علىٰ أبي بكر؟ أو كان البحث في قبح تقدم المفضول علىٰ الفاضل بحكم العقل؟

والعجب أنّ ابن تيميّة يعترف في أكثر من موضع من كتابه [منهاج السنّة](٢) بقبح تقدّم المفضول علىٰ الفاضل، يعترف بهذا المعنىٰ ويلتزم، ولذلك يناقش في فضائل أمير المؤمنين لئلّا تثبت أفضليّته من الآخرين.

ثمّ مضافاً إلىٰ كلّ هذا، ترون في قضيّة المباهلة أنّ رسول الله يقول لعلي

---

(١) أنظر: إحقاق الحق ٣ / ٦٢.

(٢) منهاج السنة ٦ / ٤٧٥ و ٧ / ٩٥.

وفاطمة والحسنين: «إذا أنا دعوت فأمّنوا»[١]، أي فقولوا آمين، وأيّ تأثير لقول هؤلاء لله سبحانه وتعالىٰ ـ بعد دعاء رسول الله علىٰ النصارىٰ ـ أن يقولوا آمين، أيّ تأثير لقول هؤلاء؟ ألم يكف دعاء رسول الله على النصارىٰ حتّىٰ يقول رسول الله لفاطمة والحسنين وهما صغيران أن يقول لهم قولوا آمين؟

(١) تفسير الزمخشري ١ / ٤٣٤، الخازن ١ / ٢٥٤، وغيرهما.

خاتمة المطاف

إذن، كان لعلي ولفاطمة وللحسنين سهم في تقدّم الإسلام، كان علي شريكاً لرسول الله في رسالته.

وهذا معنىٰ ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِي رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾[1]، فهارون كان ردءاً يصدّق موسىٰ في رسالته، وطلب رسول الله من الله أن يشرك عليّاً في أمره، كما أنّ هارون كان شريكاً لموسى في رسالته.

وهذا معنىٰ: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسىٰ إلّا أنّه لا نبي بعدي»، وقد قلت من قبل: إنّ الأحاديث هذه كلّها تصب في مصبّ واحد، ترىٰ بعضها يصدّق بعضاً، ترىٰ الآية تصدّق الحديث، وترىٰ الحديث يصدّق القرآن الكريم، وهكذا الأمر فيما يتعلّق بأهل البيت:

رسول الله يجمع أهله تحت الكساء فتنزل الآية المباركة آية التطهير[2]، وفي يوم الغدير ينصب عليّاً ويعلن عن إمامته في ذلك الملأ فتنزل الآية المباركة: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[3].

---

(١) سورة القصص (٢٨): ٣٤.

(٢) ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾.

(٣) سورة المائدة (٥): ٣.

وأي ارتباط هذا بين أفعال رسول الله والآيات القرآنيّة النازلة في تلك المواقف، ترون الارتباط الوثيق، يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ﴾[١] ويخرج رسول الله بعلي وفاطمة والحسن والحسين فقط، وهذا هو الارتباط بين الوحي وبين أفعال رسول الله وأقواله.

إذن، فالآية المباركة غاية ما دلّت عليه هو الأمر بالمباهلة، وقد عرفنا معنى المباهلة، لكن الحديث دلّ على خروج علي وفاطمة والحسن والحسين مع رسول الله.

الآية المباركة ليس فيها إلّا كلمة: ﴿أَنْفُسَنَا﴾ لكن الحديث فسّر تفسيراً عملياً هذه الكلمة من الآية المباركة، وأصبح علي نفس رسول الله، لا بالمعنى الحقيقي، بل كان كرسول الله، فكان مساوياً لرسول الله، ولهذا أيضاً شواهد أُخرى من الحديث في مواضع كثيرة:

يقول رسول الله مهدّداً إحدى القبائل: «لتنتهنّ أو لأرسل إليكم رجلاً كنفسي»[٢].

وكذا ترون في قضيّة إبلاغ سورة البراءة، إنّه بعد عودة أبي بكر يقول: بأنّ الله سبحانه وتعالى أوحى إليه بأنّه لا يبلّغ السورة إلّا هو أو رجل منه[٣].

ويقول في قضيّةٍ: «علي منّي وأنا من علي وهو وليّكم من بعدي»[٤]، وهو حديث آخر.

---

(١) سورة آل عمران (٣): ٦١.

(٢) المصنّف لابن أبي شيبة ٧/ ٥٠٦، سنن البيهقي (السنن الكبرى) ٥/ ١٢٧.

(٣) تاريخ مدينة دمشق ٤٢/ ٣٤٨.

(٤) مسند أبي يعلى ١/ ٢٩٣، كنز العمّال ١١/ ٦٠٨، حديث ٣٢٩٤١، و٣٢٩٤٢.

وهكذا أحاديث أُخرىٰ يصدّق بعضها بعضاً.

إلىٰ هنا ينتهي البحث عن دلالة آية المباهلة علىٰ إمامة أمير المؤمنين عليه السّلام، وإنْ شئتم المزيد فهناك كتب أصحابنا من [الشافي] للسيد المرتضىٰ، و[تلخيص الشافي]، للشيخ الطوسي، وكتاب [الصراط المستقيم] للبيّاضي، وكتب العلّامة الحلّي رحمة اللّٰه عليه، وأيضاً كتب أُخرىٰ مؤلّفة في هذا الموضوع.

ولي ـ والحمد للّٰه ـ رسالة في هذا الموضوع أيضاً، وتلك الرسالة مطبوعة، ومن شاء التفصيل فليراجع.

وصلّىٰ اللّٰه علىٰ سيّدنا محمّد وآله الطاهرين.


آية التطهير

بسم اللّٰه الرحمن الرحيم

الحمد للّٰه رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وآله الطيبين الطاهرين، ولعنة اللّٰه على أعدائهم أجمعين.

موضوع البحث في هذه الليلة آية التطهير.

انتهينا من البحث بنحو الإجمال عن آية المباهلة، وبقيت نقاط تتعلّق بآية المباهلة سنتعرض لها إن شاء اللّٰه في مبحث تفضيل الأئمّة علىٰ الأنبياء في الليلة المقرّرة لهذا البحث إن شاء اللّٰه.

قوله تعالىٰ: ﴿... إِنَّما يُريدُ اللّٰهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهيرًا﴾[1].

هذه الآية في القرآن الكريم ضمن آيات تتعلّق بزوجات الرسول صلّى اللّٰه عليه وآله، أقرأ الآيات:

﴿يا نِساءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّساءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذي في قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلاً مَعْرُوفًا * وَقَرْنَ في بُيُوتِكُنَّ وَلا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجاهِلِيَّةِ الْأُولىٰ وَأَقِمْنَ الصَّلاةَ وَآتينَ الزَّكاةَ وَأَطِعْنَ اللّٰهَ وَرَسُولَهُ إِنَّما يُريدُ اللّٰهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهيرًا * وَاذْكُرْنَ ما يُتْلىٰ في بُيُوتِكُنَّ مِنْ آياتِ اللّٰهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ

---

(١) سورة الأحزاب (٣٣): ٣٣.

اللّٰهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾[١] صدق الله العليّ العظيم.

هذه الآية المباركة أيضاً من جملة ما يستدلّ به من القرآن الكريم علىٰ إمامة أمير المؤمنين سلام الله عليه.

وذكرنا في الليلة الماضية الخطوط التي لابدّ وأن يجري البحث علىٰ أساسها، وقلنا بأنّ القرآن الكريم لم يأت فيه اسم أحد، وكلّ آية يستدلّ بها علىٰ إمامة أمير المؤمنين أو غير أمير المؤمنين، لابدّ وأن يُرجع في دلالتها وفي شأن نـزولها إلىٰ السنّة المفسّرة لتلك الآية، والسنّة المفسّرة للآية أيضاً يجب أن تكون مقبولة عند الطرفين المتنازعين المتخاصمين في مثل هذه المسألة المهمّة.

(١) سورة الأحزاب (٣٣): ٣٢ـ٣٤.

المراد من أهل البيت عليهم السّلام في آية التطهير

إذن، لابدّ من بيان المراد من أهل البيت عليهم السّلام في هذه الآية المباركة، لأنّ اللّه سبحانه وتعالىٰ يقول: ﴿إِنَّما يُريدُ اللّٰهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهيرًا﴾.

محلّ الإستدلال في هذه الآية المباركة نقطتان :

النقطة الأُولىٰ : المراد من أهل البيت.

النقطة الثانية : المراد من إذهاب الرجس.

فإذا تمّ المدّعىٰ علىٰ ضوء القواعد المقرّرة في مثل هذه البحوث في تلك النقطتين، تمّ الإستدلال بالآية المباركة علىٰ إمامة علي أمير المؤمنين، وإلّا فلا يتمّ الإستدلال.

ولمعرفة المراد من أهل البيت في هذه الآية المباركة، لابدّ من الرجوع أيضاً إلىٰ كتب الحديث والتفسير، وإلىٰ كلمات العلماء من محدّثين ومفسّرين ومؤرخين، لنعرف المخاطب بأهل البيت من الآية من هم؟ ونحن كما قرّرنا من قبل، نرجع أوّلاً إلىٰ الصحاح والمسانيد والسنن والتفاسير المعتبرة عند أهل السنّة.

وإذا ما رجعنا إلىٰ صحيح مسلم، وإلىٰ صحيح الترمذي، وإلىٰ صحيح النسائي، وإلىٰ مسند أحمد بن حنبل، وإلىٰ مسند البزّار، وإلىٰ مسند عبد بن حُميد،

وإلىٰ مستدرك الحاكم، وإلىٰ تلخيص المستدرك للذهبي، وإلىٰ تفسير الطبري، وإلىٰ تفسير ابن كثير، وهكذا إلىٰ الدر المنثور، وغير هذه الكتب من تفاسير ومن كتب الحديث، نجد إنّهم يروون عن ابن عباس، وعن أبي سعيد، وعن جابر بن عبدالله الأنصاري، وعن سعد بن أبي وقّاص، وعن زيد بن أرقم، وعن أُمّ سلمة، وعن عائشة، وعن بعض الصحابة الآخرين :

أنّه لمّا نزلت هذه الآية المباركة علىٰ رسول الله صلّى الله عليه وآله، جمع أهله ـ أي جمع عليّاً وفاطمة والحسن والحسين ـ وألقىٰ عليهم كساءً وقال: «اللهمّ هؤلاء أهل بيتي».

وفي بعض الروايات: ألقىٰ الكساء علىٰ هؤلاء، فنزلت الآية المباركة.

فالروايات بعضها يفيد: أنّ الآية نزلت، ففعل رسول الله هكذا.

وبعضها يفيد: أنّه فعل رسول الله هكذا، أي جمعهم تحت كساء، فنزلت الآية المباركة.

قد تكون القضيّة وقعت مرّتين أو تكرّرت أكثر من مرّتين أيضاً، والآية تكرّر نزولها، ولو راجعتم إلىٰ كتاب [الإتقان في علوم القرآن] للجلال السيوطي، لرأيتم فصلاً فيه قسمٌ من الآيات النازلة أكثر من مرّة[١]، فيمكن أن تكون الآية نازلة أكثر من مرّة والقضيّة متكرّرة.

وسنقرأ ـ إن شاء الله في البحوث الآتية ـ عن حديث الثقلين: أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله قال : «إنّي تارك فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، ما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا...» إلىٰ آخر الحديث، قاله في مواطن متعدّدة[٢].

---

(١) الاتقان في علوم القرآن للسيوطي ١ / ١٣٠ ـ ١٣١، النوع الحادي عشر.

(٢) أنظر: القسم الخاص بحديث الثقلين من هذا الكتاب.

وقد ثبت عندنا أنّ النبي قال: «من كنت مولاه فهذا علي مولاه» أكثر من مرّة، وإنْ اشتهرت قضيّة غدير خم[١].

وحديث «أنت منّي بمنزلة هارون من موسىٰ» وارد عن رسول اللّٰه في مصادر أهل السنّة في أكثر من اثني عشر موطناً[٢].

فلانستبعد أن تكون آية التطهير نزلت مرّتين أو أكثر، لأنّا نبحث علىٰ ضوء الأحاديث الواردة، فكما ذكرنا من قبل، بعض الأحاديث تقول أنّ النبي جمعهم تحت الكساء ثمّ نزلت الآية، وبعض الأحاديث تقول أنّ الآية نزلت فجمع رسول اللّٰه عليّاً وفاطمة والحسنين وألقىٰ عليهم الكساء وقال: «اللهمّ هؤلاء أهل بيتي».

فالحديث في:

١ ـ صحيح مسلم[٣].

٢ ـ مسند أحمد، في أكثر من موضع[٤].

٣ ـ مستدرك الحاكم[٥]، مع إقرار الذهبي وتأييده لتصحيح الحاكم لهذا الحديث[٦].

٤ ـ صحيح الترمذي، مع تصريحه بصحّته[٧].

---

(١) أنظر: القسم الخاص بحديث الغدير من هذا الكتاب.

(٢) أنظر: القسم الخاص بحديث المنزلة من هذا الكتاب.

(٣) صحيح مسلم ٧/ ١٣٠.

(٤) مسند أحمد ١/ ٣٣٠، و٤/ ١٠٧، و٦/ ٢٩٢.

(٥) المستدرك على الصحيحين ٢/ ٤١٦.

(٦) تلخيص المستدرك للذهبي بذيل المستدرك على الصحيحين ٢/ ٤١٦.

(٧) صحيح الترمذي ٥/ ٣٠ـ٣١ و٢٣٨ و٣٦١.

٥ ـ سنن النسائي[١]، الذي اشترط في سننه شرطاً هو أشدّ من شرط الشيخين في صحيحيهما، كما ذكره الذهبي بترجمة النسائي في كتاب [تذكرة الحفاظ][٢].

ولا يخفىٰ عليكم أنّ كتاب [الخصائص] الموجود الآن بين أيدينا الذي هو من تأليف النسائي، هذا جزء من صحيحه، إلّا أنّه نُشِرَ أو انتشر بهذه الصورة بالإستقلال، وإلّا فهو جزء من صحيحه الذي اشترط فيه، وكان شرطه في هذا الكتاب أشدّ من شرط الشيخين في صحيحيهما.

٦ ـ تفسير الطبري، حيث روىٰ هذا الحديث من أربعة عشر طريقاً[٣].

٧ ـ كتاب الدر المنثور للسيوطي، يرويه عن كثير من كبار الأئمّة الحفّاظ من أهل السنّة[٤].

وقد اشتمل لفظ الحديث ـ في أكثر طرقه ـ علىٰ أنّ أُمّ سلمة أرادت الدخول معهم تحت الكساء، فجذب رسول الله الكساء ولم يأذن لها بالدخول، وقال لها: «وإنّك علىٰ خير» أو «إلىٰ خير»[٥].

والحديث أيضاً وارد عن عائشة كذلك[٦].

واشتمل بعض ألفاظ الحديث علىٰ جملة: أنّ النبي صلّى الله عليه وآله أرسل إلىٰ فاطمة، وأمرها بأن تدعو عليّاً والحسنين، وتأتي بهم إلىٰ النبي، فلمّا اجتمعوا ألقى عليهم الكساء وقال:

«اللّهم هؤلاء أهل بيتي».

---

(١) سنن النسائي (السنن الكبرى) ٥ / ١١٣.

(٢) تذكرة الحفّاظ ٢ / ٧٠٠.

(٣) تفسير الطبري ٢٢ / ٥ـ٧.

(٤) الدرّ المنثور ٦ / ٦٠٣ـ٦٠٥.

(٥) مسند أحمد ٦ / ٢٩٢، وصحيح الترمذي ٥ / ٣٦١.

(٦) صحيح مسلم ٧ / ١٣٠.

ممّا يدلّ على أن النبي كانت له عناية خاصّة بهذه القضيّة، لأنّه لمّا أمر رسول الله فاطمة بأن تأتي هي وزوجها وولداها، لم يأمرها بأن تدعو أحداً غير هؤلاء، وقد كان له أقرباء كثيرون، وأزواجه في البيت عنده، وحتّىٰ أنّه لم يأذن لأُمّ سلمة أن تدخل معهم تحت الكساء.

إذن، هذه القضيّة تدلّ علىٰ أمر وشأنٍ ومقامٍ لا يعمّ مثل أُمّ سلمة، تلك المرأة المحترمة المعظّمة المكرّمة عند جميع المسلمين.

إلىٰ هنا تمّ لنا المراد من أهل البيت في هذه الآية المباركة.

وهذا الإستدلال فيه جهة إثبات وجهة نفي.

أمّا جهة الإثبات، فإنّ الذين كانوا تحت الكساء ونزلت الآية في حقّهم هم: علي وفاطمة والحسن والحسين فقط.

وأمّا جهة النفي، فإنّه لم يأذن النبي لأن يكون مع هؤلاء أحد.

في جهة الإثبات وفي جهة النفي أيضاً، تكفينا نصوص الأحاديث الواردة في الصحاح والمسانيد وغيرها من الأحاديث التي نصّوا علىٰ صحّتها سنداً، فكانت تلك الأحاديث صحيحةً وقعت موقع القبول عند الطرفين.

آية التطهير وأزواج النبي صلّى اللّٰه عليه وآله

لكن يبقىٰ هناك في جهة النفي بحث يتعلّق بقولين:

أحدهما: ما يُنقل عن عكرمة مولىٰ عبداللّٰه بن عباس، فهذا كان يصرّ علىٰ أنّ الآية نازلة في خصوص أزواج النبي صلّى اللّٰه عليه وآله، حتّىٰ أنّه كان يمشي في الأسواق ويعلن عن هذا الرأي، ويخطّئ الناس باعتقادهم باختصاص الآية المباركة بأهل البيت، ممّا يدلّ علىٰ أنّ الرأي السائد عند المسلمين كان هذا الرأي، حتّىٰ أنّه كان يقول: من شاء باهلته في أنّ الآية نازلة في أزواج النبي خاصّة، وفي [تفسير الطبري]: إنّه كان ينادي في الأسواق بذلك[1]، وفي [تفسير ابن كثير] أنّه كان يقول: من شاء باهلته أنّها نزلت في نساء النبي خاصّة[2]، وفي [الدر المنثور]: كان يقول: ليس بالذي تذهبون إليه، إنّما هو نساء النبي[3].

فهذا هو القول الأوّل.

لكنّ هذا القول يبطله:

أوّلاً: أنّه قول غير منقول عن أحد من أصحاب النبي صلّى اللّٰه عليه وآله.

---

(١) تفسير الطبري ٢٢/٧.

(٢) تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم) ٣/ ٤٩١.

(٣) الدرّ المنثور ٦/ ٦٠٣.

ثانياً: أنّه قول تردّه الأحاديث الصحيحة المعتبرة المعتمدة المتفق عليها بين المسلمين.

ثالثاً: هذا الرجل كان منحرفاً فكراً وعملاً، وكان معادياً لأهل البيت ومن دعاة الخوارج.

أذكر لكم جملاً ممّا ذُكِر بترجمة هذا الرجل:

كان خارجيّاً بل من دعاتهم، وإنّما أخذ أهل أفريقيّة هذا الرأي ـ أي رأي الخوارج ـ من عكرمة، ولكونه من الخوارج تركه كثير من أئمة الحديث ولم يرووا عنه. قال الذهبي: قد تكلّم الناس في عكرمة، لأنّه كان يرىٰ رأي الخوارج.

بل كان هذا الرجل مستهتراً بالدين، طاعناً في الإسلام، فقد نقلوا عنه قوله: إنّما أنزل اللّٰه متشابه القرآن ليضلّ به الناس، وقال في وقت الموسم أي موسم الحج: وددت أنّي بالموسم وبيدي حربة فأعترض بها من شهد الموسم يميناً وشمالاً، وإنّه وقف علىٰ باب مسجد النبي وقال: ما فيه إلّا كافر، وذُكِر أنّه كان لا يصلّي، وأنّه كان يرتكب جملة من الكبائر.

وقد نصّ كثير من أئمّة القوم علىٰ أنّه كان كذّاباً، فقد كذب علىٰ سيّده عبداللّٰه بن عباس حتّىٰ أوثقه علي بن عبداللّٰه بن عباس علىٰ باب كنيف الدار، فقيل له: أتفعلون هذا بمولاكم؟ قال، إنّ هذا يكذب علىٰ أبي.

وعن سعيد بن المسيّب أنّه قال لمولاه: يا برد، أيّاك أن تكذب عليّ كما يكذب عكرمة علىٰ ابن عباس.

وعن القاسم بن محمّد بن أبي بكر، الذي هو من فقهاء المدينة المنوّرة: إنّ عكرمة كذّاب.

وعن ابن سيرين: كذّاب.

وعن مالك بن أنس: كذّاب.

وعن يحيىٰ بن معين: كذّاب.

وعن ابن ذويب: كان غير ثقة.

وحرّم مالك الرواية عن عكرمة.

وقال محمّد بن سعد صاحب الطبقات: ليس يحتج بحديثه.

هذه الكلمات بترجمة عكرمة نقلتها: من كتاب [الطبقات الكبرى] لابن سعد(١)، ومن كلمات [الضعفاء الكبير] لأبي جعفر العقيلي(٢)، ومن [تهذيب الكمال] للحافظ المزي(٣)، ومن [وفيّات الأعيان](٤)، ومن [ميزان الإعتدال] للذهبي(٥)، و[المغني في الضعفاء] للذهبي(٦)، و[سير أعلام النبلاء] للذهبي(٧)، و[تهذيب التهذيب] لابن حجر العسقلاني(٨).

هذه خلاصة ترجمة هذا الشخص.

لكن الحافظ ابن حجر العسقلاني في شرحه علىٰ صحيح البخاري، في مقدمة هذا الشرح(٩)، له فصل يدافع فيه عن رجال صحيح البخاري المقدوح فيهم، فيعنون هناك عكرمة مولىٰ ابن عباس ويحاول الذبّ عنه بما أُوتي من حول وقوّة.

---

(١) طبقات ابن سعد (الطبقات الكبرى) ٥ / ٢٨٧.

(٢) الضعفاء الكبير ٣ / ٣٧٣.

(٣) تهذيب الكمال ٢٠ / ٢٦٤.

(٤) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ٣ / ٢٦٥.

(٥) ميزان الإعتدال في نقد الرجال ٣ / ٩٣.

(٦) المغني في الضعفاء ٢ / ٦٧.

(٧) سير أعلام النبلاء ٥ / ١٢.

(٨) تهذيب التهذيب ٧ / ٢٣٤.

(٩) هدى الساري (مقدمة فتح الباري): ٤٢٤.

إلّا أنّكم لو رجعتم إلىٰ كلماته لوجدتموه متكلّفاً في أكثرها أو في كلّ تلك الكلمات، وتلك مصادر ترجمة عكرمة ومن أراد التوسّع فليرجع إلىٰ الكتب التي ذكرتها.

ومن طريف ما أُحبّ أن أذكره هنا هو: أنّ عكرمة وإنْ أخرج عنه البخاري إلّا أن مسلماً قد أعرض عنه، ومن هنا قالوا: إن أصحّ الكتب كتاب البخاري وكتاب مسلم، وأصحّهما كتاب البخاري، فلأمرٍ مّا قدّموا البخاري!! ولي أيضاً شواهد علىٰ هذا.

سأقرأ لكم حديث الثقلين من صحيح مسلم، والبخاري لم يرو حديث الثقلين في صحيحه، وسأذكر لكم ـإن شاء الله ـ حديثاً عن صحيح مسلم فيه مطلب مهمّ جدّاً يتعلّق بالشيخين، وقد ذكره البخاري في صحيحه في مواضع متعددة وحرّفه وذكره بألفاظ وأشكال مختلفة.

إذن، كون عكرمة من رجال البخاري لايفيد البخاري ولا يفيد عكرمة؛ إنّه ربّما يحتجّ لوثاقة عكرمة باعتماد البخاري عليه، ولكن الأمر بالعكس، فإنّ رواية البخاري عن عكرمة من أسباب جرحنا للبخاري، ومن أسباب عدم اعتمادنا عليه،

ولو أنّ بعض الكتّاب المعاصرين ـولربّما يكون أيضاً من أصحابنا الإماميّة ـ يحاولون الدفاع عن عكرمة، فإنّهم في اشتباه.

وعلىٰ كلّ حال، فالقول باختصاص الآية المباركة بأزواج النبي مردود؛ إذ لم يرو إلّا عن عكرمة حيث رفع راية هذا القول، وجعل ينشره بين الناس، وطبيعي أن الذين يكونون علىٰ شاكلته فقط سيقبلون منه هذا القول، وأما غيرهم فلا!

الثاني: وهو القول: بأنّ المراد من أهل البيت في هذه الآية المباركة: أهل البيت ـأي علي وفاطمة والحسنان ـ والأزواج أيضاً.

وهذا القول إذا رجعنا إلى التفاسير المعتبرة، لوجدنا مثل ابن الجوزي في

كتابه [زاد المسير في علم التفسير][1] وهو من التفاسير المشهورة ينسبه إلىٰ الضحّاك فقط، ولم نجد في كتاب ابن الجوزي وأمثاله من يعزو هذا القول إلىٰ غير الضحّاك.

أترىٰ أنّ قول الضحّاك وحده يعارض ما روته الصحاح والسنن والمسانيد عن ابن عباس، وعن جابربن عبداللّه، وعن زيدبن أرقم، وعن سعدبن أبي وقّاص، وعن أُمّ سلمة، وعن عائشة؟

وعجيب أنّ هؤلاء يحاولون أن يذكروا لزوجات النبي فضيلة، والحال أنّهن أنفسهنّ ينفين هذا القول، فأُمّ سلمة وعائشة من جملة القائلين باختصاص الآية المباركة بأهل البيت!!

وكم من عجيب عندهم، وما أكثر العجب والعجيب عندهم!!

يحاولون الدفاع عن الصحابة أجمعين أكتعين كما يعبّر السيد شرف الدين رحمة اللّه عليه[2]، والحال أنّ الصحابة أنفسهم لا يرون مثل هذا المقام لهم، يدّعون العدالة للصّحابة كلّهم جميعاً وهم لا يعلمون بعدالتهم؟!

فأُمّ سلمة وعائشة تنفيان أن تكون الآية نازلة في حقّ أزواج النبي، ويأتي الضحّاك ويضيف إلىٰ أهل البيت أزواج النبي، وكأنّه يريد الإصلاح بين الطرفين والجمع بين الحقّين.

لكنّي وجدت في [الدر المنثور][3] حديثاً يرويه السيوطي عن عدّة من أكابر المحدّثين عن الضحّاك، يروي عن النبي صلّى اللّه عليه وآله حديثاً يتنافىٰ مع هذه النسبة إلىٰ الضحّاك.

---

(١) زاد المسير في علم التفسير ٦ / ٣٨١.

(٢) أجوبة مسائل جار اللّه: ١٥، النص والاجتهاد: ٥٢٠، أبو هريرة: ٧ و١٨٥.

(٣) الدرّ المنثور ٦/ ٦٠٣.

وأيضاً: الضحّاك الذي نسب إليه ابن الجوزي هذا القول في تفسيره، هذا الرجل أدرجه ابن الجوزي نفسه في [كتاب الضعفاء][١]، وذكره العقيلي في كتاب [الضعفاء][٢]، وأورده الذهبي في [المغني في الضعفاء][٣]، وعن يحيىٰ بن سعيد القطّان الذي هو من كبار أئمّتهم في الجرح والتعديل أنّه كان يجرح هذا الرجل[٤] وذكروا بترجمته أنّه بقي في بطن أُمّه مدّة سنتين[٥].

وهذا ما أدري يكون فضيلة له أو يكون طعناً به؟ وكم عندهم من هذا القبيل، يُذكر عن مالك بن أنس أنّه بقي في بطن أمّه أكثر من سنتين أو ثلاث سنوات علىٰ ما أتذكّر الآن، وراجعوا كتاب [وفيّات الأعيان] لابن خلّكان وغيره[٦].

وعلىٰ كلّ حال، فإنّا نرجع إلىٰ ما في الصحاح، والأفضل لهم هنا أن يرجعوا إليها، وهذا ما دعا مثل ابن تيميّة إلىٰ أن يعترف بصحّة حديث نزول الآية في أهل البيت الأطهار واختصاصها بهم[٧].

وأمّا الغرض من ذكر عكرمة والضحّاك وإيراد قول هذين الرجلين المجروحين المطعونين في هذا المقام، فهو السّعي وراء تضعيف استدلال الإماميّة بالآية المباركة، والذاكرون أنفسهم يعلمون بعدم صلاحيّة مثل هذه الأقوال للإستدلال!

---

(١) الضعفاء والمتروكون ٢ / ٦٠.

(٢) الضعفاء الكبير ٢ / ٦٠٥.

(٣) المغني في الضعفاء ١ / ٤٩٤، رقم ٢٩١٢.

(٤) أنظر المغني في الضعفاء ١ / ٤٩٤.

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي ٤ / ٩٥.

(٦) تهذيب الكمال ٢٧ / ١١٩.

(٧) منهاج السنّة ٤ / ٢٣.

بحث في مقتضىٰ سياق الآية:

لكنّهم مع ذلك يحاولون توجيه هذا الرأي، أي رأي الضحاك، يقولون بأنه مقتضىٰ سياق الآية المباركة.

وقد قرأت الآيات السابقة علىٰ آية التطهير، والكلّ يعلم وأنتم تعلمون بأنّ الآية الآن في القرآن الكريم تتلىٰ في ضمن الآيات التي خاطب اللّٰه سبحانه وتعالىٰ نساء النبي، ولكن عند العلماء اصطلاح في علم الأُصول، يقولون: بـأنّ السـياق قرينة في الكلام، أي أنّه متىٰ ما أردنا أن نفهم معنىٰ الكلمة، نلحظ ما قبلها أو بعدها حتى نراها محفوفةً بأي كلام، وفي أيّ سياق، فالألفاظ التي تحفّ بهذه الكلمة، والسياق الذي جاءت الجملة فيه، يكون معيناً لنا أو معيّناً لنا علىٰ فهم المراد من تلك الكلمة، هذا شيء يذكرونه في علم الأصول[1]، وهذا أيضاً أمر صحيح في مورده ولانقاش فيه.

إلّا أنّ الذين يقرّرون هذه القاعدة، ينصّون علىٰ أنّ السياق إنّما يكون قرينة حيث لا يكون في مقابله نصّ يعارضه، وهل من الصحيح أن نرفع اليد عمّا رواه أهل السنّة في صحاحهم وفي مسانيدهم وسننهم وتفاسيرهم، عن أُمّ سلمة وعن عائشة وعن غيرهما من كبار الصحابة: أنّ الآية مختصة بالنبيّ وبالأربعة الأطهار من أهل البيت؟ نرفع اليد عن جميع تلك الأحاديث المعتبرة المـعتمدة المـتفق عليها بين المسلمين، لأجل السياق وحده، حتّىٰ ندّعي شيئاً للأزواج، لأُمّ سلمة أو لعائشة، وهنّ ينفين هذا الشيء الذي نريد أن ندّعيه لهنّ؟!

ليس هناك دليل أو وجه لهذا المدّعىٰ، إلّا إخراج الآية المباركة عن مدلولها ومعناها، والمراد الذي هو بحسب الأحاديث الواردة هو مراد اللّٰه سبحانه وتعالىٰ.

---

(١) أنظر: دروس في علم الأصول ١/ ٩٠، وتحريرات في الأصول ٧/ ٤٥.

ولولا أنّ الآية المباركة تدلّ علىٰ معنىً ومقام ومرتبة وشأن، لما كانت هذه المحاولات، لا من مثل عكرمة الخارجي، ولا من مثل ابن كثير الدمشقي[1]، الذي هو تلميذ ابن تيميّة، فالآية المباركة لا يراد من ﴿أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ فيها إلّا من دلّت عليه الأحاديث الصحيحة المتفق عليها المقبولة عند الطرفين المتنازعين في هذه المسألة.

(١) أنظر: تفسير ابن كثير ٢ / ٤٩١.

معنىٰ الإرادة وإذهاب الرجس

ونتتقل الآن إلىٰ النقطة الثانية في الآية المباركة، وهي معنىٰ إذهاب الرجس ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾، بعد أن تعيّن المراد من أهل البيت بقول رسول اللّٰه وبفعل رسول اللّٰه، فما معنىٰ إذهاب الرجس عن أهل البيت؟

لابدّ من التأمّل في مفردات الآية المباركة:

كلمة ﴿إِنَّمَا﴾ تدلّ على الحصر، وهذا ممّا لاإشكال فيه ولا خلاف من أحد.

﴿يُرِيدُ اللَّهُ﴾ الإرادة هنا إمّا إرادة تكوينيّة كقوله تعالىٰ: ﴿إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾[1]، وإمّا هي تشريعيّة كقوله تعالىٰ: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾[2].

فالإرادة الإلهيّة، تارةً تكوينيّة، وأُخرىٰ تشريعيّة، وكلا القسمين واردان في القرآن الكريم، ولا خلاف في هذه الناحية أيضاً.

لكن المراد من «الإرادة» في هذه الآية لا يمكن أن يكون إلّا الإرادة التكوينيّة؛ لأن الإرادة التشريعيّة لاتختص بأهل البيت، سواء كان المراد من أهل البيت هم

---

(١) سورة يس (٣٦): ٨٢.

(٢) سورة البقرة (٢): ١٨٥.

الأربعة الأطهار، أو غيرهم أيضاً، فهي لاتختصّ بأحد دون أحد، الإرادة التشريعيّة يعني ما يريد اللّٰه سبحانه وتعالىٰ أن يفعله المكلَّف، أو يريد أن لا يفعله المكلّف، هذه هي الإرادة التشريعيّة، إذ الأحكام عامّة لجميع المكلّفين، ولا معنىٰ لأن تكون الإرادة هنا تشريعيّة، ومختصّة بأهل البيت أو غير أهل البيت كائناً من كان المراد من أهل البيت في هذه الآية المباركة، إذ ليس هناك تشريعان، تشريع يختصّ بأهل البيت في هذه الآية، وتشريع يكون لسائر المسلمين المكلّفين، فالإرادة هنا تكون تكوينيّة لا محالة.

﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ﴾ و﴿الرِّجْسَ﴾ إذا ما رجعنا إلىٰ كتب اللغة[1] يعمّ ما يستقذر وما يستقبح منه، ويكون المراد في هذه الآية الذنوب وكلّ شيء يجتنب ويكره ولا يطلب، ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ﴾، أي إنّما يريد اللّٰه بالإرادة التكوينيّة أن يذهب عنكم كلّ ما لا يليق أهل البيت، ويطهّركم من ذلك تطهيراً، فهذا يكون محصّل معنى الآية المباركة.

إنّ إرادة اللّٰه التكوينيّة لا تتخلّف، وبعبارة أُخرىٰ: المراد لا يتخلّف عن الإرادة الإلهيّة، ﴿إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾[2].

فإذا كانت الإرادة تكوينيّة، والمراد إذهاب الرجس عن أهل البيت، فهذا معناه طهارة أهل البيت عن مطلق الذنوب وكلّ ما لا يليق، وهذا واقع العصمة، فتكون الآية دالّة علىٰ العصمة.

---

(١) لسان العرب ٦ / ٩٤، «رجس».

(٢) سورة يس (٣٦): ٨٢.

الإرادة التكوينية والجبر:

ويبقىٰ سؤال: إذا كانت الإرادة هذه تكوينيّة، فمعنىٰ ذلك أن نلتزم بـالجبر، وهذا لا يتناسب مع ما تذهب إليه الإماميّة من أنّه لا جبر ولا تفويض بل أمر بين الأمرين، هذه الشبهة موجودة في الكتب، وممّن تعرّض لها ابن تيميّة في كـتابه المعروف [منهاج السنّة][1].

وقد أجاب علماؤنا عن هذه الشبهة في كتبهم بوجوه، منها: ما ملخّصه:

إنّ اللّٰه سبحانه وتعالىٰ لمّا علم أنّ هؤلاء لا يفعلون إلّا ما يؤمرون، وليست أفعالهم إلّا مطابقةً للتشريعات الإلهيّة من الأفعال والتروك، وبعبارة أُخرىٰ: جميع أفعالهم وتروكهم تكون مجسّدة للتشريعات الإلهيّة، فليس فيما يفعلون ويتركون إلّا ما يحبّه اللّٰه أو يبغضه ويكرهه سبحانه وتعالىٰ، فلمّا علم عزّوجلّ منهم هذا المعنىٰ لوجود تلك الحالات المعنويّة في ذواتهم المطهّرة المانعة من الإقتحام في الذنوب والمعاصي، والتلبّس بما لا يليق بهم، جاز له سبحانه وتعالىٰ أن ينسب إلىٰ نفسه إرادة إذهاب الرجس عنهم.

وهذا جواب علميّ يعرفه أهله ويلتفت إليه من له مقدار من المعرفة في مثل هذه العلوم، والبحث لدقته لا يمكن أن نتكلّم حوله بعبارات مبسّطة أكثر ممّا ذكرته لكم، لأنّها اصطلاحات علميّة، ولابدّ وأن يكون السامعون علىٰ معرفةٍ مّا بـتلك المصطلحات العلميّة الخاصّة.

وعلىٰ كلّ حال لا يبقىٰ شيء في الإستدلال، إلّا هذه الشبهة، وهذه الشبهة قد أجاب عنها علماؤنا، وبإمكانكم المراجعة إلىٰ الكتب المـعنيّة فـي هـذا البـحث بالخصوص، حتّىٰ في كتب علم الأصول أيضاً.

(١) منهاج السنّة ٣/١٧.

أتذكّر أنّ بعضهم يتعرض لمبحث آية التطهير بمناسبة حجيّة سنّة أهل البيت، ومنهم العلّامة الكبير السيّد محمّد تقي الحكيم في كتابه [الأصول العامّة للفقه المقارن] هناك يطرح مبحث آية التطهير، ويذكر هذه الشبهة ويجيب عنها بما ذكرت لكم بعبارة مبسّطة بقدر الإمكان[١] وهناك أيضاً موارد أُخرىٰ يتعرّضون فيها لهذه الشبهة وللإجابة عنها[٢].

وحينئذ، إذا كان المراد من أهل البيت خصوص النبي والأربعة الأطهار، وإذا كان المراد من إذهاب الرجس إذهاب الذنوب وكلّ ما ينافي العصمة، والإرادة هذه إرادة تكوينيّة لا تتخلّف، فلا محالة ستكون الآية المباركة دالّة علىٰ عصمة الخمسة الأطهار فقط.

ومن يدّعي العصمة لزوجات النبي؟ ومن يتوهّم العصمة في حقّ الأزواج، لا سيّما التي خالفت قوله تعالىٰ: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾[٣]، الآية المباركة الواردة في نفس السورة، والتي تكون آية التطهير في سياق تلك الآية؟ وهل يكفي أن يقال بأنّها ندمت عمّا فعلت وكانت تبكي؟ فخروجها علىٰ إمام زمانها أمر ثابت بالضرورة، وبكاؤها وتوبتها أمر يروونه هم[٤]، ولنا أن لا نصدّقهم، ومتىٰ كانت الرواية معارضة للدراية؟ ومتىٰ جاز لنا رفع اليد عن الدراية بالرواية؟ وكيف يُدّعىٰ أن تكون تلك المرأة من جملة من أراده اللّٰه سبحانه وتعالىٰ في آية التطهير؟

نعم، يقول به مثل عكرمة الخارجي العدوّ لأمير المؤمنين بل للنبي وللإسلام.

---

(١) الأصول العامة للفقه المقارن: ١٥٠.

(٢) أنظر: تفسير الأمثل ١٣/ ٣٣٦، ورسائل ومقالات السبحاني: ٥٦٣.

(٣) سورة الأحزاب (٣٣): ٣٣.

(٤) سير أعلام النبلاء ٢/ ١٩٣.

بعض التحريفات في كتب القوم

ورأيت من المناسب أن أذكر لكم نقطة تتعلّق بآية التطهير، وبالحديث الوارد في ذيل الآية المباركة، ومن خلال ذلك تطّلعون علىٰ بعض التحريفات في كتب القوم.

إنّ من جملة الأحاديث الواردة في مسألة آية التطهير ونزولها في أهل البيت: هذا الحديث عن سعد بن أبي وقّاص، وهو بسند صحيح، مضافاً إلىٰ أنّه في الكتب الصحيحة، كصحيح مسلم، وصحيح النسائي وغيره:

يقول الراوي: عن سعد بن أبي وقّاص: أمر معاوية سعداً فقال: ما يمنعك أن تسبّ أبا تراب؟ يعني عليّاً.

يقول معاوية لسعد بن أبي وقّاص: لماذا لا تسبّ عليّاً. أي: إنه قد أمره أن يسبّ فامتنع، فسأله عن وجه الإمتناع.

فقال: أمّا إن ذكرت ثلاثاً قالهنّ رسول الله فلن أسبّه.

يقول سعد: لأن يكون لي واحدة منها أحبّ إليّ من حمر النعم:

سمعت رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم يقول له وخلّفه في بعض مغازيه: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسىٰ»...، وسمعته يقول يوم خيبر: «سأُعطي الراية غداً رجلاً»...، الخصلة الثالثة: ولمّا نزلت: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ**

﴿أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ دعا رسول الله علياً وفاطمة والحسن والحسين فقال: «اللهمّ هؤلاء أهل بيتي».

هذا الحديث تجدونه بهذا اللّفظ في كثيرٍ من المصادر.

وكما ترون في هذا اللفظ، قد أمر معاوية بن أبي سفيان سعداً فقال: ما منعك أو ما يمنعك أن تسبّ أبا تراب؟ بهذا اللّفظ.

لكن النسائي يروي هذا الحديث بنفس السند في موضع آخر من كتابه[١]، يريد أن يلطّف اللفظ ويهذّب العبارة فيقول: عن سعد:

كنت جالساً، فتنقّصوا علي بن أبي طالب، فقلت: قد سمعت رسول الله يقول فيه كذا وكذا.

هكذا اللّفظ، كنت جالساً فتنقّصوا علي بن أبي طالب، أين كان جالساً؟ وعند مَن؟ ومن الذي تنقّص؟ فهذا نحوٌ من التصرّف في لفظ الحديث!

ثمّ يأتي ابن ماجة، فيروي هذا الحديث باللفظ التالي: قدم معاوية في بعض حجّاته، فدخل عليه سعد. فذكروا عليّاً فنال منه، فغضب سعد[٢].

يقول: فذكروا عليّاً، من ذكر عليّاً؟ غير معلوم، فنال منه، من نال من علي؟ غير معلوم، فغضب سعد وقال: تقولون هذا لرجل سمعت رسول الله يقول له كذا وكذا إلى آخر الحديث.

ثمّ جاء ابن كثير[٣]، فحذف منه جملة: فنال منه فغضب سعد، وهذا لفظ روايته: قدم معاوية في بعض حجّاته، فدخل عليه سعد، فذكروا عليّاً، فقال سعد:

---

(١) سنن النسائي ٥ / ١٠٨.

(٢) سنن ابن ماجة ١ / ٤٥.

(٣) البداية والنهاية ٧ / ٣٤٠.

سمعت رسول اللّه يقول في علي كذا وكذا.

نصّ الحديث بنفس السند في نفس القضيّة.

أترون من يروي القضيّة الواحدة بسند واحد بأشكال مختلفة، يكون قابلاً للإعتماد؟ أترونه يحكي لكم الوقائع كما وقعت؟ أترونه ينقل شيئاً يضرّ مذهبه أو يخالف مبناه أو ينفع خصمه؟

ولكن اللّه سبحانه وتعالىٰ شاء أن تبقىٰ فضائل أمير المؤمنين ودلائل إمامته وولايته بعد رسول اللّه، أن تبقىٰ في نفس هذه الكتب، وسنسعىٰ بأيّ شكل من الأشكال لأن نستخرجها، نستفيد منها، نبلورها، وننشرها، وهذا ما يريده اللّه سبحانه وتعالىٰ.

﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِؤُا نُورَ اللّهِ بِأَفْوٰاهِهِمْ وَيَأْبَى اللّهُ إِلاّٰ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكٰافِرُونَ﴾[1].

وصلّىٰ اللّه علىٰ محمّد وآله الطاهرين.

(١) سورة التوبة (٩): ٣٢.

آية الولاية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيّدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين، ولعنة الله علىٰ أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين.

قال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾[1].

وهذه الآية المباركة تسمّىٰ في الكتب بـ«آية الولاية».

استدلّ بها الإماميّة علىٰ إمامة أميرالمؤمنين سلام الله عليه.

وكما ذكرنا من قبل، لابدّ من الرجوع إلىٰ السنّة لتعيين مَن نزلت فيه الآية المباركة، وبعبارة أُخرىٰ لمعرفة شأن نزول الآية.

ثمّ بعد معرفة شأن نزول الآية المباركة، لابدّ من بيان وجه الإستدلال بها علىٰ إمامة أميرالمؤمنين، ثمّ يأتي دور الإشكالات والإعتراضات والمناقشات التي نجدها في كتب الكلام والعقائد من قبل علماء السنّة في الإستدلال.

فالبحث إذن يكون في جهات:

(١) سورة المائدة (٥): ٥٥.

الجهة الأُولىٰ
في شأن نزول هذه الآية المباركة

أجمعت الطائفة الإماميّة، ورواياتهم بهذا الأمر متواترة، بأنّ الآيـة المـباركة نزلت عندما تصدّق أمير المؤمنين سلام اللّٰه عليه بخاتمه على السائل، وهو في أثناء الصلاة وفي حال الركوع.

فالأمر مفروغ منه من جهة الشيعة الإماميّة.

إلّا أنّ هذا المقدار لا يكفي للإستدلال علىٰ الطرف المقابل، كما ذكرنا من قبل، فله أن يطالب برواة هذا الخبر من أهل السنّة، من المحدثين والمفسّرين، وله أيضاً أن يطالب بصحّة سند هذا الخبر في كتب السنّة، ليكون حجّة عليه.

ونحن على طبق هذه القاعدة المقرّرة في أُصول البحث والمناظرة، نذكر في هذه الجهة، أسماء بعض من روىٰ هذه القضيّة، ونزول هذه الآيـة المـباركة فـي أمير المؤمنين، وفي خصوص تصدّقه في حال الركوع بخاتمه علىٰ السائل، لتتمّ الحجّة حينئذ علىٰ من يرىٰ حجيّة كتبه واعتبار رواياته، ومن يلتزم بلوازم مذهبه، فحينئذ تتمّ الجهة الأُولىٰ، ويتعيّن مَن نزلت فيه الآية المباركة، ويكون الخبر متّفقاً عليه بين الطرفين، ومقبولاً بين المتخاصمين.

قول المفسّرين:

١ـ يعترف القاضي الإيجي المتوفى سنة ٧٥٦ في كتابه [المواقف في علم الكلام] وهو من أهم متون أهل السنّة في علم الكلام وأصول الدين، يعترف بإجماع المفسرين علىٰ نزول الآية المباركة في هذه القضيّة الخاصّة المتعلّقة بأمير المؤمنين عليه السلام(١).

٢ـ وأيضاً يعترف بهذا الإجماع: الشريف الجرجاني المتوفّىٰ سنة ٨١٦ في كتابه [شرح المواقف في علم الكلام]، وهذا الكتاب متناً وشرحاً مطبوع وموجود الآن بين أيدينا(٢).

٣ـ وممّن يعترف بإجماع المفسّرين علىٰ نزول الآية المباركة في شأن علي عليه السلام: سعد الدين التفتازاني المتوفّىٰ سنة ٧٣٩، في كتابه [شرح المقاصد](٣)، وهذا الكتاب أيضاً من أهم كتب القوم في علم الكلام، ومن شاء فليرجع إلىٰ كتاب [كشف الظنون](٤) ليجد أهميّة هذا الكتاب بين القوم، وفي أوساطهم العلميّة، حيث كان من جملة كتبهم التي يتدارسونها في حوزاتهم العلميّة، لذلك كثر منهم الشرح والتعليق عليه.

٤ـ وممّن يعترف بإجماع المفسّرين من أهل السنّة علىٰ نزول الآية المباركة في أميرالمؤمنين، في هذه القضيّة الخاصّة: علاء الدين القوشجي السمرقندي في كتابه [شرح التجريد]، وهذا الكتاب أيضاً مطبوع وموجود بين أيدينا(٥).

---

(١) المواقف في علم الكلام ٣/ ٦٠١ـ٦٠٢.

(٢) شرح المواقف في علم الكلام ٨/ ٣٦٠.

(٣) شرح المقاصد ٥/ ٢٧٠.

(٤) كشف الظنون ٢/ ١٧٨٠.

(٥) شرح التجريد للقوشجي: ٣٦٨.

فعلماء الكلام الذين يبحثون عن أدلّة الإمامة، وعمّا يقول الطرفان في مقام الإستدلال، وعمّا يحتجّ به كلّ من الطرفين علىٰ مدّعاه، يذعنون بنزول الآية المباركة في هذه القضيّة الخاصّة.

إذن، فالمفسّرون من أهل السنّة مجمعون علىٰ نزول الآية المباركة في هذه القضيّة، والمعترِف بهذا الإجماع كبار علماء القوم في علم الكلام، الذين يُرجع إليهم ويُعتمد علىٰ أقوالهم ويُستند إلىٰ كتبهم.

قول المحدّثين:

فقد رأيت من رواة هذا الحديث في كتبهم:

١ ـ الحافظ عبدالرزّاق الصنعاني، صاحب كتاب المصنّف، وهو شيخ البخاري صاحب الصحيح.

٢ ـ الحافظ عبد بن حميد، صاحب كتاب المسند.

٣ ـ الحافظ رزين بن معاوية العبدري الأندلسي، صاحب الجمع بين الصحاح الستّة.

٤ ـ الحافظ النسائي، صاحب الصحيح، روىٰ هذا الحديث في صحيحه.

٥ ـ الحافظ أبو جعفر محمّد بن جرير الطبري، صاحب التاريخ المعروف والتفسير المعروف المشهور.

٦ ـ ابن أبي حاتم الرازي المحدّث المفسّر المشهور، الذي التزم فيه بالصحّة، ويعتقد ابن تيميّة في [منهاج السنّة] بأنّ تفسير ابن أبي حاتم خال من الموضوعات(١).

٧ ـ الحافظ أبو الشيخ الإصفهاني.

---

(١) منهاج السنّة ٧/١٣.

٨ ـ الحافظ ابن عساكر الدمشقي.

٩ ـ الحافظ أبو بكر ابن مردويه الإصفهاني.

١٠ ـ الحافظ أبو القاسم الطبراني.

١١ ـ الحافظ الخطيب البغدادي.

١٢ ـ الحافظ أبو بكر الهيثمي.

١٣ ـ الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي الحنبلي.

١٤ ـ الحافظ المحبّ الطبري شيخ الحرم المكّي.

١٥ ـ الحافظ جلال الدين السيوطي، المجدّد في القرن العاشر عند أهل السنّة.

١٦ ـ الحافظ الشيخ علي المتّقي الهندي، صاحب كتاب كنز العمّال.

هؤلاء جماعة من أعلام الأئمّة في القرون المختلفة، يروون هذا الحديث في كتبهم.

يقول الآلوسي صاحب التفسير الشهير [روح المعاني]: غالب الأخباريين على أنّ هذه الآية نزلت في علي كرّم اللّٰه وجهه[1].

فالقضيّة بين المفسّرين مجمع عليها، وغالب المحدّثين والأخباريين ينصّون على هذا، ويقولون بنزول الآية في علي، ويروون فيه الحديث. وقد ذكرت أسماء جماعة من أعلامهم، منذ زمن البخاري إلى القرن الحادي عشر.

ولو أنّك تراجع [تفسير ابن كثير] في ذيل هذه الآية المباركة[2]، تجده يعترف بصحّة بعض أسانيد هذه الأخبار، واعترافه بذلك يمكن أن يكون لنا حجة على الخصوم، لأنّ اعتراف مثل ابن كثير بصحة هذه الروايات ـ وهو ممّن

---

(١) روح المعاني في تفسير القرآن ٦ / ١٦٧.

(٢) تفسير ابن كثير ٢ / ٧٤.

لانرتضيه نحن ونراه رجلاً متعصّباً في تفسيره وتاريخه تبعاً لشيخه ـ له قيمته العلميّة في مقام البحث.

وأنا شخصيّاً راجعت عدّة من أسانيد هذه الرواية، ولاحظت كلمات كبار علمائهم في الجرح والتعديل في رجالها، ورأيت تلك الأسانيد صحيحة علىٰ ضوء تلك الكلمات.

منها: هذا الحديث الذي أخرجه ابن أبي حاتم في [تفسيره][1]، فإنّه يرويه عن أبي سعيد الأشج، عن الفضل بن دكين، عن موسىٰ بن قيس الحضرمي، عن سلمة بن كهيل قال: تصدّق علي بخاتمه وهو راكع فنزلت الآية: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾....

وقد اشتهر هذا الخبر وثبت، بحيث يُروىٰ أنّ حسّان بن ثابت الشاعر الأنصاري الصحابي، قد نظم هذه المنقبة وهذه القضيّة في شعرٍ له، ـ ومن الناقلين لهذا الشعر هو الآلوسي البغدادي صاحب [روح المعاني][2] ـ يقول فيه:

فأنت الذي أعطيت إذ كنت راكعاً ... زكاةً فدتك النفس يا خيرَ راكعِ

فأنزل فيك اللّٰه خيرَ ولايةٍ ... وأثبتها أثنىٰ كتاب الشرايع

إذن، هذه القضيّة لا يمكن المناقشة في سندها بشكل من الأشكال، ولا مجال لأن تكذّب أو تضعّف الروايات الواردة فيها.

مع ابن تيمية:

وإذا بلغ الأمر إلىٰ هذه المرحلة، فلا بأس بأن ننظر في عبارة ابن تيميّة حول هذا الحديث وهذا الإستدلال، نصّ عبارته هكذا:

---

(١) تفسير ابن أبي حاتم (تفسير القرآن العظيم) ٤/١١٦٢.

(٢) روح المعاني ٦/١٦٨.

قد وضع بعض الكذّابين حديثاً مفترىٰ أنّ هذه الآية نـزلت فـي عـلي لمّـا تصدّق بخاتمه في الصلاة، وهذا كذب بإجماع أهل العلم بالنقل، وكذبه بيّن.

ويضيف هذا الرجل: وأجمع أهل العلم بالنقل علىٰ أنّها لم تنزل في عـلي بخصوصه، وأنّ عليّاً لم يتصدّق بخاتمه في الصلاة.

وأجمع أهل العلم بالحديث علىٰ أنّ القصّة المرويّة في ذلك مـن الكـذب الموضوع، وأنّ جمهور الأُمّة لم تسمع هذا الخبر(١).

فليسمع المقلّدون لابن تيميّة في بـحوثهم العـلميّة، وليـنتبه أُولئك الذيـن يأخذون من مثل هذا الرجل عقائدهم وأحكامهم وسننهم وآدابهم.

فالقاضي الإيجي والشريف الجرجاني وكبار علماء الكلام ـوهـذه كـتبهم موجودةـ ينصّون علىٰ إجماع المفسّرين بنزول الآية المباركة في علي في القصّة الخاصّة هذه، ويقول هذا الرجل: إنّ بعض الكذّابين قد وضع هذا الخبر المفترىٰ، وعلي لم يتصدّق بخاتمه، وأجمع أهل العلم في الحديث!!

أتصوّر أنّه يقصد من أهل العلم ـحيث يدّعي إجماعهمـ نفسه فقط أو مع بعض الملتفّين حوله، فإذا رأىٰ نفسه على هذا الرأيٰ، ورأي اثـنين أو ثـلاثة مـن الأشخاص يقولون برأيه، يدّعي إجماع أهل الحديث وأهل النقل، بـل وإجـماع الأُمّة كلّهم علىٰ ما يراه هو، وكأنّ الإجماع في كيسه، متىٰ ما أراد أن يخرجه مـن كيسه أخرجه وصرفه إلى الناس، وعلىٰ الناس أن يقبلوا منه ما يدّعي!

وعلىٰ كلّ حـال، فـهذه القـضيّة واردة فـي كـتبهم وكـتبنا، فـي تـفاسيرهم وتفاسيرنا، في كتبهم في الحديث وكتبنا.

مثلاً: لو أنّكم تراجعون من التفاسير: تفسير الثعلبي، تفسير الطبري، وأسباب

(١) منهاج السنّة ٢ / ٣٠.

النزول للواحدي، وتفسير الفخر الرازي، وتفسير البغوي، وتفسير النسفي، وتفسير القرطبي، وتفسير أبي السعود، وتفسير الشوكاني، وتفسير ابن كثير، وتفسير الآلوسي، والدر المنثور للسيوطي....

لرأيتم أنهم كلّهم ينقلون هذا الخبر، بعضهم يروي بالسند، وبعضهم يرسل الخبر إرسال المسلّم[1]، وكأنّ هؤلاء كلّهم ليسوا من هذه الأُمّة!!

وعلىٰ كلّ حال، فالقضيّة لا تقبل أيّ شك وأيّ مناقشة من جهة السند، ومن ناحية شأن النزول، وبهذا ينتهي بحثنا عن الجهة الأُولىٰ.

---

(١) تفسير الثعلبي (الكشف والبيان) ٤ / ٨٠، تفسير ابن أبي حاتم ٤ / ١١٦٢، تفسير الطبري ٦ / ١٨٦، تفسير السمعاني ٢ / ٤٧، أسباب النزول ١٤٧ ـ ١٤٨، تفسير العز الدمشقي ١ / ٣٩٣، تفسير ابن كثير ٢ / ٧٣ ـ ٧٤، تفسير الزمخشري ١ / ٦٢٤، الدرّ المنثور ٣ / ١٠٥، تفسير الرازي ١٢ / ٢٦، تفسير النسفي (مدارك التنزيل) ١ / ٣٢٨، وراجع من كتب الحديث مثلاً: جامع الأصول ٩ / ٤٧٨، المعجم الأوسط ٦ / ٢١٨، تاريخ مدينة دمشق ٤٢ / ٣٥٦.

الأُولىٰ أن تكون «الولاية» مشتركاً معنويّاً، فمعنىٰ الولاية إذا قيل: فلان وليّ فلان، أي فلان هو القائم بأمر فلان، فلان ولي هذه الصغيرة، أي القائم بشؤون هذه الصغيرة، فلان وليّ الأمر أي القائم بشؤون هذا الأمر، ولذا يقال للسّلطان: ولي.

هذا المعنىٰ هو واقع معنىٰ الولاية.

ونجد هذا المعنىٰ في جميع موارد استعمال لفظ الولاية ومشتقّاته، مثلاً: الصديق وليّ، الجار وليّ، الحليف وليّ، الأب وليّ، اللّٰه وليّ، ورسوله وليّ، وهكذا في الموارد الأُخرىٰ من الأولياء. فإنّ المعنى الذي ذكرناه موجود في جميع الموارد، وهو القيام بالأمر.

هذا هو معنىٰ الولاية علىٰ ضوء كلمات علماء اللغة، فلو تراجعون كتب اللغة[١] تجدون أنّ هذه الكلمة يذكرون لها هذا المعنىٰ الأساسي، وهذا المعنىٰ موجود في جميع تلك الموارد المتعددة مثلاً: الجار له الولاية أي الجار له الأولويّة في أن يقوم بأمور جاره، يعني لو أنّ مشكلة حدثت لشخص، فأقرب الناس في مساعدته في تلك المشكلة والقيام بشؤون ذلك الشخص هو جاره، هذا حقّ الجوار، مثلاً الحليف كذلك، مثلاً الناصر أو الأخ، هذه كلّها، لكن المعنىٰ الوحداني الموجود في جميع هذه الموارد هو القيام بالأمر.

هذا بناء علىٰ أن تكون الولاية مشتركاً معنويّاً.

وأمّا إذا جعلنا الولاية مشتركاً لفظيّاً، فمعنىٰ ذلك أن يكون هناك مصاديق متعدّدة ومعاني متعدّدة للّفظ الواحد، مثل كلمة العين، فهي مشترك لفظي، ويشترك في هذا: العين الجارية، والعين الباصرة، وعين الشمس، وغير ذلك كما قرأتم في الكتب الأُصوليّة.

فالإشتراك ينقسم إلىٰ إشتراك معنوي وإشتراك لفظي، وفي الدرجة الأُولىٰ

---

(١) الصحاح ٦ / ٢٥٣٠، لسان العرب ١٥ / ٤٠٦، تاج العروس ١٠ / ٣٩٩، في مادة «ولي».

نستظهر أن تكون الولاية مشتركاً معنوياً، وعلىٰ فرض كون المراد من الولاية هو المعنىٰ المشترك بالاشتراك اللفظي، فيكون من معاني لفظ الولاية: الأحقيّة بالأمر، الأولويّة بالأمر، فهذا يكون من جملة معاني لفظ الولاية، وحينئذ، فلتعيين هذا المعنىٰ نحتاج إلىٰ قرينة معيّنة، كسائر الألفاظ المشتركة بالإشتراك اللفظي.

وحينئذ لو رجعنا إلىٰ القرائن الموجودة في مثل هذا المورد، لرأينا أنّ القرائن الحاليّة والقرائن اللفظيّة، وبعبارة أُخرىٰ القرائن المقاميّة والقرائن اللفظيّة، كلّها تدلّ علىٰ أنّ المراد من الولاية في هذه الآية هو المعنىٰ الذي تقصده الإماميّة، وهو الأولويّة والأحقيّة بالأمر.

ومن جملة القرائن اللّفظيّة نفس الروايات الواردة في هذا المورد.

يقول الفضل ابن روزبهان في ردّه[1] علىٰ العلاّمة الحلّي رحمة اللّٰه عليه: إنّ القرائن تدلّ علىٰ أنّ المراد من الولاية هنا النصرة، فـ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا**﴾، أي إنّما ناصركم اللّٰه ورسوله والذين يقيمون الصلاة. إلىٰ آخر الآية المباركة.

فابن روزبهان يجعل الولاية بمعنىٰ النصرة، والنصرة أحد معاني لفظ الولاية كما في الكتب اللغويّة[2]، لكن الروايات الواردة في القضيّة تنفي أن يكون المراد من الولاية هنا النصرة.

مثلاً: هذه الرواية ـ وهي موجودة في [تفسير] الفخر الرازي[3]، وتفسير الثعلبي[4]، وفي كتب أُخرىٰ[5] ـ: أنّ النبيّ صلّى اللّٰه عليه وآله لمّا علم بأنّ علياً

(١) أنظر: إحقاق الحقّ ٢/ ٤٠٨.

(٢) المصدر.

(٣) تفسير الرازي ١٢/ ٢٦٥.

(٤) تفسير الثعلبي ٤/ ٨٠

(٥) شواهد التنزيل ١/ ٢٣٠، نظم درر السمطين: ٨٧.

تصدّق بخاتمه للسائل، تضرّع إلى اللّه وقال: «اللهمّ إنّ أخي موسىٰ سألك قال: ﴿رَبِّ اشْرَحْ لي صَدْري * وَيَسِّرْ لي أَمْري * وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِساني * يَفْقَهُوا قَوْلي وَاجْعَلْ لي وَزيرًا مِنْ أَهْلي * هارُونَ أَخي * اشْدُدْ بِهِ أَزْري * وَأَشْرِكْهُ في أَمْري * كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثيرًا * وَنَذْكُرَكَ كَثيرًا * إِنَّكَ كُنْتَ بِنا بَصيرًا﴾ فأوحيت إليه: ﴿قَدْ أُوتيتَ سُؤْلَكَ يا مُوسىٰ﴾[1]، اللهمّ وإنّي عبدك ونبيّك فاشرح لي صدري ويسّر لي أمري واجعل لي وزيراً من أهلي عليّاً أُشدد به ظهري...» قال أبو ذر: فو اللّه ما استتمّ رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله الكلمة حتّىٰ هبط عليه الأمين جبرائيل بهذه الآية: ﴿إِنَّما وَلِيُّكُمُ اللّٰهُ وَرَسُولُهُ﴾ إلىٰ آخر الآية.

فهل يرتضي عاقل فاهم له أدنىٰ إلمام بالقضايا، وباللّغة، وبأُسلوب القرآن، وبالقضايا الواردة عن رسول اللّه، هل يعقل حمل الولاية في هذه الآية مع هذه القرائن على النصرة؟ بأن يكون رسول اللّه يطلب من اللّه سبحانه وتعالىٰ أن يعلن إلىٰ الملأ، إلىٰ الناس، بأنّ عليّاً ناصركم، فيتضرّع رسول اللّه بهذا التضرّع إلىٰ اللّه سبحانه وتعالىٰ في هذا المورد، فيطلب من اللّه نزول آية تفيد بأنّ عليّاً ناصر المؤمنين؟ وهل كان من شك في كون عليّاً ناصراً للمؤمنين حتّىٰ يتضرّع رسول اللّه في هذا المورد، مع هذه القرائن، وبهذا الشكل من التضرّع إلىٰ اللّه سبحانه وتعالىٰ، وقبل أن يستتمّ رسول اللّه كلامه تنزل الآية من قبل اللّه ﴿إِنَّما وَلِيُّكُمُ اللّٰهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذينَ آمَنُوا﴾ أي إنّما ناصركم اللّه ورسوله والذين آمنوا إلىٰ آخر الآية؟ هل يعقل أن يكون المراد من ﴿وَلِيُّكُمُ﴾ أي ناصركم في هذه الآية مع هذه القرائن؟

إذن، لو أصبحت «الولاية» مشتركاً لفظيّاً، وكنّا نحتاج إلىٰ القرائن المعيّنة

(١) سورة طه (٢٠): ٢٥ـ٣٦.

للمعنىٰ المراد، فالقرائن الحاليّة والقرائن اللفظيّة كلّها تعيّن معنىٰ واحداً وهو: الأولويّة، فالأولويّة الثابتة للّٰه وللرسول ثابتة للذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة يؤتون الزكاة وهم راكعون.

إذن، عرفنا معنىٰ «إنّما» ومعنىٰ «الولاية» في هذه الآية.

ثمّ الواو في ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ هذه الواو عاطفة، وأمّا الواو التي في ﴿وَهُمْ رٰاكِعُونَ﴾ هذه الواو حاليّة أي في حال الركوع.

حينئذ، يتّم الإستدلال، إنّما وليّكم أي إنّما الأولىٰ بكم: اللّٰه ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون.

وإذن، فقد تمّ بيان شأن نزول الآية المباركة، وتمّ بيان وجه الإستدلال بالآية المباركة بالنظر إلىٰ مفرداتها واحدة واحدة.

الجهة الثالثة

الاعتراضات والمناقشات

وحينئذ، يأتي دور الاعتراضات، أمّا اعتراض ابن تيميّة، فقد عرفتم أنّه ليس باعتراض وإنّما هو افتراء، لا على الإماميّة فقط، وإنّما افتراء على عموم المفسّرين والمحدّثين من أهل السنّة أيضاً، هو افتراء على المتكلّمين من كبار علماء طائفته، وهذا ديدن هذا الرجل في كتابه، وقد تتبّعت كتابه من أوّله إلى آخره، واستخرجت منه النقاط التي لو اطّلعتم عليها لأيّدتم من قال بكفر هذا الرجل، لا بكفره فقط بل بكفر من سمّاه بشيخ الإسلام(١).

وتبقى الاعتراضات الأُخرى:

الاعتراض الأوّل:

هو الاعتراض في معنى الولاية، وقد ذكرناه.

وذكرنا أنّ قائله هو الفضل ابن روزبهان الذي ردّ على العلاّمة الحلّي بكتابه [إبطال الباطل]، والذي ردّ عليه السيّد القاضي نور اللّه التستري بكتاب [إحقاق الحق](٢)، وأيضاً ردّ عليه الشيخ المظفر في كتاب [دلائل الصدق](٣).

---

(١) أنظر: كشف الظنون ١/ ٢٢٠ و٣٣٨.

(٢) إحقاق الحق ٢/ ٤٠٨.

(٣) دلائل الصدق ٤/ ٢٩٩.

الاعتراض الثاني:

احتمال أن تكون الواو في ﴿وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ عاطفة لا حاليّة، وحينئذ يسقط الاستدلال، لأنّا ـ نحن الطلبة ـ نقول: إذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال، والاستدلال يتوقّف على أن تكون الواو هذه حاليّة، فالذي أعطى الخاتم، إعطاؤه كان حال كونه راكعاً، وهو علي عليه السّلام، أمّا لو كانت الواو عاطفة يكون معنى ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ أي هم يركعون، يؤتون الزكاة ويصلّون ويركعون، إذن، لا علاقة للآية المباركة بالقضيّة، فهذا الإحتمال إنْ تمّ سقط الإستدلال.

لكنّ هذا الاحتمال يندفع بمجرّد نظرة سريعة إلى الروايات الواردة في القضيّة، كالروايات الواردة في كتاب [الدر المنثور]، فهي صريحة في كون الواو هذه حالّية....

ففي هذا الكتاب ـ وغيره من المصادر ـ عدّة روايات رويت بلفظ: «تصدّق علي وهو راكع»[1].

فالرسول صلّى اللّه عليه وآله يسأل السائل: على أيّ حال أعطاكه؟ يقول: أعطاني وهو راكع، فالواو حاليّة، ولا مجال لهذا الإشكال.

الاعتراض الثالث:

هذا الاعتراض فيه أُمور:

الأمر الأوّل: من أين كان لعلي ذلك الخاتم؟ من أين حصل عليه؟

الأمر الثاني: ما قيمة هذا الخاتم، وبأيّ ثمن كان يسوى في ذلك الوقت؟

---

(١) تفسير ابن أبي حاتم ٤ / ١١٦٢.

ولا يستحقّ شيء من هذا القبيل من الاعتراض أن ينظر إليه ويبحث عنه.

نعم يبقىٰ:

الأمر الثالث: وله وجه مّا، وهو أنّه يفترض أن يكون علي عليه السّلام في حال الصلاة منشغلاً باللّٰه سبحانه وتعالىٰ، منصرفاً عن هذا العالم، ولذا عندنا في بعض الروايات أنّه لمّا أُصيب في بعض الحروب بسهم في رجله، وأُريد إخراج ذلك السهم، قيل: انتظروا ليقف إلىٰ الصلاة[1]، وأخرجوا السهم من رجله وهو في حال الصلاة، لأنه حينئذ لا يشعر بالألم، المفترض أن يكون أمير المؤمنين هكذا، ففي أثناء الصلاة وهو مشغول باللّٰه سبحانه وتعالىٰ كيف يسمع صوت السائل؟ وكيف يلتفت إليه؟ وكيف يشير إليه ويومي بالتقدم نحوه، ثمّ يرسل يده ليخرج الخاتم من أصبعه؟ وهذا كلّه انشغال بأُمور دنيويّة، وعدول عن التكلّم مع اللّٰه سبحانه وتعالىٰ، والإشتغال بذلك العالم.

هذا الإشكال قد يسمّىٰ بالإشكال العرفاني، لأنّ الإشكال السابق مثلاً، حيث أرادوا جعل الواو عاطفة لا حاليّة، إشكال نحوي، فلنسمّ هذا الإشكال بالإشكال العرفاني، فاللّٰه سبحانه وتعالىٰ عندما يخاطب أمير المؤمنين في الصلاة وعلي يخاطبه، فهو منشغل باللّٰه سبحانه وتعالىٰ، كيف يلتفت إلىٰ هذا العالم؟

والجواب:

أوّلاً: لقد عُدّت هذه القضيّة عند اللّٰه ورسوله وسائر المؤمنين من مناقب أمير المؤمنين، فلو كان لهذا الإشكال أدنىٰ مجال لمّا عُدّ فعله من مناقبه.

وثانياً: هذا الإلتفات لم يكن من أمير المؤمنين إلىٰ أمر دنيوي، وإنّما كانت عبادة في ضمن عبادة.

---

(١) احقاق الحق ٦٠٢/٨.

ولعلّ الأفضل والأولىٰ أنْ نرجع إلىٰ أهل السنّة أنفسهم بل كبار أهل السنة الذين لهم ذوق عرفاني لنرى ماذا يقولون:

يقول الآلوسي[1]: قد سُئل ابن الجوزي[2] هذا السؤال، فأجاب بشعرٍ عرفاني في نفس ذلك العالم، يقول فيه:

يسقي ويشربُ لا تلهيه سكرتهُ عن النديم ولا يلهو عن الناسِ

أطاعَهُ سُكرُهُ حتّىٰ تمكّن من فعلِ الصحاةِ فهذا واحدُ الناسِ

هذا شعر ابن الجوزي الحنبلي، الذي نعتقد بأنّه متعصّب، لأنّه في كثير من الموارد نرىٰ ابن تيميّة والفضل ابن روز بهان وأمثالهما يعتمدون علىٰ كتبه في ردّ فضائل أمير المؤمنين ومناقبه، أمّا في مثل هذا المورد، فإنه يجيب عن السؤال بالشعر المذكور.

أمير المؤمنين عليه السّلام جمعت في صفاته الأضداد، هذا موجود في حال أمير المؤمنين، وإلّا لم يكن واحد الناس، وإلّا لم يكن متفرّداً بفضائله ومناقبه، وإلّا لم يكن وصيّاً لرسول اللّٰه، وإلّا لم يكن كفواً للزهراء البتول بضعة رسول اللّٰه، وإلىٰ آخره.

فحينئذ هذا الإشكال أيضاً ممّا لا يرتضيه أحدٌ في حقّ أمير المؤمنين، بأن يقال: إنّ عليّاً انصرف في أثناء صلاته إلىٰ أمر دنيوي.

نعم، وجدت في كتب أصحابنا ـ ولم أجد حتّىٰ الآن هذه الرواية في كتب غير أصحابنا ـ: عن عمر بن الخطّاب أنّه قال: تصدّقت بخاتمي أربعين مرّة ولم تنزل

(١) روح المعاني ٦/ ١٦٩.

(٢) ابن الجوزي هذا جدّ سبط ابن الجوزي، وإنّما نبّهنا علىٰ هذا، لأنّه قد يقع اشتباه بين ابن الجوزي وسبط ابن الجوزي، فالمراد هنا: أبو الفرج ابن الجوزي الحنبلي الحافظ، صاحب المؤلّفات الكثيرة، المتوفى سنة ٥٩٧ هـ.

في حقّي آية.

وثالثاً: لقد أخرج أهل السنّة بالأسانيد الصحيحة عندهم: أن رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله خرج إلى الصّلاة وعلى عاتقه أُمامة ابنة بنته زينب، فكان إذا سجد وضعها على الأرض فإذا قام أخذها ووضعها على عاتقه... وهكذا إلى أن فرغ من الصّلاة[1].

فلو كان إعطاء علي عليه السلام الخاتم للسائل ينافي الصّلاة، فهذا الفعل من النبي عليه وآله وسلّم مناف لها بالأولويّة!

إذن، هذا الاعتراض أيضاً لا مجال له.

الاعتراض الرابع:

وهو الاعتراض المهم الذي له وجه علميّ، قالوا: بأنّ عليّاً مفرد، ولماذا جاءت الألفاظ بصيغة الجمع: ﴿**وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾؟

هذا الإشكال له وجه، ولا يختصّ هذا الإشكال والاعتراض بهذه الآية، عندنا آيات أخرىٰ أيضاً، من ذلك: آية المباهلة التي فسّرناها من قبل، فإنها أيضاً بصيغة الجمع ﴿وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ﴾، إلّا أنّ رسول اللّه جاء بعلي فقط، وجاء بفاطمة والحال أنّ اللفظ لفظ جمع ﴿وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ﴾.

هذا الاعتراض يأتي في كثير من الموارد التي تقع مورد الاستدلال، وفي سائر البحوث العلمية المختلفة لا في بحث الإمامة فقط.

الزمخشري الذي هو من كبار علماء العامّة، وليس من أصحابنا الإماميّة،

(١) صحيح مسلم ٣ / ٧٣، باب جواز حمل الصبيان في الصلاة.

صاحب [الكشّاف] وغيره من الكتب الكثيرة في العلوم المختلفة، يجيب عن هذا الإشكال، ومن المعلوم أنّ الكشاف هو تفسير للقرآن من الناحيّة الأدبيّة والبلاغيّة، وهذه هي ميزة هذا الكتاب بالنسبة إلى تفاسير القرآن، كما هو معروف عند أهل الخبرة.

يجيب الزمخشري عن هذا بما ملخّصه: أنّ الفائدة في مجيء اللّفظ بصيغة الجمع في مثل هذه الموارد هو ترغيب الناس في مثل فعل أمير المؤمنين، لينبّه أنّ سجيّة المؤمنين يجب أن تكون على هذا الحدّ من الحرص على الإحسان إلى الفقراء والمساكين، لابدّ وأن يكونوا حريصين على مساعدة الفقراء وإعانة المساكين، حتّى في أثناء الصلاة، وهذا شيء مطلوب من عموم المؤمنين، ولذا جاءت الآية بصيغة الجمع. هذا جواب الزمخشري[1].

فإذن، لا يوافق الزمخشري على هذا الاعتراض، بل يجيب عنه بوجه يرتضيه هو ويرتضيه كثير من علماء الفريقين.

ولكن، لو لم نرتض هذا الوجه ولم نوافق عليه، فقد وجدنا في القرآن الكريم وفي السنّة النبويّة الثابتة الصحيحة، وفي الإستعمالات العربيّة الصحيحة الفصيحة: أنّ اللفظ يأتي بصيغة الجمع والمقصود شخص واحد، وكثير من هذا الإستعمال موجود في القرآن وفي السنّة وفي الموارد الأُخرى.

مضافاً إلى جواب يجيب به غير واحد من العلماء الكبار[2]: أنّه في مثل هذا المورد أراد اللّه سبحانه وتعالى أن يعظّم هذه الفضيلة أو هذا الفعل من علي، فجاء بلفظ الجمع إكراماً لعلي ولما فعله في هذه القضيّة.

وتبقى نظرية أُخرى، اختارها السيّد شرف الدين رحمة اللّه عليه أيضاً

(١) تفسير الزمخشري ١/ ٦٢٤.

(٢) تفسير الفخر الرازي ١٢/ ٢٨، دلائل الصدق ٤/ ٣١٢.

وجعلها جواباً للسؤال المذكور، وملخّص كلامه أنه: لو جاءت الآية الكريمة بصيغة المفرد، لبادر أعداء أميرالمؤمنين من المنافقين إلىٰ التصرّف في القرآن الكريم وتحريف آياته المباركات عداءً لأميرالمؤمنين، لا سيّما وإنّها ليست هذه الآية وحدها بل هناك آيات أُخرىٰ أيضاً جاءت بصيغة الجمع، والمراد فيها علي فقط، فلو جاءت بصيغة المفرد وقع التحريف في القرآن من المعاندين لأميرالمؤمنين وسقط عن الحجية، وتلك مفسدة كبيرة جداً.

إنّه في مثل هذه الحالة يكون حفظ القرآن من التلاعب أهم، فجاءت الآية على نحو الكناية وهي أبلغ من التصريح، من أن بصيغة الجمع يأتي اللفظ بصيغة المفرد: والذي آمن وصلّىٰ وتصدّق بخاتمه في الصلاة في الركوع أو آتىٰ الزكاة وهو راكع هو علي، لكن اللفظ وإن لم يكن صريحاً باسمه إلّا أنّه أدل علىٰ المطلوب من التصريح(١).

ويؤيّد هذا الوجه رواية واردة عن إمامنا الصادق عليه السّلام(٢) بسند معتبر، يقول الراوي للإمام ما معناه: لماذا لم يأت اسم علي في القرآن بصراحة؟ فأجاب الإمام عليه السّلام: لو جاء اسمه بصراحة وبكلّ وضوح في القرآن الكريم، لحذف المنافقون اسمه ووقع التصرّف في القرآن، وقد شاء اللّٰه سبحانه وتعالىٰ أن يحفظ القرآن ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾(٣).

وهذه وجوه تذكر جواباً عن السؤال: لماذا جاءت الكلمة أو الكلمات بصيغة الجمع؟

ولعلّ أوفق الوجوه في أنظار عموم الناس وأقربها إلىٰ الفهم: أنّ هذا

---

(١) المراجعات: ٣٧٩، دلائل الصدق ٤/ ٣١٢.

(٢) الكافي ١/ ٣٨٦.

(٣) سورة الحجر (١٥): ٩.

الإستعمال له نظائر كثيرة في القرآن الكريم، وفي السنّة النبويّة، وفي الإستعمالات الصحيحة الفصيحة، حيث جاءت الألفاظ بصيغة الجمع لكن المراد واحد أو اثنان، ثم إن الروايات المعتبرة المتّفق عليها دلّت علىٰ أنّ المراد هنا خصوص علي عليه السّلام.

إذن، فمجئ اللفظ بصيغة الجمع لابدّ وأن يكون لنكتة، تلك النكتة ذكرها الزمخشري بشكل، والطبرسي بنحو آخر، والسيد شرف الدين بنحو ثالث، وهكذا.

وإذا راجعتم كتاب [الغدير][1] لوجدتم الشيخ الأميني رحمة اللّه عليه يذكر قسماً من الآيات التي جاءت بصيغة الجمع وأُريد منها الشخص الواحد، ويذكر الروايات والمصادر التي يستند إليها في شأن نزول تلك الآيات الواردة بصيغة الجمع والمراد منها المفرد.

فإذن، لا غرابة في هذه الجهة.

وكانت تلك عمدة الاعتراضات المطروحة حول هذه الآية المباركة.

إذن، بيّنّا شأن نزول الآية، وبيّنّا وجه الاستدلال بالآية، وتعرّضنا لعمدة المناقشات في هذا الاستدلال، وحينئذ لا يبقىٰ شيء آخر نحتاج إلىٰ ذكره.

نعم، هناك بعض الأحاديث أيضاً ـ كما أشرت من قبل ـ هي مؤيّدة لاستدلالنا بهذه الآية المباركة علىٰ إمامة أمير المؤمنين، منها حديث الغدير، ومنها حديث الولاية الذي أشرت إليه من قبل.

فحينئذ، لا أظنّ أنّ الباحث الحر المنصف يبقىٰ متردّداً في قبول استدلال أصحابنا بالآية المباركة علىٰ إمامة أمير المؤمنين، فتكون الآية من جملة أدلّة إمامته

---

(١) الغدير ٣/ ١٦٣.

عن طريق ثبوت الأولويّة له، تلك الأولويّة الثابتة للّٰه ولرسوله، فيكون علي وليّاً للمؤمنين، كما أنّ النبي وليّ المؤمنين، و هذه المنقبة والفضيلة لم تثبت لغير علي، وقد ذكرنا منذ اليوم الأوّل أنّ طرف النزاع أبو بكر، وليس لأبي بكر مثل هذه المنقبة والمنزلة عند اللّٰه ورسوله.

وصلّىٰ اللّٰه علىٰ محمّد وآله الطاهرين.

حَدِيثُ الدَّارِ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين.

تعرضنا في البحوث السابقة إلى بعض آياتٍ من القرآن الكريم يُستدلّ بها على إمامة أمير المؤمنين عليه السّلام، وكانت الآيات المذكورة دالة على عصمته، أو على ولايته، أو على أفضليّته عليه السّلام من غيره، فكانت دالة على إمامة أمير المؤمنين بالوجوه المختلفة.

ننتقل الآن إلى السنّة، لنبحث في عدّة من الأحاديث المُستدلّ بها على إمامة أمير المؤمنين، فإنّ الأحاديث الواردة في كتب أهل السنّة الدالّة على إمامته عليه السّلام كثيرة لا تحصىٰ، وهي أيضاً تنقسم إلى أقسام:

منها: ما هو نصّ في إمامته وخلافته.

ومنها: ما يدلّ على أفضليّته بعد رسول الله.

ومنها: ما يدلّ على أولويّته وولايته.

ومنها: ما يدلّ على العصمة.

نصّ حديث الدار

وموضوع بحثنا في هذه الليلة حديث الإنذار أو حديث الدار.

لمّا نزل قوله تعالىٰ ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلأَقْرَبِينَ﴾[1] دعا رسول الله صلّى الله عليه وآله رجال عشيرته، ودعاهم إلى الإسلام، وهذا الخبر وارد في كتب التاريخ، وفي كتب السيرة، وفي كتب التفسير، وفي كتب الحديث أيضاً.

قبل كلّ شيء، أقرأ لكم نصّ الحديث عن [تفسير البغوي] المتوفىٰ سنة ٥١٠، يقول الحافظ البغوي:

روىٰ محمّد بن إسحاق، عن عبدالغفار بن القاسم، عن المنهال بن عمرو، عن عبدالله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبدالمطّلب، عن عبدالله بن عباس، عن علي بن أبي طالب قال:

لمّا نزلت هذه الآية على رسول الله صلّى الله عليه وآله ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلأَقْرَبِينَ﴾ دعاني رسول الله صلّى الله عليه وآله فقال: يا علي، إنّ الله يأمرني أن أُنذر عشيرتي الأقربين، فضقت بذلك ذرعاً، وعرفت أنّي متىٰ أُباديهم بهذا الأمر أرىٰ منهم ما أكره، فصمتُّ عليها، حتّى جاءني جبرئيل فقال لي: يا محمد إلّا تفعل ما تؤمر يعذّبك ربّك، فاصنع لنا صاعاً من طعام، واجعل عليه رِجل شاة، واملألنا

---

(١) سورة الشعراء (٢٦): ٢١٤.

عسّاً من لبن، ثمّ اجمع لي بني عبدالمطّلب حتّىٰ أُبلّغهم ما أُمرت به.

ففعلت ما أمرني به، ثمّ دعوتهم له، وهم يومئذ أربعون رجلاً، يزيدون رجلاً أو ينقصونه، فيهم أعمامه أبو طالب وحمزة والعباس وأبو لهب.

فلمّا اجتمعوا إليه، دعاني بالطعام الذي صنعته، فجئتهم به،فلمّا وضعته، تناول رسول الله صلّى الله عليه وآله جذبة من اللحم، فشقّها بأسنانه، ثمّ ألقاها في نواحي الصفحة، ثمّ قال: خذوا باسم الله، فأكل القوم حتّىٰ ما لهم بشيء حاجة، وأيم الله أنْ كان الرجل الواحد منهم ليأكل مثل ما قدمت لجميعهم.

ثمّ قال: إسقِ القوم، فجئتهم بذلك العس فشربوا حتّىٰ رووا جميعاً، وأيم الله أنْ كان الرجل الواحد منهم ليشرب مثله.

فلمّا أراد رسول الله أن يكلّمهم بدره أبو لهب فقال: سحركم صاحبكم، فتفرّق القوم ولم يكلّمهم رسول الله صلّى الله عليه وآله.

فقال في الغد: يا علي، إنّ هذا الرجل قد سبقني إلىٰ ما سمعت من القول، فتفرّق القوم قبل أنْ أُكلّمهم، فأعد لنا من الطعام مثل ما صنعت ثمّ اجمعهم، ففعلت ثمّ جمعت، فدعاني بالطعام فقرّبته، ففعل كما فعل بالأمس، فأكلوا وشربوا، ثمّ تكلّم رسول الله صلّى الله عليه وآله فقال:

يا بني عبدالمطّلب، إنّي قد جئتكم بخيري الدنيا والآخرة، وقد أمرني الله تعالىٰ أنْ أدعوكم إليه، فأيّكم يوآزرني على أمري هذا ويكون أخي ووصيّي وخليفتي فيكم؟

فأحجم القوم عنها جميعاً.

فقلت وأنا أحدثهم سنّاً: يا نبيّ الله، أكون وزيرك عليه.

قال: فأخذ برقبتي وقال: إنّ هذا أخي ووصيّي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا.

فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب: قد أمرك أنْ تسمع لعلي وتطيع[1].

(١) معالم التنزيل ٤/٢٧٨ ـ ٢٧٩.

رواة حديث الدار

هذا الخبر يرويه محمّد بن إسحاق مسنداً عن ابن عباس، وهو موجود في كتاب [كنز العمال] مع فرق سأذكره فيما بعد.

يرويه صاحب كنز العمال عن:

١ ـ ابن إسحاق.

٢ ـ ابن جرير الطبري، صاحب التفسير والتاريخ.

٣ ـ ابن أبي حاتم الرازي، صاحب التفسير المعروف.

٤ ـ ابن مردويه.

٥ ـ أبي نعيم الإصفهاني الحافظ.

٦ ـ البيهقي[(١)].

فرواة هذا الحديث أئمّةٌ أعلام من أهل السنّة، منهم: محمّد بن إسحاق صاحب السيرة، المتوفىٰ سنة ١٥٢[(٢)].

محمّد بن إسحاق يروي هذا الخبر عن عبدالغفار بن القاسم، وهو أبو مريم

---

(١) كنز العمّال ١٣ / ١٣١ رقم ٣٦٤١٩، وأنظر: تفسير الطبري ١٤٩/١٩، سنن البيهقي: ٧٥٩، تفسير ابن أبي حاتم ٢٨٢٦/٩ رقم ١٦٠١٥ باختلاف.

(٢) من رجال البخاري ـ في المتابعات ـ ومسلم والأربعة. تقريب التهذيب ٢ / ١٤٤.

الأنصاري، وهو شيخ من شيوخ شعبة بن الحجاج الذي يلقّبونه بأمير المؤمنين في الحديث ويقولون بترجمته إنّه لا يروي إلّا عن ثقة[١]، وشعبة بن الحجاج كان يثني على عبدالغفاربن القاسم الذي هو شيخه، لكن المتأخرين من الرجاليين يقدحون في عبدالغفار، لأنّه كان يذكر بلايا عثمان، أي كان يتكلّم في عثمان، أو يروي بعض مطاعنه، ولذا نرىٰ في [ميزان الإعتدال] عندما يذكره الذهبي يقول: رافضي[٢]. فإذا عرفنا وجه تضعيف هذا الرجل وهو التشيع، أو نقل بعض قضايا عثمان، إذا عرفنا هذا السبب للجرح، فقد نصّ ابن حجر العسقلاني في [مقدمة فتح الباري] في شرح البخاري على أنّ التشيع بل الرفض لا يضر بالوثاقة، هذا نص عبارة الحافظ ابن حجر العسقلاني في مقدمة شرح البخاري[٣].

فإذن، هذا الرجل لا مطعن فيه ولا سبب للجرح، إلّا أنّه يروي بعض مطاعن عثمان، لكن شعبة تلميذه يروي عنه ويثني عليه، وشعبة ـ كما ذكرنا ـ أمير المؤمنين عندهم في الحديث. فهذا عبدالغفاربن القاسم.

والمنهال بن عمرو، من رجال صحيح البخاري، والصحاح الأربعة الأُخرىٰ فهو من رجال الصحاح ما عدا صحيح مسلم[٤].

وأمّا عبدالله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبدالمطلّب، فهذا من رجال الصحاح الستّة كلّها[٥]

عن عبدالله بن العباس.

---

(١) تاريخ أسماء الثقات: ٩، تاريخ بغداد ٩/٢٥٥.

(٢) ميزان الإعتدال ٢/٦٤٠، رقم (٥١٤٧).

(٣) هدى الساري: ٣٨٢ و٣٩٨.

(٤) من رجال البخاري والأربعة، تقريب التهذيب ٢/٢٧٨.

(٥) تقريب التهذيب ١/٤٠٨.

عن أمير المؤمنين علي عليه السّلام.

فالسند في نظرنا معتبر، وعلى ضوء كلمات علمائهم في الجرح والتعديل، إلّا عبدالغفاربن القاسم، الذي ذكرنا وجه الطعن فيه والسبب في جرحه، وهذا السبب ليس بمضر بوثاقته، استناداً إلى تصريح الحافظ ابن حجر العسقلاني في مقدمة فتح الباري[1].

فهذا نص الخبر، وفيه ـ كما سمعتم ـ أنّ النبي يقول: « فأيّكم يوآزرني على أمري هذا ويكون أخي ووصيّي وخليفتي فيكم، فقال أمير المؤمنين: يا نبي اللّٰه أكون وزيرك عليه، فأخذ رسول اللّٰه برقبة علي وقال: إنّ هذا أخي ووصيّي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا، فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب: قد أمرك أن تسمع لعلي وتطيع».

وليست الإمامة والخلافة إلّا: وجوب الإطاعة، ووجوب الإقتداء، ووجوب الأخذ، ووجوب التمسّك بالشخص، وأيّ نصّ أصرح من هذا في إمامة علي أو غير علي؟

يعني لو كان هذا اللفظ وارداً في حقّ غير علي بسندٍ معتبر متفق عليه لوافقنا نحن على إمامة ذلك الشخص.

فهذا هو الخبر، وهو خبر متفق عليه بين الطرفين، إذ ورد هذا الخبر بأسانيد علمائنا وأصحابنا في كتبنا المعتبرة المشهورة.

فمن رواة هذا الخبر:

١ ـ ابن إسحاق، صاحب السيرة[2].

---

(١) هدى الساري: ٣٨٢، ٣٩٨.

(٢) سيرة ابن اسحاق (السيرة النبوية): ١٨٧.

٢ ـ أحمد بن حنبل، يروي هذا الخبر في مسنده[١].

٣ ـ النسائي، صاحب الصحيح[٢].

٤ ـ الحافظ أبو بكر البزار، صاحب المسند.

٥ ـ الحافظ سعيد بن منصور، في مسنده.

٦ ـ الحافظ أبو القاسم الطبراني، في المعجم الأوسط[٣].

٧ ـ الحافظ أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، في مستدركه على الصحيحين.

٨ ـ أبو جعفر محمّد بن جرير الطبري.

٩ ـ الحافظ أبو جعفر الطحاوي، صاحب كتاب مشكل الآثار.

١٠ ـ عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، صاحب التفسير.

١١ ـ أبو بكر بن مردويه.

١٢ ـ الحافظ أبو نعيم الإصفهاني، صاحب دلائل النبوة وكتاب حلية الأولياء.

١٣ ـ الحافظ البغوي، صاحب التفسير.

١٤ ـ الضياء المقدسي، في كتابه المختارة، هذا الكتاب الذي التزم فيه الضياء المقدسي بالصحة، فلا يروي في كتابه هذا الّا الروايات الصحيحة المعتبرة، ولذا قدّمه بعض علمائهم في الاعتبار على مثل المستدرك للحاكم، ومن جملة من ينصّ على ذلك ابن تيميّة صاحب منهاج السنّة، حيث يرى أنّ كتاب المختارة أفضل وأتقن من المستدرك للحاكم[٤].

١٥ ـ الحافظ ابن عساكر الدمشقي، صاحب تاريخ دمشق.

---

(١) مسند أحمد ١/١٠٩.

(٢) سنن النسائي ٦/٢٤٨.

(٣) المعجم الأوسط ٢/٢٧٦.

(٤) الفتاوى الكبرى ٣/٤٨.

١٦ ـ أبو بكر البيهقي، صاحب دلائل النبوة.

١٧ ـ الحافظ ابن الأثير، صاحب الكامل في التاريخ.

١٨ ـ الحافظ أبو بكر الهيثمي، في كتابه مجمع الزوائد يروي هذا الحديث[١].

١٩ ـ الحافظ الذهبي، في تلخيص المستدرك ينصّ على صحّة هذا الحديث.

٢٠ ـ الحافظ جلال الدين السيوطي، في كتابه الدر المنثور.

٢١ ـ الشيخ علي المتقي الهندي، صاحب كنز العمال، يرويه فيه عن: أحمد، والطحاوي، وابن إسحاق، ومحمّد بن جرير، وابن أبي حاتم، وابن مردويه، وأبي نعيم الإصفهاني، والضياء المقدسي[٢].

هذا بالنسبة إلى متن الحديث، وعدّة من كبار علماء القوم الرواة لهذا الحديث في كتبهم.

وأمّا بالنسبة إلى سنده، فسنده في كتاب محمّد بن إسحاق[٣] قد قرأته لكم وصحّحت السند.

ويقول الحافظ الهيثمي في كتابه [مجمع الزوائد] بعد أن يرويه عن أحمد بن حنبل: رواه أحمد ورجاله ثقات[٤].

ويقول ـ بعد أن يرويه بسندٍ آخر عن غير واحد من كبار أئمة الحديث كأحمد بن حنبل ـ: «رجال أحمد وأحد إسنادي البزّار رجال الصحيح غير شريك وهو ثقة»[٥].

---

(١) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ٩/١١٣، وفيه: وإسناده جيّد.

(٢) كنز العمّال ١٣/١٣١، رقم ٣٦٤١٩.

(٣) سيرة ابن اسحاق: ١٨٧.

(٤) مجمع الزوائد ٨/٣٠٢ـ باب معجزاته صلّى الله عليه وسلّم في الطعام.

(٥) المصدر ٨/٣٠٣.

إذن، حصلنا على أسانيد عديدة ينصّون على صحّتها.

مضافاً: إلى سند الحافظ المقدسي في كتابه [المختارة] الملتزم في هذا الكتاب بالصحّة.

كما ذكر المتقي الهندي صاحب كنز العمال: أنّ الطبري محمّد بن جرير قد صحّح هذا الحديث(١).

وأيضاً، صحّحه الحاكم في [المستدرك] عن ابن عباس في حديث طويل، ووافقه على التصحيح الحافظ الذهبي في [تلخيص المستدرك].

وأيضاً نصّ على صحّة هذا الحديث الشهاب الخفاجي في [نسيم الرياض] وهو شرحه على كتاب الشفاء للقاضي عياض، حيث يذكر هناك معاجز رسول الله صلّى الله عليه وآله، ومن جملة معاجزه هذه القضية، حيث أنّ الطعام كان صاعاً واحداً وعليه رِجل شاة فقط، فأكلوا كلّهم وشبعوا، وهذا من جملة معاجز رسول الله صلّى الله عليه وآله، ويقول الشهاب الخفاجي: إنّ سند هذا الخبر صحيح(٢).

ونراجع نصوص الحديث في الكتب المختلفة، نجد في بعضها هذا اللّفظ:

«فأيّكم يوآزرني على أمري هذا ويكون أخي ووصيّي وخليفتي فيكم؟ قال علي: أنا يا نبيّ الله، أكون وزيرك عليه، فأخذ برقبتي فقال: إنّ هذا أخي ووصيّي وخليفتي فيكم فاسمعوا وأطيعوا، فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب: قد أمرك أن تسمع وتطيع لعلي».

وهذا لفظ، وقد قرأناه عن عدّة من المصادر.

---

(١) كنز العمّال ١٣ / ١٣٣.

(٢) نسيم الرياض في شرح الشفاء للقاضي عياض ٣ / ٣٥.

لفظ آخر: «من يضمن عنّي ديني ومواعيدي ويكون معي في الجنّة ويكون خليفتي في أهلي؟ فقيل له: أنت كنت بحراً، من يقوم بهذا، فعرض ذلك على أهل بيته واحداً واحداً، فقال علي: أنا، فبايعه رسول اللّٰه على هذا»[١].

ومن ألفاظ هذا الحديث ما يلي: «قال رسول اللّٰه: من يبايعني على أن يكون أخي ووصيّي ووليّكم من بعدي؟ قال علي: فمددت يدي فقلت: أنا أُبايعك. فبايعني رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله»[٢].

فهذه ألفاظ الحديث، وتلك أسانيده، وتلك كلمات كبار علمائهم في صحّة هذا الحديث وتنصيصهم على ثقة رواته.

(١) تفسير ابن كثير ٣/٣٦٣، كنز العمّال ١٣/١٢٨ رقم ٣٦٤٠٨.

(٢) كنز العمّال ١٣/١٤٩ رقم ٣٦٤٦٥.

دلالة حديث الدار على إمامة أمير المؤمنين عليه السّلام

وهذا الحديث الصحيح المتفق عليه، هو من جملة أدلّتنا على إمامة أمير المؤمنين وولايته بالنص.

وإنّما اخترت من بين الأحاديث التي هي نصّ على إمامة أمير المؤمنين هذا الحديث في هذه الليلة، وقدّمته في البحث والدراسة، لخصوصيات موجودةٍ فيه قد لا تكون في غيره، مضافاً إلى صحّته وكونه مقبولاً بين الطرفين، بل يمكن دعوى تواتر هذا الحديث:

الخصوصية الأولى:

صدور هذا الحديث في أوائل الدعوة النبويّة، وفي بدء البعثة المحمّديّة، فكأنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله مأمورٌ بأنْ يبلّغ ثلاثة أُمور في آن واحد وفي عرضٍ واحد:

مسألة التوحيد والدعوة إلى الله سبحانه وتعالى.

ومسألة رسالته والإيمان بنبوّته عليه وآله السّلام.

ومسألة خلافة علي عليه السّلام من بعده.

وقد أسفر ذلك المجلس وتلك الدعوة عن الأُمور الثلاثة جميعاً.

الخصوصية الثانية:

إنّ القوم من أبي لهب وغيره قالوا ـ وهم يضحكون ـ لأبي طالب: قد أمرك أن تسمع وتطيع لابنك علي.

هذا ممّا يؤيّد استنتاجنا من هذا الحديث واستظهارنا من لفظه الثابت، إنّه حتّىٰ أُولئك المشركون أيضاً فهموا من هذه الدعوة، ومن الكلام الذي سمعوه من رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله: إنّه يريد أن ينصب علياً إماماً مطاعاً من بعده لعموم الناس.

الخصوصية الثالثة:

إستدلال أمير المؤمنين عليه السّلام بهذا الخبر في جواب سائل لا يشكّ في كونه هو الوارث لرسول اللّٰه وإنما يسأل عن السبب، كما يروي هذا النسائي في [صحيحه](١) يقول: إنّ رجلاً قال لعلي: يا أمير المؤمنين: بم ورثت ابن عمّك دون عمّك؟ أي: بأيّ دليل أصبحت أنت وارثاً لرسول اللّٰه ولم يكن العباس وارثاً لرسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله؟ فذكر الإمام عليه السّلام حديث الإنذار يوم الدار، وجاء لفظه في هذه الرواية: عن رسول اللّٰه أنه قال: أنت أخي ووارثي ووزيري. فذكر أمير المؤمنين في جواب هذا السائل حديث الدار ثمّ قال: فبذلك ورثت ابن عمّي دون عمّي.

إذن، يصبح علي عليه السّلام بحكم هذا الحديث القطعي المتفق عليه، خليفة لرسول اللّٰه ووزيراً له ووارثاً ووصيّاً وقائماً مقامه ووليّه من بعده، والناس

---

(١) السنن الكبرى: كتاب الخصائص، ذكر خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي اللّٰه عنه ٥ / ١٢٦ رقم ٨٤٥١ وهو من صحيحه كما ثبت في محلّه.

كلّهم مأمورون بأنْ يطيعوه ويسمعوه.

أو ليست الخلافة والإمامة هذا؟

وأيّ شيء يريدون منّا عند إقامتنا الأدلّة على إمامة أمير المؤمنين أوضح وأصرح من مثل هذه الأحاديث الواردة في كتبهم وبأسانيد معتبرة ينصّون هم على صحّتها؟

وهل ورد مثل هذا في حقّ أحدٍ غير علي مع هذه الخصوصيات، من حيث السند والدلالة والقرائن الموجودة في لفظه؟

مع علماء أهل السنة في حديث الدار

وحينئذ يأتي دور مواقف العلماء من أهل السنّة، الذين يريدون ـ في الحقيقة ـ أن يبرّروا ما وقع، الذين يحاولون أن يوجّهوا ما كان!!

لقد اختلفت مواقفهم أمام هذا الحديث الصحيح سنداً، الصريح دلالةً على إمامة أمير المؤمنين عليه السّلام.

مع الفضل ابن روزبهان:

يقول الفضل ابن روزبهان: إنّ كلمة «خليفتي» التي هي مورد الإستدلال غير موجودة في مسند أحمد، وهي من إلحاقات الرافضة[1].

إنه لو لم يكن مسند أحمد موجوداً بين أيدينا، ولو لم يحتمل أنْ ينظر أحد في كتاب مسند أحمد، لأمكن للفضل أن يتفوّه بمثل هذه الكلمة ويتركه على عواهنه، ويفتري على الإماميّة، ولكن ينبغي أن يكون الإنسان ـ عندما يتكلّم ـ يتصوّر الآخرين يسمعون كلامه، ويلتفت إلى أنّهم سيراجعون المصادر التي يحيل إليها، إمّا إثباتاً وإمّا نفياً، وإلّا فمن العيب للإنسان العاقل إذا أراد أن يتكلّم يتصوّر الناس كأنّهم لا يسمعون، أو لا يفهمون، أو أنهم لا يعرفون المصادر أو

(١) أنظر: دلائل الصدق ٢ / ٣٥٩.

سوف لا يراجعون الكتب التي يذكرها.

إنّ هذا الحديث موجود في غير موضع من مسند أحمد بن حنبل، والكلمة أيضاً موجودة في رواية مسند أحمد، وقد راجعناه نحن، ومسند أحمد بن حنبل موجود الآن بين أيدينا[١].

فالتكلّم بهذا الأُسلوب، إمّا أن يكون من التعصّب وقلّة الحياء، وإمّا أن يكون من الجهل وعدم الفهم، وإلّا، فكيف يكذّب الإنسان مثل العلّامة الحلّي الذي هو في مقام الإستدلال على العامّة بكتبهم، ينقل عنهم ليستدلّ بما يروونه، فيلحق كلمة أو كلمات في حديث؟! هذا شيء لا يكون من العلّامة الحلّي وأمثاله.

هذا بالنسبة إلى الفضل ابن روزبهان، وقد أراد أن يريح نفسه بهذا الأُسلوب.

مع ابن تيمية:

وأمّا ابن تيميّة، فقد أراح نفسه بأحسن من هذا، وأراد أنْ يريح الآخرين أيضاً، قال: هذا الحديث كذب عند أهل المعرفة بالحديث، فما من عالم يعرف الحديث إلّا وهو يعلم أنّه كذب موضوع، ولهذا لم يروه أحد منهم في الكتب التي يرجع إليها في المنقولات، لأنّ أدنىٰ من له معرفة بالحديث يعلم أنّ هذا كذب[٢].

إنّ هذا الأُسلوب من الكلام يدلّ بشكل آخر علىٰ صحّة هذا الحديث، وتماميّة الإستدلال به، أي لولا صحّة هذا الحديث وتماميّة دلالته علىٰ مدّعىٰ الإمامية، لما التجأ ابن تيميّة إلى أن يقول هذا الكلام، وبهذه الصّورة، وأن يتهجّم على العلماء من الشيعة ـ والسنّة أيضاً ـ لرواياتهم هذا الحديث، لأنّه يقول: إنّ أدنىٰ من له معرفة بالحديث يعلم أنّ هذا كذب.

---

(١) مسند أحمد ١/١٥٩.

(٢) منهاج السنّة ٧/٣٠٢.

إذن، فأحمد بن حنبل مع علمه بكون هذا الحديث كذباً يرويه أكثر من مرّة في مسنده! ومحمّد بن جرير الطبري في تاريخه يروي هذا الخبر مع علمه بأنّه كذب! والنسائي أيضاً! وأبو بكر البزّار كذلك! وو...، وهؤلاء كبار أئمّة أهل السنّة وأعلام محدّثيهم، يروون مثل هذا الحديث وهم يعلمون أنّه كذب!!

ولو أمكن للإنسان أن يرتاح بمثل هذه الأساليب، فلكلّ منكر أن ينكر في أيّ بحثٍ من البحوث، في أيّ مسألةٍ من المسائل، سواء في أُصول الدين أو في فروع الدين، أو في قضايا أُخرىٰ وعلوم أُخرىٰ، يكتفي بالإنكار، وبالنفي، والتكذيب.

لكن هذا الأُسلوب ليس له قيمة في سوق الإعتبار، يسمع ولا يعتنىٰ به، ولا جدوىٰ له ولا فائدة، لذلك لابدّ من أساليب أُخرىٰ.

تحريف الحديث:

من جملة الأساليب: تحريف الحديث، فالطبري يروي هذا الحديث في تاريخه وفي تفسيره أيضاً، فإنْ رجعتم إلى التاريخ، لرأيتم الحديث كما ذكرناه، ورووه عنه في كتبهم كصاحب [كنز العمال][1] وغيره، وأيضاً السيوطي في [الدر المنثور][2] يروي هذا الحديث عن الطبري، وينصّ صاحب كنز العمال على أنّ الطبري قد صحّح هذا الحديث، فالحديث في تاريخه كما رأيتم وسمعتم.

أمّا في تفسيره، إذا لاحظتم [تفسير الطبري] في ذيل هذه الآية المباركة: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ تأتي العبارة بهذا الشكل: «إنّ هذا أخي وكذا وكذا»[3]، وأصل العبارة: «إنّ هذا أخي ووصيّي وخليفتي فيكم»، جاء بدل هذه العبارة: «إنّ

---

(١) مجمع الزوائد ٩/١١٣، كنز العمّال ١٣/ ١٣١.

(٢) الدرّ المنثور ٦/ ٣٢٤ـ ٣٢٩.

(٣) تفسير الطبري ١٩/ ١٤٩.

هذا أخي وكذا وكذا».

لكنّنا لا نعلم، هل هذا من صنع الطبري نفسه، أو من النسّاخ لتفسيره، أو من الطابعين؟ هذا لا نعلمه، ولا يمكننا أنْ نرمي الطبري نفسه، لأنّه يكون من باب الرجم بالغيب، والله العالم.

هذا هو أُسلوب التحريف.

وأيضاً، إذا راجعتم [الدر المنثور] للسيوطي، ففي هذا الكتاب، ينقل الحديث عن نفس الأشخاص من ابن إسحاق، وابن جرير الطبري، وأبي نعيم، والبيهقي، وابن مردويه، وغيرهم، لكن لمّا يصل إلى هذه الجملة التي هي محلّ الإستدلال، يذكر بهذا الشكل: «فأيّكم يو آزرني على أمري هذا، فقلت وأنا أحدثهم سنّاً: أنا، فقام القوم يضحكون»(١)، ولا يوجد أكثر من هذا، يعني: إنه قد حذف من اللفظ جملة: «ويكون أخي ووصيّي وخليفتي فيكم».

وأيضاً حذفوا منه: قام القوم يضحكون وقالوا لأبي طالب: قد أمرك أن تسمع وتطيع لعليّ.

وهل هذا من السيوطي نفسه أو من النسّاخ أو من الناشرين للكتاب؟ لا نعلم.

مع الندوي:

ومن علماء العامّة المؤلِّفين المعروفين في هذا الزمان: أبو الحسن الندوي.

وهذا الرجل ـ الذي هو من كبار عماء السنّة، يسكن في الهند، وعنده دار الندوة مدرسة كبيرة يعلّم هناك الطلبة ويدرّبهم، وله ارتباطات ببعض الحكومات الاخرى ـ، له كتب، ومن جملة مؤلفاته كتاب سمّاه [المرتضى سيرة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكرّم الله وجهه]، وهو كتاب صغير في حجمه

(١) الدرّ المنثور ٦/ ٣٢٤ـ ٣٢٩.

جدّاً، وكثير من مطالب هذا الكتاب لا علاقة لها بأمير المؤمنين أصلاً، لعلّ مائة صفحة أو مائة وخمسين صفحة من هذا الكتاب ـ الذي هو في مائتين وخمسين صفحة تقريباً ـ يتعلّق بالإمام عليه السلام، وأصبح كتاب سيرة علي بن أبي طالب عليه السّلام وكرّم اللّه وجهه!! في مائة وخمسين صفحة تقريباً!! فهناك عندما يصل إلى هذه القضية يقول:

وتكلّم ابن كثير في بعض رواة القصة، وفيها ما يشكك في صحّتها وضبطها. انتهى.

وهذا غاية ما حقّقه هذا الرجل العالم في نظرهم الذي له أتباع وأنصار في مختلف البلاد.

مع هيكل:

وأمّا محمّد حسين هيكل، فقد قامت القيامة عليه عندما نشر كتابه في السيرة النبويّة باسم [حياة محمّد]، وذكر القصة بالنصوص المذكورة عن سائر كتب قومه، قامت القيامة ضدّه وهرّجوا عليه، حتّى ألجأوه إلى حذف القصة في الطبعة الثانية من كتابه.

مع البوطي:

ويأتي محمّد سعيد رمضان البوطي، فيؤلّف كتاباً في السيرة النبويّة يسمّيها [فقه السيرة النبويّة]، يكتب السيرة النبويّة كما يشاء هواه، وهناك إذا راجعتم كتابه تجدونه لا يشير إلى هذه القصة لا من قريب ولا من بعيد، وهذا أيضاً له أنصار وأتباع وأعوان، ويذكر كعالم من علمائهم في هذا الزمان.

خاتمة المطاف

فتلخّص ممّا ذكرنا: إنّ حديث الدار يوم الإنذار، حديث متفق عليه بين الطرفين، مقطوع الصدور، وقد يمكن دعوىٰ أنّ هذا الخبر قد بلغ إلى حدّ الدراية، ولا يحتاج إلى رواية، ورواه كبار علماء القوم في كتبهم ونصّوا على صحّته، كما ذكرت لكم بعض الكلمات.

كما أنّي حصلت على سند محمّد بن إسحاق، وقد قرأته لكم ووثّقت رجاله، إلّا عبدالغفار بن القاسم الذي تكلّموا فيه، لأنّه كان يذكر بعض معايب عثمان ورموه بالتشيّع والرفض، وقد قلنا: إنّ التشيّع والرفض لا يضرّان بالوثاقة كما نصّ الحافظ ابن حجر العسقلاني في [مقدمة شرح البخاري][١]، مضافاً إلى أنّ هذا الرجل يثني عليه شعبة ويروي عنه، وشعبة عندهم أمير المؤمنين في الحديث[٢].

فإذاً، قد تمّ سنده، وكانت دلالته صريحة، ثمّ رأينا أنّهم لا يملكون كلاماً معقولاً في الجواب عن هذا الإستدلال.

مثلاً: إذا تراجعون [منهاج السنّة] يقول في الإشكال على هذا الخبر: بأنّ رجال قريش في ذلك العهد لم يكونوا يبلغون الأربعين، وهذا من علائم كذب

---

(١) هدى الساري: ٣٨٣ و٣٩٨.

(٢) تاريخ أسماء الثقات: ٩، تاريخ بغداد ٩/ ٢٥٥.

هذا الخبر(١).

هذا وجه يقوله ابن تيميّة، لاأدري من الّذي يرتضي هذا الكلام من مثل هذا الشخص الذي هو شيخ إسلامهم!؟

وأيضاً: إنّه يشكل على هذا الخبر: بأنّ العرب لم يكونوا أكّالين بهذا المقدار، بحيث أنّ هؤلاء أكلوا وشبعوا والطعام كفاهم كلّهم، فهذا من قرائن كذب هذا الخبر(٢).

ليس عندهم كلام معقول يذكر في مقام ردّ الإستدلال بهذا الحديث، لذا تراهم يلتجئون إلى التحريف، يلتجئون إلى التصرّف في الحديث.

وإنّني على يقين بأنّ الباحث الحرّ المنصف، إذا وقف على هذا المقدار من البحث، أيّ باحث يكون، سواء كان مسلماً أو خارجاً عن الدين الإسلامي ويريد أن يحقّق في مثل هذه القضايا، لو أُعطي هذا الحديث مع مصادره، وعرف رواة هذا الحديث، وأنّهم كبار علماء السنّة في العصور المختلفة، ثمّ لاحظ متن الحديث ولفظه بدقّة، ثمّ راجع كلمات المناقشين في هذا الحديث والمعارضين لهذا الإستدلال، من مثل ابن تيميّة والفضل ابن روزبهان وأمثالهما، ولاحظ تصرّفات هؤلاء في متن هذا الحديث.

لو أنّ هذا الباحث الحرّ المنصف يحقّق هذه الأُمور، أنا على يقين بأنه سيكفيه هذا الحديث وحده للإعتقاد بإمامة علي بعد رسول الله، كما أنّي أعتقد أنّ الذين يأخذون معارف دينهم ومعالمه من مثل الفضل ابن روزبهان أو من مثل ابن تيميّة أو الندوي أو البوطي، لو دقّقوا النظر وراجعوا القضايا على واقعيّاتها،

---

(١) منهاج السنّة ٧/ ٣٠٤.

(٢) المصدر ٧/ ٣٠٦.

واستمعوا القول لاتّباع الأحسن، لرفعوا اليد عن اتّباع مثل هؤلاء الأشخاص، وعن أن يقلّدوهم في أُصولهم وفروعهم.

ولكنّ الهداية بيد اللّٰه سبحانه وتعالىٰ، إذا أراد أن يهدي أحداً يهديه، وما تشاءون إلّا أنْ يشاء اللّٰه.

وآخر دعوانا أن الحمد للّٰه ربّ العالمين، وصلّىٰ اللّٰه علىٰ محمّد وآله الطاهرين.

حديث الغدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وآله الطيبين الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين.

كلامنا في هذه الليلة حول حديث الغدير، هذا الحديث العظيم الذي اهتمّ به الله سبحانه وتعالىٰ، واهتمّ به رسوله، والأئمّة الأطهار، كبار الصحابة، والعلماء عبر القرون.

قال الله تعالىٰ ﴿**يا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ ما أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ**﴾[1].

هذه الآية المباركة من الآيات المتعلقة بيوم الغدير، إلّا أنّها وردت في القرآن الكريم في سياق آياتٍ يخاطب بها الله سبحانه وتعالىٰ أهل الكتاب:﴿**وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتابِ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَكَفَّرْنا عَنْهُمْ سَيِّئاتِهِمْ وَلأَدْخَلْناهُمْ جَنّاتِ النَّعيمِ * وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقامُوا التَّوْراةَ وَالإِنْجيلَ وَما أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُقْتَصِدَةٌ وَكَثيرٌ مِنْهُمْ ساءَ ما يَعْمَلُونَ**﴾[2] ثمّ بعد الآية أيضاً: ﴿**قُلْ يا أَهْلَ الْكِتابِ لَسْتُمْ عَلىٰ شَيْءٍ حَتّىٰ تُقيمُوا التَّوْراةَ وَالإِنْجيلَ وَما أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَيَزيدَنَّ كَثيرًا مِنْهُمْ ما أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيانًا وَكُفْرًا فَلا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْكافِرينَ**﴾[3].

(١) سورة المائدة (٥): ٦٧.

(٢) سورة المائدة (٥): ٦٥ـ٦٦.

(٣) سورة المائدة (٥): ٦٨.

المخاطب في هذه الآيات وإنْ كان أهل الكتاب، لكنّ الآيات هذه منطبقة على أُمّة محمّد صلّى الله عليه وآله تمام الإنطباق، إذ يجوز أن يقال: ولو أنّ الأمّة الإسلاميّة آمنت، ولو أنّهم آمنوا واتّقوا، لكفّرنا عنهم سيّئاتهم ولأدخلناهم جنّات النعيم، ولو أنّهم أقاموا الكتاب والسنّة، وما أُنزل إليهم من ربّهم في أمير المؤمنين وأهل البيت الأطهار، لأكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم، والأُمّة الإسلاميّة أيضاً منهم أُمّة مقتصدة وكثير منهم ساء ما يعملون.

مرّة أُخرىٰ يعود ويقول: ﴿قُلْ يا أَهْلَ الْكِتابِ لَسْتُمْ عَلىٰ شَيْءٍ حَتّٰى تُقيمُوا التَّوْراةَ وَالْإِنْجيلَ﴾، فقبل ﴿يا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ ما أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ كانت الآية ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقامُوا التَّوْراةَ وَالْإِنْجيلَ﴾، وبعدها أيضاً ﴿لَسْتُمْ عَلىٰ شَيْءٍ حَتّٰى تُقيمُوا التَّوْراةَ وَالْإِنْجيلَ وَما أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ ومع ذلك ﴿لَيَزيدَنَّ كَثيرًا مِنْهُمْ﴾ من هذه الأُمة ﴿ما أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيانًا وَكُفْرًا فَلا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْكافِرينَ﴾.

كما أنّ أهل الكتاب قد أُمروا بالعمل بكتبهم، أي اليهود مأمورون بالعمل بالتوراة، والنصارىٰ مأمورون بالعمل بالإنجيل، فالمسلمون مأمورون بالعمل بالكتاب والسنّة، فإذا عملوا بالكتاب والسنّة وما أُنزل إليهم من ربّهم، لأكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم، ولكنْ، ليزيدنّ كثيراً منهم ما أُنزل إليك من ربّك طغياناً وكفراً.

وحديث الغدير من أظهر مصاديق ما أُنزل إلى رسول اللّه، وأتمّ به اللّه سبحانه وتعالىٰ الحجّة على الأُمّة، قال تعالىٰ: ﴿يا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ ما أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَما بَلَّغْتَ رِسالَتَهُ﴾.

وقد قرأنا في حديث الدار في يوم الإنذار: أنّ رسول اللّه صلّى الله عليه وآله قال: «أمرني ربّي بأنْ أُبلّغ القوم ما أُمرت به، فضقت بذلك ذرعاً حتّى نزل جبرئيل

وقال: إن لم تفعل لم تبلّغ ما أُرسلت به»[١].

فكانت الدعوة، وكان إبلاغ إمامة أمير المؤمنين، فخلافة إمامنا عليه السّلام من جملة ما أمر به رسول الله منذ بدء الدعوة، وإلى أواخر أيّام حياته الشريفة المباركة، لأنّ هذه الآية إنما نزلت في حجة الوداع، وهي في سورة المائدة، وسورة المائدة آخر ما نزل من القرآن بإجماع المسلمين.

أتذكّر في [تفسير القرطبي][٢] يذكر الإجماع بصراحة على أنّ سورة المائدة آخر ما نزل من القرآن، كما أنّا في رواياتنا أيضاً يوجد عندنا نصّ علىٰ أنّ سورة المائدة آخر ما نزل من القرآن[٣]. فكان النبي مبلِّغاً خلافة علي من بعده وداعياً الناس إلى الإيمان بها، إلى جنب الإيمان بالله والرسول... في جميع أدوار رسالته المباركة.

وحديث الغدير حديث عظيم جليل لجهات عديدة:

منها: تلك الظروف الخاصّة التي خطب فيها رسول الله هذه الخطبة.

ومنها: كون اللّفظ الوارد عن رسول الله في هذه الخطبة لفظاً لا مرية فيه ولا ارتياب في دلالته على إمامة أمير المؤمنين.

ومنها: نزول الآيات من القرآن الكريم.

ولقد بُذلت جهود كثيرة في حفظ هذا الحديث ونقله ونشره، كما بُذلت جهود في ردّه وكتمانه والتعتيم عليه.

---

(١) معالم التنزيل ٤/٢٧٨ـ ٢٧٩، وراجع القسم الخاصّ بحديث الدار من هذا الكتاب.

(٢) أنظر: تفسير القرطبي ٦/٢٨٨.

(٣) تفسير العيّاشي ١/٢٨٨.

نصّ حديث الغدير

وقبل الورود في البحث، لابدّ من ذكر نصّ أو نصّين من روايات حديث الغدير عن بعض المصادر المعتبرة:

أخرج أحمد بن حنبل بسند صحيح عن زيد بن أرقم قال:

نزلنا مع رسول الله صلّى الله عليه وآله بواد يقال له: وادي خم، فأمر بالصّلاة، فصلّاها بهجير، قال: فخطبنا، وظلّل لرسول الله صلّى الله عليه وآله بثوبٍ على شجرة سمرة من الشمس، فقال رسول الله: «ألستم تعلمون؟ ألستم تشهدون أنّي أولىٰ بكلّ مؤمن من نفسه؟» قالوا: بلىٰ، قال: «فمن كنت مولاه فإنّ عليّاً مولاه، اللهمّ عاد من عاداه ووال من والاه»[1].

وأخرج النسائي بسند صحيح عن أبي الطفيل عن زيد بن أرقم قال:

لمّا رجع رسول الله صلّى الله عليه وآله من حجة الوداع ونزل غدير خم، أمر بدوحات فقممن ـ أي فكنسن ـ ثمّ قال: «كأنّي قد دعيت فأجبت، وإنّي تارك فيكم الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنّهما لن يفترقا حتّىٰ يردا عَلَيّ الحوض»، ثم قال: «إنّ الله مولاي وأنا وليّ كلّ مؤمن»، ثمّ إنّه أخذ بيد علي رضي الله عنه وقال: «من كنت وليّه فهذا

(١) مسند أحمد ٤/٣٦٨ و٣٧٢ـ٣٧٣، ٥/٣٧٠.

وليّه، اللهمّ وال من والاه وعاد من عاداه».

يقول أبو الطفيل: فقلت لزيد: سمعته من رسول اللّٰه؟ فقال: إنّه ـ وفي بعض الألفاظ: واللّٰه، بدل إنّه ـ ما كان في الدوحات أحد إلّا رآه بعينه وسمعه بأُذنيه[1].

فهذان لفظان بسندين معتبرين عن زيد بن أرقم.

وهنا ملاحظات لابدّ من الإشارة إليها:

الملاحظة الأُولىٰ:

في حديث الغدير في [صحيح مسلم][2]، وفي [المسند][3]، وفي غيرهما[4] يقول الراوي: فخطبنا أو يقول قام فينا خطيباً، لكنْ في [المستدرك][5]: «فقام خطيباً فحمد اللّٰه وأثنىٰ عليه وذكّر ووعظ فقال ما شاء اللّٰه أن يقول».

وفي [مجمع الزوائد] لأبي بكر الهيثمي الحافظ[6]: «فو اللّٰه ما من شيء يكون إلىٰ يوم الساعة إلّا قد أخبرنا به يومئذ».

أليس من حقّنا أن نسأل الرواة، أن نسأل المحدّثين، أن نسأل الأُمناء على سنّة رسول اللّٰه: أين هذه الخطبة، خطبة الغدير التي لم يترك رسول اللّٰه يوم الغدير شيئاً يكون إلى يوم القيامة إلّا قد أخبرنا به؟ لماذا لم ينقلوه؟

إنّه أثنىٰ على اللّٰه، وذكّر ووعظ فقال ما شاء اللّٰه أن يقول، أين وعظ

---

(١) فضائل الصحابة / ١٥ رقم ٤٥، خصائص أمير المؤمنين عليه السلام: ٩٣.

(٢) صحيح مسلم ٧ / ١٢٢.

(٣) مسند أحمد ٤ / ٣٧٢.

(٤) مجمع الزوائد ٩ / ١٠٤، المعجم الكبير ٥ / ٢٠٢ ـ ٢٠٣.

(٥) المستدرك على الصحيحين ٣ / ١١٠.

(٦) مجمع الزوائد ٩ / ١٠٥.

رسول الله يوم الغدير؟ وأين ما ذكّر به رسول الله في يوم الغدير؟ فلماذا تـركوا الخطبة؟ لماذا لم يرووها؟ أليسوا هؤلاء حفّاظ سنّة رسول الله؟ أليس من وظيفتهم أن ينقلوا لنا ما قال رسول الله كما قال؟ لماذا لم ينقلوا؟

هذه هي الملاحظة الأُولىٰ، ألهم جواب على هذا؟

الملاحظة الثانية:

هناك قاعدة في علم الحديث يعبّرون عنها بقاعدة «الحديث يفسّر بـعضه بعضاً»، أي أنّ الحديث كالقرآن يفسّر بعضه بعضاً، ونحن في اللفظين المذكورين المرويين بسندين صحيحين، نرىٰ أحدهما يقول: «من كنت مولاه فإنّ عليّاً مولاه»، والآخر يقول: «من كنت وليّه فهذا وليّه»، فلو كان هناك إبهام في معنىٰ كلمة المولىٰ ومجيئها بمعنىٰ الولي والأولى، فإنّ اللفظ الثاني يفسّر اللفظ الأوّل.

وكم من شاهد من هذا القبيل في السنّة النبوية المباركة، هذه الشواهد الكثيرة الصحيحة سنداً تأتي مفسرة للفظ المولىٰ، لو كان هناك حاجة إلى تـفسير هـذه الكلمة.

الملاحظة الثالثة:

إنّ مسلم بن الحجّاج يروي هذا الحديث في [صحيحه][1] إلى حدّ حديث الثقلين، وذلك، لأنّه كان عندنا في لفظ النسائي أنّه قال: «كأنّي دعيت فأجبت وإنّي تارك فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر كـتاب اللّـه وعـترتي» إلى آخـر هـذا الحديث، ثمّ قال: «إنّ الله مولاي وأنا وليّ كلّ مؤمن» إلى آخره[2].

ومسلم يروي هذا الحديث إلى حدّ الحديث الأوّل وهو حديث إنّي تارك

---

(١) صحيح مسلم ٧ / ١٢٢.

(٢) خصائص أمير المؤمنين عليه السلام: ٩٧ ـ ٩٩، سنن النسائي ٥ / ٤٥، فضائل الصحابة: ١٥.

فيكم الثقلين، مع تغيير في الألفاظ، ولا يروي بقية الحديث ممّا يتعلّق بـ«من كنت مولاه فهذا عليّ مولاه»، ونحن ـ مع ذلك ـ شاكرون لمسلم، حيث روىٰ هذا الحديث ولو بهذا المقدار، لأنّ البخاري لم يرو منه شيئاً أبداً، نشكر مسلم علىٰ أمانته بهذا المقدار.

وربّ قائلٍ يقول: بأنّ مشايخ مسلم ورواة الحديث لم يرووا له أكثر من هذا، أو أنّ مسلماً على أساس الضوابط والشروط التي تبنّاها في صحيحه لم يجد سنداً آخر من أسانيد هذا الحديث متوفرة فيه تلك الشروط إلّا هذا الحديث الذي نقله وأورده بهذا الشكل المبتور.

ولكن كلّ هذا لا يمكننا قبوله، مع ذلك نشكره على نقله بهذا المقدار.

انتهت الملاحظات.

إنّه ليس عندي شيء جديد أُبيّنه لكم في هذه اللّيلة حول حديث الغدير، والليلة الواحدة لا تكفي لهذا البحث بل الليلتان أيضاً، لكنّي أذكر لكم رؤوس المطالب والنقاط المهمّة التي سجّلتها مع شيء من التوضيح وإبداء بعض الملاحظات فقط.

إننا لمّا نريد أن نجعل لبحثنا منهجاً، فلابدّ وأن يكون المنهج على الشكل التالي، أنْ نبحث عن حديث الغدير في جهتين.

الجهة الأُولىٰ في الجهود التي بذلت في سبيل هذا الحديث إثباتاً وروايةً وتصحيحاً ونشراً....

والجهة الثانية: الجهود التي بذلت في سبيل إبطال هذا الحديث وردّه وكتمه والتعتيم عليه وتحريفه بأيّ شكل من الأشكال.

الجهة الأُولىٰ

الجهود التي بذلت في سبيل إثبات هذا الحديث

وهذه الجهة تشتمل علىٰ نقاط:

النقطة الأُولىٰ:

لقد نزلت في قضية الغدير، وفي يوم الغدير، آيات من القرآن الكريم، فنزلت آية قبل خطبة الغدير هي قوله تعالىٰ: ﴿يا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ...﴾[1] إلى آخر الآية، ونزلت آية بعد خطبة الغدير هي قوله تعالىٰ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتي وَرَضيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دينًا﴾[2]. ونزل قوله تعالىٰ: ﴿سَأَلَ سائِلٌ بِعَذابٍ واقِعٍ﴾[3] عندما اعترض ذلك الأعرابي على ما قاله رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله، سائلاً النبي بأنّك أمرتنا بالصلاة فصلّينا، أمرتنا بالزكاة فأدّينا، وإلى آخره، واليوم جئت وأخذت بعضد ابن عمّك ونصبته علينا وليّاً، أهذا أمر من اللّه أو شيء من عندك؟[4] تقريباً بهذا اللفظ، فنزل قوله تعالىٰ: ﴿سَأَلَ سائِلٌ بِعَذابٍ واقِعٍ﴾ إلى آخره.

---

(١) سورة المائدة (٥): ٦٧.

(٢) سورة المائدة (٥): ٣.

(٣) سورة المعارج (٧٠): ١.

(٤) تفسير الثعلبي ١٠/٣٥، شواهد التنزيل ٢/٣٨١

فهذه آيات متعلّقة بقضية الغدير، ولكلّ آية بحث مستقل، أي: لو أردنا أنْ نذكر الروايات في شأن نزول هذه الآيات لاحتجنا إلى مجال أكثر، وكما أشرت من قبل، فاللّيلة الواحدة لا تكفي للإحاطة بجميع جوانب قضيّة الغدير.

إذن، نكتفي بهذا المقدار، وعليكم أن تراجعوا المصادر.

النقطة الثانية:

الرواة لحديث الغدير من الصحابة، يبلغ عددهم أكثر من مائة وعشرين رجل وامرأة، وطرق أهل السنّة إلى هؤلاء الصحابة موجودة في الكتب، والروايات الواردة عن هؤلاء أو الرواية الواردة عن كلّ واحد من هؤلاء موجودة في الكتب المعنيّة بحديث الغدير.

واختلف القوم في عدد الحاضرين في يوم الغدير لمّا خطب رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله خطبته، وهناك قول بأنّهم كانوا مائة وعشرين ألف شخص، فإذا كان كذلك فقد وصلنا حديث الغدير من $\frac{١}{١٠٠٠}$ من الحاضرين.

النقطة الثالثة:

الرواة لحديث الغدير من التابعين عددهم أضعاف عدد الصحابة، وهذا واضح، لأنّ كلّ واحد من الصحابة قد سمع الحديث منه أكثر من تابعي، والتابعون أيضاً نقلوا الحديث إلى أصحابهم وهكذا.

فكان العلماء الرواة لحديث الغدير من أعلام السنّة في القرون المختلفة يبلغ عددهم المئات.

النقطة الرابعة:

الأسانيد التي نروي بها حديث الغدير لا تحصىٰ كثرة، وهي فوق حد التواتر بكثير، ويشهد بذلك:

أوّلاً: كثرة الكتب المؤلّفة في جمع طرق حديث الغدير وأسانيده، وهذا لو

أردنا أن نشرحه لاحتاج إلى وقت إضافي، أي التعريف بـالمؤلّفين فـي حـديث الغدير من كبار العلماء السابقين وأسماء كتبهم في خصوص أسانيده.

ثانياً: ذكر حديث الغدير في الكتب المختصة بجمع الأحاديث المتواترة:

فللسيوطي أكثر من كتاب ألّفه في الأحـاديث المـتواتـرة، وقـد أدرج فـيها حديث الغدير(١).

والزبيدي صاحب تاج العروس له كتاب خاص بالأحاديث المتواترة وفيه حديث الغدير(٢).

والكتّاني له كتاب في الأحاديث المتواترة وحديث الغدير موجود فيه(٣).

والشيخ علي المتقي الهندي صاحب كنز العمّال له كتاب خاص بالأحاديث المتواترة وفيه حديث الغدير.

والشيخ علي القاري الهروي له أيضاً كتاب في الأحاديث المتواترة وحديث الغدير موجود فيه.

فالكتب المختصة بالأحاديث المتواترة مشتملة على حديث الغدير.

ثالثاً: وجدنا تنصيص عدّة كبيرة من أعلام الحفّاظ والمحدّثين على تواتر هذا الحديث: فإنّ الذهبي مثلاً يقول: هذا الحديث متواتر أتيقّن أنّ رسول الله قاله(٤)، والقائل من؟ الذهبي، والذهبي متشدّد ومتعصّب.

وممّن يعترف بتواتر حديث الغدير: ابن كثير الدمشقي(٥).

---

(١) أنظر: نظم المتناثر من الحديث المتواتـر: ١٩٥، والنـصائح الكـافية لمـن يـتولّى مـعاوية: ٩٢، ونـفحات الأزهار ٨/٣١٩.

(٢) أنظر: ملحقات الاحقاق الحق للمرعشي النجفي ١٠/٢٣.

(٣) نظم المتناثر: ١٩٤،حديث ٢٣٢.

(٤) سير أعلام النبلاء ٨/٣٣٥.

(٥) البداية والنهاية ٥/٢١٣.

وممّن يعترف بتواتر حديث الغدير: ابن الجزري شمس الدين[١]، وهذا حافظ كبير من حفّاظهم.

فهذه نقاط، وكلّ نقطة، وكلّ واحدة من هذه الأُمور تحتاج إلى بحث مستقل، ونحن ليس عندنا ذلك المجال الكافي للتفصيل في هذه الأمور.

رواة حديث الغدير:

ولا بأس الآن بأنْ نذكر أسامي أشهر مشاهير رواة حديث الغدير من أئمة أهل السنّة وحفّاظهم في القرون المختلفة فمنهم:

١ ـ محمّد بن إسحاق، صاحب السيرة.

٢ ـ معمر بن راشد.

٣ ـ محمّد بن إدريس الشافعي، إمام الشافعية.

٤ ـ عبدالرزاق بن همّام الصنعاني، شيخ البخاري.

٥ ـ سعيد بن منصور، صاحب المسند.

٦ ـ أحمد بن حنبل، إمام الحنابلة، صاحب المسند.

٧ ـ ابن ماجة القزويني، صاحب أحد الصحاح الستة.

٨ ـ الترمذي، صاحب الصحيح.

٩ ـ أبو بكر البزّار، صاحب المسند.

١٠ ـ النسائي، صاحب الصحيح.

١١ ـ أبو يعلىٰ الموصلي، صاحب المسند.

١٢ ـ محمّد بن جرير الطبري، صاحب التفسير والتاريخ المشهورين.

---

(١) أسنىٰ المطالب في مناقب سيّدنا علي بن أبي طالب لابن الجزري: ٤٨.

١٣ ـ أبو حاتم ابن حبّان، صاحب الصحيح.

١٤ ـ أبو القاسم الطبراني، صاحب المعاجم الثلاثة.

١٥ ـ الحافظ أبو الحسن الدارقطني، الذي كان إمام وقته في بغداد، ويلقّبونه بأمير المؤمنين في الحديث.

١٦ ـ الحاكم النيسابوري، صاحب المستدرك.

١٧ ـ ابن عبدالبر، صاحب الإستيعاب.

١٨ ـ الخطيب البغدادي، صاحب تاريخ بغداد.

١٩ ـ أبو نعيم الإصفهاني، صاحب حلية الأولياء ودلائل النبوة وغيرهما.

٢٠ ـ أبو بكر البيهقي، صاحب السنن الكبرىٰ.

٢١ ـ البغوي، صاحب مصابيح السنّة.

٢٢ ـ جاراللّه الزمخشري، صاحب الكشّاف في التفسير.

٢٣ ـ ابن عساكر الدمشقي، صاحب تاريخ دمشق.

٢٤ ـ الفخر الرازي، صاحب التفسير المعروف.

٢٥ ـ الضياء المقدسي، صاحب المختارة.

٢٦ ـ ابن الأثير الجزري، صاحب أُسد الغابة.

٢٧ ـ أبو بكر الهيثمي، الحافظ الكبير، صاحب مجمع الزوائد.

٢٨ ـ الحافظ المزّي، صاحب كتاب تهذيب الكمال، وهو حافظ كبير.

٢٩ ـ الحافظ الذهبي، صاحب تلخيص المستدرك وغيره من الكتب.

٣٠ ـ الحافظ الخطيب التبريزي، صاحب مشكاة المصابيح.

٣١ ـ نظام الدين النيسابوري، صاحب التفسير المعروف.

٣٢ ـ ابن كثير الدمشقي، صاحب التاريخ والتفسير.

٣٣ ـ الحافظ ابن حجر العسقلاني، يلقّبونه بشيخ الإسلام، ويعتبر من أكبر

علمائهم، يعتمد عليه في النقل ويحتجّ له كتب كثيرة من أهمّها فتح الباري في شرح البخاري.

٣٤ـ العيني الحنفي، صاحب عمدة القاري في شرح صحيح البخاري.

٣٥ـ الحافظ جلال الدين السيوطي، صاحب المؤلفات الكثيرة المعروفة.

٣٦ـ ابن حجر المكّي، صاحب الصواعق المحرقة في الردّ على الشيعة.

٣٧ـ الشيخ علي المتقي الهندي، صاحب كنز العمّال.

٣٨ـ الشيخ نور الدين الحلبي، صاحب السيرة الحلبية.

٣٩ـ شاه ولي الله الدهلوي، صاحب المؤلفات الكثيرة، يلقّبونه بعلّامة الهند، ويعتمدون على مؤلّفاته وينقلون عنها.

٤٠ـ شهاب الدين الخفاجي، رجل محقق محدّث أديب، له شرح على الشفاء للقاضي عياض، وله تعليقة على تفسير البيضاوي أيضاً وهما كتابان معتبران.

٤١ـ الزبيدي، صاحب تاج العروس.

٤٢ـ أحمد زيني دحلان، صاحب السيرة الدحلانيّة المعروفة.

٤٣ـ الشيخ محمّد عبده المصري، صاحب التفسير وشرح نهج البلاغة والآثار الأُخرىٰ.

هؤلاء أشهر مشاهير رواة حديث الغدير في مختلف القرون.

دواعي عدم نقل الحديث:

وهنا فصلٌ لابدّ من التعرّض له بإيجاز، وذلك أنّه لو يراجع الباحث الحرّ المنصف أسانيد حديث الغدير ونصوص ألفاظه، لوجد في متون الحديث قرائن عديدة تدلّ على أنّ الدواعي إلى عدم نقله أو الموانع عن نقله سواء في طبقة

الصحابة والتابعين كثيرة، فمثلاً:

يقول الراوي: رأيت ابن أبي أوفىٰ وهو في دهليز له بعد ما ذهب بصره، فسألته عن حديث، فقال: إنّكم يا أهل الكوفة فيكم ما فيكم، قلت: أصلحك اللّٰه إنّي لست منهم، ليس عليك منّي عار، فلمّا اطمأنّ بي قال: أيّ حديثٍ تريد؟ قال: قلت: حديث علي في غدير خم...[١].

ويقول الراوي: أتيت زيد بن أرقم فقلت له: إنّ خَتَناً لي حدّثني عنك بحديث في شأن علي يوم غدير خم، فأنا أُحبّ أنْ أسمعه منك، فقال: إنّكم معاشر أهل العراق فيكم ما فيكم، فقلت له: ليس عليك منّي بأس، فقال: نعم، عندما اطمأنّ قال: نعم كنّا بالجحفة... إلى آخر الحديث، قال فقلت له: هل قال رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله: اللهمّ وال من والاه وعاد من عاداه؟ قال: إنّما أُخبرك بما سمعت. وهذا الحديث في [المسند][٢].

قارنوا هذا الحديث الوارد في المسند عن زيد بن أرقم، مع الحديث الذي قرأناه في أوّل البحث عن زيد بن أرقم، إنّه لم يرو هنا تلك الفقرة في ذيل الحديث، لكنْ هناك قال: نزلنا مع رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله بواد يقال له غدير خم... قال: «فمن كنت مولاه، فإنّ عليّاً مولاه، اللهمّ عاد من عاداه ووال من والاه». وهذا أيضاً في [المسند][٣].

فأحمد يروي الحديثين بفاصل أوراق معدودة، في أحدهما لا يذكر زيد بن أرقم هذه القطعة الأخيرة من الحديث لهذا الشخص، لكنْ هناك للشخص الآخر يروي هذه الجملة أيضاً.

---

(١) مناقب الامام علي بن أبي طالب لابن المغازلي: ١٦.

(٢) مسند أحمد ٤/ ٣٦٨.

(٣) المصدر ٤/ ٣٧٢.

وسأقرأ لكم حديثاً آخر عن المعجم الكبير للطبراني، سترون أنّ زيد بن أرقم يروي هذه القطعة أيضاً لذلك الراوي الآخر.

ويقول الراوي: قلت لسعد بن أبي وقّاص ـ الذي هو من رواة حديث الغدير، ومن كبار الصحابة، وأحد العشرة المبشرة كما يقولون ـ: إنّي أُريد أنْ أسألك عن شيء، وإنّي أتّقيك ـ يظهر التقيّة موجودة بينهم حتّىٰ من أنفسهم هم ـ قال: سل عمّا بدا لك فإنّما أنا عمّك، قال: قلت مقام رسول الله صلّى الله عليه وآله فيكم يوم غدير خم... فجعل سعد يحدّثه بالحديث[1].

لكنّ الراوي عندما يريد أن يسأله يقول: أُريد أن أسألك عن شيء وإنّي أتّقيك.

أُنظر إلى الظروف المحيطة بقضيّة حديث الغدير، وبأية مشقّة كانوا يتوصّلون إلى هذا الحديث ويأخذونه من أصحاب رسول الله الذين حضروه؟

يقول الراوي عندما وقف شخص على حلقة فيها زيد بن أرقم قال: أفي القوم زيد؟ نعم، هذا زيد، فقال: أُنشدك بالله الذي لا إله إلّا هو يا زيد، أسمعت رسول الله يقول لعلي: من كنت مولاه فعلي مولاه اللهمّ وال من والاه وعاد من عاداه؟ قال: نعم، فانصرف الرجل[2].

وكأنّه عندما يريد أن يسأل زيداً لابدّ وأنْ يحلّفه حتّىٰ يحكي له الواقع كما سمع من رسول الله. هذا الحديث في [المعجم الكبير] للطبراني.

فإلىٰ هنا، قد انتهينا ممّا يتعلّق بسند حديث الغدير ومتنه.

---

(١) كفاية الطالب في مناقب علي بن أبي طالب: ٦٢.

(٢) المعجم الكبير ٥ / ١٩٤.

إثبات التواتر اللفظي لحديث الغدير:

ذكرنا أنّ هذا الحديث من الأحاديث المتواترة، بل لقد تجاوز حدّ التواتر بأضعاف مضاعفة، والتواتر كما تعلمون على أقسام:

تارة التواتر لفظي.

وتارة التواتر إجمالي.

وتارة التواتر معنوي.

وبقرينة ذكر جماعة من علماء القوم هذا الحديث في كتبهم المتعلّقة بالأحاديث المتواترة، يظهر أنه بهذا اللفظ متواتر، وهذا شيء مهم، لأنّهم في كتب الحديث وعلم دراية الحديث -إذا راجعتم- يقولون بأنّ المتواتر اللفظي في الأحاديث النبويّة قليل جدّاً، حتّىٰ أنّهم يحصرون التواتر اللفظي بحديث «إنّما الأعمال بالنيّات» فقط، وربّما أضافوا إلى هذا الحديث حديثاً آخر، هكذا يدّعون، ويقولون بأنّ الأحاديث الواصلة إلينا من رسول الله هي وإن كانت متواترة إلّا أنّها متواترة معنىً أو إجمالاً، هذا في أكثر الأحاديث الواصلة إلينا التي يمكننا أن ننسبها إليه صلّى الله عليه وآله بالقطع واليقين.

إلّا أنّ حديث الغدير بهذا اللّفظ متواتر، على أثر كثرة الرواة والمخرجين له في الطبقات والأعصار المختلفة، ولابدّ من الدقّة في هذه النقطة فإنّها أمر مهم.

فانتهينا، إذن، من لفظ الحديث ومتنه، وانتهينا من سنده، وأنّه متواتر قطعاً.

وقد نصّ الشيخ عبدالعزيز الدهلوي صاحب كتاب [التحفة الإثنا عشرية]. هذا الكتاب الذي طبع مختصره بالعربية بقلم الآلوسي البغدادي، ونشره بعض أعداء الدين مع تعاليق شحنها بالسباب والشتائم، وبالشحناء والبغضاء لأهل البيت ولشيعتهم.

يقول المولوي عبدالعزيز الدهلوي في كتابه المذكور: إنّ الحديث إذا وصل حدّ التواتر وأصبح قطعي الصدور عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، كان بمنزلة الآية من الآيات القرآنيّة، فكما أنّ القرآن الكريم مقطوع الصدور من الله سبحانه وتعالىٰ ولا ريب في ذلك حين وصل إلينا بالتواتر القطعي ولا يجوز الردّ أو الإبطال للفظٍ واحدٍ من ألفاظه، ومن فعل فهو كافر، كذلك كلّ حديث يروىٰ عن رسول الله بأسانيد تفيد القطع واليقين وصل إلى حدّ التواتر.

إذن، أصبح قوله صلّى الله عليه وآله: «من كنت مولاه فهذا علي مولاه» بمثابة آية في القرآن الكريم من حيث أنّه مقطوع الصدور ويحرم تكذيبه وردّه.

دلالة حديث الغدير علىٰ إمامة أمير المؤمنين عليه السّلام:

حينئذ، لابدّ من بيان وجه الإستدلال بهذا الحديث المتواتر قطعاً على إمامة أمير المؤمنين عليه السّلام.

ووجه الإستدلال بهذا الحديث يتلخّص في: أنّه صلّى الله عليه وآله بعد أنْ أخذ منهم الإقرار وأشهدهم على أنّه أولىٰ بهم من أنفسهم، مشيراً إلى قوله تعالىٰ: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾[١]، مقتضىٰ هذه الآية المباركة كون النبي أولىٰ بالمؤمنين من أنفسهم في كلّ ما لهم الولاية عليه، فأخذ منهم الإقرار علىٰ هذا المعنىٰ، ثمّ فرّع على ذلك بقوله: «فمن كنت وليّه...» وقد جاء هذا المعنى بألفاظٍ أُخرى بالأسانيد المختلفة في كتب أهل السنّة، أوردناها في كتابنا الكبير[٢] ومن شاء فليرجع إليه. فأثبت رسول الله صلّى الله عليه وآله لعلي ما ثبت له من الأولويّة بالناس من الناس، ثمّ إنّهم جميعاً بايعوه على هذا وسلّموا عليه

(١) سورة الأحزاب (٣٣): ٦.

(٢) نفحات الأزهار، الجزء ٨ و ٩.

بإمرة المؤمنين، وهنّأوه، ونظمت فيه الأشعار من مشاهير الشعراء في كلّ عصرٍ ومكان.

ومحور الإستدلال بحديث الغدير كلمة «مولىٰ»، ومجيء هذه الكلمة بمعنىٰ «الأولىٰ»، وذلك موجود في القرآن الكريم في سورة الحديد[1]، وموجود في الأحاديث النبوية المعتبرة حتّىٰ في الصحيحين، وموجود في الأشعار العربية والإستعمالات الفصيحة.

وحينئذ، يتمّ الإستدلال على ضوء الكتاب والسنّة والإستعمالات العربية الصحيحة الفصيحة.

وإذا كان أمير المؤمنين بمقتضىٰ هذا الحديث أولىٰ بالمؤمنين من أنفسهم، فكلّ من عدا رسول الله صلّى الله عليه وآله، كان مؤمناً حقيقة أو ادّعي له الإيمان، فعليّ أولىٰ به من نفسه، بما فيهم كبار الصحابة ومشايخ القوم و... إلى آخره.

هذا وجه الإستدلال.

لكن في مقام الإستدلال لابدّ وأنْ ننتظر، لننظر ماذا يقولون في مقابل هذا الإستدلال، وتلك هي الجهة الثانية.

فتلخص إلى هنا: إنّ حديث الغدير له جذور في القرآن الكريم، وجذور في السنّة النبويّة المعتبرة القطعيّة المتفق عليها بين الفريقين، وجذور أيضاً في الأخبار والآثار.

وما أكثر المناشدات والإحتجاجات بحديث الغدير، من أمير المؤمنين أوّلاً، ومن الزهراء البتول بضعة رسول الله صلّى الله عليه وآله، ومن الأئمّة الأطهار، ومن كبار الصحابة، والعلماء، وأيضاً في الأشعار الكثيرة، من كبار شعراء الصحابة

(١) سورة الحديد (٥٧): ١٥، وراجع التفاسير كتفسير ابن كثير ٤/ ٣٣٢ وغيره.

أنفسهم وحتّىٰ القرون المتأخّرة، فلحديث الغدير جذور.

ولو أردنا أن ندخل في هذا الباب لطال بنا المجلس، لأنّ المناشدات وحدها تحتاج إلى أكثر من مجلس في نظري، واحتجاج الصدّيقة الطاهرة سلام اللّٰه عليها بحديث الغدير وهي بضعة رسول اللّٰه، وكونها بضعة رسول اللّٰه ليس بالشيء الهيّن.

إن قول رسول اللّٰه: «فاطمة بضعة منّي»[1] من الأحاديث الثابتة، أخرجوه في الصحاح وغيرها، ولأجل هذا الحديث نصّ غير واحد من أعلام القوم على أفضليّة الزهراء حتّى من الشيخين[2]، في الوقت الذي يؤخّرون عليّاً عن عثمان، وعثمان متأخّر عن الشيخين، ويجعلون الفضيلة والأفضليّة بترتيب الخلافة، كما هو المشهور بينهم، لكنّ الزهراء سلام اللّٰه عليها يفضّلها بعضهم على الشيخين، بمقتضىٰ الحديث المذكور.

فهي الأخرىٰ أيضاً احتجّت بحديث الغدير.

وهذا كلّه بغضّ النظر عن شواهد حديث الغدير، فإنّ له شواهد كثيرة في السنّة القطعيّة، منها حديث الولاية الذي سنبحث عنه في ليلةٍ سنداً ودلالة إن شاء اللّٰه تعالىٰ.

---

(١) صحيح مسلم ٧ / ١٤١.

(٢) فيض القدير في شرح الجامع الصغير ٤ / ٤٢١، حرف الفاء.

الجهة الثانية

الجهود التي بذلت في سبيل إبطال هذا الحديث

وفي الجهة الثانية: تعلمون بأنّ علماء القوم يحاولون تبرير الواقع التاريخي وتوجيه ما وقع، يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمٰا مُحَمَّدٌ إِلاّٰ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَ فَإِنْ مٰاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلىٰ أَعْقٰابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلىٰ عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللّٰهَ شَيْئاً﴾[1] لكن القوم يحاولون أنّ يبرّروا ما فعله الأوّلون، فكانوا مصاديق لهذه الآية المباركة، فلننظر ماذا يقولون تجاه حديث الغدير:

مسألة أن علياً عليه السّلام لم يكن في حجة الوداع:

ولعلّكم تتعجّبون أو تضحكون ممّن يقول ـ قبل كلّ شيء ـ: بأنّ عليّاً لم يكن في حجة الوداع، وأنه كان في اليمن في ذلك الوقت، فكلّ الأحاديث التي ورد فيها أنّه أخذ بيد عليّ وجعل يعرّفه إلى الناس ويقول: «فمن كنت مولاه فهذا علي مولاه» هذه الأحاديث كلّها كاذبة، لأنّ عليّاً كان باليمن، تستغربون لو قلت لكم أنّ القائل بهذا القول هو الفخر الرازي.

لكن من حسن الحظ أنّ مثل ابن حجر المكّي صاحب الصواعق[2] يردّ هذا

---

(١) سورة آل عمران (٣): ١٤٤.

(٢) الصواعق المحرقة: ٢٥.

الكلام، وكذا شرّاح الحديث الذين يرجع إليهم في فهم الأحاديث.

وهذا ديدني في بحوثي، أرجعُ إلى مثل المنّاوي صاحب فيض القدير في شرح الجامع الصغير، الشارح للجامع الصغير، وإلى الشيخ علي القاري شارح الشفاء للقاضي عياض، وصاحب المرقاة في شرح المشكاة، إلى الزرقاني المالكي صاحب شرح المواهب اللدنيّة، أرجعُ إلى هؤلاء لأنّهم شرّاح الحديث، والعلماء الكبار فيه، وكلماتهم حجّة في بيان معانيه، أرجع إليهم إحتجاجاًبكلماتهم وإلزاماً للقوم بأقوال علمائهم.

يقول الشيخ علي القاري في [المرقاة في شرح المشكاة][1] بأنّ هذا القول باطل، لثبوت أنّ عليّاً رجع من اليمن، وكان مع رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله في حجة الوداع.

وفي حديث أُخرج في المسانيد والصحاح بقضيّة الخروج من الإحرام، إنّ عليّاً كان مع رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم في حجّة الوداع[2].

فقول الفخر الرازي بأنّ عليّاً كان في اليمن في ذلك الوقت، يدلّ من جهة أُخرىٰ على صحّة هذا الحديث، وتماميّة دلالته على إمامة أمير المؤمنين.

مسألة عدم التسليم بصحة حديث الغدير:

ثمّ هناك محاولة أُخرى لردّ حديث الغدير، يقول بعضهم: لا نسلّم صحّة هذا الحديث، ومن هؤلاء الفخر الرازي أيضاً[3].

وقد ذكرنا عدّة من أعلام القوم الذين ينصّون على تواتر حديث الغدير، وجماعة يخرجونه في كتبهم المختصة بالأحاديث المتواترة.

---

(١) المرقاة في شرح المشكاة ١٠/٤٧٦.

(٢) مسند أحمد ٢/٢٨، ٣/١٨٥ و٣٠٥ وغيره.

(٣) تفسير الفخر الرازي ١١/١٣٩.

مسألة عدم تواتر حديث الغدير:

هناك مطلب ثالث، يقوله ابن حزم الأندلسي وبعض أتباعه[١]، وترون الشيخ سليم البشري المالكي يقوله في مراجعته للسيّد شرف الدين، يقول: بأنّكم معاشر الإماميّة تذهبون إلى أنّ الإمامة من أُصول الدين، وإلى أنّ أُصول الدين لا تثبت إلّا بالأخبار المتواترة أو الأدلّة القطعيّة، وحديث الغدير لا نوافق على تواتره، فإذن، لا تثبت بحديث الغدير إمامة علي[٢].

ويتلخّص هذا الإشكال في إنكار تواتر حديث الغدير، بعد الإذعان بصحّته فإذا لم يتم تواتره لم يتم الإستدلال به على إمامة علي، لأنّ الحديث الظنّي وإنْ كان صحيحاً ومعتبراً، لا يثبت لنا أصلاً من أصول الدين، إذْ لابدّ في أُصول الدين من القطع واليقين، والحديث الظنّي لا يفيد القطع، إذن، لا يثبت به أمر قطعي.

وهذا الإشكال إشكال أساسي إن تمّ نفي تواتر حديث الغدير، لكنّنا نلزمهم بمثل تصريح الذهبي، وابن كثير، وابن الجزري، والسيوطي، والكتّاني، والزبيدي، والمتقي الهندي، والشيخ علي القاري، وغيرهم، بتواتره.

أمّا ابن حزم، فقد ذكروا في ترجمته إنّه كان من النواصب، وأيضاً: يذكرون بترجمته إنّ لسان ابن حزم وسيف الحجّاج شقيقان[٣]، والأشقى منه من يتّبعه فيما يقول ويستند إلى كلماته وإلى أباطيله، وليس المجال الآن يسع لأكثر من هذا، وإلّا لذكرت لكم بعض أباطيل هذا الرجل وكلامه المقتضي للحكم بكفره.

إذن، هذا الإشكال أيضاً يندفع باعتراف كبار أئمّة القوم بتواتر حديث الغدير.

---

(١) ابن تيمية في منهاج السنّة ٧/ ٣٣.

(٢) المراجعات: ٢٦٤، المراجعة ٥٥.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٨/ ١٨٤.

مسألة مجيء «المولىٰ» بمعنىٰ «الأُولىٰ»

عمدة الإشكال: مسألة المولىٰ ومجيء هذه الكلمة بمعنىٰ «الأُولىٰ».

يقول الشيخ عبدالعزيز الدهلوي صاحب كتاب [التحفة الإثنا عشرية]: بأنّ لفظة مولىٰ لاتجيء بمعنىٰ الأولىٰ بإجماع أهل اللغة[١].

فهو ينفي مجي المولىٰ بمعنىٰ الأولىٰ، ويدّعي إجماع أهل اللغة على هذا النفي.

نقول في الجواب:

أوّلاً: قد لانستدلّ بالحديث المشتمل على لفظ المولىٰ، ونستدلّ بالأحاديث الأُخرىٰ التي جاءت بلفظ «الولي» و«الأمير» ونحو ذلك من الألفاظ.

وثانياً: نقول بأنّ الحديث يفسّر بعضه بعضاً، فالألفاظ الأُخرىٰ رافعة للإبهام المدّعى وجوده في هذا اللفظ، ولا تبقىٰ حينئذ مشكلة.

والجواب الثالث: الآية الكريمة الموجودة في سورة الحديد في القرآن الكريم[٢]، والأحاديث الصحيحة الموجودة حتّىٰ في الصحيحين، الدالّة على مجيء كلمة المولىٰ بمعنىٰ الأولىٰ.

لكنّ الورود في بحث مجيء المولىٰ بمعنىٰ الأولىٰ على ضوء القرآن والحديث والأشعار العربية وغير ذلك، يتطلّب وقتاً، ونحن لا يسعنا أن ندخل في ذلك البحث على وجه التفصيل، غاية ما هناك نكتفي الآن بذكر أسامي عدّة من كبار علماء اللغة والتفسير والأدب ـ وهم من أهل السنّة ـ يصرّحون وينصّون على مجيء مولىٰ بمعنىٰ الأولىٰ، فمنهم:

---

(١) مختصر التحفة الإثنا عشرية: ١٥٩.

(٢) سورة الحديد (٥٧): ١٥.

١ ـ أبو زيد الأنصاري، اللغوي المعروف.

٢ ـ أبو عبيدة البصري معمر بن المثنىٰ.

٣ ـ أبو الحسن الأخفش.

٤ ـ أبو العباس ثعلب.

٥ ـ أبو العباس المبرّد.

٦ ـ أبو إسحاق الزجّاج.

٧ ـ أبو بكر ابن الأنباري.

٨ ـ أبو نصر الجوهري، صاحب كتاب صحاح اللغة.

٩ ـ جارالله الزمخشري، صاحب الكشّاف.

١٠ ـ الحسين البغوي، صاحب التفسير ومصابيح السنّة.

١١ ـ أبو الفرج ابن الجوزى الحنبلي.

١٢ ـ البيضاوي، صاحب التفسير المعروف.

١٣ ـ النسفي، صاحب التفسير المعروف.

١٤ ـ أبو السعود العمادي، صاحب التفسير المعروف.

وأيضاً، ممّن ينصّ على مجيء المولىٰ بمعنى الأولىٰ من العلماء الكبار الذين سجّلت أسماءهم هنا:

١٥ ـ شهاب الدين الخفاجي، الذي ذكرته لكم.

وبعض المحشّين والمعلّقين من كبار الأساتذة في تعاليقهم على تفسير البيضاوي.

ويكفي هذا المقدار للجواب عن هذه الشبهة.

إذن، يتلخص الجواب عن هذه الشبهة بالقرآن الكريم، فنفس كلمة المولىٰ موجودة فيه وقد فُسّرت بالأولىٰ، في سورة الحديد قوله تعالىٰ: ﴿هِيَ مَوْلَاكُمْ﴾ أي

النار ﴿وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾[١] يفسّرون الكلمة بـ: هي أولىٰ بكم وبئس المصير، والأحاديث أيضاً كثيرة، والأشعار العربيّة الفصيحة موجودة، وكلمات اللغويين أيضاً موجودة، ومن شاء التفصيل فليرجع إلى كتابنا الكبير[٢].

مسألة دلالة حديث الغدير علىٰ إمامة علي عليه السّلام بعد عثمان:

وإذ رأوا أنْ لا جدوىٰ في هذه المزاعم وفي تلك المناقشات، مثل إنكار وجود علي في يوم الغدير، وإنكار تواتر حديث الغدير، وإنكار مجيء المولىٰ معنىٰ الأولىٰ.

إذن، يضطرّون لأنْ يسلّموا بدلالة حديث الغدير علىٰ إمامة أمير المؤمنين وكونه أولىٰ بالمؤمنين من أنفسهم كالنبي صلّى اللّٰه عليه وآله، لكنّهم لا يريدون أن يعترفوا بالحق وببطلان ما وقع، فقالوا: سلّمنا بأنّ الحديث يدلّ على الإمامة، لكنْ، لتكنْ الإمامة لعلي بعد عثمان كما هو الحال الواقع، فالحديث يدلّ على الإمامة، لكنّ رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله أراد إمامته بعد عثمان!! فهم يسلّمون بدلالة حديث الغدير على الإمامة، لكن يحملون الإمامة على المرتبة الرابعة، بأنْ يكون علي بعد عثمان، فالشيخان أفضل من عثمان عندهم، وعثمان أفضل أم علي؟ بينهم خلاف، وبعضهم يفضّل عليّاً على عثمان.

ولكنّي أعتقد بحسب النظر في أحاديث فضائل المشايخ الثلاثة المرويّة في كتب أهل السنّة أنّ عثمان أفضل من الشيخين، هذا ما أعتقده بحسب أحاديثهم، وهذه دعوىٰ لا بدّ من إثباتها في وقت آخر، وفي فرصة تسنح لطرح مثل هذا البحث، وله أثره، لأنّه في النتيجة، إذا كان عليّ أفضل من عثمان ـ كما هو قول عدّة

---

(١) سورة الحديد (٥٧): ١٥.

(٢) نفحات الأزهار، قسم حديث الغدير، الجزء ٨.

كبيرة من أعلامهم ـ[١] فيكون عليّ أفضل من الكلّ بالقطع واليقين.

وعلى كلّ حال، فيحملون إمامة عليّ التي يدلّ عليها حديث الغدير على الإمامة بعد عثمان.

لكن هذا الحمل:

أوّلاً: يحتاج إلى أدلّة تفيد حقّية ما يذهبون إليه في الإمامة والخلافة بعد رسول اللّه، فإنْ أقاموا الدليل على صحة إمامة المشايخ الثلاثة، كان حديث الغدير دالّاً على إمامة عليّ بعدهم، ولكن أنّىٰ لهم ذلك، ولو كان هناك حديث على معتقدهم يفيد القطع واليقين ويكون متّفقاً عليه بين الطرفين، لما كان بيننا نزاع.

إذن، هذه الدعوىٰ أول الكلام، وهي مصادرة بالمطلوب.

وثانياً: مفاد حديث الغدير أنّ عليّاً أولىٰ بهؤلاء من أنفسهم.

وثالثاً: ماذا يفعلون بالأحاديث الصحيحة الواردة في تهنئة المشايخ لعلي يوم غدير خم ومبايعتهم له بالإمامة والخلافة، وقد أصبحت كلمة عمر «بخ بخ لك يا علي، أصبحت مولاي ومولى كلّ مؤمنٍ ومؤمنة»[٢] من أشهر الكلمات في العالم، كما أنّ كلمته «لولا علي لهلك عمر»[٣] يعرفها العالم والجاهل، يعرفها العالي والداني، حتّى الصبيان أيضاً ربّما يحفظون هذه الكلمة عن عمر في حقّ عليّ.

وكيف يحمل حديث الغدير على إفادة الإمامة بعد عثمان مع تلك البيعة؟ وهل بايعوا على أن يكون بعد ثالثهم؟

وهذا الوجه أيضاً لا ينفعهم وهم يعلمون!

---

(١) أنظر: الصواعق المحرقة: ٢٥٥.

(٢) تاريخ بغداد ٨ / ٢٨٤، تاريخ مدينة دمشق ٤٢ / ٢٣٣.

(٣) تأويل مختلف الحديث: ١٥٢، نظم درر السمطين: ١٣٠، جواهر المطالب في مناقب علي بن أبي طالب عليه السّلام ١ / ١٩٥.

مسألة دلالة حديث الغدير علىٰ الامامة الباطنية:

قال بعضهم: إنّ حديث الغدير يدلّ على إمامة عليّ بعد رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله مباشرة، لكنّ الإمامة تنقسم إلى قسمين، هناك إمامة باطنيّة وهي الإمامة في عرف المتصوّفة، فعليّ إمام المسلمين بعد رسول اللّٰه بلا فصل لكن هو إمامٌ في المعنىٰ، إمام في القضايا المعنوية، إمام في الأُمور الباطنيّة، والمشايخ الثلاثة هم أئمّة المسلمين في الظاهر، ولهم الحكومة ولهم الأمر والنهي، ولهم القول المسموع واليد المبسوطة والكلمة النافذة.

يقولون هذا، وكأنّه قد فوّض إليهم أمر الإمامة والخلافة وتقسيم الإمامة، بأن يضعوها بذلك المعنىٰ لعلي وولده، وبالمعنىٰ الآخر للمشايخ الثلاثة، ثمّ لمعاوية ثمّ ليزيد ثمّ للمتوكّل ثمّ وثمّ إلى يومنا هذا!! كأنّ الإمامة أمر يرجع إلى هؤلاء وما تهواه أنفسهم، بأن يقولوا لعليّ: أنت إمام بمعنىٰ كذا، وأنت يا فلان إمام بالمعنىٰ الآخر.

وهذا أشبه بالمضحكة، وإنْ دلّ على شيء فإنّما يدلّ على عجزهم عن الوجه الصحيح المعقول، والقول المقبول.

﴿فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ﴾ أي ليسوا بمؤمنين، أي لا يكونون مؤمنين ﴿حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فيما شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا في أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْليمًا﴾[1].

﴿رَبَّنا آتِنا فِي الدُّنْيا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنا عَذابَ النّارِ﴾[2].

﴿وَما كُنّا لِنَهْتَدِيَ لَوْ لا أَنْ هَدانا اللّٰهُ﴾[3].

---

(١) سورة النساء (٤): ٦٥.

(٢) سورة البقرة (٢): ٢٠١.

(٣) سورة الأعراف (٧): ٤٣.

الحمد للّه الذي جعلنا من المتمسّكين بولاية أمير المؤمنين وأبنائه المعصومين.

وآخر دعوانا أن الحمد للّه ربّ العالمين.

وصلّىٰ اللّه علىٰ محمّد وآله الطاهرين.

حَدِيثُ ٱلوِلَايَةِ

بسم اللّٰه الرحمن الرحيم

الحمد للّٰه رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وآله الطيبين الطاهرين، ولعنة اللّٰه على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين.

موضوع البحث: حديث الولاية، وهذا الحديث أيضاً من الأحاديث المتفق عليها بين الفريقين، حديث نقطع بصدوره عن رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله.

إنّ هذا الحديث يدلّ على إمامة أمير المؤمنين من جهات عديدة:

الجهة الأُولى: ثبوت الولاية والأولوية لأمير المؤمنين عليه السّلام.

الجهة الثانية: دلالته على عصمة أمير المؤمنين عليه السّلام.

الجهة الثالثة: إنّ بغض عليّ يخرج المبغض عن الإسلام وعليه أنْ يجدّد إسلامه ويشهد الشهادتين من جديد.

وكلّ واحدة من هذه الجهات الثلاث يمكن أنْ يستدلّ بها بالإستقلال على إمامة أمير المؤمنين عليه السّلام.

رواة حديث الولاية

هذا الحديث رواه أهل السنّة:

١ ـ عن أمير المؤمنين عليه السّلام.

٢ ـ والإمام الحسن السبط عليه السّلام.

ويروونه أيضاً عن

٣ ـ ابن عباس.

٤ ـ أبي ذر الغفاري.

٥ ـ أبي سعيد الخدري.

٦ ـ البراء بن عازب.

٧ ـ عمران بن حصين.

٨ ـ أبي ليلىٰ الأنصاري.

٩ ـ بريدة بن الحصيب.

١٠ ـ عبدالله بن عمرو.

١١ ـ عمرو بن العاص.

١٢ ـ وهب بن حمزة.

ومن أشهر مشاهير الأئمّة الحفّاظ وأعلام الحديث الرواة لهذا الحديث

الشريف في كتبهم عبر القرون المختلفة:

١ ـ أبو داود الطيالسي، صاحب المسند.

٢ ـ أبو بكر بن أبي شيبة، صاحب المصنّف.

٣ ـ أحمد بن حنبل، صاحب المسند، إمام الحنابلة.

٤ ـ أبو عيسىٰ الترمذي، صاحب الصحيح.

٥ ـ النسائي، صاحب الصحيح.

٦ ـ أبو يعلىٰ الموصلي، صاحب المسند.

٧ ـ أبو جعفر الطبري، صاحب التاريخ والتفسير المعروفين.

٨ ـ أبو حاتم بن حبّان، صاحب الصحيح.

٩ ـ أبو القاسم الطبراني، صاحب المعاجم الثلاثة.

١٠ ـ الحاكم النيسابوري، صاحب المستدرك.

١١ ـ أبو بكر بن مردويه، صاحب التفسير.

١٢ ـ أبو نعيم الإصفهاني، صاحب حلية الأولياء وغيره من الكتب.

١٣ ـ أبو بكر الخطيب البغدادي، صاحب تاريخ بغداد.

١٤ ـ ابن عبدالبر، صاحب الإستيعاب.

١٥ ـ ابن عساكر الدمشقي، صاحب تاريخ دمشق.

١٦ ـ ابن الأثير الجزري، صاحب أُسد الغابة.

١٧ ـ الضياء المقدسي، صاحب المختارة.

١٨ ـ البغوي، صاحب مصابيح السنّة، ومعالم التنزيل.

١٩ ـ الحافظ شمس الدين الذهبي، صاحب الكتب المعروفة.

٢٠ ـ ابن حجر العسقلاني، صاحب فتح الباري والإصابة وغيرهما.

٢١ ـ الحافظ جلال الدين السيوطي، صاحب المؤلفات الكثيرة المعروفة.

٢٢ ـ شهاب الدين القسطلاني، صاحب إرشاد الساري في شرح البخاري.

٢٣ ـ الشيخ علي المتقي الهندي، صاحب كنز العمّال.

٢٤ ـ الحافظ محمد بن يوسف الصالحي الدمشقي، صاحب السيرة الشامية.

٢٥ ـ ابن حجر المكّي، صاحب الصواعق المحرقة.

٢٦ ـ الشيخ علي القاري الهروي، صاحب المرقاة شرح المشكاة.

٢٧ ـ عبدالرؤوف المنّاوي، صاحب فيض القدير في شرح الجامع الصغير.

٢٨ ـ شاه ولي الله الدهلوي، علّامة الهند، والمحدّث الكبير، صاحب المؤلفات الكثيرة، وصاحب المدرسة المعروفة في مدينة دهلي بالهند.

فهؤلاء وغيرهم يروون هذا الحديث الشريف عن الصحابة المذكورين.

نصّ حديث الولاية وتصحيحه

إنّ المشهور برواية هذا الحديث من بين الصحابة:

١ ـ عبدالله بن عباس.

٢ ـ بريدة بن الحصيب.

٣ ـ عمران بن الحصين.

هؤلاء الثلاثة أكثر الروايات تنتهي إليهم.

أمّا ابن عباس، فلا يروون عنه إلّا هذا المقدار من الحديث وهو محلّ الشاهد: «أنت وليّ كلّ مؤمن بعدي» وهذا لفظ أبي داود الطيالسي في [مسنده][1].

أو «أنت وليّ كلّ مؤمن بعدي ومؤمنة» وهذا لفظ الحاكم في [المستدرك][2].

أو «أنت وليّي في كلّ مؤمن بعدي» وهذا لفظ أحمد في [المسند][3].

فرسول الله يخاطب عليّاً بمثل هذا الخطاب: «أنت وليّ كلّ مؤمن بعدي ومؤمنة»، أو «أنت وليّ كلّ مؤمن من بعدي»، أو «أنت وليّي في كلّ مؤمن بعدي».

ولا يخفى عليكم وجود كلمة بعدي في جميع الألفاظ الثلاثة في هذه

---

(١) مسند أبي داود الطيالسي: ٣٦٠ رقم ٢٧٥٢.

(٢) المستدرك على الصحيحين ٣/١٣٤.

(٣) مسند أحمد ٤/٤٣٨.

المصادر التي ذكرتها.

هذا هو اللفظ عن ابن عباس، يرويه ابن عباس ضمن حديث يشتمل على مناقب عشر لأمير المؤمنين عليه السّلام، ينصّ عبدالله بن عباس فيه على اختصاص هذه المناقب بعلي أمير المؤمنين عليه السّلام ولا يشاركه فيها أحد من الأصحاب.

وأمّا في روايتهم عن عمران بن حصين وعن بريدة بن الحصيب، فتوجد هذه الإضافة: «علي منّي وأنا من علي وعلي وليّ كلّ مؤمن بعدي».

إذن، عرفنا إلى الآن: الصحابة الرواة لهذا الحديث وأعلام المحدثين وأشهر الأئمّة الحفّاظ من أهل السنّة في القرون المختلفة، الذين يروون هذا الحديث.

وأيضاً عرفنا متن الحديث ولفظه الذي نريد أن نستدلّ به.

وأمّا سند الرواية عن ابن عباس في مسند أحمد، ومسند أبي داود الطيالسي، ومستدرك الحاكم، وغيرها من الكتب التي هي من أهمّ المصادر، هذا السند صحيح قطعاً، وقد نصّ على صحّته أيضاً كبار الأئمّة: كابن عبدالبرّ صاحب الإستيعاب[١]، والمزّي صاحب تهذيب الكمال[٢]، والسيوطي[٣]، والمتقي[٤]، وغيرهم.

ويقول الذهبي حيث يروي هذا الحديث في [رسالته في حديث الغدير][٥]

---

(١) الإستيعاب في معرفة الأصحاب ٣/١٠٩٢.

(٢) المزّي في تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف ٥/١٩١ رقم ٦٣١٦، تهذيب الكمال ٢٠/٤٨١.

(٣) القول الجليّ في فضائل عليّ عليه السلام: ٦٠.

(٤) كنز العمّال ١١/٦٠٨.

(٥) عثر عليها المرحوم المحقق العلّامة السيد عبدالعزيز الطباطبائي رحمة الله عليه وحقّقها. أنظر: الحديث رقم ٨١.

عن بريدة: «وهو حديث ثابت عن بريدة».

أمّا اللفظ الذي يروونه عن عمران بن حصين، فممّن أخرجه وصحّحه:

ابن أبي شيبة في [المصنّف][1].

وابن أبي شيبة ـ كما تعلمون ـ شيخ البخاري صاحب الصحيح، وكتابه المذكور من أقدم المصادر الحديثيّة وقد رواه عنه المتقي في كنز العمّال[2].

وقد نصّ على صحّته أيضاً.

جلال الدين السيوطي[3].

والمتقي الهندي صاحب كنز العمّال[4].

اللفظ الذي يروونه عن عمران، فيه شيء من التفصيل، وهذا نصّه كما في [كنز العمّال][5]:

عن ابن أبي شيبة والطبري عن عمران بن حصين يقول: بعث رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله سرية واستعمل عليها علياً، فغنموا، فصنع علي شيئاً فأنكروه، وفي لفظ: فأخذ علي من الغنيمة جارية، فتعاقد أربعة من الجيش إذا قدموا على رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله أنْ يعلموه، وكانوا إذا قدموا من سفر بدأوا برسول اللّه، فسلّموا عليه ونظروا إليه ثمّ ينصرفون إلى رحالهم، فلمّا قدمت السريّة سلّموا على رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله، فقام أحد الأربعة فقال: يا رسول اللّه ألم تر أنّ عليّاً قد أخذ من الغنيمة جارية. فأعرض عنه رسول اللّه، ثمّ قام

(١) المصنّف ٧/ ٥٠٤.

(٢) كنز العمّال ١١/ ٦٠٨.

(٣) القول الجليّ في فضائل عليّ عليه السلام: ٦٠.

(٤) كنز العمّال ١٣/ ١٤٢.

(٥) المصدر ١٣/ ١٤٢ رقم ٣٦٤٤٤.

الثاني فقال مثل ذلك، فأعرض عنه رسول الله، ثمّ قام الثالث فقال مثل ذلك، فأعرض عنه، ثمّ قام الرابع.

فأقبل إليه رسول الله صلّى الله عليه وآله يعرف الغضب في وجهه فقال: «ما تريدون من علي؟ ما تريدون من علي؟ علي منّي وأنا من علي، وعلي وليّ كلّ مؤمن بعدي».

هذا لفظ كتاب المصنف ولفظ أبي جعفر محمّد بن جرير الطبري على ما يرويه عنهما المتقي الهندي في كنز العمال.

وكذا الحديث في [المسند] لأحمد بن حنبل وفي آخره: «فأقبل رسول الله على الرابع وقد تغيّر وجهه فقال: دعوا عليّاً، دعوا عليّاً، إنّ عليّاً منّي وأنا منه، وهو وليّ كلّ مؤمن بعدي»[١].

وفي [صحيح الترمذي]: فأقبل إليه ـ أي إلى الرابع ـ رسول الله، والغضب يعرف في وجهه فقال: «ما تريدون من علي، ما تريدون من علي، ما تريدون من علي، إنّ عليّاً منّي وأنا منه، وهو وليّ كلّ مؤمن بعدي»[٢].

وكذا تجدون الحديث في [صحيح ابن حبّان][٣]، وفي [خصائص النسائي][٤]، وفي [المستدرك] وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه[٥].

وكذا تجدون الحديث في المصادر الأُخرىٰ.

---

(١) مسند أحمد ٤/٤٣٨.

(٢) سنن الترمذي (الجامع الصحيح) ٦/٧٨ رقم ٣٧١٢.

(٣) صحيح ابن حبّان ١٥/٣٧٣ رقم ٦٩٢٩.

(٤) خصائص أمير المؤمنين عليه السلام: ٩٨، فضائل الصحابة: ١٤ رقم ٤٣، سنن النسائي ٥/١٣٢.

(٥) المستدرك على الصحيحين ٣/١١٠ـ١١١.

إذن، قرأنا لفظ الحديث عن ابن عباس، فكان حديثاً مختصراً لم يرووا منه إلّا ذلك المقدار المستشهد به، ثمّ قرأنا الحديث عن عمران بن حصين وفيه بعض التفصيل، وذكر تلك القضية التي قال فيها رسول اللّٰه هذا الكلام.

لكن عند بريدة الخبر الصحيح «وعند جهينة الخبر الصحيح» فلننظر ماذا يروي بريدة بن الحصيب، فإنّه صاحب القضيّة، وهو الرجل الرابع الذي أقبل إليه رسول اللّٰه وقال له ما قال، إلّا أنّهم لم يذكروا اسمه، إنّه ينقل القصة كاملةً، والراوي عنه ولده عبداللّٰه، يقول بريدة:

أرسل رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله إلى اليمن جيشين، على أحدهما علي بن أبي طالب وعلى الآخر خالد بن الوليد، قال صلّى اللّٰه عليه وآله: «إذا كان قتال فعلي على الناس كلّهم»، فالتقىٰ الجيشان، وكان علي عليه السّلام على الجيشين، وكان خالد تحت إمرة علي بأمر من رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله، فافتتح علي حصناً.

يقول بريدة: فغنمنا، فخمّس علي الغنائم، وكانت في الخمس جارية حسناء فأخذها عليّ لنفسه، فخرج ورأسه يقطر.

يقول بريدة: كنت أبغض علياً بغضاً لم أُبغضه أحداً قط، وأحببت خالداً حبّاً لم أُحبّه إلّا علىٰ بغض علي، لأنّ خالداً كان يبغض عليّاً، فلمّا أخذ علي الجارية من الخمس، دعا خالد بن الوليد بريدة وقال له: إغتنمها ـ وكلاهما يبغضان عليّاً ـ اغتنمها فأخبر النبي بما صنع.

هذا لفظ الطبراني في [المعجم الأوسط][1].

وفي [تاريخ دمشق] لابن عساكر: فقال خالد بن الوليد: دونك يا بريدة.

---

(١) المعجم الأوسط ٦/١٦٣.

يقول بريدة: فكتب بذلك خالدبن الوليد إلى النبي صلّى اللّه عليه وآله، وأمرني أن أنال منه، وهذا لفظ النسائي أيضاً.

وفي تاريخ دمشق: فكتب معي خالد يقع في علي وأمرني أنْ أنال منه، فأعطى الكتاب بيد بريدة وعبّأ معه ثلاثة[١].

وكأنّه يريد بذلك إقامة البيّنة اللازمة على ما صنع علي عند رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله.

يقول بريدة ـكما في المعجم الأوسط[٢] للطبراني وغيره من المصادرـ: فقدمت المدينة، ودخلت المسجد، ورسول اللّه في منزله، وناس من أصحابه على بابه، فقالوا: ما أقدمك؟ قال: جارية أخذها علي من الخمس، فجئت لأُخبر النبي، قالوا: فأخبِره فإنّه يسقطه من عين رسول اللّه، ورسول اللّه في البيت يسمع الكلام، هذا لفظ الطبراني.

فخرج رسول اللّه من بيته، فقام أحد الأربعة فقال: يا رسول اللّه، ألم تر أنّ عليّاً صنع كذا وكذا، فأعرض عنه النبي، ثمّ قال الثاني ما قال الأوّل، فأعرض عنه رسول اللّه، ثمّ قام الثالث فقال ما قال، فأعرض عنه رسول اللّه.

يقول بريدة: أعطيته الكتاب، فأخذه بشماله، فطأطأت رأسي، فتكلّمت في علي حتّى فرغت، فرفعت رأسي.

ويقول كما في لفظ آخر: وكنت من أشدّ الناس بغضاً لعلي، فوقعت في علي حتّى فرغت، فرفعت رأسي.

يقول: فرأيت رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله غضب غضباً لم أره غضب مثله

---

(١) تاريخ مدينة دمشق ٤٢/ ١٨٩ـ١٩٦.

(٢) المعجم الأوسط ٦/ ١٦٢.

إلّا يوم قريظة وبني النضير، فقال: «ماذا تريدون من علي؟ ماذا تريدون من علي؟ ماذا تريدون من علي؟ إنّ عليّاً منّي وأنا من علي، وهو وليّ كلّ مؤمن بعدي».

ثمّ قال رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله ـ كما في [سنن البيهقي][1]، وفي [معجم الصحابة][2] لأبي نعيم الإصفهاني، و[تاريخ دمشق] لابن عساكر[3]، وفي [سبل الهدىٰ والرشاد في سيرة خير العباد][4]، وفي غيرها من المصادر، فراجعوها إن شئتم ـ: قال لهم رسول اللّه: «إنّ له في الخمس أكثر من ذلك».

ثمّ قال صلّى اللّه عليه وآله ـ كما في [المستدرك] للحاكم، وفي [المختارة] للضياء المقدسي، وفي [المعجم الأوسط][5] وفي غيرها من المصادر[6]: «إنّه [أي علي] لا يفعل إلّا ما يؤمر»، أو: «إنّما يفعل علي بما يؤمر به».

ثمّ التفت إلى بريدة قائلاً: «أنافقت من بعدي يا بريدة؟» فقال بريدة: يا رسول اللّه، أما بسطت يدك حتّىٰ أُبايعك على الإسلام جديداً! قال: فما فارقته حتّى بايعته، أي بايعت رسول اللّه على الإسلام.

يقول بريدة: فقمت وما من الناس أحد أحبّ إليّ من علي.

لاحظوا الفوارق بين روايتهم للقصة عن عمران بن حصين وعن بريدة ابن الحصيب، ولاحظوا، كيف تلاعبوا بالقضية فزاد أحدهم ونقص الآخر، ذكر

---

(١) سنن البيهقي ٦/ ٣٤٢.

(٢) معرفة الصحابة ١/ ٣٧٤ حديث ١٢٠٧.

(٣) تاريخ مدينة دمشق ٤٢/ ١٩٤.

(٤) سبل الهدىٰ والرشاد ٦/ ٢٣٦.

(٥) المعجم الأوسط ٦/ ١٦٢.

(٦) تاريخ مدينة دمشق ٤٢/ ١٩١، سبل الهدىٰ والرشاد ١١/ ٢٩٥، كنز العمّال ١١/ ٦١٢، حديث ٣٢٩٦٣.

بعضهم بعض القصة ولم يذكر البعض الآخر، وأحدهم أو عـدّة مـنهم يـذكرون القصة مبتورة.

فهذه هي القصة كما يرويها بريدة بن الحصيب وهو صاحب القصة.

دلالة حديث الولاية علىٰ العصمة

وهذه ألفاظ رسول اللّٰه في حق علي عليه السّلام، تارة يقول: «إنّ عليّاً لا يفعل إلّا ما يؤمر به»، أو «إنّما يفعل ما أُمر به».

هذه العبارة تدلّ دلالة واضحة على العصمة.

العبارة هذه في الحقيقة صغرىٰ لكبرىٰ، أو مصداق لآية مباركة وهي قوله عزّ من قائل: ﴿بَلْ عِبادٌ مُكْرَمُونَ * لا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾[1].

وفي خطبة لأمير المؤمنين عليه السّلام يرويها شيخ الطائفة أبو جعفر الطوسي رحمة اللّٰه عليه في [مصباح المتهجّد]، رأيت من المناسب أنْ أقرأ لكم هذه القطعة من تلك الخطبة يقول الشيخ: إنّ أمير المؤمنين خطب هذه الخطبة في يوم الغدير:

«وإنّ اللّٰه اختصّ لنفسه بعد نبيّه صلّى اللّٰه عليه وآله من بريّته خاصةً، اختصّ منهم ـ أي من الخلائق بعد النبي ـ خاصة علاهم بتعليته، وسما بهم إلى رتبته، وجعلهم الدعاة بالحق إليه والأدلاء بالرشاد عليه، لقرن قرن وزمن زمن، أنشأهم في القدم قبل كلّ مدر ومبر، وأنواراً أنطقها لتحمده، وألهمها شكره وتمجيده، وجعلهم الحجج على كلّ معترف له بملكة الربوبية وسلطان العبودية، واستنطق

(١) سورة الأنبياء (٢١): ٢٦، ٢٧.

بها الخراسات بأنواع اللغات، بخوعاً له بأنّه فاطر الأرضين والسماوات، وأشهدهم على خلقه، وولّاهم ما شاء من أمره، جعلهم تراجمة مشيّته وألسنة إرادته، عبيداً لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون، يعلم ما بين أيديهم وما خلفهم، ولا يشفعون إلّا لمن ارتضىٰ، وهم من خشيته مشفقون»[١].

فهذه مراتب من كان لا يفعل إلّا بما يؤمر به، عبادٌ مكرمون، أي مقرّبون، لا يسبقونه بالقول، أي لا يقولون قبل أنْ يقول اللّٰه سبحانه وتعالىٰ، هذا بالقول، وأمّا في الفعل والعمل: لا يفعلون إلّا ما يؤمرون.

فحديثنا يدلّ على العصمة.

وهذه في الجهة الأُولى من جهات البحث.

---

(١) مصباح المتهجّد: ٧٥٣.

دلالة حديث الولاية على ولاية أمير المؤمنين عليه السّلام

الجهة الثانية: يدلّ هذا الحديث على ولاية أمير المؤمنين عليه السّلام: «علي منّي وأنا من علي، وهو وليّكم من بعدي».

ووجه الإستدلال بهذا الحديث الشريف هو: دلالته على ثبوت الأولويّة بالتصرف لعلي عليه السّلام، وهذه الأولوية مستلزمة للإمامة، وذلك:

أوّلاً: لأنّ النبي صلّى الله عليه وآله حصرها في علي عندما قال: «وهو وليّكم من بعدي»، ومن المعلوم أنّ المعاني الأُخرىٰ من الولاية، كالنصرة والمحبّة وغيرهما، ليست بأمور مختصّة بعلي عليه السّلام.

ثانياً: لوجود كلمة «بعدي» في ألفاظ الحديث كلّها أو أكثرها، فكلمة «بعدي» صريحة في هذا المعنىٰ، لأنّ البعديّة هذه إمّا زمانية أو رتبيّة:

ربّما يستظهر بالدرجة الأُولىٰ أن تكون البعديّة رتبيّة، «علي وليّكم بعدي» أي غيري، أي ما عداي في الرتبة علي وليّكم.

أمّا إذا كانت كلمة «بعدي» بمعنى الزمان والظرف، فتدل على أنّ أمير المؤمنين وليّ المؤمنين بعد رسول الله بلافصل، وإلّا لما حرّف بعضهم الحديث وأسقط كلمة «بعدي» كما سنعلم!

ثالثاً: هذه الرواية واردة بألفاظ أُخرىٰ أيضاً، وتلك الألفاظ هي الأُخرىٰ تدلّ

على إمامة أمير المؤمنين وأولويته.

فمثلاً: لاحظوا المسند لابن حنبل[١]، والمستدرك[٢]، وتاريخ دمشق[٣]، وغيرها من الكتب[٤]، كلّهم يروون عن بريدة في نفس هذه القصة قوله: فلمّا قدمت على رسول الله ذكرت عليّاً فتنقّصته، فرأيت وجه رسول الله يتغيّر، فقال: «يا بريدة، ألست أولىٰ بالمؤمنين من أنفسهم؟» قلت: بلىٰ يا رسول الله، قال: «فمن كنت مولاه فعلي مولاه».

وهذا هو نفس الحديث الذي أمر الله تعالى رسوله أن يقوله يوم الغدير في أُخريات حياته.

وفي المسند وتاريخ دمشق بطرق عديدة وفي غيرهما من المصادر يقول رسول الله بعد تلك العبارات: «يا بريدة، من كنت وليّه فعليّ وليّه»[٥].

رابعاً: هناك في ألفاظ هذا الحديث وهذه القصة مناقب أُخرىٰ لأمير المؤمنين، تختصّ به ولا يشاركه فيها غيره من الصحابة. فمثلاً، لاحظوا [المعجم الأوسط] للطبراني[٦] ففيه: يقول صلّى الله عليه وآله في هذه القضيّة: «ما بال أقوام ينتقصون عليّاً؟ [لاحظوا بدقّة] من ينتقص عليّاً فقد تنقّصني، ومن فارق عليّاً فقد فارقني، إنّ عليّاً منّي وأنا منه، خلق من طينتي، وخلقت من طينة إبراهيم، وأنا أفضل من إبراهيم، ذريّة بعضها من بعض والله سميع عليم».

---

(١) مسند أحمد ٥/٣٤٧.

(٢) المستدرك على الصحيحين ٣/١١٠.

(٣) تاريخ ابن عساكر ٤٢/١٨٧.

(٤) المصنّف ٧/٥٠٦، الآحاد والمثاني للضحّاك ٤/٣٢٥، حديث ٢٣٥٧، السنن الكبرى ٥/٤٥.

(٥) تاريخ مدينة دمشق ٤٢/١٨٨ و١٩٢ و١٩٣ ـ ١٩٤.

(٦) المعجم الأوسط ٦/١٦٣.

فهذه المناقب جاءت في نفس هذه القصة، مضافاً إلى قوله صلّى اللّٰه عليه وآله: «إنّه لا يفعل إلّا ما يؤمر به»، وغير ذلك من ألفاظ هذا الحديث، كما قرأنا.

خامساً: ابن عباس يذكر هذه المنقبة، وهذه الفضيلة، ضمن فضائل لأمير المؤمنين يصرّح بأنّها خاصة بعلي، وحديث عبداللّٰه بن عباس موجود في مسند الطيالسي، وفي مسند أحمد، وفي المستدرك للحاكم، وفي غيرها من الكتب بسندٍ ينصّون على صحته... كما ذكرنا سابقاً.

سادساً: حديث الولاية بهذا اللفظ من جملة ما قاله رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله في بدء الدعوة المحمّدية، في حديث الإنذار الذي قرأناه، حيث قال لهم ـ أي للحاضرين ـ: «من يبايعني على أنْ يكون أخي وصاحبي ووليّكم بعدي»[١].

إذن، فالحديث نصّ في الأولويّة، مضافاً إلى القرائن الموجودة في داخل الحديث، والقرائن الموجودة في خارجه.

وحتّىٰ الآن، فهمنا كيف يكون الحديث دالّاً على العصمة؟ وكيف يكون دالّاً على الأولويّة؟

وفي هذا الحديث والقصة التي قرأناها فوائد كثيرة، ينبغي للباحث أنْ يدقّق النظر فيها.

وجود حركة النفاق في زمن الرسول

ويدلّ هذا الحديث وتلك القصة على وجود حركة النفاق في زمن رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله، وبين المقرّبين من أصحابه، حتّى بين بعض قوّاد جيوشه، فلا يقال: بأنّ النفاق كان يختصّ بعبداللّٰه بن أُبي وأمثاله من المنافقين المعروفين المشهورين الذين كان يشار إليهم بالبنان، وقد عُرفوا بالنفاق بين جميع الناس.

---

(١) راجع القسم المختص بحديث الدار من هذا الكتاب.

إنّ هذه القصة تكشف لنا خفايا حالات المقرّبين من أصحاب رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله.

وكم كنت أُحبّ أنْ أعرف الثلاثة الآخرين الذين جاءوا من اليمن مع بريدة إلى المدينة قبل أن يرجع الجيش، أرسلهم خالد بن الوليد بلاعلمٍ من أمير المؤمنين، وإنْ كنت قد وجدت اسم واحد أو اثنين منهم!

وأيضاً، كم كنت أُحبّ أنْ أعرف أُولئك الذين كانوا جالسين على باب النبي صلّى اللّه عليه وآله، واستقبلوا بريدة ومن معه، وكأنّ هناك تنسيقاً بين خالد وأصحابه، وبين أُولئك الذين كانوا عند النبي وعلىٰ بابه!

خالد بن الوليد ـ كما في صريح القصّة ـ كان يبغض عليّاً، ويعترف عليه بهذا المعنىٰ بريدة بن الحصيب، ويقرّ على نفسه أيضاً، فيظهر أنّ خالد بن الوليد كان عدوّاً لعلي منذ حياة رسول اللّه.

وخالد هذا هو الذي أرسله أبو بكر إلى القبائل العربية التي أبت أن تبايع أبا بكر وامتنعت من دفع الزكاة إليه، وأعلنت عن اعتقادها بإمامة علي عليه السّلام لكونهم قد بايعوه يوم غدير خم!

وخالد هذا هو الذي أمره أبو بكر بأن يقتل عليّاً في أثناء الصلاة، ثمّ لمّا ندم على ذلك قبل أن يسلّم قال: يا خالد لا تفعل ما أمرتك به.

وخالد هذا من جملة المهاجمين على دار علي والزهراء في قضية السقيفة.

فقد كان أبو بكر يعرف من يرسل لقتل أنصار أمير المؤمنين، ويعرف من يكلّف بقتل الإمام في أثناء الصلاة، ولولا هذا الخبر الذي وجدناه في كتاب [الأنساب][1] للسمعاني، يذكر لنا حضور علي في صلاة أبي بكر، وأنّ أبا بكر قد

---

(١) الأنساب ٣/ ٩٥.

أمر خالداً بأنْ يقتل عليّاً في أثناء الصلاة، لولا هذا الخبر المشتمل على هذه الفائدة الكبيرة ـ لا أتذكّر الآن حديثاً في كتاب معتبر لأهل السنّة يعتمد عليه، يدلّ على أنّ عليّاً كان ملتزماً بالحضور للصلاة مع أبي بكر أو غيره من الصحابة، ولو وجدتم فأخبروني، أكون لكم من الشاكرين ـ الذي وجدناه إلى الآن هذا الخبر، وهو يفيدنا: إنّ أبا بكر أمر خالداً أنْ يقتل عليّاً وهو يصلّي خلفه في أثناء الصلاة! وهو في مسجد رسول اللّه! ثمّ إنّه ندم على ذلك، وقبل أنْ يسلّم قال: يا خالد لا تفعل ما أمرتك.

وهذا قد لا يراه أحد، لأنّ كتاب الأنساب للسمعاني ليس بكتاب حديث، ولا يوجد مثل هذا الخبر في شيء من الصحاح والمسانيد والسنن ومعاجم الحديث، ولكنّ اللّه شاء أنْ يصلنا ولو في كتاب في الرجال، ولو من ناحية من يتّهمونه بالتشيّع ـ وهو عبّاد بن يعقوب الرواجني ـ يتّهمونه بالتشيّع لروايته مثل هذه الأخبار، ممّا يدلّ على فضائل أمير المؤمنين، وبعض ما يسيء الآخرين.

وعلى كلّ حال، فخالد هذا وضعه، وهذا شأنه، أراد أن ينتهز تلك الفرصة، قضيّة أخذ أمير المؤمنين تلك الجارية، يقول الحديث: وكانت جارية حسناء ـ عندما قرأت هذه الكلمة، تذكّرت قضية زوجة مالك، فإنّ مالك بن نويرة عندما قبض عليه خالد وأمر بقتله، إلتفت إلى زوجته وقال: أنت التي قتلتيني[1]، وذلك لأنّها كانت من أجمل نساء العرب، وكان خالد يهواها، ولذا زنا بها في نفس الليلة التي قتل فيها مالكاً، وهذا ما أدّىٰ إلى ضجّة شديدة بالمدينة المنوّرة بين عامة المسلمين ـ ففعل علي هذا، أي أخذ الجارية هذه من الخمس، وقال رسول اللّه: «إنّ له أكثر من ذلك»، وكان خالد يتصوّر بأنّه لو ينتهز هذه الفرصة، ويرسل هؤلاء الجماعة، ويكتب هذا الكتاب، وينسّق مع الموجودين في المدينة المنوّرة، الذين

(١) تاريخ مدينة دمشق ١٦/ ٢٨٥، سير أعلام النبلاء ١/ ٣٧٧.

يفكّرون تفكيره ويخطّطون معه، ليستفيدوا من هذه القضية، ويحطّوا من منزلة علي عند رسول الله وعند المسلمين، وكأنّ في القضيّة مؤامرةً مدبّرة من هؤلاء المنافقين، ورسول الله صلّى الله عليه وآله ملتفت إلى جميع القضايا عالم بنوايا هؤلاء القوم، وهم لا يعلمون أنّه يسمع أصواتهم من وراء الباب، من وراء الجدار، وهم جالسون على بابه، فخرج صلّى الله عليه وآله والغضب يعرف في وجهه فقال: «ما تريدون من علي، ما تريدون من علي، دعوا عليّاً...».

وما زالت المؤامرات ضدّ علي وإلىٰ يومنا هذا، وما زال علي مظلوماً حتّىٰ مِن بعض من يدّعي الإنتساب إليه، وإلىٰ متىٰ؟ لكن الله شاء هذا، وشاءت المصلحة العامة أن يكون حال علي كحال هارون، وأن تكون منزلته من رسول الله منزلة هارون من موسىٰ، كما سنقرأ في حديث المنزلة.

والخلاصة: إنّي أرىٰ في هذه القضيّة خطّة مدبّرة ومؤامرة منسّقة مرتّبة بين الغائبين عن المدينة المنّورة والحاضرين هناك ضدّ أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام.

وقد انقلبت المؤامرة عليهم، وأصبحت القضية من جملة موارد إعلان رسول الله صلّى الله عليه وآله ـ من قبل الله سبحانه وتعالىٰ ـ عن إمامة أمير المؤمنين، وولايته وعصمته، وعن أنّ كلّ من يبغض عليّاً عليه أن يستغفر، وعليه أن يجدّد إسلامه بعد استغفاره.

أرادوا أنْ ينتهزوا الفرصة ضدّ علي، فانتهزها رسول الله في صالح علي والإسلام، فكان حديث الولاية دالّاً علىٰ إمامة أمير المؤمنين من جهات عديدة.

المناقشات في حديث الولاية

والآن، فلننظر ماذا يقول المخالفون في مقام الرد على هذا الحديث.

ليست لهم مناقشة تسمع وتستحق الذكر، إلّا مناقشتهم في معنىٰ «وليّكم»، لاحتمال أنْ يكون المراد: علي ناصركم، علي محبّكم من بعدي.

لكن الحديث بقرائنه الداخليّة والخارجيّة والقصة بأجمعها، تأبىٰ كلّ هذه التشكيكات وهم أيضاً يعلمون بهذا.

ولذا يضطرّون إلى اللجوء إلىٰ طريقة أُخرىٰ، هي تحريف الحديث، وأنا ذاكر لكم بعض مواضع تحريفاتهم.

مثلاً: إذا راجعتم [صحيح البخاري][1]، ترونه يروي بسنده عن عبدالله بن بريدة، عن أبيه ـ نفس السند ـ يقول: بعث النبي صلّى اللّٰه عليه وآله عليّاً إلى خالد ليقبض الخمس، يقول بريدة: وكنت أُبغض عليّاً، وقد اغتسل ـ التقطيع في الحديث واضح، فمن يدقّق النظر في لفظ هذا الحديث المبتور يرىٰ أنّ فيه تقطيعاً! يرىٰ أنّ فيه تحريفاً! ـ لاحظوا: بعث النبي صلّى اللّٰه عليه وآله عليّاً إلى خالد ليقبض الخمس وكنت أُبغض عليّاً، وقد اغتسل، فقلت لخالد: ألا ترىٰ إلى هذا، فلمّا قدمنا على النبي صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم ذكرت ذلك له.

---

(١) صحيح البخاري ٥/٢٠٧.

لا يقول: تنقّصت عليّاً عند النبي، لا يقول: أمرني خالد، ولا، ولا، ولا، يقول: ذكرت ذلك له ـ وكأنّه يذكر قضيّةً طبيعية ـ فقال: «يا بريدة، أتبغض عليّاً؟» فقلت: نعم، فقال: «لا تبغضه فإنّ له في الخمس أكثر من ذلك».

فأين حديث «علي منّي وأنا من علي، وهو وليّكم من بعدي»؟

هذا لفظ البخاري.

وإذا راجعتم البيهقي في [سننه](١)، وهو تلميذ الحاكم النيشابوري، وقد قرأت لكم لفظ الحاكم النيشابوري في مستدركه، لكنّ البيهقي يروي الحديث عن شيخه الحاكم بإسناده ويسقط من آخره: «إنّ عليّاً منّي وأنا من عليّ وهو وليّكم من بعدي».

وإذا راجعتم [مصابيح السنّة](٢) للبغوي، الذي هو من أهم كتب الحديث عندهم، ترون أنّه لا توجد فيه كلمة «بعدي»، ففيه: «علي منّي وأنا من علي وهو وليّكم».

فعندما تسقط كلمة «بعدي» يصبح علي لائقاً للولاية أو منصوباً للولاية من قبل النبي، لكنْ متىٰ؟ لِيكنْ بعد عثمان!!

وإذا راجعتم [المشكاة](٣)، يروي هذا الحديث عن الترمذي بلا لفظة «بعدي»، أي ينسب هذا الحديث المحرّف إلى الترمذي، مع أنّ الحديث موجود في الترمذي مع كلمة «بعدي»!! وكأنهم لا يشعرون أنّ هناك ناظراً في الكتاب، وأنّ هناك من يرجع إلى صحيح الترمذي ويطابق بين النقلين وبين اللفظين، لكنّهم لا يستحون.

(١) سنن البيهقي ٦/ ٣٤٢.

(٢) مصابيح السنّة ٤/ ١٧٢ رقم ٤٧٦٦ وفيه باختلاف: «وهو وليّ كلّ مؤمن».

(٣) مشكاة المصابيح للخطيب التبريزي ٢/ ٥٠٤، حديث ٦٠٩٠.

إذن، هذه طريقة ثانية وهي طريقة التحريف.

لكنْ لا مناص لمن يريد أنْ يخالف اللّٰه ورسوله، لمن يريد أن يعرض عمّا أراد اللّٰه ورسوله، من أن يتّبع طريقة ابن تيميّة، إنّه يقول: هذا الحديث كذب، وهذه أحسن طريقة لمن يريد أن يخالف اللّٰه ورسوله فيما قالا، وفيما أرادا، أنْ ينفي أصل القضية، وينكر أصل الخبر، ويكذّب الحديث من أصله، نصّ عبارة ابن تيميّة:

قوله: «وهو وليّ كلّ مؤمن بعدي» كذب على رسول اللّٰه، وكلام يمتنع نسبته إلى رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله[1].

هذه الطريقة التي لهم أن يتّخذوها، والأفضل لهم أن يسلكوا هذا الطريق، فلماذا التحريف؟ ولماذا التكذيب لبعض الألفاظ ولبعض الخصوصيات الموجودة في الحديث؟ لننكر أصل الحديث ونرتاح.

﴿فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ﴾[2].

﴿فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾[3].

وصلّى اللّٰه على محمّد وآله الطاهرين.

---

(١) منهاج السنّة ٤ / ١٦٤.

(٢) سورة البقرة (٢): ٧٩.

(٣) سورة النساء (٤): ٦٥.

حَدِيثُ الثَّقَلَيْنِ

بسم اللّٰه الرحمن الرحيم

الحمد للّٰه رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وآله الطيبين الطاهرين، ولعنة اللّٰه على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين.

موضوع بحثنا «حديث الثقلين»، هذا الحديث الذي لو عمل به وطبّق لما وقع خلاف بين المسلمين.

إنّ الدعوة إلى الوحدة الإسلامية وإلىٰ نبذ الخلافات بين الفرق، من جملة الأُمور التي يهتمّ بها المفكّرون المصلحون من المسلمين، وعندهم للوصول إلى هذا الهدف مشاريع واقتراحات ونظريات، ولكن حديث الثقلين خير جامع بين المسلمين، لأنّه حديث يتّفق عليه كلّ الأطراف، وهو حديث واضح في مدلوله وفي معناه.

ولنذكر قبل الورود بالبحث لفظاً أو لفظين من ألفاظ هذا الحديث الشريف:

في [صحيح الترمذي] بسنده عن جابربن عبداللّٰه الأنصاري، قال رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله: «يا أيّها الناس إنّي تركت فيكم ما إنْ أخذتم به لن تضلّوا: كتاب اللّٰه وعترتي أهل بيتي»[1].

وفي [صحيح الترمذي] أيضاً بإسناده عن زيدبن أرقم قال: قال رسول اللّٰه

---

(١) صحيح الترمذي ٦/ ١٢٤ رقم ٣٧٨٦.

صلّى اللّه عليه وآله: «إنّي تارك فيكم ما إنْ تمسّكتم به لن تضلّوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر: كتاب اللّه حبل ممدود من السماء إلى الأرض وعترتي أهل بيتي، ولن يتفرقا حتّى يردا عَلَيّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما»[١].

فهذان لفظان من ألفاظ الحديث، عن صحابيين من رواة هذا الحديث الشريف.

ويقع البحث في هذا الحديث من جهات:

الجهة الأُولى: في تحقيق ألفاظ هذا الحديث.

الجهة الثانية: في رواة هذا الحديث.

الجهة الثالثة: في دلالات هذا الحديث.

الجهة الرابعة: في المناقشات والمعارضات.

---

(١) صحيح الترمذي ٦/ ١٢٥ الرقم ٣٧٨٨.

الجهة الأُولىٰ
في تحقيق ألفاظ حديث الثقلين

هذا الحديث مشهور بحديث الثقلَين، والثَقَل: متاع المسافر كما في اللغة، فإنّي تارك فيكم الثَقَلين، الثقلين تثنية ثَقَل، وجماعة من المحدّثين واللغويين يقرأون الكلمة بالثِّقْلين: «إنّي تارك فيكم الثِّقْلين»، فيكون تثنية للثِقْل.

ولعلّ الأظهر كون الكلمة محرّكةً، أي «إنّي تارك فيكم الثَّقَلين» على أن تكون تثنية للثَقَل.

يقول صاحب [القاموس]: «والثقل ـ محركة ـ متاع المسافر وحشمه وكلّ شيء نفيس مصون، ومنه الحديث: إنّي تارك فيكم الثَقَلين كتاب اللّٰه وعترتي»[1].

وإنّما أُرجّح الثَّقَلين على الثِّقْلين، لأنّه إذا كان الثَّقَل بمعنىٰ متاع المسافر، فهذا أنسب بحال النبي صلّى اللّٰه عليه وآله، وبالظروف التي قال فيها هذا الكلام، لأنّ المسافر من بلدٍ إلى بلد وخاصةً مع العزم على عدم العود إلى بلده السابق، يأخذ معه متاعه، ولمّا كانت المراكب في تلك العصور لا تتحمّل أخذ جميع وسائل الإنسان وأمتعته، فلابدّ وأن يأخذ معه أنفس وأغلىٰ الأشياء التي يمتلكها، أو تكون في حوزته.

---

(١) القاموس المحيط ٣/٤٦٨، مادة «ثقل».

ورسول الله صلّى الله عليه وآله يقول في حديث الثقلين: «إنّي قد دعيت فأجبت»، أو: «يوشك أنْ أُدعىٰ فأُجيب»، هذه مقدمة حديث الثقلين، فيخبر رسول الله عن دنوّ أجله وقرب رحيله عن هذه الحياة، وحينئذ يقول: «وإنّي تارك»، ولا يخفىٰ أنّ أغلىٰ الأشياء عند النبي صلّى الله عليه وآله وأثمنها في حياته: القرآن والعترة، فكان ينبغي أنْ يأخذ القرآن والعترة معه، لكن مقتضىٰ رأفته بهذه الأُمّة وحرصه على بقاء هذا الدين هو أن يبقي أغلىٰ الأشياء عنده في هذا العالم، ويترك الثقلين الأمرين اللّذين كان مقتضىٰ الحال أن يأخذهما معه، فيقول: «إنّي تارك فيكم الثقَلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي»، ثمّ يوصيهم بقوله: «ما إنْ تمسّكتم بهما لن تضلّوا»، فالغرض من إبقاء هذين الأمرين بين الأُمة، والهدف من تركهما فيهم، هو أنْ لا يضلّوا من بعده.

فبهذه القرائن الموجودة في داخل الحديث، والظروف المحيطة بهذا الكلام، نرجّح أنْ تكون الكلمة الثقَلين لا الثقْلين.

وقد لاحظتم في اللفظين المذكورين أنّه في اللفظ الأوّل يقول: «ما إنْ أخذتم بهما لن تضلّوا»، وفي اللفظ الثاني يقول: «ما إنْ تمسّكتم بهما لن تضلّوا»، وهذان اللفظان موجودان عند غير الترمذي أيضاً.

فلفظة «ما إن أخذتم» أو لفظة «الأخذ» موجودة في [مسند أحمد](١)، وفي [مسند ابن راهويه](٢)، وفي [طبقات ابن سعد](٣)، وفي [صحيح الترمذي](٤)،

(١) مسند أحمد ٣/ ٥٩.

(٢) أنظر: المطالب العالية لابن حجر العسقلاني، رقم ١٨٧٣.

(٣) طبقات ابن سعد ٢/ ١٩٤.

(٤) صحيح الترمذي ٦/ ١٢٤ رقم ٣٧٨٦.

وفي [مسند أبي يعلى][١]، وفي [المعجم الكبير] للطبراني[٢]، وفي [مصابيح السنّة] للبغوي[٣]، وفي [جامع الأُصول] لابن الأثير[٤]، وفي غيرها من المصادر.

ولفظ «التمسك» تجدونه في [مسند عبد بن حميد][٥]، وفي [الدر المنثور][٦]، وغيرهما من المصادر[٧].

وأنتم لو راجعتم اللغة، لوجدتم معنىٰ «الأخذ» في مثل هذا المقام، وكذا معنىٰ «التمسك» فيه «الإتّباع».

لكنّ كلمة «الإتّباع» أيضاً من ألفاظ حديث الثقلين، وهذا ما تجدونه في رواية ابن أبي شيبة[٨].

وفي رواية الخطيب البغدادي[٩] لفظ «الاعتصام» بدل لفظ «التمسك» و«الأخذ»، يقول رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله: «إنّي تركت فيكم ما لن تضلّوا بعدي إنْ اعتصمتم به: كتاب اللّٰه وعترتي»، و«الإعتصام» في اللغة العربية، في الكتاب والسّنة وفي الإستعمالات الفصيحة هو «التمسك»[١٠].

ولذا نرىٰ في الحديث المتفق عليه ـ أي الموجود في كتب أصحابنا وفي

---

(١) مسند أبي يعلى ٢/٣٧٦ رقم ١١٤٠.

(٢) المعجم الكبير ٣/٦٢ـ٦٣ رقم ٢٦٧٨ ورقم ٢٦٨٠.

(٣) مصابيح السنّة ٤/١٨٩ رقم ٤٨١.

(٤) جامع الأصول ١/٢٧٧ رقم ٦٥.

(٥) المنتخب من مسند عبد بن حميد: ١١٤ رقم ٢٦٥.

(٦) الدرّ المنثور ٢/٢٨٥.

(٧) احياء الميت بفضائل أهل البيت للسيوطي: ٣٦ رقم ٧.

(٨) مصنف ابن أبي شيبة ١٠/٥٠٥ رقم ١٠١٢٧.

(٩) أنظر: كنز العمّال ١/١٨٧ رقم ٩٥١.

(١٠) الصحاح ٤/١٦٠٨، لسان العرب ١٠/٤٨٨، مادة «مسك».

كتب القوم ـ عن الإمام الصادق عليه السّلام بتفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾[١] يقول الإمام جعفربن محمّد الصادق عليه السّلام: «نحن حبل اللّه». وحديث الصادق عليه السّلام هذا بتفسير الآية المباركة موجود في [تفسير الثعلبي]، وفي [الصواعق المحرقة][٢]، وبعض المصادر الأُخرىٰ[٣].

وإذا راجعتم تفسير الفخر الرازي[٤] في تفسير هذه الآية المباركة، وأيضاً تفسيرالخازن[٥] وبعض التفاسير الأُخرىٰ، لرأيتم أنّهم يذكرون حديث الثقلين في تفسير الآية المباركة، وقد عرفنا أنّ الإعتصام هو «التمسك»، و«التمسك» يرجع إلى «الإتّباع» أيضاً، وذلك موجود أيضاً بسند صحيح في [مستدرك] الحاكم[٦].

وإذا وجب «الإتّباع» ثبتت الإمامة بلانزاع، فيكون علي وأهل البيت عليهم السّلام خلفاء رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله من بعده.

لكن حديث الثقلين ورد بلفظ «الخليفتين» أيضاً، كما تجدونه عند أحمد في [المسند][٧]، وابن أبي عاصم في [كتاب السنّة][٨]، وفي [المعجم الكبير] للطبراني، يقول الحافظ الهيثمي بعد أن يرويه عن المعجم الكبير للطبراني[٩]: «ورجاله

---

(١) سورة آل عمران (٣): ١٠٣.

(٢) الصواعق المحرقة: ٢٣٣.

(٣) شواهد التنزيل ١/١٦٩ و ١٧٠.

(٤) تفسير الرازي ٨/١٧٣.

(٥) تفسير الخازن ١/٢٧٧.

(٦) المستدرك على الصحيحين ٣/١١٠.

(٧) مسند أحمد ٥/١٨١ رقم ٢١٠٦٨ و١٨٩ رقم ٢١١٤٥.

(٨) كتاب السنّة: ٣٣٦ رقم ٧٥٤.

(٩) المعجم الكبير ٥/٥٢.

ثقات»[١]، وكذا صحّح الحديث جلال الدين السيوطي[٢].

والألطف من هذا، عندما نراجع [فيض القدير في شرح الجامع الصغير][٣] يقول المنّاوي بشرح كلمة «عترتي» يقول: «وهم أصحاب الكساء الذين أذهب اللّٰه عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً».

فلاحظوا، ألفاظ هذا الحديث كيف تنتهي إلى الإمامة والخلافة، وإلى تعيين الإمام والخليفة بعد رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله.

فظهر: أنّ هذا الحديث بجميع ألفاظه يؤدّي معنىً واحداً، وهو معنىٰ الإمامة، أمّا بلفظ «الخليفتين» فهو نص، ولا خلاف في هذا، وأيّ لفظ يكون أصرح في الدلالة علىٰ الإمامة والخلافة من هذا اللفظ؟! «إنّي تارك فيكم خليفتين ـ أو الخليفيتين ـ: كتاب اللّٰه وعترتي، ما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا بعدي».

إذن، رأينا كيف يصدّق الحديث القرآن الكريم، وكيف يصدّق القرآن الكريم الحديث النبوي الشريف.

﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾.

فهذه هي الجهة الأُولىٰ فيما يرتبط بألفاظ حديث الثقلين، وأنّه كيف نستكشف الإمامة والخلافة من نفس الألفاظ، بغضّ النظر عن ذلك اللفظ الذي هو نصّ صريح بالخلافة بعد رسول اللّٰه.

---

(١) مجمع الزوائد ٩/١٦٥.

(٢) الجامع الصغير ١/٤٠٢ رقم ٢٦٣.

(٣) فيض القدير في شرح الجامع الصغير ٣/١٤ شرح حديث ٢٦٣١.

الجهة الثانية

رواة حديث الثقلين

إنّ رواة حديث الثقلين من الصحابة هم أكثر من ثلاثين شخصاً:

١ ـ أمير المؤمنين عليه السّلام.

٢ ـ الإمام الحسن السبط عليه السّلام.

٣ ـ أبو ذر الغفاري.

٤ ـ سلمان الفارسي.

٥ ـ جابر بن عبدالله الأنصاري.

٦ ـ أبو الهيثم ابن التّيهان.

٧ ـ حذيفة بن اليمان.

٨ ـ حذيفة بن أسيد أبو شريحة أو سريحة.

٩ ـ أبو سعيد الخدري.

١٠ ـ خزيمة بن ثابت.

١١ ـ زيد بن ثابت.

١٢ ـ عبدالرحمن بن عوف.

١٣ ـ طلحة.

١٤ ـ أبو هريرة.

١٥ ـ سعد بن أبي وقّاص.

١٦ ـ أبو أيّوب الأنصاري.

١٧ ـ عمرو بن العاص.

وغير هؤلاء من الصحابة.

١٨ ـ فاطمة الزهراء بضعة الرسول صلوات الله عليها.

١٩ ـ أُمّ سلمة أُمّ المؤمنين.

٢٠ ـ أُم هاني أُخت الإمام أمير المؤمنين عليه السّلام.

ورواة الحديث من مشاهير الأئمّة في مختلف القرون يبلغون المئات، وسأذكر أسامي خمسين رجلاً منهم، وهؤلاء أشهر مشاهيرهم عبر القرون المختلفة:

١ ـ سعيد بن مسروق الثوري.

٢ ـ سليمان بن مهران الأعمش.

٣ ـ محمّد بن إسحاق، صاحب السيرة.

٤ ـ محمّد بن سعد، صاحب الطبقات.

٥ ـ أبو بكر ابن أبي شيبة، صاحب المصنّف.

٦ ـ ابن راهويه، صاحب المسند.

٧ ـ أحمد بن حنبل، صاحب المسند.

٨ ـ عبد بن حُميد، صاحب المسند.

٩ ـ مسلم بن الحجّاج، صاحب الصحيح.

١٠ ـ ابن ماجة القزويني، صاحب السنن الذي هو أحد الصحاح الستّة.

١١ ـ أبو داود السجستاني، صاحب السنن وهو أحد الصحاح.

١٢ ـ الترمذي، صاحب الصحيح.

١٣ ـ ابن أبي عاصم، صاحب كتاب السنّة.

١٤ ـ أبو بكر البزّار، صاحب المسند.

١٥ ـ النسائي، صاحب الصحيح.

١٦ ـ أبو يعلىٰ الموصلي، صاحب المسند.

١٧ ـ محمّد بن جرير الطبري، صاحب التاريخ والتفسير.

١٨ ـ أبو القاسم الطبراني، صاحب المعاجم.

١٩ ـ أبو الحسن الدارقطني البغدادي، الإمام المعروف.

٢٠ ـ الحاكم النيسابوري، صاحب المستدرك.

٢١ ـ أبو نعيم الإصفهاني، صاحب المؤلّفات المعروفة.

٢٢ ـ أبو بكر البيهقي، صاحب السنن الكبرىٰ.

٢٣ ـ ابن عبدالبر، صاحب الإستيعاب.

٢٤ ـ الخطيب البغدادي، صاحب تاريخ بغداد.

٢٥ ـ محي السنّة البغوي، صاحب مصابيح السنّة.

٢٦ ـ رزين العبدري، صاحب الجمع بين الصحاح الستّة.

٢٧ ـ القاصي عياض، صاحب كتاب الشفاء.

٢٨ ـ ابن عساكر الدمشقي، صاحب تاريخ دمشق.

٢٩ ـ ابن الأثير الجزري، صاحب أُسد الغابة.

٣٠ ـ الفخر الرازي، صاحب التفسير الكبير.

٣١ ـ الضياء المقدسي، صاحب كتاب المختارة.

٣٢ ـ أبو زكريا النووي، صاحب شرح مسلم.

٣٣ ـ أبو الحجّاج المزّي، صاحب تهذيب الكمال.

٣٤ ـ شمس الدين الذهبي، صاحب الكتب المشهورة.

٣٥ ـ ابن كثير الدمشقي، صاحب التاريخ والتفسير.

٣٦ ـ نور الدين الهيثمي، صاحب مجمع الزوائد.

٣٧ ـ جلال الدين السيوطي، صاحب المؤلفات المعروفة.

٣٨ ـ شهاب الدين القسطلاني، شارح البخاري.

٣٩ ـ شمس الدين الصالحي الدمشقي، تلميذ الحافظ السيوطي.

٤٠ ـ شهاب الدين ابن حجر العسقلاني، شيخ الإسلام، وصاحب المؤلفات.

٤١ ـ شمس الدين ابن طولون الدمشقي.

٤٢ ـ شهاب الدين ابن حجر المكّي، صاحب الصواعق.

٤٣ ـ المتقي الهندي، صاحب كنز العمّال.

٤٤ ـ علي القاري الهروي، صاحب المرقاة في شرح المشكاة.

٤٥ ـ المنّاوي، شارح الجامع الصغير.

٤٦ ـ نور الدين الحلبي، صاحب السيرة.

٤٧ ـ زيني دحلان، صاحب السيرة.

٤٨ ـ منصور علي ناصف، صاحب التاج الجامع للأُصول.

٤٩ ـ النبهاني، صاحب المؤلّفات.

٥٠ ـ المبارك پوري، شارح صحيح الترمذي.

هؤلاء خمسون نفراً، وهذا العدد عُشر رواة حديث الثقلين من أعلام أهل السنّة في القرون المختلفة.

الجهة الثانية

دلالات حديث الثقلين

قد عرفتم بنحو الإجمال دلالة حديث الثقلين على الإمامة في أثناء البحث عن ألفاظه فقط، فكان الحديث في بعض ألفاظه نصّاً على إمامة وخلافة علي أمير المؤمنين عليه السّلام، وهو في ألفاظه الأُخرىٰ ـ كلفظ «التمسّك» ولفظ «الأخذ» ولفظ «الإتّباع» و«الاعتصام» ونحو ذلك ـ يدلّ على الإمامة والخلافة بالدلالة الإلتزاميّة، من حيث أنّ هذه الألفاظ تدلّ على وجوب «الإتّباع» و«الإنقياد» و«الإطاعة المطلقة»، وهناك ملازمة ثابتة عند الكلّ بين «الإطاعة المطلقة» وبين «الإمامة» و«الخلافة».

وإن كنتم في شكٍ، فارجعوا إلى شرّاح الحديث، بإمكانكم أن ترجعوا إلى فيض القدير في شرح جامع الصغير، وإلى المرقاة في شرح المشكاة، وإلى نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض، وإلى شرح المواهب اللدنيّة، والسراج المنير في شرح الجامع الصغير، وحتىٰ إذا ترجعون إلى الصواعق المحرقة، إلى كتاب جواهر العقدين، وإلى أمثال هذه الكتب، لكي تروا كيف يشرحون حديث الثقلين وينصّون على أنه حثٌّ وأمرٌ من رسول الله صلّى الله عليه وآله بالإهتداء بهدي أهل البيت، والتعلّم منهم والإقتداء بهم:

يقول المنّاوي: «في هذا الحديث تصريح بأنّهما ـأي القرآن والعترةـ كتو أمين خلّفهما وأوصىٰ أُمّته بحسن معاملتهما، وإيثار حقّهما على أنفسهم، والإستمساك بهما في الدين»(١).

ويقول القاري في شرح الحديث: «معنى التمسك بالعترة محبّتهم والإهتداء بهداهم وسيرتهم»(٢).

ويقول الزرقاني المالكي ـوهو أيضاً محقق في الحديثـ يقول: «وأكّد تلك الوصية وقوّاها بقوله: فانظروا بمَ تخلفوني فيهما بعد وفاتي، هل تتبعونهما فتسرّوني أو لا، فتسيئوني(٣).

ويقول ابن حجر المكّي: «حثّ صلّى اللّه عليه وآله على الإقتداء والتمسك بهم والتعلّم منهم»(٤).

وحينئذ، يكون من دلالات حديث الثقلين: أعلميّة أهل البيت من غيرهم، بالأعلميّة المطلقة، وهي تستلزم أفضليّتهم، والأفضليّة مستلزمة للإمامة، كما سنقرأ إن شاء اللّه تعالىٰ ونحقّق هذا الموضوع.

إذن، كلّ الصحابة كانوا مأمورين بالرجوع إلى أهل البيت، والإقتداء بهم، والتعلّم منهم، وإطاعتهم والإنقياد لهم.

ومن هنا، فقد جاء في بعض ألفاظ حديث الثقلين ـكما هو عند الطبراني(٥)،

---

(١) فيض القدير ٣/١٥.

(٢) المرقاة في شرح المشكاة ١٠/٥٣١.

(٣) شرح المواهب اللدنيّة بالمنح المحمّديّة ٧/٧.

(٤) الصواعق المحرقة: ٢٣١.

(٥) المعجم الكبير ٥/١٦٦ـ١٦٧.

وفي [مجمع الزوائد][١]، وعند ابن الأثير في [أُسد الغابة][٢]، وأيضاً في [الصواعق المحرقة][٣] ـ قال رسول اللّه بعد: «إنّي تارك فيكم الثقلين كتاب اللّه وعترتي أهل بيتي ما إن تمسّكتم بهما...» قال: «فلا تقدّموهما فتهلكوا، ولا تقصّروا عنهما فتهلكوا، ولا تعلّموهم فإنّهم أعلم منكم»، ففي نفس حديث الثقلين توجد هذه الفقرة في رواية القوم.

أمّا الشرّاح فيوضّحون هذه الناحية أيضاً، مثلاً يقول القاري في [المرقاة][٤]: «الأظهر هو أنّ أهل البيت غالباً يكونون أعرف بصاحب البيت وأحواله، فالمراد بهم أهل العلم منهم، المطّلعون على سيرته، الواقفون على طريقته، العارفون بحكمه وحكمته، وبهذا يصلح أن يكونوا عِدلاً لكتاب اللّه سبحانه، كما قال تعالىٰ: ﴿يُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾»[٥].

وإذا راجعتم [الصواعق][٦] لوجدتم هذه العبارة بالنص يقول: «وفي قوله صلّى اللّه عليه وآله: «فلا تقدّموهم فتهلكوا، ولا تقصّروا عنهم فتهلكوا، ولا تعلّموهم فإنّهم أعلم منكم» في قوله هذا دليل على أنّ من تأهّل منهم للمراتب العليّة والوظائف الدينيّة كان مقدّماً على غيره».

فتكون هذه الفقرة الدالة على وجوب التعلّم منهم دالّة على إمامتهم وتقدّمهم على غيرهم.

---

(١) مجمع الزوائد ٩/ ١٦٤.

(٢) أُسد الغابة ٢/ ١٣.

(٣) الصواعق المحرقة: ٢٣٠.

(٤) المرقاة في شرح المشكاة ١٠/ ٥٣١.

(٥) سورة البقرة (٢): ١٢٩، سورة آل عمران (٣): ١٦٤، سورة الجمعة (٦٢): ٢.

(٦) الصواعق المحرقة: ٢٣٠.

وهذه أيضاً من دلالات حديث الثقلين.

وفي قِران أهل البيت بالقرآن دلالة على عصمة أهل البيت، وعلى وجود شخص من أهل البيت في كلّ زمان، يصلح للإمامة، ولأن يكون قدوة للناس، ولأن يتعلّم منه الناس جميع العلوم الإسلاميّة وجميع الأُمور المحتاج إليها، لابد وأنْ يكون موجوداً في كلّ زمان مادام القرآن موجوداً، وسنبحث عن هاتين الدلالتين في المباحث الآتية، لأنّ مسألة العصمة سنخصّص لها ليلةً، ومسألة إمامة بقيّة الأئمّة أيضاً سنخصّص لها ليلة كذلك.

تتمّة

تشتمل علىٰ مطالب

المطلب الأول: اقتران حديث الثقلين بأحاديث أُخرىٰ

لقد اقترن حديث الثقلين في كثير من ألفاظه وموارده بأحاديث أُخرىٰ، تلك الأحاديث هي بدورها من الأدلّه المعتبرة على إمامة أمير المؤمنين عليه السّلام.

ففي بعض الألفاظ عن ابن جرير الطبري، وابن أبي عاصم، وأمالي المحاملي الذي هو محدّث كبير من المحدّثين عند القوم، وقد صحّح المحاملي هذا الحديث، ويرويه عنهم صاحب [كنز العمّال]: قال رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله، وهو آخذ بيد علي عليه السّلام في يوم الغدير: «أيها الناس ألستم تشهدون أنّ اللّٰه ورسوله أولىٰ بكم من أنفسكم، وأنّ اللّٰه ورسوله مولاكم؟» قالوا: بلىٰ، قال: «فمن كان اللّٰه ورسوله مولاه فإنّ هذا مولاه، وقد تركت فيكم ما إنْ أخذتم بهما لن تضلّوا بعدي كتاب اللّٰه وأهل بيتي»[1].

واقتران حديث الثقلين بحديث الغدير المتواتر الدالّ على إمامة أمير المؤمنين، ومجيؤهما في سياقٍ واحد، يدلّ على دلالة حديث الثقلين أيضاً على نفس مدلول حديث الغدير، والسياق ـ كما قلنا ـ قرينة يؤخذ بها مالم يكن

---

(١) كنز العمّال ١٣ / ١٤٠ رقم ٣٦٤٤١.

في مقابلها نصّ قاطع، وليس هنا في المقابل نصّ قاطع يمنعنا من الأخذ بهذا السياق.

ومن مصادر اقتران الحديثين: [المعجم الكبير][١] للطبراني، و[مسند ابن راهويه][٢]، و[المستدرك][٣]، و[نوادر الأُصول] للحكيم الترمذي[٤]، و[الإصابة][٥]، و[أُسدالغابة][٦]، و[السيرة الحلبيّة][٧].

ولقد اقترن حديث الثقلين بحديث الغدير وحديث المنزلة أيضاً، فأصبح ثلاثة أحاديث في سياق واحد، في رواية ابن حجر في كتاب [الفتاوى الفقهية][٨] وكلّ منها يدلّ على إمامة أمير المؤمنين بالإستقلال.

المطلب الثاني: تكرار الوصية بالكتاب والعترة في عدّة مواطن

قد ثبت أنّ النبي صلّى اللّه عليه وآله، كرّر هذه الوصية، أي الوصية بالكتاب والعترة، في موارد عديدة:

المورد الأول: عند انصرافه صلّى اللّه عليه وآله من الطائف، وهذا الحديث أخرجه ابن أبي شيبة، وعنه ابن حجر المكي في [الصواعق المحرقة][٩].

---

(١) المعجم الكبير ٥/١٦٦ـ١٦٧، رقم ٥٠٧٠.

(٢) أنظر: كنز العمّال ١٣/١٤٠.

(٣) المستدرك على الصحيحين ٣/١٠٩.

(٤) نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول ١/٢٥٨.

(٥) الإصابة في معرفة الصحابة لابن حجر ٤/٨٠

(٦) أُسد الغابة ٣/٢٨.

(٧) السيرة الحلبيّة ٣/٢٧٤.

(٨) الفتاوى الفقهية ٢/٩٥.

(٩) الصواعق المحرقة: ٢٣١.

المورد الثاني: في حجة الوداع، وفي عرفة بالذات، وقد أخرج هذا الحديث ابن أبي شيبة كما في [كنز العمال][١]، والترمذي في [صحيحه][٢]، والطبراني في [المعجم الكبير][٣]، وابن الأثير في [جامع الأصول][٤]، وغير هؤلاء.

المورد الثالث: في يوم غدير خم، وفي الخطبة، وقد أخرج هـذا الحـديث أحمد في [المسند][٥]، الدارمي في [السنن][٦]، البيهقي في [السنن الكبرىٰ][٧]، وابن كثير في [تاريخه][٨]، وغيرهم.

المورد الرابع: في مرضه صلّى اللّٰه عليه وآله الذي توفي فيه، قاله وقد امتلأت الغرفة أو الحجرة بالناس، أخـرجـه ابـن أبـي شـيبة[٩]، والبـزّار[١٠]، وابـن حـجر المكي[١١]، وغيرهم.

وربّما يكون هناك موارد أُخرىٰ لقول رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله: «إنّي تارك فيكم الثقلين...».

---

(١) كنز العمّال ١/ ١٨٥ رقم ٩٤٤.

(٢) صحيح الترمذي ٦/ ١٢٤ رقم ٣٧٨٦.

(٣) المعجم الكبير ٣/ ٦٣ رقم ٢٦٧٩.

(٤) جامع الأصول ١/ ٢٧٧.

(٥) مسند أحمد ٣/ ١٧.

(٦) سنن الدارمي ٢/ ٤٣٢.

(٧) سنن البيهقي ٢/ ١٤٨.

(٨) البداية والنهاية ٥/ ٢٠٩.

(٩) رواه عنه العصامي في سمط النجوم العوالي ٣/ ٦٣ رقم ١٣٦.

(١٠) كشف الأستار عن زوائد البزّار ٣/ ٢٢١ رقم ٢٦١٢.

(١١) الصواعق المحرقة: ٢٣٠.

المطلب الثالث: مسألة الدعوة إلى الوحدة الإسلامية على ضوء حديث الثقلين

كان جدّنا السيّد الميلاني رحمة اللّٰه عليه يحدّثنا عن مبادرة بعض أعلام النجف الأشرف[1] إلى التفاهم والتقارب مع بعض علماء السنّة في ذلك الزمان، كان يقول رحمة اللّٰه عليه: كنّا نقترح عليه وعلى غيره: أنّ السبيل الصحيح السليم للتقارب بين المذاهب الإسلامية، هو الأخذ بحديث الثقلين، لأنّ المفروض أنّه حديث صحيح عند الطرفين ـ إنْ لم يكن متواتراً وهو متواتر قطعاً ـ حديث مقبول عند الطرفين، ودلالته واضحة.

فحينئذ، إذا كان هناك شيء عن رسول اللّٰه نفسه وهو صحيح سنداً ودلالته تامّة، ويصلح لأن يكون جامعاً بيننا، لماذا نتركه ونتوجّه إلى نظريّات واقتراحات ومشاريع أُخرىٰ، قد لا تفيدنا ولا نصل عن طريقها إلى الهدف.

كان رحمة اللّٰه عليه يقول: كنّا نصرّ على هذا المعنىٰ، وكان بعض أعلام النجف الأشرف الذي كان يقود فكرة التقريب له اقتراح آخر.

حتّىٰ أنّه عاد واعترف بأنّ الطريقة الصحيحة ليست إلّا هذه الطريقة، ولا علاج لهذه المشكلة إلّا الرجوع إلى هذا الحديث وأمثاله.

وتلخّص: إنّ النبي صلّى اللّٰه عليه وآله قد أخبر عن دنوّ وفاته وقرب رحيله، وأخبر الأُمّة بأنّه تارك بينهم أعزّ الأشياء وأثمن الأشياء وأغلاها عنده، إنّه تارك بين الأُمّة القرآن والعترة، حتّىٰ لا يضلّوا من بعده، وكلمة «لن» تدلّ على التأبيد، وهذه موجودة في ألفاظ الحديث: «ما إن تمسّكتم بهما»، أو «ما إنْ أخذتم بهما لن تضلّوا».

ثمّ إنّه صلّى اللّٰه عليه وآله أكّد عليهم أنّه سيسألهم عند الحوض عن معاملتهم

---

(١) هو الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء.

مع الثقلين، وأنّهم كيف خلفوه فيهما.

ولعلّه أراد أن يشير بهذا الموعد والملتقىٰ إلى أنّ أمير المؤمنين عليه السّلام هو الساقي على هذا الحوض، وهو الذي يذود المنافقين عنه.

وأيضاً: لعلّه كان يريد الإشارة إلى حديث الحوض الشهير الذي قال صلّى اللّٰه عليه وآله كما في الصحاح: «سيرد عَلَيّ أصحابي وأنّهم يذادون عن الحوض وأقول: ياربّ هؤلاء أصحابي، فيقول: إنّك لا تدري ما أحدثوا من بعدك»[1].

وسنذكر هذه الأحاديث في موضعها إنْ شاء اللّٰه تعالىٰ.

---

(١) صحيح البخاري ٦/٩٦، ٨/١٣٦ و١٤٨، ٩/٥٨، صحيح مسلم ٤/١٧٩٣، مسند أحمد ١/٤٥٣، ٣/٢٨، ٥/٥٠.

الجهة الرابعة

المناقشات والمعارضات في حديث الثقلين

وإذا راجعنا كتب القوم، رأينا أنّ محاولات القوم في ردّ حديث الثقلين وإبطاله تتلخّص بالطرق التالية:

الطريق الأوّل:

ما مشى عليه أبو الفرج ابن الجوزي، حيث أدرج حديث الثقلين في كتاب [العلل المتناهية][1]، ـ وهو كتاب خاص بالأحاديث الضعيفة بنظره ـ فقد ذكر فيه هذا الحديث بسندٍ واحد، وجعل يناقش في سنده ويضعّفه، ونحن إلى الآن لم نجد أحداً ضعّف هذا الحديث قبل أبي الفرج ابن الجوزي.

وتضعيفه مردود حتّى من قبل علمائهم، وسنقرأ بعض الأسماء من كبار العلماء المحققين المتأخرين الذين خطّأوه في عمله هذا.

مضافاً إلى أنّ هذا الحديث موجود في [صحيح مسلم] وإنْ كان مبتوراً، وفي [صحيح الترمذي]، وفي [صحيح ابن خزيمة][2] الملقّب عندهم بإمام الأئمّة، وفي

(١) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية ١/٢٦٨ رقم ٤٣٢.

(٢) صحيح ابن خزيمة ٤/٦٢.

[صحيح أبي عوانة]، وفي [الجمع بين الصحيحين][1]، وفي [تجريد الصحاح]، وقد صحّح الحاكم هذا الحديث، وكذا محمّد بن إسحاق، والضياء المقدسي، والبغوي، والمحاملي، وابن النجار، والمزي، والنووي، والذهبي، وابن كثير، والهيثمي، والسيوطي، والقسطلاني، وابن حجر المكي، والمنّاوي، والزرقاني، وولي الله الدهلوي، وغيرهم.

مضافاً إلى أنّ أبا الفرج ابن الجوزي معروف عندهم بالتسرّع في الحكم بالوضع أو الضعف، ومعروف عندهم بالتعصب، وفي خصوص هذا الحديث خطّأه غير واحد من المحققين كما أشرنا، منهم:

١ ـ سبطه، في كتاب تذكرة الخواص.

٢ ـ الحافظ السخاوي، في كتاب إرتقاء الغرف[2].

٣ ـ الحافظ السمهودي، في كتاب جواهر العقدين[3].

٤ ـ ابن حجر المكي، في الصواعق[4].

٥ ـ المنّاوي، في فيض القدير[5].

وكلّهم قالوا: قد أخطأ ابن الجوزي، وحذّروا من الإغترار بفعله، حتّى أنّ بعضهم يقول: وإيّاك أنْ تغترّ بما صنع.

فالطريق الأوّل تضعيف الحديث، وهذا جوابه باختصار.

---

(١) الجمع بين الصحيحين للاشبيلي ٣ / ٥٥٠، الجمع بين الصحيحين مع حذف السند والمكرّر من البين للموصلي ٢ / ٢٠٧.

(٢) استجلاب ارتقاء الغرف بحبّ أقرباء الرسول وذوي الشرف: ٨٣

(٣) جواهر العقدين ق ٢، ١ / ٧٣.

(٤) الصواعق المحرقه: ٢٣١.

(٥) فيض القدير ٢ / ١٧٤ ـ ١٧٥.

الطريق الثاني:

الحكم بنكارة المتن، نسبه البخاري إلى أحمدبن حنبل، ففي [التاريخ الصغير] للبخاري[١] يقول: «قال أحمد في حديث عبدالملك عن عطية عن أبي سعيد قال النبي صلّى اللّه عليه وآله: «تركت فيكم الثقلين» قال: «أحاديث الكوفيين هذه مناكير».

ونحن نقول: أمّا نسبة هذا الكلام إلى أحمد، فنسبة كاذبة، لأنّ أحمد يروي هذا الحديث في [مسنده][٢]، وفي كتاب [فضائل الصحابة]، بأسانيد كثيرة عن عدّة من الصحابة، وأين قال أحمد هذا؟ ومتىٰ قال؟

وأمّا دعوىٰ: أنّ هذا الحديث منكر، فنقول: صحيح، إنّه منكر عند البخاري، لأنّه يدلّ على إمامة أمير المؤمنين وأهل البيت، عن طريق الأفضليّة، عن طريق الأعلميّة، بالقِران مع القرآن، بدلالته على العصمة، وغير ذلك من جهات الدلالة الموجودة في هذا الحديث.

هذا، على أنّ كثيراً من رواته ليسوا كوفيّين، وحديث الكوفيين ليس منحصراً بالطريق الذي ذكره.

الطريق الثالث:

تحريف الحديث، وهذا ما صنعه مسلم في [صحيحه][٣]، وفي [تاريخ بغداد] للخطيب البغدادي[٤] يقول: «أخبرنا المطيّن، حدّثنا نصربن عبدالرحمن،

---

(١) التاريخ الصغير ١/ ٣٠٢.

(٢) مسند أحمد ٣/ ١٧ و٥٩، ٥/ ١٨١.

(٣) صحيح مسلم ٧/ ١٢٢.

(٤) تاريخ بغداد ٨/ ٤٤٢.

حدّثنا زيد بن الحسن، عن معروف، عن أبي الطفيل، عن حذيفة بن أسيد: إنّ رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله قال: «يا أيّها الناس إنّي فرط لكم وأنتم واردون عَلَيّ الحوض، وإنّي سائلكم حين تردون عَلَيّ عن الثقلين، فانظروا كيف تخلفوني فيهما: الثقل الأكبر كتاب سبب طرفه بيد اللّٰه، وطرفه بأيديكم، فاستمسكوا به ولا تضلّوا ولا تبدّلوا» انتهىٰ الحديث.

وهذا الحديث بنفس السند، أي عن طريق نصر بن عبدالرحمن عن زيد بن الحسن عن معروف عن أبي الطفيل عن حذيفة، فبنفس السند وبنفس اللفظ موجود في المصادر، أقرألكم نصّ الحديث عن واحد منها، عن [نوادر الأُصول] للحكيم الترمذي[١] ففيه: «إنّي فرطكم على الحوض وإنّي سائلكم حين تردون عَلَيّ عن الثقلين فانظروا كيف تخلفوني فيهما: الثقل الأكبر كتاب اللّٰه سبب طرفه بيد اللّٰه وطرفه بأيديكم فاستمسكوا به ولا تضلّوا ولا تبدّلوا، وعترتي أهل بيتي، فإنّي قد نبّأني اللطيف الخبير أنّهما لن يفترقا حتّىٰ يردا عَلَيّ الحوض».

فهذا كتاب نوادر الأُصول، وهذا كتاب تاريخ بغداد، وكلاهما موجودان بين أيدي الناس، وهل المتصرف بالحديث هو الخطيب نفسه أو النسّاخ أو الناشرون؟ اللّٰه أعلم.

وأكتفي من التحريفات بهذا المقدار إذ طال بنا المقام.

الطريق الرابع:

المعارضة بأحاديث يروونها في كتبهم، يعارضون بها حديث الثقلين، والمعارضة كما تعلمون بحث على القاعدة وأسلوب مقبول، المعارضة معناها أنّ هناك حديثاً صحيحاً في سنده وتامّاً في دلالته، يعارض هذا الحديث الصحيح

---

(١) نوادر الأصول ١/٢٥٨.

التام دلالةً، ولذا، فنحن الطلبة نقول: المعارضة فرع الحجية، فلابدّ وأنْ يكون الخبران كلاهما حجة، فإذا كانا تامّين سنداً ودلالةً فيتعارضان، فيكون أحدهما صدقاً والآخر كذباً، فإنْ تمكنّا من ترجيح أحدهما على الآخر فهو، وإلّا فهما يتعارضان ويتساقطان، فالبحث عن طريق المعارضة بحث على القاعدة.

لكنْ بأيّ شيء يعارض حديث الثقلين وهو حديث الوصيّة بالقرآن وأهل البيت؟ إنّهم يزعمون معارضة حديث الثقلين بأشياء، أهمّها:

حديث الإقتداء بالشيخين وهو حديث يروونه عن رسول الله صلّى الله عليه وآله أنّه قال: «إقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر»[1] هذا الحديث موجود في بعض كتبهم، فإذا كان حديث الثقلين أي الوصيّة بالكتاب والعترة، دالّاً على وجوب الإقتداء بالقرآن والعترة، فهذا الحديث يدلّ على وجوب الإقتداء بالشيخين، إذن، يقع التعارض بين الحديثين.

الحديث الآخر المهم الذي يحاول بعض كتّاب عصرنا أنْ يعارض به حديث الثقلين، أي الوصيّة بالكتاب والعترة، هو حديث الثقلين والوصية بالكتاب والسنّة، قال رسول الله صلّى الله عليه وآله: «إنّي تارك فيكم الثقلين كتاب الله وسنّتي»[2]، فحديث الوصيّة بالكتاب والعترة يدلّ على وجوب الإقتداء بالكتاب والعترة، الأخذ والتمسّك بهما، وهذا الحديث يقول بوجوب الأخذ والتمسّك بالكتاب والسنّة، إذن، يقع التعارض بين الحديثين.

وهذا هو الطريق الرابع لردّ حديث الوصية بالقرآن والعترة.

أمّا الحديث الأوّل، فسنبحث عنه إنْ شاء الله في إحدىٰ الليالي الآتية،

---

(١) مسند أحمد ٥ / ٣٨٢ و ٣٨٠ و ٣٩٩ و ٤٠٢.

(٢) كنز العمّال ١ / ١٧٢.

حيث سنتعرض لأدلّة القوم على إمامة الشيخين، وقد خصّصنا ليلةً للبحث عن تلك الأدلّة.

وأمّا حديث الثقلين والوصية بالكتاب والسنّة، فقد كتبت فيه رسالة مستقلّة مفردة، وهي مطبوعة، فمن شاء فليرجع إليها.

فهذا هو الطريق الرابع.

وقد كان الطريق الأول: التضعيف، والطريق الثاني: دعوى نكارة المتن، والطريق الثالث: تحريف الحديث، والطريق الرابع: المعارضة.

وهل من فائدة في هذه الطرق؟ وأيّ فائدة؟ بل المتعيّن هو:

الطريق الخامس:

وهو طريق شيخ الإسلام!! ابن تيميّة، إنّه يقول: هذا الحديث كذب[١].

وما أسهل هذا الطريق وأيسره؟ ولماذا يتعبون أنفسهم فيحرّفون الحديث، أو يجيؤون بأحاديث فيعارضون بها حديث الثقلين، وما الفائدة من تضعيف الحديث من ابن الجوزي فينبري للرد عليه أعلام طائفته ويخطّئونه في هذا التضعيف؟ فأحسن طريقٍ أنْ لا يصدّق بحديث الثقلين، ويدّعى أنْ ليس هناك سند معتبر لقوله صلّى الله عليه وآله: «وعترتي أهل بيتي ما إنْ تمسّكتم بهما لن تضلّوا»، ولماذا يصرّ الشيعة على هذا الحديث ويبنون عليه إمامة أمير المؤمنين؟ وهذا هو دأب شيخ إسلامهم في قبال أحاديث إمامة أمير المؤمنين، ومناقب أهل البيت عليهم السّلام.

ونعم الحكم الله بين ابن تيميّة وأمثاله وبين أهل البيت، نعم الحكم الله وهو خير الحاكمين، وصلّى الله على محمّد وآله الطاهرين.

---

(١) منهاج السنّة ٧/٣١٩.

حَدِيثُ الطَّيرِ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وآله الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين.

موضوع بحثنا حديث الطير.

وهو أيضاً من الأحاديث التي نستدلّ بها على إمامة أمير المؤمنين عليه السّلام، إنّه حديثٌ سعىٰ المخالفون لإخفائه ومنع نقله وانتشاره بين المسلمين، حتّىٰ أدّىٰ ذلك إلى جهل كثير من الناس ـ وربّما من أبناء الحق ـ بهذا الحديث الذي رواه أكثر من عشرة من الصحابة.

ولابدّ من البحث حول هذا الحديث في جهات عديدة.

الجهة الأُولىٰ

رواة حديث الطير وأسانيده

نبدأ بأسماء الصحابة الذين وصلتنا رواياتهم لهذا الحديث الشريف، وهم:

أولاً: علي أمير المؤمنين عليه السّلام، ويوجد حديثه عند ابن عساكر[١]، وغيره من كبار المحدّثين، وأشار إليه الحاكم النيسابوري في المستدرك[٢].

ثانياً: سعد بن أبي وقّاص، وحديثه يوجد في حلية الأولياء[٣] لأبي نعيم الحافظ الإصفهاني.

ثالثاً: أبو سعيد الخدري، وحديثه يوجد في تاريخ ابن كثير[٤]، وغيره، وأشار إليه الحاكم في المستدرك[٥].

رابعاً: أبو رافع، وحديثه يوجد عند ابن كثير[٦].

خامساً: أبو الطفيل المكّي، وأخرج حديثه الحافظ ابن عقدة، والحاكم

---

(١) تاريخ مدينة دمشق ٤٢/٢٤٥ و٤٣٢.

(٢) المستدرك على الصحيحين ٣/١٣٠ ـ ١٣١.

(٣) حلية الأولياء ٤/٣٥٦.

(٤) البداية والنهاية ٧/٣٥٣.

(٥) المستدرك على الصحيحين ٣/١٣١.

(٦) البداية والنهاية ٧/٣٥٣.

النيسابوري[١]، وغيرهما.

سادساً: جابربن عبدالله الأنصاري، ويوجد حديثه عند ابن عساكر، وابن كثير[٢].

سابعاً: حبشي بن جنادة، ويوجد حديثه عند ابن كثير[٣].

ثامناً: يعلىٰ بن مرّة، ويوجد حديثه عند الخطيب البغدادي، وابن كثير[٤].

تاسعاً: عبدالله بن عباس، وحديثه عند الطبراني[٥].

عاشراً: سفينه مولىٰ رسول الله صلّى الله عليه وآله، ويوجد حديثه عند ابن عساكر[٦]، وأشار إليه الحاكم النيسابوري[٧].

الحادي عشر: عمروبن العاص، ويوجد حديثه في كتاب له إلى معاوية بن أبي سفيان، روىٰ ذلك الكتاب الخطيب الخوارزمي في كتاب المناقب[٨].

الثاني عشر: أنس بن مالك، وهو المشهور برواية هذا الحديث، لأنّه صاحب القصّة.

وهذا الحديث الشريف وارد من طرق أصحابنا، عن الأئمّة الأطهار عليهم السّلام، وعن بعض الأصحاب، حتّىٰ أنّ أباالشيخ الحافظ الإصفهاني روىٰ هذا

(١) أنظر: كفاية الطالب: ٣٦٨.

(٢) تاريخ مدينة دمشق ٤٢/ ٢٤٤ـ ٢٤٥.

(٣) البداية والنهاية ٧/ ٣٥٤.

(٤) تاريخ بغداد ١١/ ٣٧٦.

(٥) المعجم الكبير ١٠/ ٣٤٣ رقم ١٠٦٦٧.

(٦) ترجمة الإمام على عليه السّلام لابن عساكر ٢/ ١٣٣ رقم ٦٤٣.

(٧) المستدرك على الصحيحين ٣/ ١٣١.

(٨) المناقب للخوارزمي: ٢٠٠.

الحديث عن الإمامين الباقر والصادق عليهما السّلام في كتابه، وهو من كبار حفّاظ أهل السنّة.

فهؤلاء رواة هذا الحديث من الصحابة.

وأمّا رواته من التابعين، فإنّ التابعين الرواة لهذا الحديث عن أنس بن مالك فقط يبلغون حدود التسعين رجلاً.

ومن رواته من أئمّة المذاهب:

١ ـ أبو حنيفة.

٢ ـ أحمد بن حنبل.

٣ ـ مالك بن أنس.

٤ ـ الإمام الأوزاعي، ذلك الفقيه الكبير الذي كان يعدّ مذهبه مذهباً مستقلاً من بين المذاهب، إلى أن حصروا المذاهب في الأربعة المشهورة.

ومن رواته جماعة كبيرة من مشايخ البخاري ومسلم.

وكثير من رواته من رجال الصحاح الستّة عند أهل السنّة.

ولنذكر أسماء أشهر مشاهير رواة هذا الحديث من أئمة الحديث وكبار الحفّاظ في القرون المختلفة:

١ ـ شعبة بن الحجّاج، أمير المؤمنين في الحديث، كما يلقّبونه[1].

٢ ـ الأوزاعي، الإمام المعروف.

٣ ـ مالك بن أنس، إمام المذهب.

٤ ـ أبو حنيفة، صاحب المذهب.

٥ ـ أحمد بن حنبل، صاحب المذهب.

---

(١) أنظر: الكاشف للذهبي ١/ ٤٨٥ رقم ٢٢٧٨.

٦ ـ أبو عاصم النبيل، شيخ البخاري.

٧ ـ أحمد بن حنبل.

٨ ـ عبدالرزاق الصنعاني، شيخ البخاري.

٩ ـ البخاري نفسه، يروي هذا الحديث، لكن لا في صحيحه، بل في تاريخه الكبير[١]، وسنذكر نصّ حديثه فيما بعد.

١٠ ـ البلاذري، صاحب أنساب الأشراف.

١١ ـ أبو حاتم الرازي، الذي هو من أقران البخاري ومسلم.

١٢ ـ الترمذي، صاحب الصحيح.

١٣ ـ أبو بكر البزّار، صاخب المسند.

١٤ ـ النسائي، صاحب الصحيح.

١٥ ـ أبو يعلىٰ الموصلي، صاحب المسند.

١٦ ـ محمّد بن جرير الطبري، صاحب التاريخ والتفسير المعروفين.

١٧ ـ ابن أبي حاتم، صاحب التفسير، والمحدّث الكبير الذي يعدّونه من الأبدال[٢].

١٨ ـ ابن عبدربّه، في العقد الفريد.

١٩ ـ أبو الحسين المحاملي، صاحب الأمالي.

٢٠ ـ أبو العباس ابن عُقدة، له كتاب في حديث الطير.

٢١ ـ المسعودي المؤرخ، صاحب مروج الذهب.

٢٢ ـ أبو القاسم الطبراني، صاحب المعاجم الثلاثة.

---

(١) التاريخ الكبير ١/٣٥٧ رقم ١١٢٢، ٢/٢ رقم ١٤٨٨.

(٢) تذكرة الحفّاظ ٣/ ٨٣٠

٢٣ ـ أبو الشيخ الاصفهاني، صاحب كتاب طبقات المحدّثين بإصفهان.

٢٤ ـ ابن السقا الواسطي، هذا الحافظ الكبير من علماء القرن الرابع، وسنذكر قصّته في حديث الطير.

٢٥ ـ أبو حفص ابن شاهين، له كتاب في حديث الطير.

٢٦ ـ أبو الحسن الدارقطني، صاحب كتاب العلل.

٢٧ ـ أبو عبدالله الحاكم النيشابوري، صاحب المستدرك، وله كتاب بطرق حديث الطير.

٢٨ ـ أبو بكر ابن مردويه، له كتاب في طرق حديث الطير.

٢٩ ـ أبو نعيم الأصفهاني، صاحب حلية الأولياء وغيره من الكتب، له كتاب في طرق حديث الطير.

٣٠ ـ أبو طاهر ابن حمدان الخراساني، المحدّث الكبير، له كتاب في طرق حديث الطير.

٣١ ـ أبو بكر البيهقي، صاحب السنن الكبرىٰ.

٣٢ ـ ابن عبدالبر، صاحب الإستيعاب.

٣٣ ـ الخطيب البغدادي، صاحب تاريخ بغداد.

٣٤ ـ محي السنّة البغوي، صاحب مصابيح السنّة.

٣٥ ـ رزين العبدري، صاحب الجمع بين الصحاح الستّة.

٣٦ ـ أبو القاسم ابن عساكر، صاحب تاريخ دمشق.

٣٧ ـ ابن الأثير الجزري، صاحب جامع الأُصول.

٣٨ ـ وأيضاً أخوه ابن الأثير الآخر، صاحب أُسد الغابة.

٣٩ ـ الخطيب التبريزي، صاحب مشكاة المصابيح.

٤٠ ـ أبو الحجّاج المزّي، صاحب تهذيب الكمال وكتاب تحفة الأشراف.

٤١ ـ شمس الدين الذهبي، صاحب المؤلفات المعروفة المشهورة.

٤٢ ـ ابن كثير الدمشقي، صاحب التفسير والتاريخ.

٤٣ ـ أبو بكر الهيثمي، صاحب مجمع الزوائد.

٤٤ ـ شمس الدين ابن الجزري، صاحب المؤلفات.

٤٥ ـ ابن حجر العسقلاني، صاحب المؤلفات، شيخ الإسلام، والفقيه المحدث الرجالي المعروف.

٤٦ ـ جلال الدين السيوطي، أيضاً صاحب المؤلفات المشهورة.

٤٧ ـ ابن حجر المكي، صاحب الصواعق.

٤٨ ـ شاه ولي الله الدهلوي، محدّث الهند.

وكما عرفتم في خلال ذكر أسماء الرواة هؤلاء: إنّ جماعة من الأعلام ومن كبار المحدّثين ألّفوا كتباً خاصة تتعلّق بطرق حديث الطير، وهؤلاء هم:

١ ـ الطبري، صاحب التفسير والتاريخ.

٢ ـ ابن عقدة.

٣ ـ الحاكم النيسابوري.

٤ ـ ابن مردويه.

٥ ـ أبو نعيم.

٦ ـ أبو طاهر ابن حمدان.

٧ ـ الذهبي، فإنه يذكر في كتابه تذكرة الحفّاظ بترجمة الحاكم النيسابوري: أنّ له كتاباً ـ أي الذهبي ـ في طرق حديث الطير[1].

فهؤلاء رواة هذا الحديث بنحو الإجمال من الصحابة، وأشرنا إلى أنّ عدد

(١) تذكرة الحفّاظ ٣/١٠٤٢ ـ ١٠٤٣.

التابعين الرواة لهذا الحديث عن أنس بن مالك وحده يبلغون حدود التسعين رجلاً، وذكرنا أشهر مشاهير علماء الحديث في القرون المختلفة الرواة لحديث الطير، ثم أسماء من أفرد أسانيده بالتأليف.

وحديث الطير موجود في عدّة من الصحاح، كصحيح الترمذي[١]، وصحيح النسائي[٢]، وصحيح ابن حبّان، وأيضاً موجود في المختارة للضياء المقدسي، وفي المستدرك للحاكم[٣]، وفي الجمع بين الصحيحين، وفي الجمع بين الصحاح.

كما أنّ لهذا الحديث أسانيد صحيحة هي أكثر من عشرين سنداً عدا أسانيده في الصحاح.

ولاأظن أنّ من يقف على هذه الأسامي، وهذه الأسانيد، يشك في صدور هذا الحديث عن رسول الله صلّى الله عليه وآله، وحينئذ ننتقل إلى الجهة الثانية.

(١) سنن الترمذي ٥/ ٣٠٠ رقم ٣٨٠٥.

(٢) سنن النسائي ٥/ ١٠٧ رقم ٨٣٩٨.

(٣) المستدرك على الصحيحين ٣/ ١٣٠ ـ ١٣٢.

الجهة الثانية

دلالة حديث الطير علىٰ إمامة أمير المؤمنين عليه السّلام

إنّ حديث الطير يدلّ على إمامة أمير المؤمنين بالقطع واليقين، وذلك، لأنّ القضيّة التي يتعلّق بها حديث الطير أسفرت عن كون علي عليه السّلام أحبّ الناس إلى اللّه وإلى الرسول، فكأنّ رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله قد انتهز فرصة إهداء طير إليه ليأكله، انتهز تلك الفرصة للإعلان عن مقام أمير المؤمنين وشأنه عند اللّه والرسول، هذا الشأن الذي سنرىٰ أنّ عائشة تمنّت أن يكون لأبيها، وحفصة تمنّت لأن يكون لأبيها، وأنس بن مالك ـ صاحب القصّة ـ حال دون أن تكون هذه المرتبة والخصيصة الفريدة التي لا تقدّر لأمير المؤمنين، زاعماً أنّه أراد أن يكون لواحدٍ من الأنصار، وربّما سعد بن عبادة بالخصوص، بل سنقرأ في بعض ألفاظ هذا الحديث أنّ الشيخين، وفي سند أنّ عثمان أيضاً، جاؤوا إلى الباب ولم يتشرّفوا بالدخول على رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله في تلك اللحظة التي كان يدعو اللّه أن يأتي إليه بأحبّ الخلق إلى اللّه وإلى الرسول.

فلنذكر ـ إذن ـ طائفةً من ألفاظ القصّة، لنقف على واقع الأمر أوّلاً، ولنطّلع على تصرّفات القوم في نقل حديث الطير، وكيفيّة تصّرفهم فيه، إمّا إختصاراً له وإمّا نقلاً له بنحوٍ يقلّل من أهميّة القضية فيما يتعلّق بأمير المؤمنين عليه السّلام.

يقول الترمذي في [صحيحه][(١)] عن أنس بن مالك: كان عند النبي صلّى اللّٰه عليه وآله طير فقال: «اللهمّ ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي هذا الطير، فجاء علي فأكل معه».

هذا لفظ الحديث بهذا المقدار في صحيح الترمذي، فلا يذكر فيه دور أنس في القضيّة هذه كما سنقرأ، ولا يذكر مجيء غير علي ورجوعه من باب دار رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله.

وجاء في كتاب [مناقب علي] لأحمد بن حنبل[(٢)] ما نصّه: عن سفينة خادم رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله الذي هو أحد رواة هذا الحديث يقول: «أهدت امرأة من الأنصار إلى رسول اللّٰه طيرين بين رغيفين، فقدّمت إليه الطيرين، فقال صلّى اللّٰه عليه وآله: اللهمّ ائتني بأحبّ خلقك إليك وإلى رسولك، ورفع صوته، فقال رسول اللّٰه: من هذا؟ فقال: علي».

لاحظوا نصّ الحديث الذي يرويه أحمد بن حنبل، وقارنوا بينه وبين رواية الآخرين.

ولكم أن تقولوا: لعلّ الآخرين هم الذين قد تصرّفوا في لفظ الحديث بإسقاط كلمة «ورفع صوته» بأن يكون اللّفظ: فقال صلّى اللّٰه عليه وآله: «اللهمّ ائتني بأحبّ خلقك إليك وإلى رسولك ورفع صوته»، ويكون معنى «رفع صوته» أنّه كان يدعو بصوت عال، لنفرض أنّ هذا لفظ الحديث وهذا معناه، ولا بأس بذلك.

لكن الحقيقة: إنّ لفظ أحمد محرّف، لأنّا سنقرأ في بعض الألفاظ: إنّ عليّاً عندما جاء في المرّة الأُولىٰ فأرجعه أنس ولم يأذن له بالدخول، وفي المرّة الثانية

(١) صحيح الترمذي ٦/ ٨٤ رقم ٣٧٣١.

(٢) فضائل الإمام علي عليه السّلام لأحمد بن حنبل: ٤٢ رقم ٦٨.

كذلك، ففي المرّة الثالثة لمّا جاء علي رفع صوته، فقال رسول الله: من هذا؟

فمن هنا يظهر معنى «ورفع صوته» ويتبيّن التحريف، وإلّا فأيّ علاقة بين قوله: «اللهمّ ائتني بأحبّ الخلق إليك وإلى رسولك ورفع صوته»، وقوله: «فقال رسول الله من هذا؟ فقال: علي» أي: قال سفينة: الذي خلف الباب هو علي، قال افتح له، ففتحت، فأكل مع رسول الله من الطيرين حتّى فنيا.

فالتصرف في لفظ الحديث عند أحمد أيضاً واضح تماماً، والتلاعب في هذا اللفظ بادٍ بكلّ وضوح.

أمّا الهيثمي صاحب [مجمع الزوائد]، فيروي هذا الحديث باللفظ التالي[1]:

«عن أنس بن مالك قال: كنت أخدم رسول الله صلّى الله عليه وآله، فقُدّم فرخاً مشويّاً أو فَقدّم فرخاً مشويّاً [يقتضي أنْ يكون: فقُدّم فرخ مشويّ، أو فقدّم رسول الله فرخاً مشويّاً] فقال رسول الله صلّى الله عليه وآله: «اللهمّ ائتني بأحبّ الخلق إليك وإليّ يأكل معي من هذا الفرخ» فجاء علي ودقّ الباب، فقال أنس: من هذا؟ قال: علي، فقلت ـأي أنسـ: النبي على حاجة، وفي بعض الألفاظ: النبي مشغول، أي لامجال للدخول عليه، والحال أنّ النبيّ كان ما زال يدعو: «اللهمّ ائتني بأحبّ الخلق إليك»، قال: النبي على حاجة، فانصرف علي، عاد رسول الله مرّة أُخرىٰ يقول: «اللهمّ ائتني بأحبّ الخلق إليك وإليّ يأكل معي من هذا الفرخ»، فجاء علي فدقّ الباب دقّاً شديداً، فسمع رسول الله صلّى الله عليه وآله، فقال: «يا أنس من هذا؟» قال: علي، قال: «أدخله»، فدخل.

فقال رسول الله صلّى الله عليه وآله: «لقد سألت الله ثلاثاً أنْ يأتيني بأحبّ الخلق إليه وإليّ يأكل معي هذا الفرخ».

---

(١) مجمع الزوائد ٩/١٢٥.

فقال علي: وأنا يا رسول الله، لقد جئت ثلاثاً كلّ ذلك يردّني أنس.

فقال رسول الله: «يا أنس، ما حملك على ما صنعت؟»

قال: أحببت أن تدرك الدعوة رجلاً من قومي.

فقال رسول الله: «لا يلام الرجل على حبّ قومه».

في هذا الحديث جاء علي مرّتين فردّه أنس قائلاً: رسول الله على حاجة، وفي المرّة الثالثة دقّ علي الباب دقّاً شديداً.

وفي بعض الألفاظ: رفع صوته، فسمع رسول الله صوت علي وقال لأنس: «إفتح الباب ليدخل علي»، ثمّ اعترض عليه رسول الله، أي على أنس، واعتذر أنس كما في الخبر: أحببت أن تدرك الدعوة رجلاً من قومي.

لكن الحديث في [مسند أبي يعلىٰ] كما يلي: حدّثنا قطن بن نسير، حدّثنا جعفر بن سليمان الضبعي، حدّثنا عبدالله بن مثنّىٰ، حدّثنا عبدالله بن أنس عن أنس قال: أُهدي لرسول الله صلّى الله عليه وآله حجل مشويّ، فقال رسول الله صلّى الله عليه وآله: «اللهمّ ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي من هذا الطعام».

فقالت عائشة: اللهمّ اجعله أبي، وقالت حفصة: اللهمّ اجعله أبي، قال أنس: فقلت أنا: اللهمّ اجعله سعد بن عبادة.

قال أنس: سمعت حركة الباب، فإذا علي، فسلّم، فقلت: إنّ رسول الله على حاجة، فانصرف، ثمّ سمعت حركة الباب فسلّم علي، فسمع رسول الله صوته، أي رفع علي صوته [أُريد أنْ أوكّد أنّ لفظ أحمد محرّف] فسمع رسول الله صوته فقال: «أُنظر من هذا؟» فخرجت، فإذا علي، فجئت إلى رسول الله فأخبرته، فقال: «ائذن له»، فأذنت له، فدخل، فقال رسول الله: «اللهمّ وإليّ اللهمّ وإليّ».

هذا لفظ أبي يعلىٰ[١].

ولاحظوا الفوارق بين هذا اللفظ ولفظ الهيثمي، ثمّ لفظ الترمذي، ولفظ أحمد بن حنبل.

أمّا في [الخصائص] للنسائي[٢] [الذي نصّ الحافظ الذهبي على أنّ كتاب الخصائص داخل في السنن، راجعوا سير أعلام النبلاء[٣] وكذا راجعوا مقدمة تهذيب التهذيب[٤] لابن حجر العسقلاني] فيروي النسائي هذا الحديث بسند صحيح، مضافاً إلى أنّ كتابه داخل في السنن الكبرىٰ له الذي يقولون بأنّ له شرطاً في هذا الكتاب أشدّ من شرط الشيخين[٥]:

عن أنس بن مالك: إنّ النبي صلّى اللّٰه عليه وآله كان عنده طائر، فقال: «اللهمّ ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي من هذا الطائر»، فجاء أبو بكر فردّه، ثم جاء عمر فردّه، ثمّ جاء علي فأذن له.

وفي [مسند أبي يعلىٰ] بنفس السند، ترون مجيء الشيخين ومجيء عثمان أيضاً، قال: «اللهمّ ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي من هذا الطير»، فجاء أبو بكر فردّه، ثمّ جاء عمر فردّه، ثمّ جاء عثمان فردّه، ثمّ جاء علي فأذن له[٦].

لاحظوا الفوارق بين الألفاظ، وقد تعمّدت التدرج في النقل حتّىٰ تلتفتوا إلى أنّهم إذا أرادوا أن ينقلوا القضيّة الواحدة وهي ليست في صالحهم، كيف يتلاعبون

(١) أنظر: تاريخ مدينة دمشق ٤٢/٢٤٧.

(٢) خصائص أمير المؤمنين عليه السلام: ٥١.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٤/١٣٣.

(٤) تهذيب التهذيب ١/٦.

(٥) أنظر: مقدمة سنن النسائي ١/٣.

(٦) مسند أبي يعلىٰ ٧/١٠٥، رقم ٤٠٥٢.

باللّفظ، وكيف ينقصون من القصة، وكيف يسقطون تلك النقاط الحساسة التي يحتاج إليها الباحث الحرّ المصنف في تحقيقه عن سنّة رسول الله صلّى الله عليه وآله، وفي فحصه عن القول الحق من بين الأقوال.

أقول: سند النسائي ـكما أكّدت ـ صحيح، وهو نفس السند في مسند أبي يعلىٰ، لكنّ بعضهم يحاول أن يناقش في سند هذا الحديث الأخير الذي نقلته عن النسائي وأبي يعلىٰ، ونحن نرحّب بالمناقشة إذا كانت علميّة، وعلى كلّ منصف أن يسلّم لو كانت المناقشة واردة، وحينئذٍ لرفعنا اليد عن هذا الحديث بهذا اللفظ وتمسّكنا بغيره من الألفاظ، أو تمسّكنا بغير هذا الحديث من الأحاديث، لكن كيف لو كانت المناقشة ظاهرة البطلان، واضحة التعصّب!!

يحاول بعضهم أنْ يناقش في وثاقة أحدِ رجال هذا السند، وهو السُدّي إسماعيل بن عبدالرحمن، لكنّه من رجال مسلم والترمذي والنسائي وأبي داود، وابن ماجة.

ويقول أحمد بترجمته: ثقة(١).

ويقول غيره من كبار الرجاليين: ثقة(٢).

حتّىٰ أنّ ابن عدي المتشدّد في الرجال يقول: هو مستقيم الحديث صدوق.

بل إنّه من مشايخ شعبة بن الحجاج.

وقد ذكرنا أنّ شعبة أمير المؤمنين عندهم في الحديث، وهو لا يروي إلّا عن ثقة، هكذا يقولون، وممّن يعترف بهذا المعنىٰ أو يدّعي هذا المعنىٰ ابن تيميّة، وينقل السبكي كلامه في كتابه [شفاء السقام](٣).

---

(١) الجرح والتعديل للرازي ٢/ ١٨٤ رقم ٦٢٥.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ١/ ٢٧٨.

(٣) شفاء السقام في زيارة خير الأنام: ٧٥.

فإذا كان الرجل من رجال خمسة من الصحاح الستّة، ويوثّقه أحمد، ويوثّقه العجلي، ويوثّقه ابن عدي، ويوثّقه الآخرون من كبار الرجاليين[١]، فأيّ مناقشة تبقىٰ في السُدي ليطعن الطاعن من هذا الطريق في هذا الحديث الذي هو في نفس الوقت الذي يدلّ على فضيلة لأمير المؤمنين، يدلّ على ما يقابل الفضيلة لمن يقابل أمير المؤمنين؟

وهناك قرائن في داخل الحديث وفي خارجه لا نحتاج إلى ذكرها كلّها، بل نكتفي بالإشارة إلى بعضها:

ففي بعض ألفاظ هذا الحديث يقول صلّى الله عليه وآله: «اللهمّ ائتني بأحبّ خلقك إليك وأوجههم عندك»، وهذه الإضافة موجودة في بعض الألفاظ.

وفي بعض الألفاظ: «اللهمّ أدخل عَلَيّ أحبّ خلقك إليّ من الأوّلين والآخرين»[٢].

وربّما يدلّ الحديث بهذا اللفظ على أفضليّة أمير المؤمنين من الأوّلين والآخرين، أمّا الآخرون فالأمر فيهم سهل. أمّا الأوّلون، فإنّه يشمل الأنبياء أيضاً، يشمل حتّىٰ أُولي العزم منهم، ويكون هذا الحديث باللفظ المذكور من أدلّتنا علىٰ أفضليّة أمير المؤمنين من جميع الأنبياء إلّا النبي والرسول الأعظم صلّى الله عليه وآله.

وفي بعض ألفاظ الحديث يقول أنس: فإذا علي ـ أي فتحت الباب فإذا علي ـ «فلمّا رأيته حسدته»[٣].

وفي بعض ألفاظ الحديث: فلمّا نظر إليه رسول الله صلّى الله عليه وآله قام

(١) تهذيب التهذيب ٤/٢٩٧ رقم ٥٩٠.

(٢) مناقب الإمام علي بن أبي طالب عليه السّلام: ١٧١ رقم ٢٠٠.

(٣) المصدر: ١٧٥ رقم ٢١٢.

قائماً فضمّه إليه وقال: «يا ربّ وإليّ يا رب وإليّ، ما أبطأ بك يا علي؟»[١].

وفي لفظ آخر بعد تلك العبارات: «ما أبطأ بك يا علي؟».

قال: يا رسول الله قد جئت ثلاثاً كلّ ذلك يردنّي أنس.

قال أنس: فرأيت الغضب في وجه رسول الله، وقال: «يا أنس ما حملك على ردّه؟» قلت: يا رسول الله سمعتك تدعو، فأحببت أن تكون الدعوة في الأنصار.

وكأنّ بهذا العذر زال غضب رسول الله!! ذلك الغضب الشديد الذي رآه أنس في وجهه، زال بمجرّد اعتذاره بهذا العذر، حتىٰ أنّه صلّى الله عليه وآله لمّا اعتذر أنس هذا العذر قال: لستَ بأوّل رجلٍ أحَبّ قومه[٢]!!

وإنّي أعتقد أنّ هذا الكلام عن رسول الله مفتعل عليه في حديث الطير: «لا يلام الرجل على حبّ قومه» أو «لستَ بأوّل رجلٍ أحَبّ قومه»، أعتقد أنّ هذه إضافة من المحدّثين، وليس عندي الآن دليل على ذلك، وإنّما أقول: كيف غضب رسول الله ذلك الغضب ثمّ زال غضبه بمجرّد اعتذار أنس بهذا العذر الواهي؟ بل ويعتذر له رسول الله صلّى الله عليه وآله!! ألم يكن يعلم رسول الله بهذا العذر: لا يلام الرجل على حبّ قومه؟ فلماذا غضب عليه إذن؟ بل قاله له رسول الله وكأنّه يلاطفه بعد ذاك الغضب الشديد، كما في هذا الحديث: «لستَ بأوّل رجل أحَبّ قومه، أبىٰ الله يا أنس إلّا أنْ يكون ابن أبي طالب».

هذه قرائن داخليّة في الألفاظ، ولو أردت أن أنقل لكم الألفاظ بكاملها من أوّلها إلى آخرها لطال بنا البحث، لكن تلك المقاطع التي نحتاج إليها ـ كقرائن داخليّة تؤيّد ما نريد أنْ نستدلّ به من هذا الحديث ـ هذه القرائن انتخبتها

(١) المعجم الكبير ١٠ / ٢٨٢، مناقب الامام عليّ بن أبي طالب عليه السّلام: ١٦٤، رقم ١٩٠ و ١٩٢ و ١٩٣.

(٢) أنظر: المستدرك على الصحيحين ٣ / ١٣١، المعجم الأوسط ٧ / ٢٦٧.

واستخرجتها بهذا الشكل.

مضافاً: إلى أنّ أمير المؤمنين عليه السّلام احتجّ بحديث الطير في يوم الشورىٰ.

ولماذا احتجّ؟ وعلى من احتجّ؟

احتجّ على كبار الصحابة الذين انتخبهم عمر، لأنْ يتشاوروا فيما بينهم، فيتعيّن الخليفة في ذلك المجلس، هؤلاء أعلام القوم وأهل الحلّ والعقد.

إذن، احتجّ علي على هؤلاء، ومن المحتج؟ علي أمير المؤمنين، وهل يحتج علي بما ليس له أصل؟ وهل يحتج علي بما هو ضعيف سنداً أو كذب أو موضوع؟ فالمحتجّ علي، والمحتج عليه أُولئك الأصحاب المنتخبون من قبل عمر لأن يعيَّن من بينهم خليفة عمر، احتجّ علي في ذلك المجلس بحديث الطير[1].

وأيضاً: سعد بن أبي وقّاص الذي أمره معاوية بن أبي سفيان بسبّ علي، فأبىٰ سعد من أن يسب، وسأله معاوية عن السبب، فاعتذر بأنّه سمع من رسول اللّه خلالاً أو خصالاً لعلي، ومادام يذكر تلك الخصال فلن يسب عليّاً، ذلك الحديث الذي قرأناه من قبل، وفيه تحريفات كثيرة كما ذكرت هناك... جاء في بعض ألفاظه:

إنّ سعداً اعتذر من أنْ يسبّ عليّاً بخصال، فذكر الخصال ومنها حديث الطير.

الخصال التي اعتذر بها سعد في هذه الرواية هي: حديث الراية، وحديث الطير، حديث الغدير، وهذه الرواية موجودة في كتاب [حلية الأولياء] لأبي نعيم الحافظ، ومن شاء فليراجع[2].

---

(١) مناقب الامام عليّ بن أبي طالب عليه السّلام: ١٣٦.

(٢) حلية الأولياء ٤/٣٥٦.

هذا، والشواهد والقرائن الخارجيّة الدالّة على أنّ عليّاً أحبّ الخلق إلى الله وإلى الرسول صلّى الله عليه وآله دون غيره، كثيرة لا تحصىٰ، والله يشهد على ما أقول، وأنتم أيضاً تعلمون، فلا نطيل البحث بذكر تلك الشواهد.

بل في الأحاديث التي بحثنا عنها، والآيات التي درسناها فيما سبق، والتي سنذكرها فيما سيأتي، كفاية لأن تكون شواهد لهذا الحديث.

وما معنى الأحبيّة إلى الله وإلى الرسول؟ وأيّ علاقة بين الأحبيّة وبين الإمامة والولاية؟ أي إرتباط بين الأمرين؟

أتتصوّرون أنْ تكون الأحبيّة إلى الله وإلى الرسول، ـ بأن يكون الشيء أحب الأشياء إلى الله والرسول، أو يكون شخص هو الأحب إلى الله وإلى الرسول ـ اعتباطيّة، فلا يكون لها معيار وملاك وضابطة وحساب؟ أيمكن هذا؟ أتحتملون هذا؟ وأنتم بأنفسكم، كلّ واحد منكم إذا أحبّ شيئاً، وجعله أحبّ الأشياء إلى نفسه، أو أحبّ شخصاً واتّخذه أحبّ الناس إلى نفسه، لابدّ وأن يكون له ضابط، قطعاً يكون له سبب، فالأحبيّة ليست أمراً اعتباطيّاً، الإنسان لا يحب كلّ صوت، لا يحبّ كلّ صورة، لا يحبّ كلّ شيء، لابدّ وأن يكون هناك ضوابط للحبّ فكيف الأحبيّة؟ أن يكون شيء أحبّ الأشياء إلى الإنسان من كلّ الأشياء في العالم، أن يكون شخص أحبّ الأشخاص إلى الإنسان من كلّ أفراد الإنسان وبني آدم، يكون هذا بلا حساب وبلا سبب؟ أيمكن هذا ويعقل؟

نحن لكوننا أفراداً من البشر وذي عقول، ونحاول أن تكون أعمالنا وتروكنا عن حكمة، عن سبب، عن علّة، لا نذر شيئاً ولا نختار شيئاً إلّا لعلّة، إلّا لحساب، إلّا لسبب، أيعقل أن تقول بأنّي أُحبّ الكتاب الفلاني وهو أحبّ إليّ من بين جميع كتب العالم، فإذا سئلت عن السبب لا يكون عندك سبب تذكره، لا يكون عندك جواب معقول.

اللّٰه سبحانه وتعالى، يجعل فرداً من أفراد البشر، وواحداً من خلائقه، أحبّ الخلائق إلى نفسه، ورسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله يتّخذ أحداً ويجعله أحبّ الخلق إليه، أترىٰ يكون هذا بلاحساب، وهل يعقل؟

وجميع التصرّفات التي صدرت من المحدّثين والمؤلّفين في هذا الحديث، وما سنقرأ أيضاً ممّا يحاولونه أمام الإماميّة في استدلالهم بهذا الحديث، كلّ تلك القضايا أدلّة أُخرىٰ وشواهد على أنّ هذا الحديث يدلّ على مقام عظيم لأمير المؤمنين وشأن كبير، وإلّا لما فعلوا، ولما تصرّفوا، ولما ضربوا وكسروا المنبر، ولما أهانوا المحدّث الحافظ الشهير الكبير عندهم، كما سنقرأ.

ثمّ إنّ الأحبيّة إلى اللّٰه والرسول لمّا لا تكون اعتباطاً، ولابدّ من سبب، والمفروض أنّ تلك الأحبية إلى رسول اللّٰه لم تكن لميول نفسانيّة ولم تكن لأغراض شخصيّة، لأنّ رسول اللّٰه أعلىٰ وأجلّ وأسمىٰ من أن يحب شخصاً ويجعله أحبّ الخلق إليه لمجرّد ميل نفساني، فما هي تلك الضوابط التي أشرنا إليها؟

نحن لا علم لنا بتلك الضوابط على نحو الدقّة؛ فالأمر أدقّ من هذا، أدقّ من أن تتوصّل إليه عقولنا وأفهامنا، إنّ الأمر أدقّ من أن نفهم أنّ النبيّ أيّ معيار كان عنده لأنْ يتّخذ أحداً أحبّ الخلق إليه، نحن لسنا بذلك المستوىٰ لأنْ نعرف ملكات رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله، حتّى نتمكّن من تعيين من هو أحبّ، اللهمّ إلّا عن طريق تلك الأحاديث المتواترة القطعيّة الواردة عنه صلّى اللّٰه عليه وآله، الأحاديث المتفق عليها بين الطرفين.

فأحبيّة شخص إلى رسول اللّٰه لا يمكن أن تكون لميل نفساني، ولشهوة خاصّة، ولغرض شخصي عند رسول اللّٰه، فيجعل أحداً أحبّ الخلق إليه ولا يجعل الآخر والآخرين، بل هناك ضوابط، وهي التي تقرّب إليه أبعد الناس وتبعّد عنه

أقرب الناس، تلك الضوابط لابدّ وأن تكون هكذا، وإلّا فليس من نبيّ مرسل من قبل اللّٰه سبحانه وتعالىٰ، يفعل ويترك إلّا عن وحي من اللّٰه سبحانه وتعالىٰ ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحىٰ﴾(١).

فإذا كانت الإحبّية بملاك، بسبب، وبحساب، تلك الأحبيّة تنتهي إلى الأقربيّة المعنويّة، تنتهي إلى الأفضليّة، تنتهي إلى وجود ما يقتضي أن يكون ذلك الشخص الأحبّ إلى رسول اللّٰه، أن يكون مقدّماً على غيره في جميع شؤون الحياة.

وإليكم عبارة الحافظ النووي في [شرح صحيح مسلم]، وهذا حافظ كبير من حفّاظهم، وكتابه هذا من أشهر كتبهم وأكثرها اعتباراً، إنه يقول في معنى محبّة اللّٰه تعالىٰ لعبده، وأنه ما المراد من هذه الكلمة في النصوص الإسلاميّة والأدلّة الدينيّة، كتاباً وسنّةً:

«محبّة اللّٰه سبحانه وتعالىٰ لعبده: تمكينه من طاعته، وعصمته، وتوفيقه، وتيسير ألطافه وهدايته، وإفاضة رحمته عليه، هذه مباديها. وأمّا غايتها: فكشف الحجب عن قلبه، حتّى يراه [أي يرىٰ اللّٰه تعالىٰ] ببصيرته فيكون [هذا الشخص المحبوب للّٰه سبحانه وتعالىٰ] كما قال في الحديث الصحيح: فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره»(٢).

هذه عبارته، وما ألطفها من عبارة.

فهل من شك حينئذ في استلزام الأحبية للإمامة؟ إنّ من كان محبوباً للّٰه تعالىٰ يكون له هذه المنزلة، فكيف من كان أحب الخلق إليه؟

عبارة النووي كانت في محبّة اللّٰه لأحد، أمّا كون هذا الشخص وحده هو

(١) سورة النجم (٥٣): ٣ ـ ٤.

(٢) المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج ١٥/ ١٥١.

الأحبّ من كلّ الخلائق إلى الله سبحانه وتعالىٰ، فحدّث ولا حرج، هذا الذي قلت بأنّ أفهامنا تقصر عن درك مثل هذه القضايا، إلّا أنّنا نتكلّم بقدر ما نفهم.

إذن، لا شكّ ولا ريب في استلزام الأحبيّة للإمامة والخلافة والولاية.

هذا على ضوء الحديث الذي قرأناه برواته وأسانيده وألفاظه، وبعض العبارات المتعلّقة بالمطلب.

فتمّ البحث إلى الآن عن دلالة حديث الطير على الإمامة عن طريق استلزام الأحبيّة للأفضليّة.

ملاك الأحبية على صعيد الواقع التاريخي

وأمّا على صعيد الواقع التاريخي، أذكر لكم شاهدين فقط، حتّى تعرفوا أنّ استدلالنا بحديث الطير على إمامة أمير المؤمنين لا مجال لأيّ خدشةٍ فيه من أيّ أحدٍ من الأوّلين والآخرين.

الشاهد الأوّل:

إنّهم يروون عن عمر بن الخطّاب أنّه قيل له لمّا طعن: لو استخلفت، فقال: لو كان أبو عبيدة حيّاً لاستخلفته.

لا أُريد أنْ أخرج عن موضوع البحث، وإلّا فعندي تعليق هنا، يقول: لو كان أبو عبيدة حيّاً لاستخلفته.

فإنْ سأله الله: لماذا وبأيّ ملاك استخلفت أبا عبيدة؟

يقول: وقلت لربّي إنْ سألني: سمعت نبيّك يقول: أبو عبيدة أمين هذه الأُمة.

ولي تعليق على هذا الحديث أتركه إلى وقتٍ آخر.

ويقول عمر أيضاً: ولو كان سالم مولىٰ أبي حذيفة حيّاً استخلفته.

وعندي تعليق هنا، أتركه لوقته.

يقول: فقلت لربّي إنْ سألني: سمعت نبيّك يقول: إنّ سالماً شديد الحبّ للّه.

يقول عمربن الخطّاب: لو كان سالم مولى أبي حذيفة حيّاً لاستخلفته، هذا الشخص المولىٰ، ولاعتذرت إلى اللّه بأنّي سمعت نبيّك يقول: إنّ سالماً شديد الحبّ للّه.

إذن، أصبح الحبّ ملاكاً ومعياراً للخلافة، وهو مولىٰ، وقد أجمعوا على أنّ الإمام يجب أن يكون من قريش.

لكنْ لماذا كان سالم مولىٰ أبي حذيفة بهذه المثابة في نظر عمربن الخطّاب؟ نتركه لوقته.

هذا هو الشاهد الأوّل.

هذا الشاهد موجود في [تاريخ الطبري][(١)]، وفي تاريخ ابن الأثير [الكامل][(٢)]، فراجعوا.

الشاهد الثاني:

والأهم من هذا هو الشاهد الثاني، تجدونه في [صحيح البخاري] في قضيّة السقيفة نفسها، في بيعة أبي بكر بالذات، يقول الراوي والعبارة هكذا:

«اجتمعت الأنصار إلى سعدبن عبادة في سقيفة بني ساعدة، فقال أبوبكر: نحن الأُمراء وأنتم الوزراء، فقال عمر: نبايعك أنت، فأنت سيّدنا وخيّرنا وأحبّنا إلى رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله، فبايعه عمر وبايعه الناس»[(٣)].

فأصبحت الأحبية إلى رسول اللّه هي الملاك على صعيد الواقع، دعنا عن البحث الصغروي، فله مجال آخر، نستدلّ الآن بهذا الحديث على ما هو في

---

(١) تاريخ الطبري ٢ / ٥٨٠.

(٢) الكامل في التاريخ ٣ / ٦٥.

(٣) صحيح البخاري ٥ / ٧ـ٨.

صحيح البخاري صدقاً أو كذباً، حجة عليهم ونحن نلزمهم بهذه الحجة.

عمربن الخطّاب يدّعي لأبي بكر إنّه كان أحبّ الخلق إلى النبي، ولذا نادى ـأمام الأنصار وغيرهم ـ بأنّ أبابكر هو المتعيَّن للخلافة؛ لأنّه أحبّ الخلق إلى رسول اللّٰه.

لكن حديثنا حديث متواتر قطعي الصدور عن رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله، مقبول بين الطرفين، وقد ذكرت لكم أسماء عدّةٍ من رواته، وذكرت لكم كيفيّة الإستدلال به، وفقه هذا الحديث.

الحسد لأمير المؤمنين عليه السّلام:

ومن فوائد حديث الطير ما أفاده من أنّه كان هناك بين أصحاب رسول اللّٰه ـحتّى المقرّبين منهم ـ من كان في قلبه حسد بالنسبة لأمير المؤمنين عليه السّلام، وأنس بن مالك خادم رسول اللّٰه يكذب، لا مرّةً ولا مرّتين، يكذب مرّات لأجل الحسد الذي في قلبه على علي أمير المؤمنين، لكن أنساً كشف عن واقع حاله أكثر فأكثر، منها عندما ناشده أمير المؤمنين عليه السّلام بحديث الغدير فأبىٰ أن يشهد، وكتم الشهادة، وكتمان الشهادة ذنب كبير من كبائر المعاصي، حتّىٰ أنّ أمير المؤمنين دعا عليه، وابتلي بالبرص[1].

إنّه لابدّ أنْ نعرف حقائق الأشخاص من خلال السنّة النبويّة، قبل أن نقرأ تراجمهم وأحوالهم في كتب التراجم، ففي السنّة وفي الأحاديث الواردة في المصادر المعتبرة ما يستكشف به حقائق حالات الأشخاص أكثر بكثير، وهذا ممّا لا يخفىٰ على المتضلّعين بمثل هذه البحوث.

---

(١) المعارف لابن قتيبة: ٥٨٠، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٤/ ٧٤.

الجهة الثالثة

محاولات القوم في ردّ حديث الطير

فننتقل الآن إلى محاولات القوم في ردّ هذا الحديث وإبطاله، وفي المنع عن نقله وانتشاره.

وتتلخّص محاولاتهم في وجوه:

الأول: المناقشة في سند الحديث

فإذا راجعتم كتاب [العلل المتناهية في الأحاديث الواهية] لأبي الفرج ابن الجوزي، تجدونه يذكر هذا الحديث بسندٍ أو ببعض أسانيده ويضعّفه ويسكت عن بعض الأسانيد الأُخرى(١).

لكن ابن الجوزي أبا الفرج الحنبلي المتوفىٰ سنة ٥٩٧ معروف بالتسرّع بالحكم، لا بالتضعيف فقط بل حتّىٰ بالحكم بالوضع، ولربّما ضعّف أو كذّب في كتبه أحاديث صحيحة قطعاً أو موجودة في الصحاح، وهذا ما دعا كبار المحدّثين من المحققين من أهل السنّة إلى التحذير من الإعتماد على حكم ابن الجوزي في أيّ حديث من الأحاديث، وأنّه لابدّ من التثبّت.

---

(١) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية ١/٢٢٨ من رقم ٣٦٠ إلى ٣٧٧.

والعجيب أنّهم ربّما ينسبون إلى ابن الجوزي أنّه أدرج حديث الطير في كتاب الموضوعات، راجعوا كتاب المرقاة في شرح المشكاة للقاري[1] وبعض الكتب الأُخرىٰ[2]، فإنهم ينسبون إلى ابن الجوزي أنّه حكم على هذا الحديث بالوضع وأدرجه في كتاب الموضوعات، والحال أنّه غير موجود في كتاب الموضوعات، نعم، هو موجود في كتاب العلل المتناهية كما عرفتم، لكنّه ببعض أسناده، وإنّما يتكلّم على بعض رجال هذا الحديث في بعض الأسانيد ـ ونحن لا ندّعي أنْ كلّ أسانيده صحيحة ـ ويسكت عن البعض الآخر.

ويأتي من بعده ابن كثير، فيذكر في [تاريخه][3] حديث الطير، ويرويه عن عدّة من الأئمّة الأعلام، يرويه عن الترمذي، وعن أبي يعلىٰ، وعن الحاكم، وعن الخطيب البغدادي، وعن ابن عساكر، وعن الذهبي، عن غيرهم، إلى أنْ قال:

«وقد جمع الناس في هذا الحديث مصنّفات مفردة منهم: أبو بكر ابن مردويه، والحافظ أبو طاهر محمّد بن أحمد بن حمدان فيما رواه شيخنا أبو عبدالله الذهبي يقول: ورأيت مجلداً في جمع طرقه وألفاظه لأبي جعفر ابن جرير الطبري المفسّر صاحب التاريخ، ثمّ وقفت على مجلّد كبير في ردّه وتضعيفه سنداً ومتناً للقاضي أبي بكر الباقلانيّ المتكلّم».

ثمّ يذكر ابن كثير رأيه في هذا الحديث قائلاً:

وبالجملة، ففي القلب من صحّة هذا الحديث نظر وإن كثرت طرقه.

أقول: فدليل ابن كثير على ضعف حديث الطير ليس إلّا أنّ قلبه لا يساعد على قبول هذا الحديث، كما أنّ قلب أبي جهل لم يساعد على قبول القرآن والإسلام،

---

(١) مرقاة المفاتيح ١٠/٤٦٥ رقم ٦٠٩٤.

(٢) تذكرة الموضوعات: ٩٦.

(٣) البداية والنهاية ٧/ ٣٥٠ـ٣٥٣.

لا يقول: إنّه موضوع، لا يقول: إنّه حديث مكذوب، لا يقول: في سنده كذا وكذا، لا يقول: الراوي ضعيف لقول فلان، لنصّ فلان على ضعفه، وأمثال ذلك، فإنّها مناقشات علميّة تُسمع، وقابلة للبحث والنظر، وأيّ مانع! يقول: وبالجملة، ففي القلب من صحّة هذا الحديث نظر وإن كثرت طرقه.

إنّ من جملة أساليبهم عندما يريدون أنْ يردّوا حديثاً وقد أعيتهم السبل، فلم يمكنهم المناقشة في سنده بشكل من الأشكال، يلجأون إلى القسم أحياناً، كقولهم: «والله إنّه موضوع» وأيّ دليل أقوىٰ من هذا؟! أوْ يلتجئون إلى قلوبهم: والقلب يشهد بأنّ هذا الحديث موضوع، أذكر لكم شاهداً واحداً فقط.

في [مستدرك الحاكم] حديث عن علي عليه السّلام: أخبرني رسول اللّٰه: «إنّ أوّل من يدخل الجنّة أنا وفاطمة والحسن والحسين»، قلت: يا رسول اللّٰه فمحبّونا؟ قال: «من ورائكم».

يقول الحاكم: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه»[1].

هذا حديث الحاكم، وما ذنبنا إنْ كان الحاكم كاذباً بنقل هذا الحديث وفي حكمه بصحّته، نحن المحبّون لأهل البيت ندخل الجنّة وراء أهل البيت، هم يدخلون ونحن وراءهم، لأنّنا نحبّ أهل البيت، وهذا لا يمكن لأحدٍ إنكاره.

فيقول الذهبي في [تلخيصه] للمستدرك في ذيل هذا الحديث: «الحديث منكر من القول يشهد القلب بوضعه»[2].

ليته ناقش في سند الحديث، بضعف راوٍ من رواته، وإنّما يقول يشهد القلب بوضعه!! ولماذا يشهد قلب الذهبي بوضع هذا الحديث؟ الحديث يقول: إنّ أوّل

(١) المستدرك على الصحيحين ٣ / ١٥١.

(٢) تلخيص المستدرك ٣ / ١٥١.

من يدخل الجنّة رسول الله وعلي وفاطمة والحسن ومحبّوهم من وراءهـم، أيّ مانع من هذا؟ وأيّ ضير على الذهبي حتّى يشهد قلبه بأن هذا الحديث موضوع؟ ولماذا؟ هل حبّ أهل البيت مانع من دخول الجنّة فيكون قلبه يشهد بوضع هذا الحديث؟ أو يشُك في أنّ رسول الله وعليّاً وفاطمة والحسنين أوّل من يدخل الجنّة؟ أيشُك في هذا؟ لماذا قلبه يشهد بوضعه؟ فتأمّلوا في هذا.

إذن، كانت المحاولة الأُولىٰ هي المناقشة في سند الحديث والحكم بضعف الحديث، لكن الحديث في الصحاح كما ذكرنا، وله أسانيد صحيحة، وقسم كبير من أسانيده أنا بنفسي صحّحتها على ضوء كلمات كبار علماء الحديث وأئمّة الجرح والتعديل، وهي في خارج الصحاح.

الثاني: تحريف اللفظ

وهذا هو الطريق الثاني لردّ هذا الحديث، قد قرأنا بعض الألفاظ، وعرفتم كيف يكون التحريف.

أمّا أحمد بن حنبل، فقد قرأنا لفظ الحديث من كتابه المعروف في فضائل علي، فلنقرأ لفظ الحديث في [مسنده]:

قال: سمعت أنس بن مالك وهو يقول: أُهديت لرسول الله ثلاثة طوائر، فأطعم خادمه طائراً، فلمّا كان من الغد أتت به ـ كلمة الخادم تطلق على المرأة والرجل ـ فقال لها صلّى الله عليه وآله: «ألم أنهك أن ترفعي شيئاً، فإنّ الله عزّوجلّ يأتي برزق كلّ غد».

هذا هو الحديث في مسند أحمد(١).

ولك أن تقول: لعلّ هذا الحديث في قضيّة أُخرىٰ لا علاقة لها بحديث الطير

---

(١) مسند أحمد ٣/١٩٨.

الذي هو موضوع البحث.

لكنْ عندما نراجع ألفاظ الحديث، نجد بعض ألفاظه بنفس هذا اللفظ وبنفس السند الذي أتىٰ به أحمد، وفيه ما يتعلّق بعليّ عليه السّلام وكونه أحبّ الخلق إلى اللّٰه إلى آخر الحديث.

نعم، كنت أتصوّر أنّ هذا الحديث وارد في قضيّة لا علاقة لها بحديث الطير الذي نبحث عنه، هذا تبادر إلى ذهني لأوّل وهلة، لكنّني دقّقت النظر في الأحاديث، فوجدت الحديث حديث الطير، إلّا أنّه جاء به بهذا الشكل، وهل هذا التحريف الذي وقع في مسند أحمد من أحمد نفسه، أو النسّاخ، أو الطابعين لكتابه؟ اللّٰه أعلم.

وأبو الشيخ الإصفهاني الذي ذكرناه مراراً، يروي هذا الحديث، وفيه ما يتعلّق بأمير المؤمنين عليه السّلام، إلّا أنّ ما يتعلّق بأنس، وكذب أنس، وخيانة أنس، هذا كلّه محذوف ومحرّف، قال:

«عن أنس بن مالك قال: أُهدي لرسول اللّٰه طير فقال: «اللهمّ ائتني بأحبّ خلقك إليك يأكل معي هذا الطير»، فجاء علي فأكل معه، ثمّ هو يقول: فذكر الحديث انتهىٰ»[1].

وكأنّه يريد أنْ يحفظ الأمانة فلا يخون، فيضع كلمة: فذكر الحديث.

ومن العجيب إسقاط بعضهم كلا الفقرتين، ما يتعلّق بعلي وما يتعلّق بأنس، وجاء فقط بذلك العذر الذي ذكر أنس في آخر القضية:

عن أنس عن النبي قال: «لا يلام الرجل على حبّ قومه».

حينئذ يقول ابن حجر العسقلاني: هذا طرف من حديث الطير[2].

(١) طبقات المحدّثين بإصبهان ٣/ ٤٥٤.

(٢) لسان الميزان ٥/ ٥٨.

الثالث: تأويل الحديث وحمل مدلوله على خلاف ما هو ظاهر فيه

فيحملون أوّلاً لفظ الحديث الذي يقول: «اللهمّ ائتني بأحبّ خلقك إليك وإلى رسولك»، يحملونه على أنّ المراد: اللهمّ ائتني بمن هو من أحبّ خلقك إليك وإلى رسولك.

فحينئذ لا إشكال، لأنّ مشايخ القوم أحبّ الخلق إليه أيضاً عندهم، فيكون علي أيضاً من أحبّ الخلق إليه.

راجعوا شروح مصابيح السنّة، وشروح المشكاة[1] وكتاب التحفة الإثنا عشرية[2] حتى تجدوا هذا التأويل في كتبهم حول هذا الحديث.

وهل توافقون عليه؟ وهل هناك مجال لقبول هذا التأويل بلا أيّ دليل؟

وقال صاحب [التحفة الإثني عشرية][3]: إنّ القضيّة إنّما كانت في وقتٍ كان الشيخان في خارج المدينة المنوّرة، فلذا لم يحضرا، فحضر علي.

وهذا الكتاب عندهم من أحسن الكتب في باب الإمامة، أو في أبواب العقائد كلّها، وطبع مراراً وتكراراً طبعات مختلفة، وطبعوا خلاصته باللغة العربية مع تعاليق ذلك العدو من أعداء الدين، مراراً وتكراراً في البلاد المختلفة.

أقول: هل كانت هذه القضية في وقت كان أبوبكر وعمر في خارج المدينة المنوّرة؟ والله لو كانا في خارج المدينة المنوّرة لما كان عندنا أي كلام، فنحن ما عندنا أي غرض في إثبات شيء أو نفي شيء، لكنْ ماذا نفعل مع حديث النسائي، مع حديث أبي يعلى: إنّه جاء أبوبكر فردّه، جاء عمر فردّه، وأضاف صاحب

(١) المرقاة في شرح المشكاة ١٠/ ٤٦٤.

(٢) مختصر التحفة الإثنا عشرية: ١٦٥.

(٣) التحفة الاثنا عشريّة: ٢١٢.

المسند فقال: بأنّ عثمان أيضاً جاء وردّه؟! فهؤلاء كانوا في المدينة المنوّرة، وأيّ ذنبٍ لنا إنْ كان النسائي وغيره ورواة خبر حضورهم في المدينة كاذبين عليهم؟!

الرابع: المعارضة

المعارضة لها وجه علمي، نحن نوافق على هذا، لأنّ المعارضة هي الإتيان بحديث معتبر ليعارض به حديث معتبر آخر في مدلوله، فتلاحظ بينهما قواعد الجرح والتعديل لتقديم البعض على البعض الآخر، تلك القواعد المقررة في كتب السنّة وعلم أُصول الفقه، فهذا أُسلوب علمي للبحث والمناظرة، وأيُّ مانع من هذا، المعارضة وإلقاء التعارض بين الحديثين، ثمّ دراسة الحديثين بالسند والدلالة وغير ذلك فعل حسن وعمل جميل وعلى الموازين، وله وِجهةٌ علمية، ونحن مستعدون لدراسة ما يذكرونه معارضاً لحديث الطير، بلا أيّ تعصّب، لكنْ أيّ شيء ذكروا ليعارضوا به حديث الطير؟

في كتاب [التحفة الإثنا عشرية] استند إلى حديث: «إقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر»[1] في مقابلة حديث الطير.

فو اللّٰه لو تمّ هذا الحديث سنداً ودلالة، حتّى لو ثبت اعتباره عندهم واتّفقوا على صحّته، فنحن نغضّ النظر عن انفراد القوم به، وقد قلنا ـ منذ الأوّل ـ أنّ الحديث الذي يريد كلّ طرفٍ من الطرفين أن يستند إليه، لابدّ وأن يكون مقبولاً عند الجانبين،، نحن نغضّ النظر عن هذه الناحية، وندرس الحديث على ضوء كتبهم وأقوال علمائهم هم فقط، ولو تمّ، لوافقنا ولرفعنا اليد عن حديث الطير المقبول بين الطرفين بواسطة حديث: «اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر».

(١) مختصر التحفة الإثنا عشرية: ١٦٥.

ولكنْ ماذا نفعل وهم لا يقبلون بحديث الإقتداء بالشيخين، وسنقرأ ما يقولونه حول هذا الحديث بالتفصيل في موضعه إن شاء اللّٰه تعالىٰ.

الخامس:

بعد أنْ أعيتهم السبل العلميّة في الظاهر وهي: المناقشات في السند أو الدلالة، يلجأون إلى طريقة أُخرىٰ، وماذا نسمّي هذه الطريقة؟ لا أدري الآن، لأقرأ لكم ماوجدته تحت هذا العنوان الذي عنونته أنا، فأنتم سمّوا ما فعلوا بأيّ تسمية تريدون!!

أذكر لكم قضيّة الحافظ ابن السقّا الواسطي المتوفىٰ سنة ٣٧٣:

يقول الذهبي في كتاب [سير أعلام النبلاء][(١)] بعد أن يصف ابن السقا بما يلي:

الحافظ الإمام محدّث واسط.

فبعد أن يلقّبه بهذه الألقاب ينقل عن الحافظ السلفي يقول: سألت الحافظ خميساً الجوزي عن ابن السقا؟ فقال: هو من مزينة مضر ولم يكن سقّاءً بل لقب له، من وجوه الواسطيين وذي الثروة والحفظ، رحل به أبوه فأسمعه من أبي خليفة وأبي يعلىٰ و...، وبارك اللّٰه في سنّه وعلمه.

واتفق أنّه أملىٰ حديث الطائر، فلم تحتمله نفوسهم، فوثبوا عليه فأقاموه وغسلوا موضعه، فمضىٰ ولزم بيته لا يحدّث أحداً من الواسطيين، فلهذا قلّ حديثه عندهم.

أقول: ولم يذكر الراوي كلّ ما وقع علىٰ هذا المحدّث من ضرب وشتم وإهانة وغير ذلك، يكتفي بهذه العبارة: «وثبوا عليه فأقاموه عن مجلسه

(١) سير أعلام النبلاء ١٦/ ٣٥١ـ ٣٥٢.

وغسلوا موضعه».

كأنّ الموضع الذي كان جالساً فيه تـنجّس لإمـلائه طـرق حـديث الطـير، وغسلوا موضعه.

فمضىٰ ولزم بيته ولم يخرج.

فماذا تسمّون هذه الطريقة؟ لا أدري.

هذا ما ذكره الذهبي في ترجمة هذا الرجل في كتابه سير أعلام النبلاء، وفي كتاب تذكرة الحفّاظ(١).

أمّا الحاكم النيسابوري صاحب المستدرك على الصحيحين، فقد كان مصرّاً على صحّة حديث الطير، وهو حافظ زمانه والمرجوع إليه في معرفة الصحيح والسقيم منه.

يقول في كتابه [علوم الحديث](٢): «حديث الطير من مشهورات الأحاديث» وكان على أصحاب الصحاح أن يخرّجوه في الصحاح.

ويقول: ذاكرت به كثيراً من المحدثين.

ويقول: كتبت فيه كتاباً، أي كتب في جمع طرقه كتاباً.

ثمّ إنّه في [المستدرك](٣) يروي هذا الحديث ويقول: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وقد رواه عن أنس جماعة من أصحابة زيادة على ثلاثين نفساً».

وقد قلت لكم أنّ الرواة عن أنس هم أكثر مـن ثـمانين شـخصاً، لا ثـلاثين شخصاً فقط.

---

(١) تذكرة الحفّاظ ٣/٩٦٦.

(٢) معرفة علوم الحديث: ٩٣.

(٣) المستدرك على الصحيحين ٣/١٣١.

يقول: ثمّ صحّت الرواية عن علي وأبي سعيد الخدري وسفينة.

واضطرب القوم تجاه تصحيح الحاكم، وإخراج الحاكم هذا الحديث في مستدركه، وإصراره على صحّته، وأصبحت قضيّة حديث الطير والحاكم قضيّة تذكر في أكثر الكتب المتعلّقة بالحاكم وبحديث الطير، أي حدثت هناك ضجّة من فعل الحاكم هذا، وقام القوم عليه وقامت قيامتهم، ولأجل هذا الحديث رماه بعضهم بالرفض فقال: الحاكم رافضي. لكن الذهبي وابن حجر العسقلاني يقولان: اللّه يحبّ الإنصاف، ما الرجل برافضي. فراجعوا [لسان الميزان]، و[سير أعلام النبلاء]، وغير هذين الكتابين(١).

ثمّ جاء بعضهم وجعل يرمي كتاب المستدرك بأنّ: هذا الكتاب ليس فيه ولا حديث واحد على شرط الشيخين.

وحينئذ يقول الذهبي: هذه مكابرة وغلو(٢).

ثمّ نسبوا إلى الدارقطني: أنّه لمّا بلغه أنّ الحاكم قد أخرج حديث الطير في المستدرك، انتقد فعل الحاكم هذا.

لكن الذهبي يقول: إنّ الحاكم إنّما ألّف المستدرك بعد وفاة الدارقطني بمدة(٣).

وحينئذ، إذا راجعتم كتاب [طبقات الشافعيّة] للسبكي(٤) رأيتموه ينقل عن الذهبي: إنّ الحاكم سُئل عن حديث الطير فقال: لا يصّح ولو صحّ لما كان أحد

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٧٤، وفيه: قلت: كلّا ليس هو رافضيّاً، بل يتشيّع. لسان الميزان ٦/ ٢٥١ وفيه: قلت: إنّ اللّه يحبّ الإنصاف، ما الرجل برافضي بل شيعي فقط.

(٢) المصدر ١٧/ ١٧٥.

(٣) المصدر ١٧/ ١٧٦.

(٤) طبقات الشافعية ٤/ ١٦٨ ـ ١٦٩.

أفضل من علي بعد رسول الله. ثمّ قال شيخنا: وهذه الحكاية سندها صحيح، فما باله أخرج حديث الطير في المستدرك؟!

يعني: إذا كان الحاكم يعتقد بأنّ الشيخين أفضل من علي، فلماذا أخرج هذا الحديث في المستدرك؟ ولماذا صحّحه؟

حينئذ يقول السبكي: قد جوّزت أنْ يكون زيد في كتابه.

يعني: حديث الطير ممّا زاده غيره على كتاب المستدرك وأدخله فيه!!

لاحظوا إلى أي حدٍّ يحاولون إسقاط حديث من الأحاديث، يقول قد جوّزتُ أن يكون زيد في كتابه، وأنه ليس من روايات الحاكم.

يقول السبكي: وبحثت عن نسخ قديمة من المستدرك فلم أجد ما ينشرح الصدر بعدمه.

أي: وجدت الحديث في كلّ النسخ.

وتذكّرت الدارقطني إنّه يستدرك حديث الطير، فغلب على ظنّي إنّه لم يوضع عليه.

أي: إنّ الحديث لم يوضع على الحاكم، ولم يزده أحد في المستدرك.

ثمّ تأمّلت قول من قال: إنّه أخرجه من الكتاب، فإنْ ثبت هذا صحّت الحكايات.

أي: ويكون خرّجه في الكتاب قبل أن يظهر له بطلانه، ثمّ أخرجه منه لاعتقاده عدم صحّته كما في هذه الحكاية التي صحّح الذهبي سندها.

ولكنّه بقي في بعض النسخ، إمّا لإنتشار النسخ بالكتاب، أو لإدخال بعض الطاعنين في الشيخين إيّاه فيه.

فكلّ هذا جائز، والعلم عند الله تعالىٰ.

هذا نصّ عبارة السبكي.

أقول: هذه نمادج من محاولات القوم لإسقاط الحديث، ولإثبات أنّ الحاكم لم يروه في مستدركه، وذلك يكشف عن اضطراب القوم أمام تصحيح الحاكم وإخراجه هذا الحديث في كتابه.

وهل اكتفوا بهذا؟ وهل استفادوا من هذه الأساليب شيئاً؟ لا.

فما كان عليهم إلّا أنْ يهجموا على الحاكم داره، فيضربوه ويكسروا منبره الذي كان يجلس عليه ويحدّث، ويمنعوه من الخروج من داره.

وهلّا فعلوا هذا من أوّل يومٍ، وقبل أن يتعبوا أنفسهم في التحقيق عن كتاب المستدرك، باحتمال أنْ يكون هذا الحديث قد أدرجه بعض الوضّاعين، فما أحسن هذا الطريق لإثبات الخلافة لأسيادهم!!

وهكذا فعلوا مع غير الحاكم، مع كثير من أئمّتهم!!

أما فعلوا ذلك مع النسائي في دمشق؟

أما بقروا بطن الحافظ الكنجي في داخل المسجد، لأنّه كان يملي فضايل علي؟

هذا ممّا فعلوه بعلمائهم!

هذا بعلمائهم فكيف بعلماء الطائفة الشيعيّة، وبالأئمّة الإثني عشر، فأيّ شيء فعلوا؟ وكيف عاملوا؟

وهكذا ثبتت الإمامة والخلافة للشيخين وللمشايخ.

فأيّ داعٍ لكلّ ما قاموا به من المناقشة في السند، ومن المناقشة في الدلالة، ومن المعارضة، ومن تحريف اللفظ؟ من ضرب وهتك لابن السقا والحاكم؟

لماذا لا يقلّدون إمامهم وشيخ إسلامهم الذي قال: حديث الطير من

الموضوعات المكذوبات[١]. فأراح نفسه من كلّ هذا التعب؟

وهذه فتوىٰ ابن تيميّة، وتلك فتوىٰ ابن كثير، وتلك أفعالهم وأعمالهم مع أئمّتهم كالحاكم وغيره، وتلك تحريفاتهم لألفاظ الحديث النبوي، وتلك خياناتهم تبعاً لخيانة صاحبهم أنس بن مالك، وتلك إمامة مشايخهم التي يريدون أن يثبتوها بهذه السبل!!

وعلى كلّ منصفٍ، كلّ محقّق، وكلّ حرّ: أنْ يستمع القول فيتّبع أحسنه، والله على ما نقول شهيد، ونعم الحكم الله، والخصيم محمّد، وصلّىٰ الله على محمّد وآله الطاهرين.

---

(١) منهاج السنّة ٧/ ٣٧١.

حديث المنزلة

بسم اللّه الرحمن الرحيم

الحمد للّه رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وآله الطيبين الطاهرين، ولعنة اللّه على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين.

موضوع بحثنا الليلة حديث المنزلة، قوله صلّى اللّه عليه وآله لأمير المؤمنين عليه السّلام: «أما ترضىٰ أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسىٰ»، وقوله في بعض الألفاظ: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسىٰ»، أو «علي منّي بمنزلة هارون من موسىٰ».

يمتاز هذا الحديث عن كثير من الأحاديث في أنّه حديث أخرجه البخاري ومسلم أيضاً، إلى جنب سائر المحدّثين الذين أخرجوا هذا الحديث الشريف، وأنه حديث اتّفق عليه الشيخان باصطلاحهم.

ومن جهة أُخرىٰ يستدلّ بهذا الحديث على إمامة أمير المؤمنين عليه السّلام من جهات عديدة، لوجود دلالات متعدّدة فيه.

لذلك اهتمّ بهذا الحديث علماؤنا منذ قديم الأيام، كما اهتمّ به الآخرون أيضاً في مجال روايته بأسانيدهم، وفي مجال الجواب عنه بطرقهم المختلفة.

رواة حديث المنزلة

قبل كلّ شيء نذكر أسامي عدّة من الصحابة الرواة لهذا الحديث، وأسماء أشهر مشاهير الرواة له، من محدّثين ومفسّرين ومؤرّخين في القرون المختلفة.

على رأس الرواة لهذا الحديث من الصحابة:

١ ـ أمير المؤمنين عليه السّلام.

ويرويه أيضاً:

٢ ـ عبدالله بن العباس.

٣ ـ جابر بن عبدالله الأنصاري.

٤ ـ عبدالله بن مسعود.

٥ ـ سعد بن أبي وقّاص.

٦ ـ عمر بن الخطّاب.

٧ ـ أبو سعيد الخدري.

٨ ـ البراء بن عازب.

٩ ـ جابر بن سمرة.

١٠ ـ أبو هريرة.

١١ ـ مالك بن الحويرث.

١٢ ـ زيد بن أرقم.

١٣ ـ أبو رافع.

١٤ ـ حذيفة بن أسيد.

١٥ ـ أنس بن مالك.

١٦ ـ عبدالله بن أبي أوفىٰ.

١٧ ـ أبو أيّوب الأنصاري.

١٨ ـ عقيل بن أبي طالب.

١٩ ـ حبشي بن جنادة.

٢٠ ـ معاوية بن أبي سفيان.

ومن جملة رواة هذا الحديث من الصحابيات:

١ ـ أُم سلمة أمّ المؤمنين رضي الله عنها.

٢ ـ أسماء بنت عميس.

رواة هذا الحديث من الصحابة أكثر من ثلاثين، وربّما يبلغون الأربعين رجل وامرأة.

يقول ابن عبدالبر في [الإستيعاب] عن هذا الحديث: هو من أثبت الأخبار وأصحّها.

قال: وطرق حديث سعد بن أبي وقاص كثيرة جدّاً.

فذكر عدّة من الصحابة الذين رووا هذا الحديث، ثمّ قال: وجماعة يطول ذكرهم[١].

وهكذا ترون المزي يقول بترجمة أمير المؤمنين عليه السّلام من كتابه الكبير

(١) الإستيعاب ٣/١٠٩٧.

في الرّجال [تهذيب الكمال](١).

وذكر الحافظ ابن عساكر بترجمة أمير المؤمنين من [تاريخ دمشق] كثيراً من طرق هذا الحديث وأسانيده عن عشرين من الصحابة تقريباً(٢).

ويقول الحافظ ابن حجر العسقلاني في [شرح البخاري] بعد أن يذكر أسامي عدّة من الصحابة، ويروي نصوص روايات جمع منهم يقول: وقد استوعب طرقه ابن عساكر في ترجمة علي(٣).

فهذا الحديث ـ مضافاً إلى أنّه متواتر عند أصحابنا الإماميّة ـ من الأحاديث الصحيحة المعروفة المشهورة عند أهل السنّة، بل هو من الأحاديث المتواترة عندهم كذلك.

يقول الحاكم النيسابوري: «هذا حديث دخل في حدّ التواتر»(٤).

كما أنّ الحافظ السيوطي أورد هذا الحديث في كتابه [الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة](٥)، وتبعه الشيخ علي المتقي في كتابه [قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة].

وممّن اعترف بتواتر هذا الحديث: الشاه ولي اللّه الدهلوي محدّث الهند في كتابه [إزالة الخفاء في سيرة الخلفاء](٦).

ولنذكر أسماء عدة من أشهر مشاهير القوم الرواة لهذا الحديث في القرون

---

(١) تهذيب الكمال ٢ / ٤٨٣.

(٢) أنظر: ترجمة الإمام علي عليه السّلام ١ / ٣٠٦ ـ ٣٩٣.

(٣) فتح الباري ٧ / ٦٠.

(٤) كفاية الطالب: ٢٨٣.

(٥) الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة: حرف الألف.

(٦) أنظر: نفحات الأزهار ١٧ / ١٦٢.

المختلفة، فمنهم:

١ ـ محمّد بن إسحاق، صاحب السيرة.

٢ ـ أبو داود الطيالسي، في مسنده.

٣ ـ محمّد بن سعد، صاحب الطبقات.

٤ ـ أبو بكر ابن أبي شيبة، صاحب المصنف.

٥ ـ أحمد بن حنبل، صاحب المسند.

٦ ـ البخاري، في صحيحه.

٧ ـ مسلم، في صحيحه.

٨ ـ ابن ماجة، في صحيحه.

٩ ـ أبو حاتم بن حبّان، في صحيحه.

١٠ ـ الترمذي، في صحيحه.

١١ ـ عبدالله بن أحمد بن حنبل، هذا الإمام الكبير الذي ربّما يقدّمه بعضهم على والده، يروي هذا الحديث في زيادات مسند أحمد وزيادات مناقب أحمد.

١٢ ـ أبو بكر البزّار، صاحب المسند.

١٣ ـ النسائي، صاحب الصحيح.

١٤ ـ أبو يعلىٰ الموصلي، صاحب المسند.

١٥ ـ محمّد بن جرير الطبري، صاحب التاريخ والتفسير.

١٦ ـ أبو عوانة، صاحب الصحيح.

١٧ ـ أبو الشيخ الإصفهاني، صاحب طبقات المحدثين.

١٨ ـ أبو القاسم الطبراني، صاحب المعاجم الثلاثة.

١٩ ـ أبو عبدالله الحاكم النيسابوري، صاحب المستدرك على الصحيحين.

٢٠ ـ أبو بكر الشيرازي، صاحب كتاب الألقاب.

٢١ ـ أبو بكر بن مردويه الإصفهاني، صاحب التفسير.

٢٢ ـ أبو نعيم الإصفهاني، صاحب حلية الأولياء.

٢٣ ـ أبو القاسم التنوخي، له كتاب في طرق أحاديث المنزلة.

٢٤ ـ أبو بكر الخطيب، صاحب تاريخ بغداد.

٢٥ ـ ابن عبدالبر، صاحب الإستيعاب.

٢٦ ـ البغوي، الملقّب عندهم بمحي السنّة، صاحب مصابيح السنّة.

٢٧ ـ رزين العبدري، صاحب الجمع بين الصّحاح.

٢٨ ـ ابن عساكر، صاحب تاريخ دمشق.

٢٩ ـ الفخر الرازي، صاحب التفسير الكبير.

٣٠ ـ ابن الأثير الجزري، صاحب جامع الأُصول.

٣١ ـ أخوه ابن الأثير، صاحب أُسد الغابة.

٣٢ ـ ابن النجّار البغدادي، صاحب تاريخ بغداد.

٣٣ ـ النووي، صاحب شرح صحيح مسلم.

٣٤ ـ أبو العباس الطبري، صاحب الرياض النضرة في مناقب العشرة المبشرة.

٣٥ ـ ابن سيّد الناس، في سيرته.

٣٦ ـ ابن قيّم الجوزية، في سيرته.

٣٧ ـ اليافعي، صاحب مرآة الجنان.

٣٨ ـ ابن كثير الدمشقي، صاحب التاريخ والتفسير.

٣٩ ـ الخطيب التبريزي، صاحب مشكاة المصابيح.

٤٠ ـ جمال الدين المزّي، صاحب تهذيب الكمال.

٤١ ـ ابن الشحنة، صاحب التاريخ المعروف.

٤٢ ـ زين الدين العراقي المحدّث المعروف، صاحب المؤلفات، صاحب الألفية في علوم الحديث.

٤٣ ـ ابن حجر العسقلاني، صاحب المؤلفات.

٤٤ ـ السيوطي، صاحب المؤلفات كالدر المنثور وغيره.

٤٥ ـ الديار بكري، صاحب تاريخ الخميس.

٤٦ ـ ابن حجر المكّي، صاحب الصواعق المحرقة.

٤٧ ـ المتقي الهندي، صاحب كنز العمّال.

٤٨ ـ المناوي، صاحب فيض القدير في شرح الجامع الصغير.

٤٩ ـ وليّ اللّٰه الدهلوي، صاحب المؤلفات ككتاب حجة اللّٰه البالغة وإزالة الخفاء.

٥٠ ـ أحمد زيني دحلان، صاحب السيرة الدحلانيّة.

وغير هؤلاء من المحدّثين والمؤرّخين والمفسّرين من مختلف القرون والطبقات.

نصّ حديث المنزلة وتصحيحه

أمّا نصّ الحديث في [صحيح البخاري]:

حدّثنا محمّد بن بشّار، حدّثنا غندر، حدّثنا شعبة، عن سعد قال: سمعت إبراهيم بن سعد عن أبيه [أي سعد بن أبي وقّاص] قال النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم لعلي: «أما ترضىٰ أنْ تكون منّي بمنزلة هارون من موسىٰ»[1].

قال: وحدّثنا مسدّد، حدّثنا يحيىٰ، عن شعبة، عن الحكم، عن مصعب ـ مصعب بن سعد بن أبي وقّاص ـ عن أبيه: إنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم خرج إلى تبوك فاستخلف عليّاً فقال: أتكلّفني بالصبيان والنساء؟ قال: «ألا ترضىٰ أنْ تكون منّي بمنزلة هارون من موسىٰ إلّا أنّه ليس بعدي نبي»[2].

وأمّا مسلم، فإنّه يروي في [صحيحه] هذا الحديث بأسانيد عديدة لا بسندٍ وسندين:

منها: ما يرويه بسنده عن سعيد بن المسيّب، عن عامر بن سعد بن أبي وقّاص، عن أبيه قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم لعلي: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسىٰ إلّا أنّه لا نبي بعدي».

---

(١) صحيح البخاري ٥/ ٢٤.

(٢) المصدر ٦/ ٣.

قال سعيد: فأحببت أنْ أُشافه بها سعداً، فلقيت سعداً فحدّثته بما حدّثني به عامر فقال: أنا سمعته، قلت: أنت سمعته؟ قال: فوضع إصبعيه على أُذنيه فقال: نعم، وإلّا أُستكّتا(١).

في هذا الحديث، وفي هذا اللفظ نكت يجب الإلتفات إليها.

وبسند آخر في صحيح مسلم: عن بكيربن مسمار، عن عامربن سعدبن أبي وقّاص، عن أبيه قال: أمر معاوية بن أبي سفيان سعداً فقال: ما منعك أنْ تسبّ أباالتراب؟ فقال: أمّا ما ذكرت ثلاثاً قالهنّ له رسول اللّٰه فلن أسبّه.... فذكر الخصال الثلاث ومنها حديث المنزلة(٢).

أقول: فهذا حديث المنزلة في الصحيحين، وأنتم تعلمون بأنّ المشهور بينهم قطعيّة أحاديث الصحيحين، فجمهورهم على أنّ جميع أحاديث الصحيحين مقطوعة الصدور، ولا مجال للبحث عن أسانيد شيء من تلك الأحاديث.

وللتأكّد من ذلك يمكنكم الرجوع إلى كتبهم في علوم الحديث، فراجعوا ـمثلاًـ كتاب [تدريب الراوي في شرح تقريب النوّاوي] للحافظ السيوطي، وبإمكانكم الرجوع إلى [شروح ألفيّة الحديث] كشرح ابن كثير وشرح زين الدين العراقيو غير ذلك، وحتّى لو راجعتم كتاب [علوم الحديث] لأبي الصلاح لرأيتم هذا المعنىٰ، ويزيد شاه ولي اللّٰه الدهلوي في كتاب [حجة اللّٰه البالغة]، وهو كتاب معتبر عندهم ويعتمدون عليه، يزيد الأمر تأكيداً عندما يقول ـوبعد أنْ يؤكّد على وقوع الإتفاق على هذا المعنى ـ يقول: «اتفقوا على أنّ كلّ من يهوّن أمرهما [أي أمر الصحيحين] فهو مبتدعٌ متبع غير سبيل المؤمنين»(٣).

(١) صحيح مسلم ٤ / ١٨٧٠ رقم ٢٤٠٤.

(٢) المصدر ٤ / ١٨٧١.

(٣) حجة اللّٰه البالغة ١ / ١٣٤.

فمن يناقش في سند حديث المنزلة -بحكم هذا الكلام الذي ادّعىٰ عليه الاتفاق شاه ولي اللّٰه دهلوي- فهو مبتدع متّبع غير سبيل المؤمنين.

وعندما تراجعون كتب الرجال، فهناك اتفاق بينهم على قبول من أخرج له الشيخان، حتّى أنّ بعضهم قال: من أخرجا له فقد جاز القنطرة!

ومن هنا، نراهم متى ما أعيتهم السبل في ردّ حديث يتمسّك به الإمامية على إثبات حقّهم أو على إبطال باطل، وعجزوا عن الجواب، يتذرّعون بعدم إخراج الشيخين له، ويتّخذون عدم إخراجهما للحديث ذريعة للطعن في ذلك الحديث الذي ليس في صالحهم.

أذكر لكم مثالاً واحداً، وهو حديث: «ستفترق أُمّتي على ثلاث وسبعين فرقة»، هذا الحديث بهذا اللفظ غير موجود في الصحيحين، لكنّه موجود في السنن الأربعة، يقول ابن تيميّة في مقام الردّ على هذا الحديث[1]: الحديث ليس في الصحيحين ولكن قد أورده أهل السنن ورووه في المسانيد كالإمام أحمد وغيره.

ومع ذلك لا يوافق على هذا الحديث متذرّعاً بعدم وجوده في الصحيحين.

إلّا أنّ الملفت للنظر لكلّ باحث منصف، أنّهم في نفس الوقت الذي يؤكّدون على قطعيّة صدور أحاديث الصحيحين، ويتخذون إخراج الشيخين لحديثٍ أو عدم إخراجهما له دليلاً وذريعة ووسيلة لردّ الحديث أو قبوله، في نفس الوقت، إذا رأوا في الصحيحين حديثاً في صالح الإماميّة يخطّئونه ويردّونه وبكلّ جرأة.

ولذا لو راجعتم إلى كتاب [التحفة الإثنا عشرية][2] لوجدتم صاحب هذا

(١) منهاج السنّة ٣/٤٥٦.

(٢) التحفة الاثنا عشرية: ٢٧٨.

الكتاب يبطل حديث هجر فاطمة الزهراء أبابكر وأنّها لم تكلّمه إلى أن ماتت، يبطله ويردّه مع وجوده في الصحيحين.

وينقل القسطلاني في [إرشاد الساري في شرح البخاري][(١)]، وأيضاً ابن حجر المكي في كتاب [الصواعق][(٢)]، ينقلان عن البيهقي أنّه ضعّف حديث الزهري الدالّ على أنّ عليّاً عليه السّلام لم يبايع أبابكر مدّة ستّة أشهر، فالبيهقي يضعّف هذا الحديث ويحكي غيره كالقسطلاني وابن حجر هذا التضعيف في كتابه، مع أنه موجود في الصحيحين.

وقد رأيتم أنّ الحافظ أباالفرج ابن الجوزي الحنبلي أدرج حديث الثقلين في كتابه [العلل المتناهية في الأحاديث الواهية]، مع وجوده في صحيح مسلم، ومن هنا اعترض عليه غير واحد.

فيظهر: أنّ القضيّة تدور مدار مصالحهم، فمتىٰ ما رأوا الحديث في صالحهم وأنّه ينفعهم في مذاهبهم، اعتمدوا عليه واستندوا إلى وجوده في الصحيحين، ومتىٰ كان الحديث يضرّهم ويهدم أساساً من أُسس مذهبهم ومدرستهم، أبطلوا ذلك الحديث أو ضعّفوه مع وجوده في الصحيحين أو أحدهما.

وهذا ليس بصحيح، وليس من دأب أهل العلم وأهل الفضل، وليس من دأب أصحاب الفكر وأصحاب العقيدة الذين يبنون فكرهم وعقيدتهم على أُسس متينة، يلتزمون بها ويلتزمون بلوازمها.

وعندما نصل إلى محاولات القوم في ردّ حديث المنزلة أو المناقشة في سنده، سنرىٰ أنّ عدّةً منهم يناقشون سند هذا الحديث أو يضعّفونه بصراحة، مع وجوده في الصحيحين، فأين راحت قطعية صدور أحاديث الصحيحين؟ وما

(١) إرشاد الساري في شرح صحيح البخاري ٦/ ٣٦٣.

(٢) الصواعق المحرقة: ٩٠.

المقصود من الإصرار علىٰ هذه القطعية؟

ونحن أيضاً لانعتقد بقطعيّة صدور أحاديث الصحيحين، ونحن أيضاً لانعتقد بوجود كتاب صحيح من أوّله إلى آخره سوىٰ القرآن الكريم.

لكن بحثنا معهم، وإنّما نتكلّم معهم على ضوء ما يقولون وعلىٰ أساس ما به يصرّحون.

فإذا جاء دور البحث عن سند حديث المنزلة، سترون أنّ عدّةً منهم من علماء الأصول ومن علماء الكلام يناقشون في سند حديث المنزلة ولا يسلّمون بصحّته، فيظهر أنّه ليس هناك قاعدة يلجأون إليها دائماً ويلتزمون بها دائماً، وإنّما هي أهواء يرتّبونها بعنوان قواعد، يذكرونها بعنوان أُسس، فيطبّقونها متى ما شاؤا ويتركونها متىٰ ما شاؤا.

ولا بأس بذكر عدّة من ألفاظ حديث المنزلة في غير الصحيحين من الكتب المعروفة المشهورة، وفي كلّ لفظ أذكره توجد خصوصية أرجو أنْ لا تفوت عليكم، وأرجو أنْ تتأمّلوا فيها:

في [الطبقات لابن سعد]، يروي هذا الحديث بطرق، ومنها: بسنده عن سعيد بن المسيّب، وهو نفس الحديث الذي قرأناه في صحيح مسلم، فقارنوا بين لفظه في الطبقات ولفظه في صحيح مسلم. يقول سعيد:

قلت لسعد بن مالك ـ هو سعد بن أبي وقّاص ـ: إنّي أُريد أنْ أسألك عن حديث، وأنا أهابك أنْ أسألك عنه! قال: لا تفعل يا ابن أخي، إذا علمت أنّ عندي علماً فاسألني عنه ولا تهبني، فقلت: قول رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم لعلي حين خلّفه في المدينة في غزوة تبوك، فجعل سعد يحدّثه الحديث[1].

(١) طبقات ابن سعد ٣ / ٢٤.

لماذا عندما يريدون أن يسألوا عن حديث يتعلّق بعلي وأهل البيت يهابون الصحابي أن يسألوه، أمّا إذا كان يتعلّق بغيرهم فيسألونه بكلّ انطلاق وبكلّ سهولة وبكلّ ارتياح؟

ويروي محمّد بن سعد في [الطبقات][(١)] بإسناده عن البراء بن عازب وعن زيد بن أرقم قالا:

لمّا كان عند غزوة جيش العسرة وهي تبوك، قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم لعلي بن أبي طالب: «إنّه لا بدّ أنْ أُقيم أو تقيم».

يظهر أنّ في المدينة في تلك الظروف حوادث، وهناك محاولات أو مؤامرات سنقرؤها في بعض الأحاديث الآتية، وكان لا بدّ أنْ يبقىٰ في المدينة إمّا رسول الله نفسه وإمّا علي ولا ثالث، أحدهما لا بدّ أنْ يبقىٰ، وأمّا الغزوة أيضاً فلا بدّ وأنْ تتحقّق، فيقول رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم لعلي: «إنّه لا بدّ أنْ أُقيم أو تقيم»، فخلّفه.

فلمّا فَصَلَ رسول الله غازياً قال ناس ـ وفي بعض الألفاظ: قال ناس من قريش، وفي بعض الألفاظ: قال بعض المنافقين ـ ما خلّفه رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم إلّا لشيء كرهه منه، فبلغ ذلك عليّاً، فأتبع رسول الله حتّى انتهىٰ إليه، فقال له: «ما جاء بك يا علي؟» قال: لا يا رسول الله، إلّا أنّي سمعت ناساً يزعمون أنّك إنّما خلّفتني لشيء كرهته منّي، فتضاحك رسول الله وقال: «يا علي أما ترضىٰ أن تكون منّي كهارون من موسىٰ إلّا أنّك لست بنبي؟» قال: بلىٰ يا رسول الله، قال: «فإنّه كذلك».

وفي رواية [سنن النسائي][(٢)] قال الناس: قالوا ملّه، أي ملّ رسول الله

(١) طبقات ابن سعد ٣ / ٢٤.

(٢) السنن الكبرى: كتاب الخصائص، ذكر خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ٥ / ٤٤ رقم ٨١٣٨ و ١٢٠ رقم ٨٤٢٩ فضائل الصحابة: فضائل علي رضي الله عنه، ١٣.

عليّاً وكره صحبته.

وفي رواية: قال علي لرسول اللّٰه: زعمت قريش أنّك إنّما خلّفتني أنّك استثقلتني وكرهت صحبتي، وبكى علي، فنادىٰ رسول اللّٰه في الناس: «ما منكم أحد إلّا وله خاصة، يابن أبي طالب، أما ترضىٰ أنْ تكون منّي بمنزلة هارون من موسىٰ إلّا أنّه لا نبي بعدي؟» قال علي: رضيت عن اللّٰه عزّوجلّ وعن رسوله.

وإذا راجعتم [سيرة ابن سيّد الناس](١)، وكذا [سيرة ابن قيّم الجوزية](٢)، و[سيرة ابن إسحاق](٣)، وأيضاً في بعض المصادر الأُخرىٰ: إنّ الذين قالوا ذلك كانوا رجالاً من المنافقين، ففي بعض الألفاظ: الناس، وفي بعض الألفاظ: قريش، وفي بعض الألفاظ: المنافقون.

ومن هنا يظهر أنّ في قريش أيضاً منافقين، وهذا مطلب مهم.

وفي [المعجم الأوسط] للطبراني عن علي عليه السّلام: إنّ النبي قال له: «خلّفتك أنْ تكون خليفتي»، قلت: أتخلّف عنك يا رسول اللّٰه؟ قال: «ألا ترضىٰ أنْ تكون منّي بمنزلة هارون من موسىٰ إلّا أنّه لا نبي بعدي»(٤).

ففيه: «خلّفتك أنْ تكون خليفتي».

وروىٰ السيوطي في [جامعه الكبير](٥) عن كتب جمع، منهم: ابن النجار البغدادي، وأبو بكر الشيرازي في الألقاب، والحاكم النيسابوري في كتابه الكنىٰ، والحسن بن بدر ـ الذي هو من كبار الحفّاظ ـ في كتابه ما رواه الخلفاء، هؤلاء

---

(١) عيون الأثر في فنون المغازي والسير ٢ / ٢٩٤.

(٢) زاد المعاد في هدى خير العباد ٣ / ٥٥٩ ـ ٥٦٠.

(٣) سيرة ابن هشام (السيرة النبويّة) ٢ / ٥١٩ ـ ٥٢٠.

(٤) المعجم الأوسط ٤ / ٤٨٤ رقم ٤٢٤٨.

(٥) الجامع الكبير ١٦ / ٢٤٤ رقم ٧٨١٨.

يروون عن ابن عباس قال: قال عمر بن الخطّاب: كفّوا عن ذكر علي بن أبي طالب [لماذا كانوا يذكرون عليّاً؟ وبم كانوا يذكرونه؟ حتّى نهاهم عمر عن ذكره؟ أكانوا يذكرونه بالخير وينهاهم؟ قائلاً: كفّوا عن ذكر علي بن أبي طالب] فإنّي سمعت رسول الله صلّى الله عليه وآله يقول في علي ثلاث خصال لو كان لي واحدة منهنّ كان أحبّ إليّ ممّا طلعت عليه الشمس:

كنت أنا وأبو بكر وأبو عبيدة بن الجرّاح [هؤلاء الثلاثة هم أصحاب السقيفة من المهاجرين] ونفر من أصحاب النبي، وهو متّكىء [أي النبي] على علي بن أبي طالب، حتّى ضرب بيده على منكبيه ثمّ قال: «يا علي أنت أوّل المؤمنين إيماناً وأوّلهم إسلاماً، وأنت منّي بمنزلة هارون من موسىٰ، وكذب من زعم أنّه يحبّني ويبغضك».

وفي [تاريخ ابن كثير](١): «أو ما ترضىٰ أنْ تكون منّي بمنزلة هارون من موسىٰ إلّا النبوّة».

وفرق بين عبارة «إلّا النبوّة» وبين عبارة «إلّا أنّك لست بنبي» و«إلّا أنّه لا نبي بعدي» فرق كثير بين العبارتين، يقول ابن كثير: «إسناده صحيح ولم يخرجوه».

وفي [تاريخ ابن كثير] أيضاً(٢) في حديث معاوية وسعد: إنّ معاوية وقع في علي فشتمه [بنصّ العبارة] فقال سعد: والله لأنْ تكون لي إحدىٰ خلاله الثلاث أحبّ إليّ ممّا يكون لي ما طلعت عليه الشمس...، فيذكر منها حديث المنزلة.

إلّا أن الزرندي الحافظ يذكر نفس الحديث يقول: عن سعد: إنّ بعض الأُمراء قال له: ما منعك أنْ تسبّ أبا تراب(٣).

(١ـ٢) البداية والنهاية، المجلد الرابع الجزء ٧/ ٣٤٠.

(٣) نظم درر السمطين: ١٠٧.

فأراد أنْ لا يذكر اسم معاوية محاولةً لحفظ ماء وجهه وماء وجههم.

وفي [تاريخ دمشق] و[الصواعق المحرقة] وغيرهما: إنّ رجلاً سأل معاوية عن مسألة فقال: سل عنها عليّاً فهو أعلم.

قال الرجل: جوابك فيها أحبّ إليّ من جواب علي.

قال معاوية: بئس ما قلت، لقد كرهت رجلاً كان رسول الله صلّى الله عليه وآله يغرّه بالعلم غرّاً، ولقد قال له: أنت منّي بمنزلة هارون من موسىٰ إلّا لا نبي بعدي، وكان عمر إذا أشكل عليه شيء أخذ منه»[1].

وتلاحظون: أنّ في كلّ لفظ من هذه الألفاظ التي انتخبتها خصوصية، لابدّ من النظر إليها بعين الدقّة والإعتبار.

وانتهت الجهة الأُولىٰ، أي جهة البحث عن السند والرواة.

(١) ترجمة الإمام علي عليه السّلام من تاريخ مدينة دمشق ١/٣٩٦ رقم ٤١٠، الرياض النضرة في مناقب العشرة المبشّرة ٣/١٦٢، مناقب الإمام علي بن أبي طالب عليه السّلام: ٣٤ رقم ٥٢.

دلالات حديث المنزلة

الجهة الثانية: في دلالات حديث المنزلة، وكما أشرنا من قبل، دلالات حديث المنزلة متعددة، وكلّ واحدة منها تكفي لأن تكون بوحدها دليلاً على إمامة أمير المؤمنين.

وقبل كلّ شيء لابدّ أنْ نرىٰ ما هي منازل هارون من موسىٰ حتّىٰ يكون علي نازلاً من النبي منزلة هارون من موسىٰ؟ لنرجع إلى القرآن الكريم ونستفيد من الآيات المباركات منازل لهارون:

المنزلة الاولى: النبوّة

قال تعالىٰ: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ مِنْ رَحْمَتِنَا أَخَاهُ هَارُونَ نَبِيًّا﴾[1].

المنزلة الثانية: الوزارة

قال تعالى عن لسان موسىٰ: ﴿وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي﴾[2]، وفي سورة الفرقان قال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَارُونَ

---

(١) سورة مريم (١٩): ٥٣.

(٢) سورة طه (٢٠): ٢٩.

وَزِيرًا﴾[١]، وفي سورة القصص عن لسان موسىٰ: ﴿وَأَخِي هٰارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسٰانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِي رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾[٢].

المنزلة الثالثة: الخلافة

قال تعالىٰ: ﴿وَقٰالَ مُوسىٰ لِأَخِيهِ هٰارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾[٣].

المنزلة الرابعة: القرابة القريبة

والمنزلة الخامسة: الشركة في الأمر

قال تعالى عن لسان موسىٰ: ﴿وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي * هٰارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي * وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي﴾[٤].

ورسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم يخبر في حديث المنزلة عن ثبوت جميع هذه المنازل القرآنية لهارون وغيرها كما سنقرأ، عن ثبوتها جميعاً لعلي ما عدا النبوة، حيث أخرج رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم النبوة بعد شمول تلك الكلمة التي أطلقها، فهي تشمل النبوة إلّا أنّه أخرجها واستثناها استثناءً، لقيام الضرورة الدينيّة على أنْ لا نبي بعده صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم، ويبقىٰ غير هذه المنزلة باقياً وثابتاً لعلي عليه السّلام، وبيان ذلك:

إنّ عليّاً عليه السّلام وإنْ لم يكن بنبي ـ وهذا هو الفارق الوحيد بينه وبين هارون في المراتب والمقامات والمنازل المعنوية الثابتة لهارون ـ إلّا أنّه عليه

(١) سورة الفرقان (٢٥): ٣٥.

(٢) سورة القصص (٢٨): ٣٤.

(٣) سورة الأعراف (٧): ١٤٢.

(٤) سورة طه (٢٠): ٣١.

السّلام يعرّف نفسه ويذكر بعض خصائصه وأوصافه في الخطبة القاصعة، نقرأ في [نهج البلاغة] يقول عليه السّلام:

«ولقد علمتم موضعي من رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم بالقرابة القريبة والمنزلة الخصيصة، وضعني في حجره وأنا ولد، يَضمّني إلى صدره ويكنفني في فراشه، ويمسّني جسده، ويشمّني عرفه، وكان يمضغ الشيء ثمّ يلقمنيه، وما وجد لي كذبة بقول ولا خطلة في فعل، ولقد قرن الله به صلّى الله عليه وآله وسلّم من لدن أنْ كان فطيماً أعظم ملك من ملائكته، يسلك به طريق المكارم ومحاسن أخلاق العالَم، ليله ونهاره، ولقد كنت أتّبعه اتّباع الفصيل أثر أُمّه، يرفع لي في كلّ يوم من أخلاقه عَلَما، ويأمرني بالإقتداء به، ولقد كان يجاور في كلّ سنة بحراء، فأراه ولا يراه غيري، ولم يجمع بيت واحد يومئذ في الإسلام غير رسول الله وخديجة وأنا ثالثهما».

لاحظوا هذه الكلمة: «أرىٰ نور الوحي والرسالة، وأشمّ ريح النبوّة، ولقد سمعت رنّة الشيطان حين نزل الوحي عليه، فقلت: يا رسول الله ما هذه الرنّة؟ فقال: هذا الشيطان قد أيس من عبادته».

ثمّ لاحظوا ماذا يقول الرسول لعلي: «إنّك تسمع ما أسمع وترىٰ ما أرىٰ، إلّا أنّك لست بنبي ولكنّك وزير، وإنّك لعلىٰ خير»[1].

أرجوا الإنتباه إلى ما أقول، لتروا كيف تتطابق الآيات القرآنيّة والأحاديث النبويّة وكلام علي في الخطبة القاصعة، إنّ عليّاً وإنْ لم يكن بنبي لكنّه رأىٰ نور الوحي والرسالة وشمّ ريح النبوّة.

أترون أنّ هذا المقام وهذه المنزلة تعادلها منازل جميع الصحابة من أوّلهم

---

(١) نهج البلاغه ١٨٢/٢ بشرح محمّد عبده.

إلى آخرهم في المنازل الثابتة لهم؟ تلك المنازل لو وضعت في كفّة ميزان، ووضعت هذه المنزلة في كفّة، أترون أنّ تلك المنازل كلّها وتلك المناقب، تعادل هذه المنقبة الواحدة؟ فكيف وأنْ يُدّعىٰ أنَّ شيئاً من تلك المناقب المزعومة يترجّح على هذه المنقبة؟

علي لم يكن بنبي، لكنّه شمّ ريح النبوّة. لكنْ ما معنى هذه الكلمة بالدقّة؟ لانتوصّل إلى معناها، وعقولنا قاصرة عن درك هذه الحقيقة، وأيضاً: لم يكن علي نبيّاً إلّا أنّه كان وزيراً لرسول الله الذي هو أشرف الأنبياء وخير المرسلين وأكرمهم وأعظمهم وأقربهم إلى الله سبحانه وتعالىٰ، وأين هذه المرتبة من مرتبة هارون بالنسبة إلى موسىٰ الذي طلب أن يكون هارون وزيراً له، إلّا أنّ كلامنا الآن في دوران الأمر بين علي وأبي بكر.

ومن الأحاديث الشاهدة بوزارة علي عليه السّلام لرسول الله، الحديث الذي ذكرناه في يوم الدار، يوم الإنذار، حيث قال: «فأيّكم يوآزرني علىٰ أمري هذا؟» قال علي: أنا يا نبي الله أكون وزيرك عليه، فقال: «أنّ هذا أخي ووصيّي وخليفتي فيكم فاسمعوا له وأطيعوا»(١).

وفي رواية الحلبي في [سيرته]: «إجلس، فأنت أخي ووزيري ووصيّي ووارثي وخليفتي من بعدي»(٢).

وفي [تاريخ دمشق]، و[المرقاة]، و[الدر المنثور]، و[الرياض النضرة]، يروون عن ابن مردويه وعن ابن عساكر وعن الخطيب البغدادي وغيرهم، عن أسماء بنت عميس قالت:

سمعت رسول الله صلّى الله عليه وآله يقول: «اللهمّ إنّي أقول كما قال أخي

---

(١) تفسير البغوي ٤/ ٢٧٨، ومصادر أُخرى.

(٢) السيرة الحلبيّة ١/ ٤٦١.

موسىٰ: اللهمّ اجعل لي وزيراً من أهلي أخي عليّاً، اشدد به أزري وأشركه في أمري كي نسبّحك كثيراً ونذكرك كثيراً، إنّك كنت بنا بصيراً»[١].

هذه دلالات حديث المنزلة، لاحظوا كيف تتطابق الآيات والروايات وكلام علي بالذات؟

إنّ لعلي عليه السّلام موضعاً من رسول اللّٰه يقول: «قد علمتم موضعي من رسول اللّٰه بالقرابة القريبة»، هذه القرابة القريبة في قصّة موسىٰ وهارون قول موسىٰ: ﴿وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي﴾، ومن هنا نرى ـ كما سيأتي ـ أنّ رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله قد ذكر حديث المنزلة في قصة المؤاخاة بينه وبين علي عليهما الصلاة والسلام.

مضافاً إلى قوله تعالىٰ: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ﴾[٢]. فإنّ الأوصاف الثلاثة هذه ـ أي الإيمان والهجرة وكونه ذا رحم ـ لا تنطبق إلّا على علي.

فيظهر أنّ القرابة القريبة هي جزء من مقوّمات الخلافة والولاية بعد رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم.

وقد ذكر الفخر الرازي بتفسير الآية المذكورة[٣] استدلال محمّد بن عبداللّٰه بن الحسن بن الحسن المجتبىٰ عليه السّلام بالآية المباركة هذه، في كتاب له إلى المنصور العباسي، استدلّ بهذه الآية على ثبوت الأولوية لعلي، وأجابه المنصور بأنّ العباس أولىٰ بالنبي من علي، لأنّه عمّه وعلي ابن عمّه، ووافق الفخر الرازي ـ الذي ليس من العباسيين ـ في دعواهم هذه، لا حبّاً للعباسيين، وإنّما... .

(١) السيرة الحلبيّة ١ / ٤٦١.

(٢) سورة الأحزاب (٣٣): ٦.

(٣) تفسير الرازي ١٥ / ٢١٣ ـ ٢١٤.

والفخر الرازي نفسه يعلم بأنّ العباس عمّ النبي ليس من المهاجرين، إذ لا هجرة بعد الفتح، فكان علي هو المؤمن المهاجر ذا الرحم، ولو فرضنا أنّ في الصحابة غير علي من هو مؤمن ومهاجر، والإنصاف وجود كثيرين منهم كذلك، إلّا أنّهم لم يكونوا بذي رحم، ويبقي العباس وقد عرفتم أنّه ليس من المهاجرين، فلا تنطبق الآية إلّا على علي.

وهذا وجه استدلال محمّد بن عبدالله بن الحسن في كتابه إلى المنصور، وقد كان الرجل عالماً فاضلاً عارفاً بالقرآن الكريم، والفخر الرازي في هذا الموضع يوافق العباسيين والمنصور العباسي، ويخالف الهاشميين والعلويين حتّى لا يمكن ـ بزعمه ـ الاستدلال بالآية على إمامة علي أمير المؤمنين.

فقوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ﴾ دليل آخر على إمامة علي، ومن هنا يظهر: أنّ استدلال علي عليه السّلام وذكره القرابة القريبة كانت إشارة ما في هذه الناحية من الدخل في مسألة الإمامة والولاية.

مضافاً إلى أنّ العباس قد بايع عليّاً عليه السّلام في الغدير وبقي على بيعته تلك، ولم يبايع غير أمير المؤمنين، بل في قضايا السقيفة جاء إلى علي، وطلب منه تجديد البيعة، فيسقط العباس عن الإستحقاق للإمامة والخلافة بعد رسول الله، ولو تتذكرون، ذكرت لكم في الليلة الأُولىٰ أنه كان هناك قول بإمامة العباس، لكنّه قول لا يستحق الذكر، والبحث عنه عديم الجدوىٰ.

ومن منازل هارون:

أعلميّته بعد موسىٰ من جميع بني إسرائيل ومن كلّ تلك الأُمّة، وقد ثبتت المنزلة هذه بمقتضىٰ تنزيل علي منه بمنزلة هارون من موسى لأمير المؤمنين عليه السّلام. وإلى الأعلميّة هذه يشير علي عليه السّلام في الأوصاف التي ذكرها لنفسه

في هذه الخطبة وفي غير هذه الخطبة.

في هذه الخطبة يقول: «كنت أتّبعه اتّباع الفصيل أثر أُمّه، يرفع لي في كلّ يوم من أخلاقه علماً ويأمرني بالإقتداء به».

ويقول عليه السّلام في خطبة أُخرىٰ بعد أنْ يذكر العلم بالغيب يقول: «فهذا علم الغيب الذي لا يعلمه أحد إلّا اللّه، وما سوىٰ ذلك [أي ما سوىٰ ما اختصّ به سبحانه وتعالىٰ لنفسه] فعلم علّمه اللّه نبيّه، فعلّمنيه ودعا لي بأنْ يعيه صدري وتضْطَمّ عليه جوانحي».

وأيضاً: تظهر أعلميّته عليه السلام من قوله في نفس هذه الخطبة عن رسول اللّه حيث خاطبه بقوله: «إنّك تسمع ما أسمع وترىٰ ما أرىٰ».

وأيضاً: رسول اللّه يقول في علي: «أنا مدينة العلم وعليّ بابها، فمن أراد المدينة فليأتها من بابها».

وهذا الحديث هو الآخر من الأحاديث الدالة على إمامة أمير المؤمنين سلام اللّه عليه، وكان ينبغي أن نخصّص ليلة للبحث عنه، لنتعرّض هناك لأسانيده ودلالاته، ولنتعرضّ أيضاً لمحاولات القوم في ردّه وإبطاله، وما ارتكبوه من الكذب والدسّ والتزوير والتحريف.

أمّا ثبوت الأعلميّة لهارون بعد موسىٰ، فراجعوا ـ إنْ شئتم ـ التفاسير في قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ عِنْدِي﴾[1] عن لسان قارون، ففي ذيل هذه الآية، تجدون التصريح بأعلميّة هارون من جميع بني إسرائيل إلّا موسىٰ، فراجعوا [تفسير البغوي][2]، و[تفسير الجلالين][3]، وغير هذين من التفاسير.

---

(١) سورة القصص (٢٨): ٧٨.

(٢) تفسير البغوي ٤/ ٣٥٧.

(٣) تفسير الجلالين ٢/ ٢٠١.

من دلالات حديث المنزلة العصمة:

وهل من شك في ثبوت العصمة لهارون؟ وقد نزّل رسول الله أمير المؤمنين منزلة هارون، ولم يدّع أحد من الصحابة العصمة، كما لم يدّعها أحد لواحد منهم سوىٰ أمير المؤمنين عليه السّلام.

وحينئذ، هل يجوّز عاقل أن يكون الإمام بعد رسول الله غير معصوم مع وجود المعصوم؟

وهل يجوّز العقل أنْ يجعل غير المعصوم واسطة بين الخلق والخالق مع وجود المعصوم؟

وهل يجوز عقلاً وعقلاءاً الإقتداء بغير المعصوم مع وجود المعصوم؟

وإلى مقام العصمة يشير علي عليه السّلام لمّا يقول ويصّرح بأنّه كان يرىٰ نور الوحي والرسالة ويشمّ ريح النبوة.

وهل يعقل أن يترك مثل هذا الشخص، ويُقتدىٰ بمن ليس له أقلّ القليل من هذه المنزلة؟

ولا يخفىٰ عليكم أنّ الذي كان يسمعه رسول الله صلّى الله عليه وآله وكان يراه، هو أسمىٰ وأجلّ وأرقىٰ وأرفع ممّا كان يراه ويسمعه غيره من الأنبياء السابقين عليه، فكان علي يسمع ويرىٰ ما يسمع ويرىٰ النبي، وعليكم بالتأمّل التام في هذا الكلام.

من خصائص هارون ومنازله:

أنّ الله سبحانه وتعالى أحلّ له ما لم يكن حلالاً لغيره في المسجد الأقصىٰ، وبحكم حديث المنزلة يتمّ هذا الأمر لعلي وأهل بيته بالخصوص، ويكون هذا من

جملة ما يختصّ به أمير المؤمنين وأهل البيت الطاهرون ويميّزهم عن الآخرين، فيكونون أفضل ـ من هذه الناحية أيضاً ـ من غيرهم.

والشواهد لهذا التنزيل في الأحاديث كثيرة، ومن ذلك: حديث سدّ الأبواب، وهذه ألفاظ تتعلّق بهذا الموضوع في السنّة النبويّة الشريفة المتفق عليها بين الفريقين، وأنا أنقل لكم من بعض المصادر المعتبرة عند أهل السنّة:

أخرج ابن عساكر في تاريخه، وعنه السيوطي في [الدر المنثور](١): إنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم خطب فقال: «إنّ الله أمر موسىٰ وهارون أن يتبوّءا لقومهما بيوتاً، وأمرهما أنْ لا يبيت في مسجدهما جنب، ولا يقربوا فيه النساء، إلّا هارون وذريّته، ولا يحلّ لأحدٍ أن يقرب النساء في مسجدي هذا ولا بيت فيه جنب إلّا علي وذريّته».

وفي [مجمع الزوائد] عن علي عليه السّلام قال: أخذ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم بيدي فقال: «إنّ موسىٰ سأل ربّه أنْ يطهّر مسجده بهارون، وإنّي سألت ربّي أنْ يطهّر مسجدي بك وبذريّتك»، ثمّ أرسل إلى أبي بكر أنْ سدّ بابك، فاسترجع [أي قال: إنّا لله وإنّا إليه راجعون] ثمّ قال: سمعٌ وطاعة، فسدّ بابه، ثمّ أرسل على عمر، ثمّ أرسل إلى العباس بمثل ذلك، ثمّ قال رسول الله: «ما أنا سددت أبوابكم وفتحت باب علي، ولكن الله فتح باب علي وسدّ أبوابكم»(٢).

وفي [مجمع الزوائد] و[كنز العمال] وغير هما ـ واللفظ للأوّل ـ لمّا أخرج أهل المسجد وترك عليّاً قال الناس في ذلك [أي تكلّموا في ذلك واعترضوا] فبلغ النبي صلّى الله على وآله فقال: «ما أنا أخرجتكم من قبل نفسي، ولا أنا تركته، ولكنّ

(١) ترجمة الإمام علي عليه السّلام من تاريخ مدينة دمشق ١/٢٩٦، الدرّ المنثور ٤/٣٨٣.

(٢) مجمع الزوائد ٩/١١٤.

الله أخرجكم وتركه، إنّما أنا عبد مأمور، ما أُمرت به فعلت، إنّ أتّبع إلّا ما يوحىٰ إليّ»[١].

وفي كتاب [المناقب] لأحمد بن حنبل، وكذا في [المسند]، و[المستدرك] للحاكم، وفي [مجمع الزوائد]، و[تاريخ دمشق]، وغيرها[٢] عن زيد بن أرقم قال: كانت لنفر من أصحاب رسول الله أبواب شارعة في المسجد، فقال يوماً: «سدّوا هذه الأبواب إلّا باب علي»، قال: فتكلّم في ذلك ناسٌ، فقام رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم فحمد الله وأثنىٰ عليه ثمّ قال: «أمّا بعد، فإني أمرت بسدّ هذه الأبواب غير باب علي، فقال فيه قائلكم، والله ما سددت شيئاً ولا فتحته، ولكن أُمرت بشيء فاتّبعته».

وهذا الحديث موجود في [صحيح الترمذي]، وفي [الخصائص] للنسائي[٣]، وغيرهما من المصادر أيضاً.

ولذا كانت قضية سدّ الأبواب من جملة موارد قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم: «علي منّي بمنزلة هارون من موسىٰ إلّا أنّه لا نبي بعدي».

وإلى الآن ظهرت دلالة حديث المنزلة على إمامة أمير المؤمنين عليه السّلام:

من جهة ثبوت العصمة له.

ومن جهة ثبوت الأفضلية له.

ومن جهة ثبوت بعض الخصائص الأُخرى الثابتة لهارون.

---

(١) مجمع الزوائد ٩/١١٥، كنز العمّال ١١/٦٠٠ رقم ٣٢٨٨٧.

(٢) فضائل الإمام علي عليه السّلام: ٧٢ رقم ١٠٩، مسند أحمد ٥/٤٩٦ رقم ١٨٨٠١، المستدرك على الصحيحين ٣/١٢٥، مجمع الزوائد ٦/١١٤، ترجمة الإمام علي عليه السّلام من تاريخ مدينة دمشق ١/٢٧٩ ـ ٢٨٠ رقم ٣٢٤، الرياض النضرة ٣/١٥٨.

(٣) خصائص أمير المؤمنين عليه السلام: ٧٣ ـ ٧٤.

دلالة حديث المنزلة
علىٰ خلافة أمير المؤمنين عليه السّلام

وننتقل الآن إلى دلالة هذا الحديث على خصوص الخلافة والولاية، فيكون نصّاً في المدّعىٰ.

ولا ريب في أنّ من منازل هارون: خلافته لموسىٰ عليه السّلام، قال تعالىٰ عن لسان موسىٰ يخاطب هارون: ﴿**اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ**﴾[1].

فكان هارون خليفة لموسىٰ، وعلي بحكم حديث المنزلة خليفة لرسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم، فيكون هذا الحديث نصّاً في الخلافة والإمامة والولاية بعد رسول اللّٰه.

ومن جملة آثار هذه الخلافة: وجوب الطاعة المطلقة، ووجوب الإنقياد المطلق، وهما من أحكام الإمامة والولاية العامة.

ولا يتوهمنّ أحدٌ: بأنّ وجوب إطاعة هارون ووجوب الإنقياد المطلق له، كان من آثار وأحكام نبوّته لا من آثار وأحكام خلافته عن موسىٰ، حتّى لا تجب الإطاعة المطلقة لعلي، لأنّه لم يكن نبيّاً.

---

(١) سورة الأعراف (٧): ١٤٢.

هذا التوهم باطل ومردود، وإنْ وقع في بعض الكتب من بعض علمائهم؛ وذلك: لأنّ وجوب الإطاعة المطلقة إنْ كان من آثار النبوّة لا من آثار الخلافة، إذن لم يثبت وجوب الإطاعة للمشايخ الثلاثة، لأنّهم لم يكونوا أنبياء، وأيضاً: لم يثبت وجوب الإطاعة المطلقة لعلي في المرتبة الرابعة التي يقولون بها له عليه السّلام، إذ لم يكن حينئذاك نبيّاً، بل هو خليفة.

فإذن، وجوب الإطاعة لهارون كان بحكم خلافته عن موسىٰ لا بحكم نبوّته، وحينئذ تجب الإطاعة المطلقة لعلي عليه السّلام بحكم خلافته عن رسول اللّه، وبحكم تنزيله من رسول اللّه منزلة هارون من موسىٰ.

فالمناقشة من هذه الناحية مردودة.

وإذا ما رجعنا إلى الكتب المعنيّة بمثل هذه البحوث، لرأينا تصريح علمائهم بدلالة حديث المنزلة على خلافة علي عليه السّلام.

فراجعوا مثلاً كتاب [التحفة الإثنا عشرية] الذي وضعه مؤلفه ردّاً على الشيعة الإمامية الإثنا عشرية، فإنّه يعترف هناك بدلالة حديث المنزلة على الخلافة، بل يُضيفُ أنّ إنكار هذه الدلالة لا يكون إلّا من ناصبي ولا يرتضي ذلك أهل السنة، لأنّ الكلام في ثبوت هذه الخلافة بعد رسول اللّه بلا فصل، أمّا أصل ثبوت الخلافة لأمير المؤمنين بعد رسول اللّه بحكم هذا الحديث فلا يقبل الإنكار، إلّا إذا كان من النواصب المعاندين لأمير المؤمنين عليه السّلام، وهذا ما نصّ عليه صاحب التحفة الإثناعشرية.

يقول هذا العالم الحنفي هذا الكلام ويعترف بهذا المقدار من الدلالة[1].

إلّا أنّك لو راجعت كتب الحديث وشروح الحديث، لرأيتهم يناقشون حتّى

(١) التحفة الاثنا عشرية: ٢١١.

في أصل دلالة حديث المنزلة على الخلافة والولاية بعد رسول الله، أي: ترىٰ في كتبهم ما ينسبه صاحب التحفة إلى النواصب، ويقولون بما يقوله النواصب.

فراجعوا مثلاً شرح حديث المنزلة في كتاب فتح الباري لابن حجر العسقلاني الحافظ، وشرح صحيح مسلم للحافظ النووي، والمرقاة في شرح المشكاة، تجدوهم في شرح حديث المنزلة يناقشون في دلالة هذا الحديث على أصل الإمامة والولاية، وهذا ما كان صاحب التحفة ينفيه عن أهل السنّة وينسبه إلى النواصب.

أقرأ لكم عبارة النووي في [شرح صحيح مسلم]، ونفس العبارة أو قريب منها موجود في الكتب التي أشرت إليها وغيرها أيضاً، يقول النووي[1]: وليس فيه [أي: في هذا الحديث] دلالة لاستخلافه [أي: استخلاف علي] بعده [أي: بعد الرسول]، لأنّ النبي صلّى الله عليه وآله إنّما قال لعلي حين استخلفه على المدينة في غزوة تبوك [أي: إنّ هذا الحديث وارد في مورد خاص].

يقول: ويؤيّد هذا أنّ هارون المشبّه به لم يكن خليفة بعد موسىٰ، بل توفي في حياة موسىٰ قبل وفاة موسىٰ بنحو أربعين سنة على ما هو المشهور عند أهل الأخبار والقصص.

قالوا: وإنّما استخلف موسىٰ هارون حين ذهب لميقات ربّه للمناجاة، فكانت الخلافة هذه خلافة موقتة، وكانت في قضية خاصة محدودة، وليس فيها أي دلالة على الخلافة بالمعنىٰ المتنازع فيه أصلاً.

وهل هذا إلّا نفس الكلام الذي يأبىٰ أن يلتزم به مثل صاحب التحفة، فينسبه إلى النواصب؟

---

(١) شرح النووي لصحيح مسلم: المجلد الثامن الجزء ١٥ / ١٧٤.

وأمّا ما يقوله ابن تيميّة وغيره من أصحاب الردود على الشيعة الإماميّة، فسنذكر مقاطع من عباراتهم، لتعرفوا من هو الناصبي، وتعرفوا النواصب أكثر وأكثر.

وإلى هنا بيّنا وجه دلالة حديث المنزلة على الخلافة والإمامة والولاية بعد رسول اللّٰه بالنص، وأنّ صاحب التحفة لا ينكر هذه الدلالة، وإنّما يقول بأنّ الدلالة على الإمامة بلا فصل أوّل الكلام، لأن النزاع والكلام في دلالة الحديث على الإمامة بعد رسول اللّٰه مباشرة.

محاولات القوم في ردّ حديث المنزلة

وحينئذ ندخل في الجهة الثالثة من جهات بحثنا عن حديث المنزلة، أي في المناقشات العلمية، وفي محاولات القوم ردّ هذا الحديث وإبطاله.

أوّلاً: المناقشات العلمية

ونحن على استعداد تام لقبول أيّ مناقشة إنْ كانت علمية، وعلى أُسس متينة وعلى القواعد والموازين المقرّرة في كيفيّة البحث والمناظرة. ويتلخّص ما ذكروه في مقام دلالة هذا الحديث في المناقشات الثلاثة التالية:

المناقشة الأُولىٰ:

إنّ هذا الحديث لا يدلّ على عموم المنزلة، وحينئذ تتمّ المشابهة بين علي وهارون بوجه شبهٍ واحد، ويكفي ذلك في صحّة الحديث، أمّا أنْ يكون علي نازلاً من رسول اللّه منزلة هارون من موسىٰ بجميع منازل هارون فلا نوافق على هذا.

المناقشة الثانية:

إنّ هذه الخلافة كانت خلافة موقتةً في ظرف خاص، وزمان محدود، وفي حياة النبي صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، كما كانت خلافة هارون لموسىٰ في حياة

موسىٰ عندما ذهب لمناجاة ربّه، ويؤيّد ذلك موت هارون في حياة موسىٰ، فأين الخلافة بالمعنىٰ المتنازع فيه؟

المناقشة الثالثة:

إنّ حديث المنزلة إنّما ورد في خصوص غزوة تبوك، وإنّ رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم قال هذا الكلام عندما خرج إلى تلك الغزوة وترك عليّاً ليقوم بشؤون أهله وعياله ومن بقي في المدينة المنوّرة، فالقضيّة خاصة وحديث المنزلة إنّما ورد في هذه القضية المعيّنة.

ولابدّ من الإجابة عن هذه المناقشات واحدة واحدة:

الجواب عن المناقشة الأُولىٰ:

والمناقشة الأُولىٰ كانت تتلخّص في نفي عموم المنزلة، فنقول في الجواب:

إنّ الحديث يشتمل على لفظ وهو اسم جنس مضاف إلى عَلَم قال: «أنت منّي بمنزلة هارون»، فكلمة المنزلة اسم جنس مضاف إلى علم وهو هارون، ثمّ يشتمل الحديث على استثناء «إلّا أنّه لانبي بعدي»، فالكلام مشتمل على اسم جنس مضاف إلى علم، ومشتمل على إستثناء باللفظ الذي ذكرناه، هذا متن الحديث.

ولو رجعناإلى كتب علم أُصول الفقه، وكتب علم البلاغة والأدب، لوجدنا العلماء ينصّون على أنّ الإستثناء معيار العموم، وينصّون على أنّ من ألفاظ العموم اسم الجنس المضاف، فأي مجال للمناقشة؟ اسم الجنس المضاف «بمنزلة هارون» من صيغ العموم، والإستثناء أيضاً معيار العموم، فيكون الحديث نصّاً في العموم، إذْ ليس في الحديث لفظ أخر، فلفظه: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسىٰ

إلّا أنّه لانبي بعدي»، وحينئذ يسقط الإشكال وتبطل المناقشة.

وهذه عبارة ابن الحاجب الذي هو من أئمّة علم الأُصول ومن أئمّة علم النحو الصرف وعلوم الأدب، يقول في كتاب [مختصر الأُصول] ـ وهو المتن الذي كتبوا عليه الشروح والتعاليق الكثيرة، وكان يدرّس في الحوزات العلمية ـ: ثمّ إنّ الصيغة الموضوعة له ـ أي للعموم ـ عند المحققين هي هذه: أسماء الشرط والإستفهام، والموصولات، الجموع المعرفة تعريف جنس لا عهد، واسم الجنس معرفاً تعريف جنس أو مضافاً(١).

وإن شئتم أكثر من هذا، فراجعوا كتابه [الكافية في علم النحو] بشرح المحقق الجامي المسمّىٰ بـ(الفوائد الضيائيّة)، وهو أيضاً كان من الكتب الدراسيّة إلى هذه الأواخر.

وراجعوا من كتب الأُصول أيضاً [كتاب المنهاج] للقاضي البيضاوي وشروحه.

وأيضاً: راجعوا [فواتح الرحموت في شرح مسلّم الثبوت]، الذي هو من كتب علم أُصول الفقه المعتبرة المشهورة عند القوم.

وراجعوا من الكتب الأدبية كتاب [الأشباه والنظائر] للسيوطي.

وراجعوا من كتب علم البلاغة [المطوّل في شرح التلخيص] و[مختصر المعاني] في شرح التلخيص للتفتازاني، هذين الكتابين اللذين يدرّسان في الحوزات العلمية.

وهكذا غير هذه الكتب المعنية بعلم أُصول الفقه وعلم النحو والبلاغة.

وأمّا الإستثناء، فقد نصّ أئمّة علم أُصول الفقه كذلك كما في كتاب [منهاج الوصول إلى علم الأُصول] للقاضي البيضاوي، وفي شروحه أيضاً، كشرح ابن إمام

---

(١) بيان المختصر: ١١١.

الكاملية وغير هذا من الشروح، كلّهم ينصّون على هذه العبارة يقولون: الإستثناء معيار العموم.

فكلّ ما صحّ الإستثناء منه ممّا لا حصر فيه فهو عام، والحديث يشتمل على الإستثناء.

وقد يقال: لابدّ من رفع اليد عن العموم، بقرينة اختصاص حديث المنزلة بغزوة تبوك، وإذا قامت القرينة أو قام المخصّص سقط اللّفظ عن الدلالة على العموم، فيكون الحديث دالّاً على استخلافه ليكون متولّياً شؤون الصبيان والنساء والعجزة ـ بتعبير ابن تيميّة ـ الباقين في المدينة المنوّرة لاأكثر من هذا.

لكن يردّ هذا الإشكال وهذه الدعوىٰ، ورود حديث المنزلة في مواطن عديدة غير تبوك، كما سنقرأ.

وقد يقال أيضاً: إنّ الإستثناء إنّما يدلّ على العموم إنْ كان متّصلاً، وهذا الإستثناء منقطع، لأنّ الجملة المستثناة جملة خبرية، ولا يمكن أنْ تكون الجملة الخبرية استثناؤها استثناءً متصلاً.

وهذه مناقشة علمية ولابدّ وأنكم درستم هذه القاعدة الأدبيّة في الحوزة العلمية، فهذا وجه للإشكال وجيه، ذكره صاحب [التحفة الإثنا عشرية][1]، ولو تمّ سقط الإستدلال بعموم الإستثناء.

ولكن عندما نراجع ألفاظ الحديث، نجد فيها مجيء كلمة «النبوّة» مستثناة بعد «إلّا» وليس هناك جملة خبرية، وسند هذا الحديث معتبر، وممّن نصّ على صحّته بهذا اللفظ: هو الحافظ ابن كثير الدمشقي في كتابه [البداية والنهاية][2].

---

(١) التحفة الإثنا عشرية: ٢١١.

(٢) البداية والنهاية، المجلّد ٤ الجزء ٧/ ٣٤٠.

على أنّ من المقرّر عندهم في علم الأُصول وفي علم البلاغة أيضاً: إنّ الأصل في الإستثناء هو الإتصّال، ولا ترفع اليد عن هذا الأصل إلّا بدليل أو قرينة، وأراد صاحب التحفة أن يجعل الجملة الخبرية المستثناة قرينة، وقد أجبنا عن ذلك بمجيء المستثنىٰ إسماً لا جملة خبريّة.

ولو أردتم أن تطّلعوا على تصريحاتهم: بأنّ الأصل في الإستثناء هو الإتّصال لا الانقطاع، فراجعوا كتاب [المطوّل]، هذا الكتاب الموجود بأيدينا، الذي ندرسه وندرّسه في الحوزة العلميّة[1].

وأيضاً يمكنكم مراجعة كتاب [كشف الأسرار في شرح أُصول البزدوي][2] للشيخ عبدالعزيز البخاري الذي هو من مصادرهم الأُصولية.

كما بإمكانكم مراجعة كتاب [مختصر الأُصول لابن الحاجب][3] أيضاً، وهو ينصّ على هذا.

بل لو راجعتم شروح الحديث، لوجدتم الشرّاح من المحدّثين أيضاً ينصّون على كون الإستثناء هذا متّصلاً لا منقطعاً، فراجعوا عبارة القسطلاني في [إرشاد الساري][4]، وراجعوا أيضاً [فيض القدير في شرح الجامع الصغير].

إذن، سقطت المناقشة الأُولىٰ، وتمّت دلالة الحديث على عموم المنزلة، وهذه البحوث بحوث تخصصيّة، أرجوا الإلتفات إليها وتذكّروا ما درستموه من القواعد العلمية المفيدة في مثل هذه المسائل.

---

(١) المطوّل: ٢٠٤ ـ ٢٢٤.

(٢) كشف الأسرار ٣/١٧٨ باب بيان التغير.

(٣) بيان المختصر: ٢٤٦.

(٤) ارشاد الساري ٦/١١٧ ـ ١١٨.

الجواب عن المناقشة الثانية:

والمناقشة الثانية كان ملخصها: إنّ الإستخلاف هذا كان في قضية معيّنة، وفي حياة النبي صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، كما أنّ استخلاف هارون كان في حياة موسىٰ، وقد مات هارون قبل موسىٰ، وإذن، لا دلالة على الإمامة والخلافة بالمعنىٰ المتنازع فيه.

هذا الإشكال طرحه كثيرون، منهم: ابن حجر العسقلاني والقسطلاني والقاري وغيرهم من كبار المحدّثين، والمتكلّمون أيضاً طرحوه في كتبهم الكلاميّة.

مع ابن تيمية:

بل لو رجعتم إلى [منهاج السنّة] لوجدتم عبارات ابن تيميّة مشحونة بالبغض والعداءو التنقيص والطعن في علي عليه السّلام، لأقرأ لكم بعض عباراته، يقول:

كان النبي كلّما سافر في غزوة أو عمرة أو حجّ، يستخلف على المدينة بعض الصحابة، حتّى أنّهم ذكروا استخلاف رسول اللّه ابن أم مكتوم في بعض الموارد، ولا يدّعىٰ لابن أُم مكتوم مقام لاستخلاف النبي إيّاه في تلك الفترة.

يقول ابن تيميّة: فلمّا كان في غزوة تبوك، لم يأذن في التخلّف عنها وهي آخر مغازيه، ولم يجتمع معه الناس كما اجتمعوا معه فيها، أي في المغازي الأُخرىٰ، فلم يتخلّف عنه إلّا النساء والصّبيان أو من هو معذور لعجزه عن الخروج أو من هو منافق، ولم يكن في المدينة رجال من المؤمنين أقوياء يستخلف عليهم، كما كان يستخلف عليهم في كلّ مرّة، لقد كان الباقون عجزة وأطفال وصبيان ونسوان، هؤلاء لم يكن حاجة لأنْ يستخلف عليهم رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم رجلاً مهمّاً وشخصيّةً من شخصيّاته الملتفّين حوله، بل كان هذا الإستخلاف

أضعف من الإستخلافات المعتادة منه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم.

أي استخلاف علي في تبوك كان أضعف من استخلاف ابن أُم مكتوم في بعض موارد خروجه من المدينة المنوّرة.

يقول: لأنّه لم يبق في المدينة رجال كثيرون من المؤمنين أقوياء يستخلف عليهم، فكان كلّ استخلاف قبل هذا يكون على أفضل ممّن استخلف عليه عليّاً، فلهذا خرج إليه علي يبكي ويقول: أتخلّفني مع النساء و الصبيان؟ فبيّن له النبي أنّي إنّما استخلفتك لأمانتك عندي، وأنّ الإستخلاف ليس بنقصٍ ولا غضّ،، فإنّ موسىٰ استخلف هارون على قومه، والملوك وغيرهم إذا خرجوا في مغازيهم أخذوا معهم من يعظم انتفاعه به ومعاونته له، ويحتاجون إلى مشاورته والإنتفاع برأيه ولسانه ويده وسيفه، فلم يكن رسول اللّٰه محتاجاً إلى علي في هذه الغزوة، حتّى يشاوره أو أن يستفيد من يده ولسانه وسيفه، فأخذ معه غيره، لأنّهم كانوا ينفعونه في هذه القضايا.

يقول: وتشبيه الشيء بالشيء يكون بحسب ما دلّ عليه السياق، ولا يقتضي المساواة في كلّ شيء، ألا ترىٰ إلى ما ثبت بالصحيحين من قول النبي في حديث الأُسارىٰ لمّا استشار أبابكر فأشار بالفداء، واستشار عمر فأشار بالقتل، قال: سأُخبركم عن صاحبيكم، مثلك يا أبابكر مثل إبراهيم، ومثلك يا عمر مثل نوح، فقوله صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم لهذا: مثلك مثل إبراهيم وعيسىٰ، وقوله لهذا: مثلك مثل نوح وموسىٰ، أعظم من قوله: أنت منّي بمنزلة هارون من موسىٰ.

هذا كلام ابن تيميّة، أي: قطعة من كلامه، وإنّا لنسأل اللّٰه سبحانه وتعالىٰ أنْ يعامل هذا الرجل بعدله، وأن يجازيه بكلّ كلمة ما يستحقّه.

وهنا ملاحظات مختصرة على هذا الكلام:

أوّلاً: إذا لم يكن لعلي في هذا الإستخلاف فضل ومقام، وكان هذا الإستخلاف أضعف من استخلاف غيره من الإستخلافات السابقة، فلماذا تمنّىٰ عمر أنْ يكون هذا الإستخلاف له؟ ولماذا تمنّىٰ سعد بن أبي وقّاص أن يكون هذا الإستخلاف له؟

ثانياً: قوله: «إنّ عليّاً خرج يبكي...»، هذا كذب، علي خرج يبكي لعدم حضوره في تلك الغزوة، ولما سمعه من المنافقين، لا لأنّ النبي صلّى اللّه عليه وآله خلّفه في النساء والصبيان.

وبعبارة أُخرىٰ: قول علي لرسول اللّه: أتخلّفني في النساء والصبيان، كان هذا القول قبل خروج رسول اللّه في الغزوة، قبل أنْ يخرج، وبكاء علي وخروجه خلف رسول اللّه والتقاؤه به وهو يبكي، كان بعد خروج رسول اللّه، وإنّما خرج ـ وكان يبكي ـ لِما سمعه من المنافقين، لا لأنّ هذا الإستخلاف كان ضعيفاً، فالقول بأنّه لمّا استخلف مع النساء والصبيان جعل يبكي ويعترض على رسول اللّه لهذا الإستخلاف، افتراء عليه.

وثالثاً: ذكره الحديث الذي شبّه فيه رسول اللّه أبا بكر بإبراهيم، وشبّه فيه عمر بنوح، وقوله: هذا الحديث في الصحيحين، هذا كذب، فليس هذا الحديث في الصحيحين، ودونكم كتاب البخاري ومسلم، ويشهد بذلك نفس كتاب منهاج السنّة، في هذه الطبعة الجديدة المحقّقة التي حقّقها الدكتور محمّد رشاد سالم، المطبوعة في السعوديّة في تسعة أجزاء، راجعوا عبارته هنا، إذْ يقول محقّقه في الهامش: إنّ هذا الحديث إنّما هو في مسند أحمد، ويقول محقّقه ـ أي محقّق المسند وهو الشيخ أحمد شاكر في الطبعة الجديدة ـ: هذا الحديث ضعيف.

وهو أيضاً في مناقب الصحابة لأحمد بن حنبل، المطبوع في جزئين في السعودية أخيراً، فراجعوا لتروا المحقق يقول في الهامش: إنّ سنده ضعيف.

فالحديث ليس في الصحيحين، ليعارض به حديث المنزلة الموجود في الصحيحين، وإنّما هو في بعض الكتب، وينصّ المحققون في تعاليقهم على تلك الكتب بضعف هذا الحديث.

وكأنّ ابن تيميّة ما كان يظنّ أن ناظراً ينظر في كتابه، وأنّه سيراجع الصحيحين، ليظهر كذبه ويتبيّن دجله.

وأمّا ما في كلامه من الطعن لأمير المؤمنين، فكما ذكرنا، نحيل الأمر إلى اللّٰه سبحانه وتعالىٰ، وهو أحكم الحاكمين.

مع الأعور الواسطي:

ومثل كلمات ابن تيميّة كلمات يوسف الأعور الواسطىٰ، فله رسالة في الرد على الشيعة، يقول هذا الرجل:

لو سلّمنا دلالة حديث المنزلة على الخلافة، فقد كان في خلافة هارون عن موسىٰ فتنة وفساد وارتداد المؤمنين وعبادتهم العجل، وكذلك خلافة علي، لم يكن فيها إلّا الفساد، لم يكن فيها إلّا الفتنة، ولم يكن فيها إلّا قتل للمسلمين في وقعة الجمل وصفين.

وهذا كلام هذا الناصبي الخبيث.

وبعدُ، إذا لم يكن لاستخلاف أمير المؤمنين عليه السّلام في تبوك قيمة، ولم يكن له هذا الإستخلاف مقاماً، بل كان هذا الإستخلاف أضعف من استخلاف مثل ابن أُم مكتوم، فلماذا هذا الإهتمام بهذا الحديث بنقل طرقه وأسانيده، وبالتحقيق في رجاله، وبالبحث في دلالاته ومداليله؟

إذا كان شيئاً تافهاً لا يستحق البحث، وكان أضعف من أضعف الإستخلافات، فلماذا هذه الإهتمامات؟

ولماذا قول عمر: لو كان لي واحدة منهنّ كان أحبّ إليّ ممّا طلعت عليه الشمس؟

وقول سعد: والله لأنْ تكون لي إحدىٰ خلاله الثلاث أحبّ إليّ من أن يكون لي طلعت عليه الشمس؟

ولماذا استشهاد معاوية بهذا الحديث أمام ذلك الرجل الذي سأله مسألةً، وكان معاوية بصدد بيان مقام علي وفضله؟

ولماذا كلّ هذا السعي لإبطال هذا الحديث وردّه؟

ألم يقل الفضل ابن روزبهان ـ الذي هو الآخر من الرادّين على الإماميّة واستدلالاتهم بالأحاديث النبويّة ـ ما نصّه: يثبت به ـ أي بحديث المنزلة ـ لأمير المؤمنين فضيلة الأُخوّة والمؤازرة لرسول الله في تبليغ الرسالة وغيرهما من الفضائل.

وهكذا تسقط المناقشة الثانية.

الجواب عن المناقشة الثالثة:

والمناقشة الثالثة كانت دعوىٰ اختصاص حديث المنزلة بغزوه تبوك.

نعم، لو كان الحديث مختصّاً بغزوة تبوك، ولو سلّمنا بأنّ سبب الورود وشأن النزول مخصِّص، لكان لهذا الإشكال ولهذه المناقشة وجه.

ولكن حديث المنزلة ـ كحديث الثقلين وكحديث الغدير ـ كرّره رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم في مواطن كثيرة، وهذه كتب القوم موجودة بين أيدينا، والباحث الحرّ المنصف يمكنه العثور على تلك الروايات، وتلك المواطن الكثيرة التي ذكر فيها رسول الله هذا الحديث.

مواطن ورود حديث المنزلة:

وأنا أذكر لكم بعض تلك المواطن ومصادر ورود حديث المنزلة فيها، أُحاول أن أختصر:

المورد الأول: قصة المؤاخاة

قال ابن أبي أوفىٰ: لمّا آخىٰ النبي صلّى اللّه عليه وآله بين أصحابه، وآخىٰ بين أبي بكر وعمر، قال علي: يا رسول اللّه ذهب روحي، وانقطع ظهري، حين رأيتك فعلت مافعلت بأصحابك غيري، فإن كان هذا من سخط عَلَيّ فلك العتبىٰ والكرامة، فقال رسول اللّه: «والذي بعثني بالحقّ، ما أخّرتك إلّا بنفسي، وأنت منّي بمنزلة هارون من موسىٰ غير أنّه لا نبي بعدي، وأنت أخي ووارثي»، قال: ما أرث منك يا رسول اللّه؟ قال: «ما ورّث الأنبياء من قبلي»، قال: ما ورّث الأنبياء من قبلك؟ قال: «كتاب ربّهم وسنّة نبيّهم»، وأنت معي في قصري في الجنّة، مع فاطمة ابنتي، وأنت أخي ورفيقي»، ثمّ تَلا رسول اللّه قوله تعالىٰ: ﴿إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ﴾.

ذكر هذا الحديث الحافظ جلال الدين السيوطي في [الدر المنثور] في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلاً وَمِنَ النَّاسِ﴾[1]، ولاحظوا المناسبة بين هذا الحديث وبين الآية: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلاً وَمِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾.

رواه الحافظ السيوطي في كتابه المذكور عن جماعة من الأئمة: عن البغوي، والباوردي، وابن قانع، والطبراني، وابن عساكر[2].

---

(١) سورة الحج (٢٢): ٧٥.

(٢) الدرّ المنثور ٦/٧٦ـ٧٧.

وهو أيضاً: في مناقب علي لأحمد(١)، وفي الرياض النضرة في مناقب العشرة المبشرة(٢)، وفي كنز العمال أيضاً عن مناقب علي(٣).

المورد الثاني: في حديث الدار ويوم الإنذار

ففي رواية بعض المصادر عن أبي إسحاق الثعلبي في [تفسيره] الكبير ذكر هذا اللفظ: «فأيّكم يقوم فيبايعني على أنّه أخي ووزيري ووصيّي ويكون منّي بمنزلة هارون من موسىٰ إلّا أنّه لا نبي بعدي؟».

المورد الثالث: في خطبة غدير خم

وقد تقدم في بحث حديث الغدير.

المورد الرابع: في قضية سد الأبواب

وقد أشرنا إليه، وفي رواية هناك يقول رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: «وإنّ عليّاً منّي بمنزلة هارون من موسىٰ»، رواه بهذا اللفظ: المحدّث الفقيه ابن المغازلي في كتاب [مناقب أمير المؤمنين](٤).

المورد الخامس:

هو المورد الذي قرأناه عن عمر بن الخطّاب عن مصادر كثيرة قال عمر: كفّوا عن ذكر علي... إلى آخره.

---

(١) فضائل الإمام علي عليه السّلام: ١٤٢ رقم ٢٠٧.

(٢) الرياض النضرة ٣/ ١٨٢، قطعة منه.

(٣) كنز العمّال ٩/ ١٦٧ رقم ٢٥٥٥٤ و١٣/ ١٠٥ رقم ٣٦٣٤٥.

(٤) مناقب الإمام علي بن أبي طالب عليه السّلام: ٢٥٥ ـ ٢٥٧.

المورد السادس: في قضية ابنة حمزة سيّد الشهداء

وذلك أنّها لمّا أتت من مكة، ووصلت إلى المدينة المنورة، تخاصم فيها علي وجعفر وزيد، وفي هذه القضية تحاكموا إلى رسول اللّه، فقال رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم لعلي: «أمّا أنت يا علي، فأنت منّي بمنزلة هارون من موسىٰ إلّا النبوّة».

روىٰ هذا الخبر الحافظ ابن عساكر في [تاريخ دمشق][1]، وقد أُخرج الخبر: في مسند أحمد[2]، وفي سنن البيهقي[3]، وغير هما من المصادر، لكن بدل حديث المنزلة: «أنت منّي وأنا منك».

المورد السابع: في حديثٍ عن جابر

قال: جاء رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم ونحن مضطجعون في المسجد، قال رسول اللّه: «أترقدون بالمسجد! إنّه لا يرقد فيه»، فحينئذ خاطب عليّاً وكان علي فيهم قال: «تعال يا علي، إنّه يحلّ لك في المسجد ما يحلّ لي، أما ترضىٰ أنْ تكون منّي بمنزلة هارون من موسىٰ إلّا النبوّة».

وهذا أيضاً في [تاريخ دمشق][4].

المورد الثامن:

«يا أمّ سلمة، إنّ عليّاً لحمه من لحمي ودمه من دمي، وهو منّي بمنزلة هارون من موسىٰ إلّا أنّه لا نبي بعدي».

---

(١) ترجمة الإمام علي عليه السّلام من تاريخ مدينة دمشق ١/ ٣٦٨ رقم ٤٠٩.

(٢) مسند أحمد ١/ ١٨٥ رقم ٩٣٣.

(٣) سنن البيهقي ٨/ ٦.

(٤) ترجمة الإمام علي عليه السّلام من تاريخ مدينة دمشق ١/ ٢٩٠ رقم ٣٢٩.

وهذا الحديث أيضاً في [تاريخ دمشق][1].

وهناك موارد أكثر، وقد تتبعت تلك الموارد وسجّلتها، ولكن أكتفي بهذا المقدار لغرض الإختصار.

واندفعت المناقشات كلّها، وتمّت دلالة حديث المنزلة على خلافة أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام.

خلاصة دلالة حديث المنزلة علىٰ الخلافة

وتتلخص وجوه الدلالة على الخلافة، أي على كون الحديث نصّاً في الولاية والإمامة، بعد رسول اللّٰه مباشرةً في:

أوّلاً: تمنّيات بعض أكابر الأصحاب.

ثانياً: تكرار النبي هذا الحديث.

ثالثاً: القرائن الداخلية في الحديث وفي ألفاظه المختلفة، وأقرأ لكم عدّةً من تلك القرائن:

منها: قوله صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم في هذا الحديث: «لابدّ أنْ أُقيم أو تقيم»، ممّا يدلّ على أنّه لا يمكن أن ينوب أحد مناب رسول اللّٰه في أمر من الأمور غير علي، ولهذا نظائر كثيرة، منها إبلاغ سورة براءة إلىٰ أهل مكة.

ومن القرائن الداخلية أيضاً: قوله صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم: «خلّفتك أنْ تكون خليفتي».

وهذا أيضاً قد تقدّم.

ومنها: قوله صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسىٰ... فإنّ المدينة لا تصلح إلّا بي أو بك».

---

(١) ترجمة الإمام علي عليه السّلام من تاريخ مدينة دمشق ١/ ٣٦٥ رقم ٤٠٦.

أخرجه الحاكم في [المستدرك] وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

ومن القرائن أيضاً: قوله لعلي: «لك من الأجر مثل مالي ولك من المغنم مثل مالي».

رواه صاحب [الرياض النضرة في مناقب العشرة المبشّرة][١].

وفي حديثٍ أيضاً من أحاديث المنزلة يقول رسول اللّه: «إنّه لا ينبغي أن أذهب إلّا وأنت خليفتي».

وهذا الحديث صحيح قطعاً، وهو موجود: في [مسند أحمد][٢]، وفي مسند أبي يعلى، وفي المستدرك[٣]، وفي تاريخ دمشق[٤]، وفي تاريخ ابن كثير[٥]، وفي الإصابة لابن حجر[٦]، وغيرها من المصادر.

ومن القرائن: قوله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: «أنت خليفتي في كلّ مؤمن بعدي، أنت منّي بمنزلة هارون من موسىٰ وأنت خليفتي في كلّ مؤمن بعدي».

وهو أيضاً بسند صحيح في [السنن] للنسائي[٧].

وأمّا القرائن الخارجية فما أكثرها.

وإلى الآن انتهينا من البحث عن حديث المنزلة سنداً ودلالة، وظهر: إنّ حديث المنزلة نصّ في خلافة علي عن رسول اللّه.

ومن يسعىٰ وراء حمل الإمامة والخلافة بعد رسول اللّه على أن يكون في

---

(١) الرياض النضرة ٣/ ١١٩.

(٢) مسند أحمد ١/ ٥٤٥ رقم ٣٠٥٢.

(٣) المستدرك على الصحيحين ٣/ ١٣٣ ـ ١٣٤.

(٤) ترجمة الإمام علي عليه السّلام من تاريخ مدينة دمشق ١/ ٢٠٩ رقم ٢٥١.

(٥) البداية والنهاية المجلد ٤ الجزء ٧/ ٣٣٨.

(٦) الإصابة ٤/ ٢٧٠.

(٧) السنن الكبرى: كتاب الخصائص، ذكر خصائص أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب رضي اللّه عنه، ٥/ ١١٣ رقم ٨٤٠٩.

المرتبة الرابعة، عليه أنْ يثبت حقيّة خلافة المشايخ بالأدلة القطعية، حتّى يحمل هذا الحديث على المرتبة الرابعة المتأخّرة عن عثمان، وإلّا فلا يتمّ هذا الحمل.

ويدلّ هذا الحديث أيضاً على عصمة أمير المؤمنين.

ويدلّ أيضاً على أفضليّة أمير المؤمنين من جهة الأعلميّة وغيرها.

قصة أروى مع معاوية

والآن يعجبني أنْ أقرأ عليكم هذا الخبر، وإن طال بنا البحث:

دخلت أروىٰ بنت الحارث بن عبدالمطّلب بن هاشم على معاوية، وهي عجوز كبيرة، فقال لها معاوية: مرحباً بك يا خالة، كيف أنت؟

فقالت: بخير يابن أُختي، لقد كفرت النّعمة، وأسأت لابن عمّك الصحبة، وتسمّيت بغير اسمك، وأخذت غير حقّك، وكنّا أهل البيت أعظم الناس في هذا الدين بلاءاً، حتّى قبض اللّه نبيّه مشكوراً سعيه، مرفوعاً منزلته، وَثَبت علينا بعده بنو تيم وعدي وأُميّة، فابتزّونا حقّنا، ولّيتم علينا تحتجّون بقرابتكم من رسول اللّه، ونحن أقرب إليه منكم وأولىٰ بهذا الأمر، وكنّا فيكم بمنزلة بني إسرائيل في آل فرعون، وكان علي بن أبي طالب بعد نبيّنا بمنزلة هارون من موسىٰ.

فقال لها عمرو بن العاص: كفّي أيّتها العجوز الضالّة، وقصّري عن قولك مع ذهاب عقلك.

فقالت: وأنت يابن النابغة، تتكلّم وأُمّك كانت أشهر بغيّة بمكّة، وأرخصهنّ أُجرة، وادّعاك خمسة من قريش، فسألتْ أُمّك عنهم فقالت: كلّهم أتاني، فانظروا أشبههم به فألحقوه به، فغلب عليك شبه العاص بن وائل، فألحقوك به.

فقال مروان: كفّي أيّتها العجوز، واقصري لما جئتي له.

قالت: وأنت أيضاً يابن الزرقاء تتكلّم.

ثمّ التفتت إلى معاوية فقالت: واللّٰه ما جرّأهم عَلَيّ هؤلاء غيرك، فإنّ أُمّك القائلة في قتل حمزة:

نحن جزيناكم بيوم بدرِ والحربُ بعد الحربِ ذات سعرِ

ماكان لي في عتبة من صبرِ وشكرُ وحشيٍ عَلَيّ دهري

حتّى ترمّ أعظمي في قبري

فأجابتها بنت عمّي وهي تقول:

خزيتِ في بدرٍ وبعدَ بدر يابنة جبّارٍ عظيمِ الكفرِ

فقال معاوية: عفىٰ اللّٰه عمّا سلف يا خالة، هات حاجتك.

فقالت: مالي إليك حاجة، وخرجت عنه.

وفي رواية: قالت: أُريد ألفي دينار لأشتري بها عيناً فوّارة في أرض خرّارة، تكون لفقراء بني الحارث بن عبدالمطّلب، وألفي دينار أُخرىٰ أُزوّج بها فقراء بني الحارث، وألفي دينار أُخرىٰ أستعين بها على شدّة الزمان.

فأمر لها معاوية بذلك.

فأروىٰ هذه ابنة عمّ النبي صلّى اللّٰه عليه وآله، استشهدت بحديث المنزلة، واستدلّت على إمامة أمير المؤمنين به، وشبّهت عليّاً بهارون، وأيضاً شبّهت أهل البيت ببني إسرائيل في آل فرعون.

وهذا الخبر تجدونه مع اختلاف في بعض الألفاظ: في [العقد الفريد]، وفي [تاريخ أبي الفداء]، وفي [روضة المناظر] لابن الشحنة الحنفي، الذي هو أيضاً من التواريخ المعتبرة[1].

وهكذا، فقد تمّت الدلالة وسقطت المناقشات كلّها، والحمد للّٰه.

---

(١) العقد الفريد ٢/١١٩، تاريخ أبي الفداء (المختصر في أحوال البشر) ١/١٨٨، روضة المناظر، حوادث سنة ٦٠.

ثانياً: المناقشات غير العلميّة

وتصل النوبة الآن إلى الطرق الأُخرىٰ والأساليب غير العلمية في ردّ حديث المنزلة، أذكرها باختصار وإنْ طال بنا المجلس، لئلّا يبقىٰ شيء من البحث إلى الليلة القادمة.

الطرق الأول:

الطريق الذي مشوا عليه بعد المناقشات الفاشلة، هو تحريف الحديث، فبعد أنْ عرفوا أن لا جدوىٰ في المكابرة في أسانيد الحديث ودلالاته، رأىٰ بعض النواصب أنْ لا مناص من تحريف الحديث، ولكنْ ما أشنع تحريفه وما أقبح صنيعه، إنّه حرّف الحديث تحريفاً لا يصدر من الكفّار.

لاحظوا: في ترجمة حريزبن عثمان من [تاريخ بغداد] للخطيب البغدادي، وأيضاً في كتاب [تهذيب التهذيب] لابن حجر العسقلاني، يروون عن حريز قوله:

هذا الذي يرويه الناس عن النبي صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم أنّه قال لعلي: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسىٰ»، هذا حق، ولكنْ أخطأ السامع، يقول الراوي: قلت: ما هو؟ قال: إنّما هو: أنت منّي بمنزلة قارون من موسىٰ، قلت: عمّن ترويه؟ قال: سمعت الوليدبن عبدالملك يقوله وهو على المنبر[1].

فماذا تقولون لهذا الرجل ولرواة هذا الخبر، ولكنّ الأسف كلّ الأسف أن يكون حَريز هذا من رجال البخاري، أن يكون من رجال الصحاح سوىٰ مسلم، كلّهم يعتمدون عليه وينقلون عنه ويصحّحون خبره، وعن أحمدبن حنبل أنّه عندما سئل عن هذا الرجل قال: ثقة ثقة ثقة.

---

(١) تاريخ بغداد ٢٦٨/٨ رقم ٤٣٦٥، تهذيب التهذيب ٢٠٩/٢.

والحال أنّهم يذكرون بترجمة هذا الرجل: إنّه كان يشتم عليّاً، ويتحامل عليه بشدّة، نصّوا على أنّه كان ناصبيّاً، وأنّه كان يقول: لا أُحبّ عليّاً، قَتَل آبائي.

كان يقول لنا إمامنا ـ يعني معاوية ـ ولكم إماكم ـ يعني عليّاً، وكان يلعن عليّاً بالغداة سبعين مرّة وبالعشيّ سبعين مرّة.

وقد نقلوا عنه أشياء أُخرىٰ غير هذه.

مع ذلك يصحّحون خبره، وأحمد بن حنبل يكرّر توثيقه: ثقة ثقة ثقة! ويروي عنه البخاري وأصحاب الصحاح عدا مسلم.

ومن هنا يمكن للباحث الحرّ أنْ يعرف موازين هؤلاء ومعاييرهم في تصحيح الحديث وتوثيق الراوي، وأنّهم كيف يتعاملون مع علي وأهل البيت.

الطريق الثاني:

إنّه عَمَدَ بعضهم إلى وضع حديث المنزلة للشيخين، فروىٰ عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم إنّه قال: أبو بكر وعمر منّي بمنزلة هارون من موسىٰ.

هذا الحديث يرويه الخطيب البغدادي، في [تاريخ بغداد](1) وعنه المنّاوي في كتاب [كنوز الحقائق من حديث خير الخلائق].

إلّا أن من حسن الحظ أنّ ابن الجوزي قد أورد هذا الحديث الموضوع لكن لا في الموضوعات، بل في [العلل المتناهية في الأحاديث الواهية] وقال: حديث لا يصح(2).

وأيضاً: يقول الذهبي في كتابه [ميزان الإعتدال]: هذا حديث منكر(3).

---

(١) تاريخ بغداد ١١ / ٣٨٥ رقم ٦٢٥٧، كنوز الحقائق من حديث خير الخلائق ـ حرف الألف.

(٢) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية ١ / ١٩٩ رقم ٣١٢.

(٣) ميزان الإعتدال ٥ / ٤٧٣ رقم ٦٩٠٠.

ويعيد ذكره أيضاً مرّتين ويقول: خبر كذب(١).

وابن حجر العسقلاني أيضاً يكذّب هذا الحديث في [لسان الميزان](٢).

وحينئذ، لا يبقىٰ مجال لاستناد أحد إلىٰ هذا الحديث الموضوع الذي ينصّون على ضعفه أو وضعه وكذبه، مع عدم وجوده في شيء من الصحاح والمسانيد والسنن.

الطريق الثالث:

وتبقىٰ الطريقة الأخيرة، وهي ردّ حديث المنزلة وعدم قبول صحّة هذا الحديث، مع كونه في الصحيحين وغيرهما كما عرفتم.

وهذا الطريق مشىٰ عليه كثير من علمائهم، ممّا يدلّ على فشلهم في الطرق الأُخرىٰ، بعد عدم تمكّنهم من إبطال هذا الحديث بمناقشات علمية.

يقول أبو الحسن سيف الدين الآمدي: إنّ هذا الحديث غير صحيح.

وابن حجر المكي ينقل كلامه في [الصواعق المحرقة](٣).

وتجدون الإعتماد أيضاً على رأي الآمدي هذا في [شرح المواقف](٤) للشريف الجرجاني.

ويقول القاضي الإيجي في الجواب عن حديث المنزلة: إنّه لا يصحّ الإستدلال به من جهة السند(٥).

وهكذا غير هؤلاء الذين ذكرتهم، يردّون هذا الحديث بعدم صحّة سنده،

---

(١) ميزان الإعتدال ٥/ ٢٠٧ رقم ٦٠١٥.

(٢) لسان الميزان ٥/ ٩ رقم ٥٨٢٨ وفيه أبو بكر فقط.

(٣) الصواعق المحرقة: ٧٣.

(٤) شرح المواقف للجرجاني ٨/ ٣٦٢.

(٥) المصدر.

وغير واحد منهم يعتمد على كلام الآمدي.

لكن الآمدي يذكره الذهبي في [ميزان الإعتدال] ونصّ عبارته: قد نفي من دمشق لسوء اعتقاده، وصحّ عنه أنّه كان يترك الصلاة[١].

وأقول: إنْ كان ترك الصلاة عيباً مسقطاً للعدالة، وموجباً لسقوط الشخص وكلامه ورأيه في القضايا العلمية، فلماذا يعتمدون عليه وينقلون كلامه؟

ولكنْ عندي كثيرون من حفّاظ الحديث وكبار أئمّتهم الرواة للسنّة النبويّة، الأُمناء على الدين، يذكرون بتراجمهم أنّهم كانوا يتركون الصلاة، ولو اتّسع الوقت لذكرت لكم بعضهم، وذكرت بعض عباراتهم في الثناء عليهم وتبجيلهم وتوثيقهم وتعظيمهم، ممّا يدلّ على أنّ ترك الصلاة التي هي عمود الدين عند المسلمين ليس بطعن في شخص من هؤلاء.

(١) ميزان الإعتدال ٣/ ٣٥٨ رقم ٣٦٥٢.

خاتمة المطاف

فهذه مناقشاتهم، وهذه محاولاتهم، وهؤلاء علماؤهم وحفّاظهم، والذين يعتمدون عليهم في عقائدهم، وفي أحكامم وفروعهم الفقهيّة، ولو أنّ اللّٰه سبحانه وتعالىٰ لم يقدّر لهذه الأُمّة خيرة علمائها ـ من هذه الطائفة المظلومة التي أصبح حالها ـ كما قالت أروىٰ بنت الحارث حال بني إسرائيل في آل فرعون ـ لولا هؤلاء، لاندرس الدين وضاعت أثار سيّد المرسلين، ولكن اللّٰه سبحانه وتعالىٰ أتمّ الحجة بهؤلاء على غيرهم. وعلى الباحثين المنصفين الذين يريدون أنْ يعرفوا الحق فيتّبعونه أين ما كان، أنْ يتوصّلوا إلى واقعيات القضايا والأحوال.

وإنّنا نسأل اللّٰه تعالى أن يثبّتنا على هذه العقيدة المستندة إلى الكتاب والسنّة المعتبرة المقبولة عند الكل، وأنْ يوفّقنا لأنْ نؤدّي واجباتنا وتكاليفنا في تبيين الحقائق وتوضيح الأُمور على ما هي عليه، ونتمكّن من مساعدة أُولئك الذين يريدون الحقّ، يريدون الوصول إلى الواقع، يريدون الحصول على حقيقة الأمر، وما فيه رضىٰ اللّٰه ورسوله.

وصلّىٰ اللّٰه علىٰ محمّد وآله الطاهرين.


الدليل العقلي
على
إمامة علي عليه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيّدنا محمّد وآله الطيبين الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم من الأولين والآخرين.

يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿**أَفَمَنْ يَهْدي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لا يَهِدّي إِلاّ أَنْ يُهْدىٰ فَما لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ**﴾.

الحق في اللغة بمعنى الثبوت، ﴿**أَفَمَنْ يَهْدي إِلَى الْحَقِّ**﴾ أي: أفمن يهدي إلى الأمور الثابتة القطعيّة اليقينية، هذا الذي يهدي إلى الواقع، ﴿**أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ**﴾ أم الذي لا يهتدي ﴿**إِلاّ أَنْ يُهْدىٰ فَما لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ**﴾[1].

هذا الذي يقوله الله سبحانه وتعالى إرشاد إلى قاعدة عقلية قطعية عند جميع العقلاء من مسلمين وغير مسلمين، إنّهم إذا أرادوا الوصول إلى أمر واقع وإلى حقيقة من الحقائق، يهتدون بمن له علم بتلك الحقيقة ويهدي ويوصل الإنسان إلى تلك الحقيقة، يرجعون إلى هكذا شخص، أمّا الذي ليس بمهدي، ليس بعارف بالحقيقة، الذي لا يهتدي إلى الواقع، كيف يمكن أن يكون هادياً للآخرين إلى الواقع؟

ومن هنا قرّر العلماء من الفريقين على أنّ العقائد يجب أن يتوصل إليها

---

(١) سورة يونس (١٠): ٣٥.

الإنسان بالقطع واليقين، ولا يكفي في العقيدة الظن والتقليد، ويقول اللّٰه سبحانه وتعالىٰ ﴿إِنَّ الظَّنَّ لا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾[1]، الظن لا يغني من الواقعيّات شيئاً، الواقعيّات والأمور الحقيقيّة، المطلوب فيها القطع واليقين، لا يكفي فيها الظن، ولا يكفي فيها الأخذ بأقوال الآخرين، وهذه قاعدة عقليّة، والقرآن الكريم يشير ويرشد إلى هذه القاعدة العقلية القطعية.

وحينئذ، إذا دار الأمر بين رجلين، أحدهما مهتدي ويمكنه هداية الآخرين إلى العقائد الحقة والأُمور الواقعية، والشخص الآخر يحتاج إلى من يهديه، يحتاج إلى من يرشده ويأخذ بيده، كيف يمكن الحكم بالاهتداء وبأخذ الحقائق والواقعيات ممّن هو بنفسه يحتاج إلى من يهديه؟

أمّا نحن، فنعتقد بأنّ الإمامة أمر لا يكون إلّا من اللّٰه سبحانه وتعالىٰ، الإمامة جعل ونصب من اللّٰه سبحانه وتعالى، ولا فرق بين الإمامة والنبوّة من هذه الحيثيّة، وحينئذ، نحتاج في معرفة الإمام وتعيّنه إلى نصٍّ قطعيّ، أو إلى أدلّة تقتضي أن يكون الشخص هو الإمام لكونه مهتدياً وهادياً.

وأيضاً، لو قام الدليل على عصمة شخص أو أشخاص، فإنّ العصمة إنْ وجدت في شخص لا يجوّز العقل الإهتداء بغير هذا الشخص مع وجوده، ومع التمكن منه ولو بالواسطة، لذا جعلنا الإمامة إمّا بالنص وإمّا بالعقل، والنص إمّا من الكتاب وإمّا من السنّة القطعيّة.

وكان حديث المنزلة ـ وهو آخر الأدلّة اللفظية التي بحثنا عنها ـ دليلاً على إمامة أمير المؤمنين عليه السّلام من الجهات الثلاثة جميعاً، فلقد كان هذا الحديث نصّاً في إمامة أمير المؤمنين، ودليلاً على عصمته، ودليلاً على أفضليّته عليه السّلام

(١) سورة النجم (٥٣): ٢٨.

من سائر الصحابة.

وقد بحثنا عن مدلول هذا الحديث وفقهه، وبيّنا اندفاع الشبهات التي طرحت في كتب الأُصول والكلام عليه وعلى الإستدلال به على إمامة أمير المؤمنين، وكان عمدتها ثلاثة شبهات ذكرتها وبيّنت اندفاعها بوجوه قويّة وبأدلّة عديدة.

وموضوع بحثنا في هذه الليلة هو الاستدلال بما يحكم به العقل على إمامة أمير المؤمنين عليه السّلام، أي الدليل العقلي على الإمامة.

الأوصاف المجمع عليها في الإمام

لو راجعتم كتب العقائد والكلام عند أهل السنّة ككتاب: [المواقف في علم الكلام] للقاضي الإيجي، و[شرح المواقف] للشريف الجرجاني، و[شرح] القوشچي على التجريد، و[شرح المقاصد] لسعد الدين التفتازاني، و[شرح العقائد النسفية]، وغير هذه الكتب التي هي من أُمّهات كتب العقيدة والكلام عند أهل السنّة. لرأيتم أنّهم يذكرون في المباحث المتعلقة بالإمام فصولاً، منها:

إنّ نصب الإمام إنّما يكون بالإختيار، وليس بيد اللّٰه سبحانه وتعالىٰ، خلافاً للإماميّة.

وإذا كان نصب الإمام عندهم بالإختيار، فإنّهم يذكرون ـفي فصل آخرـ الشروط التي يجب توفّرها في الإمام حتّى يُختار للإمامة.

وإذا راجعتم ذلك الفصل الذي يذكرون فيه الشروط، يذكرون هناك أوصافاً ويقسّمونها إلى قسمين:

قسم قالوا بأنّها أوصاف مجمع عليها.

وقسم هي أوصاف وقع الخلاف فيها.

ونحن نتكلّم على ضوء تلك الشروط التي ذكروها على مسلكهم في تعيين الإمام وهو الإختيار، تلك الشروط المجمع عليها بينهم، الشروط التي ذكروها

وأوجبوا توفّرها في الإمام كي يختار إماماً على المسلمين بعد رسول الله.

نتكلّم معهم بغضّ النظر عن مسلكنا في تعيين الإمام، وهو أنّه بيد الله سبحانه وتعالىٰ.

فما هي تلك الشروط والأوصاف التي أجمعوا على ضرورة وجودها في الإمام حتى يختار إماماً؟

تلك الشروط المجمع عليها بينهم:

الشرط الأول: العلم

بأن يكون عالماً بالأصول والفروع، بحيث يمكنه إقامة الحجج والبراهين على حقيّة هذا الدين، ويمكنه دفع الشبهات الواردة من الآخرين، بأن يدافع عن هذا الدين من الناحية الفكرية، ويمكنه دفع الشبهات والإشكالات الواردة في أصول الدين وفروعه من المخالفين.

الشرط الثاني: العدالة

بأنْ يكون عادلاً في أحكامه، وفي سيرته وسلوكه مع الناس، وفي أحكامه عندما يتصدىٰ لرفع نزاع بين المسلمين، أن يكون عادلاً عندما يريد أن يقسّم بينهم بيت المال، أن يكون عادلاً في تصرّفاته المختلفة المتعلّقة بالشؤون الشخصية والعامة.

الشرط الثالث: الشجاعة

بأن يكون شجاعاً، بحيث يمكنه تجهيز الجيوش، والوقوف أمام هجمات الأعداء، بحيث يمكنه الدفاع عن حوزة الدين وعن بيضة الإسلام والمسلمين.

هذه هي الشروط المتفق عليها عندهم، التي يجب توفرها في الشخص حتى يمكن اختياره للإمامة على مسلكهم من أنّ الإمامة تكون بالإختيار.

ولابدّ وأنّكم تحبّون أنْ أقرأ لكم نصّاً من تلك الكتب التي أشرت إليها، لتكونوا على يقين ممّا أنسبه إليهم، ومن حقّكم أن تطالبوا بقراءة نص من تلك النصوص:

جاء في كتاب [المواقف في علم الكلام] وشرح المواقف[1] ما نصّه:

«المقصد الثاني: في شروط الإمامة:

الجمهور على أنّ أهل الإمامة ومستحقّها من هو مجتهد في الأُصول والفروع ليقوم بأُمور الدين، متمكّناً من إقامة الحجج وحلّ الشبه في العقائد الدينية، مستقلاً بالفتوىٰ في النوازل وأحكام الوقائع نصّاً واستنباطاً، لأنّ أهمّ مقاصد الإمامة حفظ العقائد وفصل الحكومات ورفع المخاصمات، ولن يتمّ ذلك بدون هذا الشرط».

إذن، الشرط الأول: أن يكون عالماً مجتهداً بتعبيره هو في الأصول والفروع، ليقوم بأمور الدين، وليكون متمكناً من إقامة الحجج والبراهين، ودفع الشبه المتوجهة إلى العقائد من قبل المخالفين.

الشرط الثاني: «ذو رأي وبصارة، بتدبير الحرب والسلم وترتيب الجيوش وحفظ الثغور، ليقوم بأُمور الملك، شجاع ليقوىٰ على الذب عن الحوزة والحفظ لبيضة الإسلام بالثبات في المعارك».

لاحظوا بدقة ولا تفوتنّكم الكلمات الموجودة في هذا النص، وكتاب المواقف وشرح المواقف من أهم كتب القوم في علم الكلام، فالشرط الثاني هو الشجاعة.

---

(١) شرح المواقف ٨/ ٣٤٩.

«وقيل في مقابل قول الجمهور: لا يشترط في الإمامة هذه الصفات، لأنّها لا توجد الآن مجتمعة».

وكتاب المواقف إنّما أُلّف في القرن السابع أو الثامن من الهجرة، وهذه الصفات غير مجتمعة في الحكّام في ذلك الوقت، إذن يجب عليهم أن يرفعوا اليد عن اعتبارها في الإمام، ويقولوا بإمامة من لم يكن بعالم أو لم يكن بشجاع وحتّى من يكون فاسقاً فاجراً، كما سنقرأ صفة العدالة أيضاً وهو الشرط الثالث:

يقول: «نعم يجب أن يكون عدلاً، لئلّا يجور، فإنّ الفاسق ربّما يصرف الأموال في أغراض نفسه فيضيع الحقوق».

«فهذه الصفات شروط معتبرة في الإمامة بالإجماع».

هذا نصّ عبارته.

ثم يقول: «وهاهنا صفات أُخرىٰ في اشتراطها خلاف».

إذن، نتكلّم معهم باعتبارنا عقلاء مثلهم، ونعتبر هذه الصفات الثلاث أيضاً في الإمام، ونفترض أنّ الإمامة تثبت بالإختيار، والإمامة مورد نزاع بيننا وبينهم، فنحن نقول بإمامة علي وهم يقولون بإمامة أبي بكر.

فلنلاحظ إذن، هل هذه الصفات المعتبرة بالإجماع في الإمام، المجوّز توفّرها فيه لانتخابه واختياره إماماً، هل هذه الصفات توفّرت في علي أو في أبي بكر، حتّى نختار عليّاً أو نختار أبابكر؟ ومع غضّ النظر عن الكتاب والسنّة الدالّين على إمامة علي بالنص أو غير ذلك؟

نحن والعقل الذي يقول بأنّ الرئيس للأُمّة والخليفة عن النبي صلّى اللّه عليه وآله والقائم مقامه لإدارة امور المسلمين، يجب أن يكون واجداً لهذه الصفات المجمع عليها، ونحن تبع لهذا الإجماع الذي هم يدّعونه على هذه الصفات.

وأيضاً: نحن نوافق على هذا الإجماع، وإن كنّا نقول باعتبار العصمة التي هي

أعلىٰ من العدالة، لكن مع ذلك نبحث عن هذه المسألة في هذه الليلة مع غضّ النظر عن مسلكنا في ثبوت الإمامة وتعيين الإمام.

إذن، يتلخّص كلام القوم في الصفات اللازم وجودها في الإمام بالإجماع في ثلاثة صفات:

أنْ يكون متمكناً من إقامة الحجج وحلّ الشبه في العقائد الدينية، لأنّ أهم مقاصد الإمامة حفظ العقائد فصل الخصومات، فلابدّ وأن يكون عالماً في الدين بجميع جهاته من أُصوله وفروعه، ليتمكّن من الدفاع عن هذا الدين إذا ما جاءت شبهة أو توجّهت هجمة فكرية.

وأن يكون شجاعاً، ليقوىٰ علىٰ الذبّ عن الحوزة والحفظ لبيضة الإسلام بالثبات في المعارك، لأنّ الإمام إذا فرّ من المعركة فالمأمومون يفرون، إذا فرّ القائد فالجنود يفرّون تبعاً له، إذا انكسر الرئيس انكسر الجيش كلّه، وهذا واضح، إذن بنصّ عبارة هؤلاء يجب أن يكون من أهل الثبات في المعارك.

وأن يكون عدلاً غير ظالم ولا فاسق.

فإمّا تكون هذه الصفات مجتمعة في علي دون غيره، فيكون علي هو الإمام، وإمّا تكون مجتمعة في غير علي فيكون ذاك هو الإمام، وإمّا تكون مجتمعة في كليهما، فحينئذ ينظر إلى أنّ أيّهما الواجد لهذه الصفات في أعلىٰ مراتبها، وإلّا فمن القبيح تقديم المفضول على الفاضل عقلاً، والقرآن الكريم يقول: ﴿**أَ فَمَنْ يَهْدي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لا يَهِدّي**﴾، من يكون عادلاً أولىٰ بأن يكون إماماً أو من يكون فاسقاً؟ العالم أولىٰ أن يكون إماماً نقتدي به أو من يكون جاهلاً؟ وعلى فرض أن يكون كلاهما عالمين فالأعلم هو المتعيّن أولا؟ لابدّ من الرجوع إلى حكم العقل والعقلاء في المسألة، ونحن نتكلّم على هذا الصعيد.

قالوا: هذه هي الصفات المعتبرة بالإجماع، أمّا أنْ يكون هاشمياً ففيه خلاف،

أمّا أنْ يكون معصوماً ففيه خلاف، أمّا يكون حرّاً، ربّما يكون فيه خلاف، ربّما ينسبون إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله أنه أمر بطاعة من وليّ على المسلمين وإنْ كان عبداً. ربما ينسبون إليه هكذا حديث، لكن هذه قضايا مختلف فيها، فالعصمة تقول بها الشيعة، وغيرهم لا يقولون بها، وكذا سائر الصفات فهي مورد خلاف، مثل أن يكون هاشمياً، أن يكون قرشياً، أن يكون حرّاً، وغير ذلك من الصفات المطروحة في الكتب.

أمّا الصفات المتفق عليها بين الجميع فهي: العلم والعدالة والشجاعة، ونحن نبحث على ضوء هذه الصفات.

علي عليه السّلام والعلم

العلم والتمكن من إقامة الحجج والبراهين على حقيّة هذا الدين، والتمكن من دفع شبه المخالفين، من الصفات المتفق عليها.

لندرس سيرة علي وسيرة أبي بكر، لندرس ما ورد في هذا وهذا، لندرس ما قاله رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، وما قاله الصحابة، وما قاله سائر العلماء في علي، وما قيل في أبي بكر.

ولا نرجع إلى شيء ممّا يروىٰ عن كلّ واحد منهما في حقّ نفسه، فعلي عليه السّلام يقول: «علّمني رسول صلّى اللّه عليه وآله ألف باب من العلم، يفتح لي من كلّ باب ألف باب»[1].

لا نرجع إلى هذا الخبر الثابت في المصادر، لأنّ المفروض أنّه في علي ومن علي، نرجع إلى غير هذه الروايات.

مثلاً يقول علي: «سلوني قبل أن تفقدوني»[2] هذا لم يرد عن أبي بكر، أبو بكر لم يقل في يوم من الأيام: سلوني قبل أن تفقدوني، لكن نضع مثل هذه

(١) كنز العمّال ١٣ / ١١٤ رقم ٣٦٣٧٢، ١٦٥ رقم ٣٦٥٠٠.

(٢) أخرجه أحمد في فضائل الامام علي عليه السّلام وابن سعد وابن عبدالبر وغيرهم، الإستيعاب ٣/١١٠٣، الرياض النضرة ٢ / ١٩٨، الصواعق المحرقة: ٧٦.

الروايات الواردة عن علي على جانب، وإنْ كنّا نستدلّ بها في مواضعها، وهي موجودة في كتب أهل السنّة.

لكنّا نريد أن ندرس سيرة هذين الرجلين، أن ندرس سيرة أمير المؤمنين وأبي بكر على ضوء ما ورد وما قيل فيهما عن رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم والصحابة والعلماء، لنكون على بصيرة من أمرنا، عندما نريد أن نختار وننتخب أحدهما للإمامة بعد رسول صلّى اللّه عليه وآله وسلّم على مسلك القوم.

أنا مدينة العلم وعلي بابها:

والآن نبحث عن الصفة الأولىٰ وهي العلم، والتمكن من إقامة الحجج والبراهين، ورسول اللّه يقول في علي: «أنا مدينة العلم وعلي بابها».

هذا الحديث موجود في كتبهم، يرويه:

١ ـ عبدالرزاق بن همّام الصنعاني.

٢ ـ يحيىٰ بن معين، الإمام في الجرح والتعديل، مع تصحيحه لهذا الحديث.

٣ ـ أحمد بن حنبل.

٤ ـ الترمذي.

٥ ـ البزّار.

٦ ـ ابن جرير الطبري.

٧ ـ الطبراني.

٨ ـ أبو الشيخ.

٩ ـ ابن السقا الواسطي.

١٠ ـ ابن شاهين.

١١ ـ الحاكم النيسابوري.

١٢ ـ ابن مردويه.

١٣ ـ أبو نعيم الإصبهاني.

١٤ ـ الماوردي.

١٥ ـ الخطيب البغدادي.

١٦ ـ ابن عبدالبر.

١٧ ـ السمعاني.

١٨ ـ ابن عساكر.

١٩ ـ ابن الأثير.

٢٠ ـ ابن النجّار.

٢١ ـ السيوطي.

٢٢ ـ القسطاني.

٢٣ ـ ابن حجر المكي.

٢٤ ـ المتقي الهندي.

٢٥ ـ علي القاري.

٢٦ ـ المنّاوي.

٢٧ ـ الزرقاني.

٢٨ ـ الشاه ولي الله الدهلوي.

وغيرهم، وكلّ هؤلاء شهدون بأنّ رسول الله قال في علي: «أنا مدينة العلم وعلي بابها»[١].

---

(١) تهذيب الآثار «مسند الإمام علي عليه السّلام»: ١٠٥ رقم ١٧٣، صحيح الترمذي ـ كما في جامع الأصول ٤٧٣/٩، وتاريخ الخلفاء للسيوطي: ١٧٠ وغيرهما ـ المعجم الكبير ٦٥/١١ رقم ١١٠٦١، تاريخ بغداد ←

وهل قال مثل هذا الكلام في غير علي؟

أنا دار الحكمة وعلي بابها:

ويقول رسول الله في حق علي: «أنا دار الحكمة وعلي بابها»، وعندما نراجع الكتب نرىٰ هذا الحديث يرويه:

١ ـ أحمد بن حنبل.

٢ ـ الترمذي.

٣ ـ محمّد بن جرير الطبري.

٤ ـ الحاكم النيسابوري.

٥ ـ ابن مردويه.

٦ ـ أبو نعيم.

٧ ـ الخطيب التبريزي.

٨ ـ العلائي.

٩ ـ الفيروز آبادي.

١٠ ـ ابن الجزري.

٤/٣٤٨، ٧/١٧٢، ١١/٢٠٤، الإستيعاب ٣/١١٠٢، فردوس الأخبار ١/٧٦، أُسد الغابة ٤/٢٢، الرياض النضرة ٢/٢٥٥، تهذيب الكمال ٢٠/٤٨٥، تاريخ جرجان: ٢٤، تذكرة الحفّاظ ٤/٢٨، البداية والنهاية: ٣٥٨٧، مجمع الزوائد ٩/١١٤، عمدة القاري في شرح صحيح البخاري ٧/٦٣١، اتحاف السادة المتقين ٦/٢٢٤، المستدرك على الصحيحين: ١٢٦٣ و١٢٧، ترجمة الإمام علي عليه السّلام من تاريخ مدينة دمشق ٢/٤٦٥ رقم ٩٨٤، جامع الأُصول ٨/٦٥٧ رقم ٦٥٠١، الجامع الصغير للسيوطي ١/٤١٥ رقم ٢٧٠٥، الصواعق المحرقة: ١٨٩، كنز العمّال ١١/٦١٤ رقم ٣٢٩٧٨و ٣٢٩٧٩، فيض القدير: ٣/٤٦.

١١ ـ ابن حجر العسقلاني.

١٢ ـ السيوطي.

١٣ ـ القسطلاني.

١٤ ـ الصالحي الدمشقي.

١٥ ـ ابن حجر المكي.

١٦ ـ المتقي الهندي.

١٧ ـ المنّاوي.

١٨ ـ الزرقاني.

١٩ ـ ولي اللّه الدهلوي.

وغيرهم.

وهؤلاء يشهدون بأنّ رسول اللّه قال في علي: «أنا دار الحكمة وعلي بابها»[1].

فإذا كان رسول اللّه يقول في حقّ علي هكذا، وهم يروون هذا الحديث، فهل علي المتمكن من إقامة الحجج والبراهين على حقيّة هذا الدين ودفع الشبه، أو غيره الذي لم يرد مثل هذا الحديث في حقّه؟

(١) فضائل الإمام علي عليه السّلام: ١٣٨ رقم ٢٠٣، سنن الترمذي ٥/٦٣٧، تهذيب الآثار «مسند علي عليه السّلام»: ١٠٤ رقم ٨، حلية الأولياء ١/٦٤، مشكاة المصابيح ٢/٥٠٤ رقم ٦٠٩٦، أسنى المطالب: ٧٠، الرياض النضرة ٢/٢٥٥، شرح المواهب اللدنيّة ٣/١٢٩، الجامع الصغير ١/٤١٥ رقم ٢٧٠٤، الصواعق المحرقة: ١٨٩، كنز العمّال ١١/٦٠٠ رقم ٣٢٨٨٩ و١٣/١٤٧ رقم ٣٦٤٦٢، فيض القدير ٣/٤٦.

أنت تبيّن لأُمّتي ما اختلفوا فيه من بعدي:

والأظهر من هذا قوله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم لعلي: «أنت تبيّن لأمّتي ما اختلفوا فيه من بعدي».

فقد نصب علياً للحكم بيننا في كلّ ما اختلفنا فيه، من أمور ديننا ودنيانا.

وهذا الحديث يرويه:

١ ـ الحاكم النيسابوري، ويصحّحه.

٢ ـ ابن عساكر، في تاريخ دمشق.

٣ ـ الديلمي.

٤ ـ السيوطي.

٥ ـ المتقي الهندي.

٦ ـ المنّاوي.

وجماعة آخرون يروون هذا الحديث(١).

ولم يرد مثل هذا الحديث في حقّ غير علي.

عليّ هو الأُذن الواعية:

وأيضاً، لمّا نزل قوله تعالىٰ: ﴿وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وٰاعِيَةٌ﴾(٢) نرىٰ رسول اللّه يصرّح بأنّ علياً هو الأُذن الواعية.

فيكون علي وعاءٌ لكلّ ما أنزل اللّه سبحانه وتعالىٰ، يكون وعاء لجميع

---

(١) المستدرك على الصحيحين ٣/ ١٢٢، ترجمة الإمام علي عليه السّلام من تاريخ مدينة دمشق ٢/ ٤٨٨ رقم ١٠٠٨ و١٠٠٩، كنز العمّال ١١/ ٦١٥ رقم ٣٢٩٨٣.

(٢) سورة الحاقة (٦٩): ١٢.

الحقائق، يكون واعياً لجميع الأُمور.

وهذا الحديث تجدونه في:

١ ـ تفسير الطبري.

٢ ـ تفسير الكشاف.

٣ ـ تفسير الرازي.

٤ ـ الدر المنثور، حيث يرويه السيوطي هناك عن: سعيد بن منصور، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وابن مردويه، وابن عساكر، والواحدي، وابن النجار.

وتجدونه أيضاً في:

٥ ـ حلية الأولياء.

٦ ـ مجمع الزوائد.

وفي غير هذه الكتب[1].

أقضاكم عليّ:

ويقول رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: «أقضاكم علي».

كنّا نحتاج إلى الإمام لرفع الخصومات والتنازعات والخلافات بين الناس كما ذكر صاحب شرح المواقف، ورسول اللّه يقول: «علي أقضاكم».

ولم يرد مثل هذا الكلام في حق غير علي.

فما ذنبنا إن قلنا بأنّ عليّاً هو المتعيّن للإمامة؟ حتّى لو كان الأمر موكولاً إلى الأُمّة، حتّى لو كان الأمر مفوّضاً إلى اختيار الناس؟ كان عليهم أنْ يختاروا عليّاً، لأنّ

---

(١) تفسير الطبري ٢٩/ ٣٥ـ٣٦، تفسير الزمخشري ٤/ ١٥١، تفسير الرازي ٣٠/ ١٠٧، الدرّ المنثور ٨/ ٢٦٧.

هذه هي الضوابط التي قرّروها في علم الكلام، وقالوا: بأن هذه الصفات هي صفات مجمع على اعتبارها في الإمام.

وحديث «أقضاكم علي» تجدونه في:

١ ـ صحيح البخاري.

٢ ـ مسند أحمد.

٣ ـ المستدرك.

٤ ـ سنن ابن ماجه.

٥ ـ الطبقات الكبرى.

٦ ـ الاستيعاب.

٧ ـ سنن البيهقي.

٨ ـ مجمع الزوائد.

٩ ـ حلية الأولياء.

١٠ ـ أُسد الغابة.

١١ ـ الرياض النضرة.

وفي غيرها من الكتب.

هذا فيما يتعلّق ـ باختصار ـ بكلمات رسول الله التي هم يروونها، وفيها شهادة رسول الله أو إخبار رسول الله بمقامات علي، وبأنّه المتمكن من إقامة الحجج، وإقامة البراهين، ودفع الشبه.

إنّ عليّاً هو المرجع من قبل رسول الله في رفع الخلافات، وهو المبيّن لما اختلف فيه المسلمون بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم.

كلمات الصحابة في المقام العلمي للإمام علي عليه السّلام:

وأمّا كلمات الصحابة فما أكثرها، وإنّي أنقل لكم نصّاً من أحد كبار الحفّاظ بترجمة أمير المؤمنين عليه السّلام، يشتمل هذا النص على شهادات من كبار الصحابة والتابعين في حقّ علي عليه السّلام من حيث مقامه العلمي.

يقول الحافظ النووي في كتاب [تهذيب الأسماء واللغات] حيث يترجم لعلي عليه السّلام:

أحد العلماء الربّانيين والشجعان المشهورين والزهاد المذكورين، وأحد السابقين إلى الإسلام....

إلى أن قال: أمّا علمه، فكان من العلوم في المحلّ العالي، روىٰ عن رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم خمسمائة حديث وستّة وثمانين حديثاً، اتفق البخاري ومسلم منها على عشرين، وانفرد البخاري بتسعة، ومسلم بخمسة عشر.

روىٰ عنه بنوه الثلاثة الحسن والحسين ومحمّد بن الحنفية، وروىٰ عنه: ابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس، وأبو موسىٰ، وعبداللّه بن جعفر، وعبداللّه بن الزبير، وأبو سعيد، وزيد بن أرقم، وجابر بن عبداللّه، وروىٰ عنه من التابعين خلائق مشهورون.

ونقلوا عن ابن مسعود قال: كنّا نتحدّث أن أقضىٰ المدينة علي.

قال ابن المسيّب: ما كان أحد يقول: سلوني غير علي.

وقال ابن عباس: وإذا ثبت لنا الشيء عن علي لم نعدل إلى غيره.

ثمّ يقول النووي:

وسؤال كبار الصحابة ـ متى قالوا كبار الصحابة فمقصودهم المشايخ الثلاثة وغيرهم من العشرة المبشرة، هذه الطبقة ـ ورجوعهم إلى فتاواه وأقواله في

المواطن الكثيرة والمسائل المعضلات، مشهور»[١].

فإذا كان كبار الصحابة يرجعون إلى علي في معضلاتهم، ويأخذون بقوله. ولم نجد ـ ولا مورداً واحداً ـ رجع فيه علي إلى واحد منهم، أو احتاج الأخذ عن أحدهم، فماذا يحكم عقلنا؟ وكيف تحكمون؟

جهل المشايخ وأعلام الصّحابة

لقد كان الإمام عليه السّلام هو المرجع الأعلى للمشايخ في المعضلات كما نصّ النووي، لكنّهم رجعوا كذلك إلى عدّةٍ من الصّحابة في موارد كثيرة ـ يذكرها ابن حزم الأندلسي في كلام له طويل ـ فيها جهل الصحابة وكبار الأصحاب بمسائل الدين، ورجوعهم إلى غيرهم.

يقول ابن حزم:

ووجدناهم ـ أي الصحابة ـ يقرّون ويعترفون بأنّهم لم يبلغهم كثير من السنن، وهكذا الحديث المشهور عن أبي هريرة ـ لاحظوا هذا الحديث المشهور عن أبي هريرة ـ يقول: إنّ إخواني من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق، وإنّ إخواني من الأنصار كان يشغلهم القيام على أموالهم».

وعلي ما شغله الصفق في الأسواق، ولم يشغله القيام بأمواله، وإنّما لازم رسول اللّه ليلاً ونهاراً، ولذا لم يثبت رجوعه إلى غير رسول اللّه ولا في موردٍ واحد.

يقول ابن حزم:

وهذا أبو بكر لم يعرف فرض ميراث الجدّة وعرّفه محمّد بن مسلمة والمغيرة بن شعبة [فاحتاج مثل أبي بكر إلى المغيرة بن شعبة في حكم شرعي!!]

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات ١/ ٣٤٤ـ٣٤٦.

وهذا أبو بكر سأل عائشة في كم كفّن رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله».

وهكذا يذكر موارد أُخرىٰ عنه، حيث جهل القضايا ورجع إلى غيره.

ثمّ يقول:

وهذا عمر يقول في حديث الاستئذان: أُخفي عَلَيّ، ألهاني الصفق في الأسواق، وقد جهل أيضاً أمر إملاص المرأة وعرّفه غيره، وغضب علىٰ عيينة بن حصن حتّى ذكّره الحر بن قيس، وخفي عليه أمر رسول اللّٰه بإجلاء اليهود، وخفي على أبي بكر قبله، وخفي على عمر أمره بترك الإقدام على الوباء وعرف ذلك عبدالرحمن بن عوف، وسأل عمر أبا واقد الليثي عمّا كان يقرأ به رسول اللّٰه [وهذا طريف جدّاً] في صلاتي الفطر والأضحىٰ، هذا وقد صلّاهما رسول اللّٰه أعواماً كثيرة، وعمر جهل إنّ رسول اللّٰه أيّ سورة كان يقرأ في هاتين الصلاتين وسأل أبا واقد الليثي!!

ثمّ يقول ابن حزم:

ولم يدر[أي عمر] ما يصنع بالمجوس حتّى ذكّره عبدالرحمن بأمر رسول اللّٰه، ونسي قبوله الجزية من مجوس البحرين وهو أمر مشهور، ولعلّه قد أخذ من ذلك المال حظّاً كما أخذ غيره، ونسي أمره بتيمّم الجنب فقال: لا يتيمّم أبداً ولا يصلّي ما لم يجد الماء، وذكّره بذلك عمّار، وأراد قسمة مال الكعبة حتّى ذكّره بعض الصحابة.

ثمّ ينتقل ابن حزم إلى عثمان وغيره فيقول: وهذا عثمان...، وهذه عائشة...، وهذه حفصة...، وهذا ابن عمر...، وهذا زيد بن ثابت....

هذا النص تجدونه في [الإحكام في أصول الأحكام][1].

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام، المجلّد الأوّل الجزء ٢ / ١٥١ـ١٥٣.

لولا علي لهلك عمر:

وأمّا كلمة عمربن الخطّاب: لولا علي لهلك عمر، فإن هذه الكلمة جـرت مجرىٰ الأمثال، سمع بها الكل حتّى الأطفال.

وكذا قوله: لاأبقاني اللّٰه لمعضلة لست لها يا أباالحسن.

ورویٰ كلمة: لولا علي لهلك عمر في واقعةٍ:

١ ـ عبدالرزاق بن همّام.

٢ ـ عبدبن حميد.

٣ ـ ابن المنذر.

٤ ـ ابن أبي حاتم.

٥ ـ البيهقي.

٦ ـ ابن عبدالبر.

٧ ـ المحب الطبري.

٨ ـ المتقي الهندي في كنز العمال[١].

وفي مورد آخر أيضاً قال هذه الكلمة ـ لولا علي لهلك عمر ـ وذلك المورد قضية المرأة المجنونة التي زنت فهمّ عمر برجمها، وتلك القضية رواها:

١ ـ عبدالرزاق.

٢ ـ البخاري.

٣ ـ الدارقطني.

وغيرهم من كبار الأئمّة[٢].

---

(١) الإستيعاب ٣/١١٠٣، الرياض النضرة ٤/١٩٤.

(٢) فيض القدير ٤/٣٥٧.

وقد قالها في موارد أُخرى، لا نطيل بذكرها.

ولا بأس بذكر كلمة المناوي بهذا الصدد، يقول المناوي في شرح قوله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: «علي مع القرآن والقرآن مع علي لن يفترقا حتّى يردا عَلَيّ الحوض»، وهذا حديث أيضاً وارد عن رسول اللّه، يقول:

أخرج أحمد: إنّ عمر أمر برجم امرأة، فمرّ بها علي فانتزعها، فأُخبر عمر، فقال عمر: ما فعله إلّا لشيء، فأرسل إليه فسأله، فقال علي: أما سمعت رسول اللّه يقول: «رفع القلم عن ثلاث.... قال: نعم، فقال عمر: لولا علي لهلك عمر.

قال المناوي:

واتفق له مع أبي بكر نحوه ـ أي اتفق إنّ أبابكر أيضاً همّ بمثل هذه القضية وعلي منعه واستسلم لقول علي ـ وربّما قال: لولا علي لهلك أبو بكر[1].

كما أنّا وجدنا في بعض المصادر مورداً عن عثمان قال فيه: لولا علي لهلك عثمان[2].

إذن، مَنِ المتمكن من إقامة الحجج والبراهين ودفع الشبه؟

نحن الآن في القرن الرابع عشر أو في القرن الخامس عشر، ومن أين نعرف حالات علي وأحوال أبي بكر، ونحن نريد أن نختار أحدهما للإمامة على مسلك القوم؟

أليس طريقنا ينحصر بالإطلاع على هذه القضايا لنعرف من الذي توفّر فيه الشرط الأول المتفق عليه، والمجمع عليه بين العلماء من المسلمين، فهذا علي وهذه قضاياه، وهذه هي الكلمات الواردة في حقّه، وهذا رجوع غيره إليه، وعدم رجوعه إلى غيره، أي إنّه كان مستغنياً عن الغير وكان الآخرون محتاجين إليه.

---

(١) فيض القدير ٤/٣٥٧.

(٢) زين الفتىٰ في شرح سورة هل أتىٰ ١/٣١٧ رقم ٢٢٥.

انتشار العلوم الإسلامية بالبلاد بواسطة الإمام علي وتلامذته:

ولذا نرى أنّ العلوم الإسلاميّة كلّها قد انتشرت بالبلاد الإسلاميّة بواسطة علي وتلامذته من كبار الصحابة، وهذا أمر قد حقّقناه في موضعه في بحث مفصل، لأنّ البلاد الإسلاميّة في ذلك العصر كانت: المدينة المنوّرة، ومكة المكرمة، والبصرة، والكوفة، واليمن، والشام.

وقد دقّقنا النظر وحقّقنا في الأمر، ورأينا أنّ العلوم انتشرت في جميع هذه البلدان عن علي عليه السّلام.

أمّا في المدينة والكوفة، فقد عاش علي في هاتين المدينتين وأفاد فيهما الناس بعلومه.

أمّا الكوفة، فقبل مجيء علي إليها كان فيها عبدالله بن مسعود.

والشام، فكان عالمها الأكبر أبو الدرداء، وأبو الدرداء تلميذ عبدالله بن مسعود، وعبدالله بن مسعود تلميذ علي عليه السّلام.

وأمّا البصرة ومكة المكرمة، فانتشرت العلوم في هاتين البلدتين أو هذين القطرين بواسطة عبدالله بن عباس، وعبدالله بن عباس تلميذ علي عليه الصلاة والسّلام.

وهنا نصوص سَجَّلتها فيما يتعلّق بهذا الموضوع من ذلك البحث الذي حقّقت فيه هذه القضية، ولكن لا أُريد أنْ أقرأ تلك النصوص لئلّا يطول بنا المجلس.

وأمّا اليمن، فقد سافر إليها علي عليه السّلام بنفسه أكثر من مرّة، وقبيلة همدان أسلمت عَلىٰ يده.

فكان حديث مدينة العلم، وحديث أنا دار الحكمة، وغير هذين الحديثين،

وما ورد في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَاعِيَةٌ﴾ وشهادات كبار الصحابة، وشهادات كبار العلماء في القرون المختلفة، وأيضاً انتشار العلوم بواسطة علي، كلّ هذه الأُمور كانت أدلّة على أنّ المبرّز في هذا الميدان هو علي عليه السّلام، فالشرط الأول إنّما توفّر في علي دون غيره.

ولدلالة هذه الأُمور على تقدّم علي على غيره من الأصحاب، يضطر القوم إلىٰ التحريف والتكذيب، فإنكم إذا راجعتم [صحيح الترمذي] لا تجدون فيه حديث «أنا مدينة العلم وعلي بابها»، مع رواية غير واحدٍ من الحفاظ الأعلام كابن الأثير والسيوطي وابن حجر هذا الحديث عنه!

وهكذا يضطرّ ابن تيميّة أنْ يكذّب كلّ هذه الأُمور، حتّى أنّ كون ابن عباس تلميذاً لعلي يكذّبه ابن تيميّة، حتّى أخذ عبدالله بن مسعود عن علي يكذّبه، وحديث مدينة العلم يكذّبه، وهكذا الأحاديث الأُخرىٰ التي ذكرت بعضها.

يقول بالنسبة إلى حديث: «هو الأُذُن الواعية» يقول: إنّه حديث موضوع باتفاق أهل العلم.

وحديث «أقضاكم علي» يكذّبه ابن تيميّة، حتّى يقول: هذا الحديث لم يثبت، وليس له إسناد تقوم به الحجة، لم يروه أحد في السنن المشهورة، ولا المسانيد المعروفة، لا بإسناد صحيح ولا ضعيف[١].

وقد ذكرنا أنّه في البخاري، وفي سنن النسائي، سنن ابن ماجة، وفي الطبقات لابن سعد، وفي مسند أحمد، وغيرها من الكتب.

وتكذيب ابن تيمية هو الآخر دليل على ثبوت هذه القضايا، وعلى تقدم علي في هذا الشرط على غيره.

---

(١) منهاج السنّة ٧/٥١٢.

وتلخّص، أنّه إذا كان العلم بالأصول والفروع، وإذا كان التمكن من إقامة الحجج والبراهين ودفع الشبه، هو الشرط الأول المتفق عليه بين المسلمين في الإمام الذي يريد المسلمون أن يختاروه على مسلك الإختيار، فهذا الشرط موجود في علي دون غيره.

فأيّ حديث يروونه في حقّ أبي بكر في مقابل هذه الأدلّة وغيرها؟

يروون حديثاً ينسبونه إلى رسول الله «ما صبّ الله في صدري شيئاً إلّا وصببته في صدر أبي بكر».

إن كان هذا الحديث صدقاً، فلماذا يقول ابن حزم جهل كذا فرجع إلى فلان، جهل كذا فرجع إلى فلان، جهل كذا فرجع إلى فلان.

لكنّ هذا الحديث أدرجه ابن الجوزي في كتاب الموضوعات ونصّ على أنّه كذب[١].

ولا يوجد حديث آخر في باب العلم يروونه بحق أبي بكر سوى هذا الحديث الذي ذكرته.

قال الله تعالى: ﴿كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾.

---

(١) كتاب الموضوعات لابن الجوزي ١/٢١٩، الأخبار الموضوعه: ٤٥٤ للملّا علي القاري.

علي عليه السّلام والعدالة

ننتقل الآن إلى الشرط الثاني، وهو العدالة.

وأيضاً: نجد الأحاديث الكثيرة المتفق عليها بين المسلمين بين الطرفين المتخاصمين في هذه المسألة، تلك الأحاديث شاهدة على أنّ عليّاً عليه السّلام كان أعدل القوم.

أذكر لكم حديثين فقط:

أحدهما: قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم: «كفّي وكفّ علي في العدل سواء».

هذا الحديث يرويه:

١ ـ ابن عساكر في تاريخ دمشق.

٢ ـ الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد.

٣ ـ المتقي الهندي في كنز العمّال.

٤ ـ صاحب الرياض النضرة في مناقب العشرة المبشّرة.

وغير هؤلاء[1].

---

(١) ترجمة علي عليه السّلام من تاريخ مدينة دمشق ٢/٤٣٨ رقم ٩٤٥ و٩٤٦، تاريخ بغداد ٨/٧٧، وفيه «يدي ويد علي في العدل سواء»، كنز العمّال ١١/٦٠٤ رقم ٣٢٩٢١، الرياض النضرة ٢/١٢٠، وفيه «كفّي وكفّ علي في العدد سواء».

الثاني: قوله صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم لعلي: «يا علي أخصمك بالنبوة ولا نبوة بعدي، وتخصم الناس بسبع ولا يخصمك فيها أحد من قريش: أنت أوّلهم إيماناً باللّٰه، وأوفاهم بعهد اللّٰه، وأقومهم بأمر اللّٰه، وأقسمهم بالسويّة، وأعدلهم في الرعية، وأبصرهم بالقضية، وأعظمهم عند اللّٰه مزيّة».

فهذا ما يقوله رسول اللّٰه، ويرويه:

١ ـ أبو نعيم في حلية الأولياء[1].

٢ ـ وصاحب الرياض النضرة.

٣ ـ ابن عساكر، حيث يرويه عن عمر بن الخطّاب نفسه حيث يقول: كفّوا عن ذكر علي...، ويذكر هذه القطعة من الحديث أيضاً.

وأنتم تعرفون قضيّة ما كان بين عقيل وعلي عليه السّلام، لعدالته، وتعرفون أيضاً قضايا أُخرىٰ كثيرة من عدله عليه السّلام في كتب الفريقين، ممّا لا نطيل بذكرها هذا البحث.

(١) حلية الأولياء ١/ ٦٥.

علي عليه السّلام والشجاعة

وأمّا الشرط الثالث الذي هو الشجاعة.

قال في [شرح المواقف]: إنّما اعتبر هذا الشرط ليقوىٰ على الذب عن الحوزة والحفظ لبيضة الإسلام بالثبات في المعارك.

فراجعوا الأخبار والتواريخ وأنباء الحروب والغزوات، ليظهر لكم من كان الذابّ عن الحوزة والحافظ لبيضة الإسلام والثابت وذوالثبات في المعارك؟ من كان؟

لقد علم الموافق والمخالف أنّ عليّاً عليه السّلام كان أشجع الناس، وأنّ بسيفه ثبتت قواعد الإسلام، وتشيّدت أركان الإيمان، وكانت الراية بيده في كافة الغزوات، وما انهزم عليه السّلام في موطن من المواطن قط.

هذه الأُمور أعتقد أنّها قد تجاوزت حدّ الرواية وبلغت إلى حدّ الدراية، فتلك مواقفه في بدر، وأُحد، وخيبر، وحنين، والخندق ـ الأحزاب ـ وغير ذلك من الحروب والغزوات، من ذا يشك في أشجعيّة علي ومواقفه مع رسول اللّٰه؟

نعم، يشك في ذلك مثل ابن تيميّة، لاحظوا ماذا يقول؟ يقول في جواب العلّامة الحلّي الذي قال: إنّ عليّاً كان أشجع الناس، يقول: هذا كذب، فأشجع

الناس رسول الله[١].

وهل كان البحث عن شجاعة رسول الله؟ وهل كان من شك في أشجعيّة رسول الله؟ إنّما الكلام بين علي وأبي بكر! كلامنا في الإمامة بعد رسول الله، كلامنا في الخلافة بعد رسول الله.

لاحظوا كيف يغالط؟ ولماذا يغالط؟ لأنّه ليس عنده جواب، يعلم ابن تيميّة ـ ويعلمون كلّهم ـ بأنّ الشيخين قد فرّا في أكثر من غزوة، وأنّهما لم يقتلا ولا واحداً في سبيل الله.

يقول العلّامة الحلّي: إنّ عليّاً قتل بسيفه الكفّار.

فيقول في جوابه ابن تيميّة: قوله: إنّ عليّاً قتل كلّ الكفّار! فلا ريب أنّه لم يقتل إلّا بعض الكفّار.

وهل قال العلّامة الحلّي: إنّ عليّاً قتل كلّ الكفّار! فلا ريب أنّه لم يقتل إلّا بعض الكفّار.

يقول ابن تيميّة: وكذلك سائر المشهورين بالقتال من الصحابة، كعمر والزبير وحمزة والمقداد وأبي طلحة والبراء بن مالك وغيرهم.

يقول: ما منهم من أحدٍ إلّا قتل بسيفه طائفة من الكفّار.

فإذا سئل ابن تيميّة: أين تلك الطائفة من الكفّار الذين قتلهم عمر؟

يقول في الجواب: القتل قد يكون باليد كما فعل علي وقد يكون بالدعاء... القتال يكون بالدعاء كما يكون باليد.

هذا نصّ عبارته ـ والله ـ راجعوا كتاب [منهاج السنة] فإنّه موجود[٢].

(١) منهاج السنّة ٨/٧٦.

(٢) المصدر ٤/٤٨٢.

إذن، قَتَل عمر طائفة من الكفّار بالدعاء، ولا بأس!! وأيّ مانع من هذا!!

وإذا سألنا ابن تيميّة عن شجاعة أبي بكر ـ أليس الشرط الثالث: الشجاعة؟ يقول في الجواب بنصّ عبارته ـ بلا زيادة ونقيصة ـ: إذا كانت الشجاعة المطلوبة من الأئمّة شجاعة القلب، فلا ريب أنّ أبا بكر كان أشجع من عمر، وعمر أشجع من عثمان وعلي وطلحة والزبير، وكان يوم بدر مع النبي في العريش[1].

إذن، تكون شجاعة أبي بكر بقوّة القلب فقط، وقد جاهد وقاتل بقوّة القلب!

فالشجاعة على قسمين أوْ لها معنيان: الشجاعة التي يفهمها كلّ عربي، ومعنىً آخر يفهمه ابن تيميّة من الشجاعة: قوّة القلب، وأبو بكر كان قوي القلب!!

وهكذا يجيب ابن تيميّة عن توفّر هذا الشرط في علي دون الشيخين، يجيب عن ذلك بجوابٍ لا تجدونه في أيّ كتابٍ من الكتب، فيجعل عمر مقاتلاً، لكن لا باليد بل بالدعاء، والقتال بالدّعاء كالقتال باليد، ويجعل أبا بكر شجاعاً، لكن شجاعة القلب وهي المطلوبة في الأئمّة!! وكأنّ عليّاً كانت عنده الشجاعة البدنية ولم تكن عنده شجاعة قلبيّة!!

وكلّ هذا من ابن تيميّة ينفعنا في يقيننا بصحة استدلالاتنا، وإلّا فأيّ معنى لتفسير القتال والجهاد في سبيل اللّٰه وقتل طائفة من الكفّار بالدعاء؟

ثمّ لو كانا واجدين لقوّة القلب ـ كما يقول ابن تيميّة ـ فلماذا فرّا؟

لا ريب في أنّهما قد فرّا في أُحد، وقد روىٰ الخبر أئمّة القوم، منهم:

١ ـ أبو داود الطيالسي.

٢ ـ ابن سعد صاحب الطبقات.

٣ ـ أبو بكر البزّار.

---

(١) منهاج السنّة ٨/ ٧٩.

٤ ـ الطبراني.

٥ ـ ابن حبّان.

٦ ـ الدارقطني.

٧ ـ أبو نعيم.

٨ ـ ابن عساكر.

٩ ـ الضياء المقدسي.

وغيرهم من الأئمّة الأعلام.

راجعوا [كنز العمال][1]، لأنّ القضايا حساسة، فأضطرّ إلى إعطاء المصدر.

أمّا في خيبر، فقد روىٰ فرارهما:

١ ـ أحمد.

٢ ـ ابن أبي شيبة.

٣ ـ ابن ماجة.

٤ ـ البزّار.

٥ ـ الطبري.

٦ ـ الطبراني.

٧ ـ الحاكم.

٨ ـ البيهقي.

٩ ـ الضياء المقدسي.

١٠ ـ الهيثمي.

وجماعة غيرهم.

---

(١) كنز العمّال ١٠ / ٤٢٤.

راجعوا أيضاً [كنز العمال]، يروي عن كلّ هؤلاء[١].

وأمّا في حنين، فالذي صبر مع رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم هو علي فقط، كما في الحديث الصحيح عن ابن عباس، وهذا الحديث في [المستدرك][٢].

أمّا في الخندق، فالكلّ يعلم كلمة رسول اللّه: «لَضربة علي في يوم الخندق أفضل من عبادة الثقلين»[٣]، أو «أفضل من عبادة الأمّة إلىٰ يوم القيامة»[٤].

(١) كنز العمّال ١٠ / ٤٦١.

(٢) المستدرك على الصحيحين ٣ / ١١١.

(٣) شرح المواهب اللدنّيّة ٨ / ٣٧١.

(٤) المستدرك على الصحيحين ٣ / ٣٢.

خاتمة المطاف

ففي من توفّرت هذه الشروط: العلم، العدالة، الشجاعة؟ هذه الشروط والصفات المتفق على ضرورة وجودها في شخص حتّى يصلح ذلك الشخص لانتخاب الناس إيّاه واختياره للإمامة بعد رسول الله على مسلك الاختيار؟

هذه الشروط إنّما توفّرت في علي عليه السّلام، وليست بمتوفرة في غيره، وعلى فرض وجودها في غيره أيضاً، أعني أبابكر وعمر، فقد أمكننا أن نعرف ـ على ضوء الأدلّة الواردة في الكتب الموثوقة المعتمدة ـ الذي كانت تلك الصفات موجودة فيه على الوجه الأتم الأفضل، وقد ثبت أنّ عليّاً عليه السّلام ـ على فرض وجود هذه الصفات في غيره ـ هو الأولى، فثبت أنّه الأفضل، وثبت أنّه الأحق، ﴿أَفَمَنْ يَهْدي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لا يَهِدّي إِلاّ أَنْ يُهْدىٰ﴾.

إذا كان الرجل والرجلان كلاهما يجهلان المسائل، لا المسألة والمسألتين، ومسائل يحتاجها كلّ مسلم في الأحكام الشرعية، ويجهل الرجل ماذا كان رسول الله يقرأ في صلاتي الفطر والأضحىٰ، كيف نجعل هذا الشخص قائماً مقام رسول الله، متمكّناً من إقامة الحجج والبراهين، والذب عن دين الله وعن شريعة سيد المرسلين، متى ما جاءت شبهة أو توجّهت هجمة فكرية مِنْ خارج البلاد الإسلامية؟ فما لهم كيف يحكمون.

مسألة تقدّم المفضول على الفاضل:

نعم، لا مناص لمن يقول بقبح تقدّم المفضول على الفاضل كابن تيميّة ـابن تيميّة ينصُّ في أكثر من موضع من [منهاج السنّة] على قبح تقدم المفضول على الفاضل ـفحينئذ لابدّ وأنْ يلتزم بإمامة علي.

إلّا أنّه يضطر إلى تكذيب الثوابت، ولا مناص له من التكذيب، حتّى لو كان الحديث موجوداً في الصحيحين وفي غير الصحيحين من الصحاح والكتب المعتبرة بأسانيد صحيحة، لأن النصب والعداء لأمير المؤمنين عليه السّلام يمنعه من الاعتراف بالحق والالتزام به، إلّا أنا نوضّح هذه الحقائق ونستدل عليها، عسىٰ أن يرجع بعض الناس عن تقليده واتّباعه، ولاأقل من إقامة الحجة، ليهلك من هلك عن بيّنة.

نعم، هناك من يعترف بصحة هذه الأحاديث، إلّا أنّه ينفي قبح تقدّم المفضول على الفاضل.

فيدور الأمر عند القائلين بإمامة أبي بكر وعمر، بين نفي قبح تقدّم المفضول على الفاضل وقبول الأحاديث والآثار والأخبار هذه لصحّتها، وبين قبول قبح تقدّم المفضول على الفاضل وتكذيب هذه الأحاديث والآثار والقضايا الثابتة.

وقد مشىٰ على الطريق الثاني ابن تيميّة، وعلى الطريق الأول الفضل ابن روزبهان، وكلاهما في مقام الرد علىٰ العلّامة الحلّي في استدلالاته على إمامة أمير المؤمنين، فابن روزبهان يقول بعدم ضرورة كون الإمام أفضل من غيره وأنّه لا يقبح تقدّم المفضول على الفاضل، وحَكَم على خلاف حكم العقلاء من الأولين والآخرين، وابن تيميّة يوافق على هذا الحكم العقلي، إلّا أنّه يكذّب الأحاديث الصحيحة ويتصرّف في معنىٰ الشجاعة ومعنى القتل ومعنىٰ الجهاد.

وإذا ما رجعتم إلى كتاب المواقف، وشرح المواقف، وشرح المقاصد، وغير هذه الكتب، ترونهم مضطربين، لا يعلمون ما يقولون، لا يفهمون بما يحكمون، فما لهم كيف يحكمون؟

فتارة يوافقون على قبح تقدّم المفضول على الفاضل، وهذه الأحاديث صحيحة.

وتارة يتأمّلون وكأنّهم لا يعلمون أنّ تقديم المفضول على الفاضل قبيح أو لا، ويتركون البحث على حاله؟

وقد نقلت هنا عبارة كتاب [المواقف] للقاضي الإيجي، الذي ذكر في هذه المسألة الخلاف في تقدّم المفضول وعدم تقدّم المفضول، وأنّه قبيح أوْ لا، وهو ساكت لا يختار أحد القولين، لأنّه لا يدري ماذا يقول؟ يبقىٰ متحيّراً، يبقىٰ مضطرباً، لأنّ الأمر يدور بين الأمرين كما ذكرت.

وإذا سألت القاضي الإيجي عن أنّ أبابكر أفضل من علي أوْ لا، وتريد منه الكلام الصريح والفتوىٰ الواضحة في هذه المسألة، والإفصاح عن رأيه؟

يقول: بأنّ الأفضلية لا يمكننا أنْ ندركها ونتوصّل إليها!

ثمّ إنّ الصحابة قدّموا أبابكر وعمر وعثمان على علي، وجعلوا أولئك أفضل من علي، وحسن الظنّ بهم ـ أي بالصحابة ـ يقتضي أن نقول بقولهم ونوكل الأمر إلى اللّه سبحانه وتعالىٰ.

وهكذا يريد الفرار من هذه المسألة، والخروج من عهدة هذه القضية، وإلقاء المسؤولية على الصحابة.

فأقول للقاضي الأيجي: إذن لماذا أتعبت نفسك؟ لماذا بحثت عن هذه المسألة؟ ولماذا طرحت هذه القضية في كتابك الذي أصبح أهم متنٍ في الكتب

الكلامية؟ وكان عليك من الأول أنْ تقول: بأنّ الصحابة كذا فعلوا ونحن كذا نقول، وإنّا على آثارهم مقتدون، وكذلك يفعلون.

وإنّا للّٰه وإنّا إليه راجعون، وسيعلم الذين ظلموا أيّ منقلبٍ ينقلبون، وصلّىٰ اللّٰه علىٰ سيّدنا محمّد وآله الطاهرين.

إبطال ما استدل به لإمامة أبي بكر

بسم اللّه الرحمن الرحيم

الحمد للّه رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمّد وآله الطيبين الطاهرين، ولعنة اللّه على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين.

بعد أنْ انتهينا من الأدلة المنتخبة على إمامة أمير المؤمنين من نصوص الكتاب والسنّة، وانتهينا أيضاً من الدليل العقلي على إمامة أمير المؤمنين عليه السّلام، على ضوء ما أسّسه وقرّره علماء الكلام من أهل السنّة، في الشروط المعتبرة في الإمام عندهم، وأنّه لولا تلك الشروط لما جاز انتخاب ذلك الشخص واختياره إماماً بعد رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، حيث أنّهم يقولون بأنّ الإمامة تكون بالاختيار والانتخاب، وعلى هذا الأساس يعيّنون له الأوصاف والشروط التي لابدّ من توفّرها فيه حتى يُنتخب، ونحن تكلّمنا معهم على أساس تلك الشروط المعتبرة فيما بينهم بالإجماع وعلى ضوء كلمات كبار علمائهم.

البحث الآن في الأدلّة التي يقيمونها على إمامة أبي بكر، ولولا التعرّض لهذه الأدلّة لبقي البحث ناقصاً، لأنّا قد أقمنا الأدلّة على إمامة أمير المؤمنين، لكنّهم أيضاً يقيمون الأدلّة على إمامة أبي بكر، فلابدّ من النظر في تلك الأدلّة أيضاً، لنرىٰ مدىٰ تمامية تلك الأدلّة بحسب الموازين العلميّة.

وفي هذا الفصل من بحثنا أيضاً، سنكون ملتزمين بآداب البحث وبقواعد المناظرة، وسنرىٰ أنّهم يستدلّون بأحاديث أو بأدلّة تختص بهم أو يختصّون هم

وينفردون هم بالاستدلال بتلك الأدلّة، وبرواية تلك الأحاديث، وقد قلنا وقرّرنا وأسّسنا منذ الليلة الأُولىٰ أنّ الأدلّة يجب أن تكون مورد قبول عند الطرفين، أو تكون الأدلّة التي يستدلّ بها كلّ طرفٍ مقبولة عند الطرف المقابل، ليتمّ لهذا الطرف الإلزام والإحتجاج بالأدلّة التي يرتضيها الطرف المقابل ويقول باعتبارها.

لكن الأدلّة التي يستدلّون بها على إمامة أبي بكر أدلّة ينفردون هم بها، وإذا كانت روايات، فإنّها ليست إلّا في كتبهم وعن طرقهم، ومع ذلك ننظر في تلك الروايات ونباحثهم فيها على أساس كتبهم ورواياتهم وأقوال علمائهم.

وكما أشرتُ من قبل، نكون في هذا الفصل أيضاً ملتزمين بآداب البحث، ملتزمين بالمتانة في الكلام، ملتزمين بعدم التعصب، وكلّ استدلالاتنا ستكون على ضوء رواياتهم وكتبهم، ليتّضح لهم عدم تماميّة أدلّتهم بحسب كلمات علمائهم، فكيف يلزمونا بمثل هذه الأدلّة التي هم لا يقبلون بها، وعلماؤهم لا يرتضون بصحّتها وجواز الاستدلال بها؟

وعندما نريد أنْ ننقل تلك الأدلّة، نعتمد على أهم كتبهم وأشهرها في علم العقائد.

وأهم كتبهم: كتاب المواقف في علم الكلام وشرح المواقف وأيضاً شرح المقاصد، هذه أهم كتبهم الكلامية التي أُلّفت في القرن الثامن والتاسع من الهجرة، وكانت هذه الكتب تدرس في حوزاتهم العلمية، ولأساتذتهم شروح وحواشي كثيرة علىٰ هذه الكتب، فلو رجعتم إلى [كشف الظنون] وقرأتم ما جاء فيه عن شرح المواقف وعن شرح المقاصد وعن المواقف[1] نفسها، لرأيتم كثرة الكتب والشروح والحواشي المؤلفة عليها، وإنّ هذه الكتب قد أصبحت المحور لتلك الكثرة من الكتب الكلاميّة عندهم، ولا خلاف بينهم في اعتباره هذه الكتب وأهميتها، وكونها المعتمد والمستند عندهم في مباحث العقائد.

---

(١) كشف الظنون ٢ / ١٧٨٠، ١٨٩١.

أهمّ أدلّة القوم على إمامة أبي بكر

إذن، لننظر في أهمّ أدلّتهم على إمامة أبي بكر، ولننظر ماذا يقولون هم في هذه الأدلّة.

نصّ عبارة [شرح المواقف][1]:

المقصد الرابع: في الإمام الحق بعد رسول الله، هو عندنا أبو بكر، وعند الشيعة علي... لنا وجهان -أي دليلان- الأول: إنّ طريقه -طريق الإمام- وتعيين الإمام، إمّا النص أو الإجماع... أمّا النصّ فلم يوجد[2]، وأمّا الإجماع، فلم يوجد على غير أبي بكر إتفاقاً من الأُمّة... الإجماع منعقد على حقيّة إمامة أحد الثلاثة: أبي بكر وعلي والعباس [أي: الشبهة محصورة بين هؤلاء الثلاثة] ثمّ إنّهما [إي علي والعباس] لم ينازعا أبابكر، ولو لم يكن على الحق [أبو بكر] لنازعاه.

إذن، فإنّ الدليل على إمامة أبي بكر هو عن طريق الإجماع، وقد اعترف بعدم وجود النص.

فالدليل الأول على إمامة أبي بكر هو الإجماع.

---

(١) شرح المواقف ٨/٣٥٤.

(٢) فيعترف وينصّ على عدم وجود نص من الله ورسوله على أبي بكر، وإنْ كان يدّعي عدم وجود نص على علي، لكن كلامنا الآن في أبي بكر.

ويقول صاحب [شرح المقاصد][1] في المبحث الثالث في طريق ثبوت الإمامة:

« إنّ الطريق إمّا النص وإمّا الاختيار[2]، والنص منتفٍ في حقّ أبي بكر، مع كونه إماماً بالإجماع. وكذا في حق علي عند المحققين.»

فظهر إلى الآن أنْ لا نصّ على أبي بكر، وأنّ الدليل هو الإجماع.

يبقى طريق ثالث، هم أيضاً يتعرضون لذلك الطريق، وهو طريق الأفضلية، فكما بحثنا نحن يبحثون هم أيضاً عن الأفضلية، كما أشرنا بالأمس، ولكنّهم عندما يبحثون عن الأفضلية يختلفون في اشتراطها في الإمام، فمن أنكر اعتبار الأفضليّة فلا داعي له للإصرار على أفضلية أبي بكر، كالفضل ابن روزبهان، وقد أشرنا أمس، وأمّا الذي يعتبر الأفضليّة في الإمام، فلابدّ وأن يصرّ على أفضليّة أبي بكر، لأنّه قائل بإمامة أبي بكر، ومن هؤلاء القائلين بالأفضليّة ابن تيميّة، ولذا يصرّ على أفضليّته، ويكذّب كلّما يستدلّ به الإماميّة على أفضليّة علي عليه السّلام.

---

(١) شرح المقاصد ٥/٢٥٥. مع ...

(٢) لاحظوا: شارح المواقف يقول: الاجماع، شارح المقاصد يقول: الإختيار، وفرقٌ بين الإجماع والإختيار، وكلّ هذا سيتّضح في محلّه بالتفصيل.

أدلّة القوم على أفضلية أبي بكر

حينئذ نرجع إلى بحث الأفضليّة في كتاب المواقف وشرح المواقف[1] يقول:

المقصد الخامس: في أفضل الناس بعد رسول الله، هو عندنا وأكثر قدماء المعتزلة أبو بكر، وعند الشيعة وعند أكثر متأخّري المعتزلة علي.

فيظهر إلى هنا: أنّ الدليل عندهم على إمامة أبي بكر: الإجماع والأفضليّة، بناء على اعتبار الأفضليّة في الإمام، والنصّ عندهم مفقود.

أمّا نحن، فقد أقمنا الأدلّة الثلاثة كلّها على إمامة أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام.

هم يقولون بعدم النصّ على أبي بكر ويعترفون بهذا، فتبقى دعوى الأفضليّة، ثمّ دعوى الإجماع على إمامة أبي بكر.

فلننظر إلى أدلّتهم على الأفضليّة:

الدليل الأول:

قوله تعالى ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى * ٱلَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّىٰ * وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُ مِن

---

(١) شرح المواقف ٨ / ٣٦٥.

نِعْمَةٍ تُجْزىٰ﴾(١).

يقول في [شرح المواقف]: قال أكثر المفسّرين، وقد اعتمد عليه العلماء: إنّها نزلت في أبي بكر، فهو أتقىٰ، ومن هو أتقى فهو أكرم عند اللّه تعالىٰ، لقوله عزّوجلّ: **﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللّهِ أَتْقاكُمْ﴾**(٢)، فيكون أبوبكر هو الأفضل عند اللّه سبحانه وتعالىٰ.

ولا ريب أنّ من كان الأفضل والأكرم عند اللّه، هو المتعيّن للإمامة والخلافة بعد رسول اللّه، وهذا لا إشكال فيه، وأبوبكر هو الأفضل، الأفضل من الأُمّة كلّها بعد رسول اللّه، فهو المتعيّن للخلافة بعده صلّى اللّه عليه وآله وسلّم.

الدليل الثاني:

قوله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: «إقتدوا باللّذين من بعدي أبي بكر وعمر».

فإنّ «اقتدوا» أمر، والخطاب لعموم المسلمين، وهذا الخطاب العام يشمل عليّاً، فعلي أيضاً مأمور بالاقتداء بالشيخين، فيجب على علي أنْ يكون مقتدياً بالشيخين، والمقتدىٰ هو الإمام.

وهذا حديث نبوي يروونه في كتبهم، فحينئذ، يكون دليلاً على إمامة أبي بكر، وخلافة عمر فرع خلافة أبي بكر، فإذا ثبتت خلافة أبي بكر ثبتت خلافة عمر، وليس البحث الآن في خلافة عمربن الخطّاب.

الدليل الثالث:

إنّ النبي صلّى اللّه عليه وآله وسلّم قال لأبي الدرداء: «واللّه ما طلعت شمس ولا غربت بعد النبيين والمرسلين على رجل أفضل من أبي بكر».

---

(١) شرح المواقف ٨/٣٦٥.

(٢) سورة الحجرات (٤٩): ١٣.

وهذا في الحقيقة يصلح لأنْ يكون نصّاً على إمامة أبي بكر، فإذا كان النبي يُقسم على أنه ما طلعت شمس ولا غربت بعد النبيين والمرسلين على رجل أفضل من أبي بكر، كان أبو بكر أفضل من علي، وتقديم المفضول على الفاضل أو تقديم الفاضل على الأفضل قبيح، فيكون أبو بكر هو المتعين للخلافة والإمامة بعد رسول اللّٰه.

الدليل الرابع:

قوله صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم لأبي بكر وعمر: «هما سيّدا كهول أهل الجنّة ما خلا النبيين والمرسلين».

ومن كان سيّد القوم، كبير القوم، فهو الإمام لهم، هو المقتدىٰ بينهم، هو المتّبع، وعلي أيضاً من الناس، فيكون علي من جملة من عليه أن يتّبع الشيخين، وهما سيّدا كهول أهل الجنّة.

الدليل الخامس:

قوله عليه السّلام: «ما ينبغي لقوم فيهم أبو بكر أنْ يتقدّم عليه غيره».

إذن، غير أبي بكر لا يجوز أنْ يتقدّم على أبي بكر، وهذا يشمل عليّاً أيضاً، فعلي لا يجوز له أنْ يتقدّم على أبي بكر، ولا يجوز لأحدٍ أن يدّعي التقدم لعليّ على أبي بكر، لأنّه سيخالف قول رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم.

الدليل السادس:

تقديمه ـ أي تقديم النبي أبا بكر ـ في الصلاة مع أنّها أفضل العبادات، فأبو بكر صلّىٰ في مكان النبي صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم في مرض النبي، وكانت صلاته تلك على ما يروون بأمرٍ من النبي، والصلاة أفضل العبادات، فإذا صلّىٰ أحد في

مكان النبي وأمّ المسلمين بأمر من النبي، فيكون هذا الشخص صالحاً لأنْ يكون إماماً للمسلمين بعد النبي.

الدليل السابع:

قوله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: «خير أُمّتي أبو بكر ثمّ عمر».

وهذا أيضاً حديث يروونه في كتبهم.

الدليل الثامن:

قوله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم: «لو كنت متّخذاً خليلاً دون ربي لاتّخذت أبا بكر خليلاً».

الدليل التاسع:

قوله صلّى اللّه عليه وآله وسلّم وقد ذكر عنده أبو بكر: «وأين مثل أبي بكر، كذّبني الناس وصدّقني، وآمن بي وزوّجني ابنته، وجهّزني بماله، وواساني بنفسه، وجاهد معي ساعة الخوف».

الدليل العاشر:

قول علي عليه السّلام: «خير الناس بعد النبيين أبو بكر ثمّ عمر ثمّ اللّه أعلم».

هذه هي عمدة أدلّتهم على أفضليّة أبي بكر، تجدون هذه الأدلّة في: كتب الفخر الرازي، وفي الصواعق المحرقة، وفي شرح المواقف، وفي شرح المقاصد، وفي عامة كتبهم من المتقدّمين والمتأخرين، وحتى المعتزلة، فإنّهم أيضاً يشاركون الأشاعرة في الاستدلال بمثل هذه الأدلّة على إمامة أبي بكر، إلّا المعتزلة المتأخرين الذين لا يقولون بأفضليّة أبي بكر، وإنّما يقولون بأفضليّة علي، لكن يقولون بأنّ المصلحة اقتضت أن يتقدّم أبو بكر على علي في الإمامة.

مناقشة أدلّة القوم عَلىٰ أفضلية أبي بكر

ذكرنا عامّة أدلّتهم، ولو سألتني عن أهمّ تلك الأدلّة لذكرت لك: قضيّة الصّلاة أوّلاً، وحديث «إقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر»، فهما أهم هذه الأدلّة العشرة.

لكنّا نبحث عن كلّ هذه الأدلّة واحداً واحداً، على ضوء كتبهم، وعلى أساس رواياتهم، وأقوال علمائهم.

الدليل الأول:

قوله تعالىٰ: ﴿**وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلأَتْقَى * الَّذي يُؤْتي مٰالَهُ يَتَزَكّٰى * وَمٰا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزىٰ**﴾.

هذه آية قرآنية، وكما ذكرنا في مباحثنا حول الآيات المستدلّ بها على إمامة أمير المؤمنين عليه السّلام: إنّ دلالة الآية على إمامة علي تتوقّف على ثبوت نزولها في علي وبدليل معتبر، وإلّا فالآية من القرآن، وليس فيها اسم علي ولا اسم غير علي.

وقوله تعالىٰ: ﴿**وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلأَتْقَى**﴾ يتوقّف الاستدلال به على مقدّمات، حتّى تتمّ دلالة الآية على إمامة أبي بكر....

أوّلاً: الاستدلال بهذه الآية على إمامة أبي بكر يتوقّف على سقوط جميع

الأدلّة التي أقامها الإمامية على عصمة علي عليه السّلام، وإلّا فالمعصوم أكرم عند اللّه سبحانه وتعالىٰ ممّن يؤتي ماله يتزكّىٰ، فإذن، يتوقّف الاستدلال بهذه الآية على إمامة أبي بكر ـلو كانت نازلةً فيهـ على عدم تماميّة تلك الأدلّة التي أقامها الإمامية على عصمة علي عليه السّلام، وإلّا فلو تمّ شيء من تلك الأدلّة، لكان علي أكرم عند اللّه سبحانه وتعالىٰ، وحينئذ، يبطل هذا الاستدلال.

وثانياً: يتوقف الاستدلال بهذه الآية المباركة لأكرميّة أبي بكر، على أنْ لا يتمّ ما استُدلّ به لأفضليّة علي عليه السّلام، وإلّا لتعارضا بناء على صحة هذا الاستدلال وحجيّة الحديث الوارد في ذيل هذه الآية المباركة، ويكون الدليلان حجّتين متعارضين، ويتساقطان، فلا تبقى في الآية هذه دلالة على إمامته.

ولكنّ ممّا لا يحتاج إلى أدلّة إثباتٍ هو: أنّ عليّاً عليه السّلام لم يسجد لصنم قط، وأبوبكر سجد، ولذا يقولون ـإذا ذكروا عليّاًـ: كرّم اللّه وجهه، وهذا يقتضي أن يكون علي أكرم عند اللّه سبحانه وتعالىٰ.

ثالثاً: يتوقف الاستدلال بهذه الآية المباركة على نزول الآية في أبي بكر، والحال أنّهم مختلفون في تفسيرها على ثلاثة أقوال:

القول الأول: إنّ الآية عامّة للمؤمنين ولا اختصاص لها بأحد منهم.

القول الثاني: إنّ الآية نازلة في قصّة أبي الدحداح وصاحب النخلة، راجعوا [الدر المنثور في التفسير بالمأثور][1]، يذكر لكم القصة في ذيل هذه الآية، وإنّ الآية بناء على هذا القول نازلة بتلك القصة ولا علاقة لها بأبي بكر.

القول الثالث: إنّ الآية نازلة في أبي بكر.

فالقول بنزول الآية المباركة هو أحد ثلاثة أقوال عندهم.

---

(١) الدرّ المنثور ٨/ ٥٣٢.

لكن هذا القول ـأي القول بنزول الآية في أبي بكرـ يتوقف على صحة سند الخبر به، وإذا لم يتمّ الخبر الدال على نزول الآية في أبي بكر يبطل هذا القول.

وإليكم المصدر الذي ذُكر فيه خبر نزول الآية في أبي بكر، وتصريحه بضعف سند هذه الرواية:

الرواية يرويها الطبراني، ويرويها عنه الحافظ الهيثمي في [مجمع الزوائد]، ثمّ يقول: فيه مصعب بن ثابت، وفيه ضعف[١].

فالقول الثالث الذي هو أحد الأقوال في المسألة، يستند إلى هذه الرواية، والرواية ضعيفة.

ومصعب بن ثابت حفيد عبدالله بن الزبير، فهو مصعب بن ثابت بن عبدالله بن الزبير، وآل الزبير منحرفون عن أهل البيت كما هو مذكور في الكتب المفصّلة المطوّلة، ومصعب بن ثابت: ضعّفه يحيىٰ بن معين وأحمد بن حنبل، وقال أبو حاتم: لا يحتجّ به، وقال النسائي: ليس بالقوي، وهكذا قال غير هؤلاء[٢].

فكيف يستدلّ بالآية المباركة على أكرميّة أبي بكر وأفضليّته، وفي المسألة ثلاثة أقوال، والقول بنزولها في أبي بكر يستند إلى رواية واحدة، وتلك الرواية ضعيفة؟

مضافاً: إلى أنّ هذا الاستدلال موقوف على عدم تماميّة أدلّة الإماميّة على أفضليّة أمير المؤمنين وإمامته... كما ذكرنا.

الدليل الثاني:

الحديث: «إقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر».

---

(١) مجمع الزوائد ٩/ ٥٠.

(٢) تهذيب التهذيب ١٠/ ١٤٤.

هذا الحديث من أحسن أدلّتهم على إمامة الشيخين...، يستدلون بهذا الحديث في كتب الكلام، وفي كتب الأُصول أيضاً، واستناداً إلى هذا الحديث يجعلون اتفاق الشيخين حجة، ويعتبرون سنّة الشيخين إستناداً إلى هذا الحديث حجة، فالحديث مهمّ جدّاً، لاسيّما وأنّه في مسند [أحمد بن حنبل][1]، وأيضاً في [صحيح الترمذي][2]، وأيضاً في [مستدرك الحاكم][3]، فهو حديث موجود في كتب معتبرة مشهورة، ويستدلّون به في بحوث مختلفة.

ولكن بإمكانكم أن ترجعوا إلى أسانيد هذا الحديث، وتدقّقوا النظر في حال تلك الأسانيد، على ضوء أقوال علمائهم في الجرح والتعديل، ولو فعلتم هذا ودقّقتم النظر وتتبعتم في الكتب، لرأيتم جميع أسانيده ضعيفة، وكبار علمائهم ينصّون على كثير من رجال هذا الحديث بالضعف، ويجرحونهم بشتّى أنواع الجرح.

لكنّكم لابدّ وأنْ تطلبون منّي أن أذكر لكم خلاصة ما يقولونه في هذا المقام، وأُقرّب لكم الطريق فلا تحتاجون إلى مراجعة الكتب، فأقول:

قال المنّاوي في شرح هذا الحديث في [فيض القدير في شرح الجامع الصغير][4]: أعلّه أبو حاتم وقال البزّار كابن حزم لا يصح[5].

فهؤلاء ثلاثة من أئمّتهم يردّون هذا الحديث: أبو حاتم، أبو بكر البزّار، وابن حزم الأندلسي.

---

(١) مسند أحمد ٥/ ٣٨٢، ٣٨٥.

(٢) صحيح الترمذي ٦/ ٤٥ رقم ٣٦٦٣، و١٣٧ رقم ٣٨٠٥.

(٣) المستدرك على الصحيحين ٣/ ٧٥.

(٤) فيض القدير ٢/ ٥٦.

(٥) المصدر ٢/ ٥٦.

والترمذي حيث أورد هذا الحديث في كتابه بأحسن طرقه، يضعّفه بصراحة، فراجعوا كتاب [الترمذي] وهو موجود(١).

وإذا ما رجعتم إلى كتاب [الضعفاء الكبير] لأبي جعفر العُقيلي، لرأيتموه يقول منكر لا أصل له(٢).

وإذا رجعتم إلى [ميزان الإعتدال] يقول نقلاً عن أبي بكر النقّاش: وهذا الحديث واهٍ(٣).

ويقول الدارقطني -وهو أمير المؤمنين في الحديث عندهم في القرن الرابع الهجري-: هذا الحديث لا يثبت(٤).

وإذا رجعتم إلى كتاب العلّامة العبري الفرغاني المتوفّىٰ سنة ٧٤٣هـ، يقول في [شرحه علىٰ منهاج البيضاوي]: إنّ هذا الحديث موضوع(٥).

ولو رجعتم إلى [ميزان الاعتدال] لرأيتم الحافظ الذهبي يذكر هذا الحديث في مواضع عديدة من هذا الكتاب، وهناك يردّ هذا الحديث ويكذّبه ويبطله، فراجعوا(٦) إن شئتم.

وإذا رجعتم إلى [تلخيص المستدرك] ترونه يتعقّب الحاكم ويقول: سنده واه جدّاً(٧).

---

(١) صحيح الترمذي ٦/ ١٣٨.

(٢) الضعفاء الكبير ٤/ ٩٥.

(٣) ميزان الإعتدال ١/ ١٤٢.

(٤) لسان الميزان ٥/ ٢٣٧.

(٥) شرح المنهاج: مخطوط.

(٦) ميزان الإعتدال ١/ ١٠٥، ١٤١ و٣/ ٦١٠.

(٧) تلخيص المستدرك ٣/ ٧٥-٧٦.

وإذا رجعتم إلى [مجمع الزوائد] للهيثمي حيث يروي هذا الحديث عن طريق الطبراني يقول: وفيه من لم أعرفهم(١).

وإذا رجعتم إلى [لسان الميزان](٢) لابن حجر العسقلاني الحافظ شيخ الإسلام، لرأيتموه يذكر هذا الحديث في أكثر من موضع، وينصّ على سقوطه.

وإذا رجعتم إلى أحد أعلام القرن العاشر من الهجرة، وهو شيخ الإسلام الهروي، له كتاب [الدر النضيد من مجموعة الحفيد] ـ وهذا الكتاب مطبوع موجود ـ يقول: هذا الحديث موضوع(٣).

وابن درويش الحوت، يورده في كتابه [أسنىٰ المطالب في أحاديث مختلفة المراتب]، ويذكر الأقوال في ضعف هذا الحديث وسقوطه وبطلانه(٤)(٥).

فهذا الحديث ـ إذن ـ لا يليق لأنْ يستدلّ به على مبحث الإمامة، سواء كان يستدلّ به الشيعة الإمامية أو السنّة، حتّى لو أردنا أن نستدلّ عليهم بمثل هذا الحديث لإمامة علي عليه السّلام، وهو حديث تبطله هذه الكثرة من الأئمّة، فلا يمكن الإحتجاج به على القوم لإثبات الإمامة أصلاً، ولا يمكن الإستدلال به في مورد من الموارد.

ولذا نرىٰ بعضهم لمّا يرىٰ سقوط هذا الحديث سنداً، ومن ناحية أُخرى يراه

---

(١) مجمع الزوائد ٩/٥٣.

(٢) لسان الميزان ١/١٨٨، ٢٧٢ و٥/٢٣٧.

(٣) الدرّ النضيد من مجموعة الحفيد: ٩٧.

(٤) أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب: ٤٨.

(٥) هذا، وللحافظ ابن حزم الأندلسي في الاستدلال بهذا الحديث كلمة مهمة جدّاً، إنّه يقول ما هذا نصّه: ولو أننا نستجيز التدليس والأمر الذي لو ظفر به خصومنا طاروا به فرحاً أو أبلسوا أسفاً لاحتججنا بما روي: اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر، ولكنّه لم يصح ويعيذنا اللّه من الاحتجاج بما لا يصح» الفصل في الملل والنحل ٤/٨٨.

حديثاً مفيداً لإثبات إمامة أبي بكر دلالة ومعنىً، يضطر إلى أن ينسبه إلى الشيخين والصحيحين كذباً.

فالقاري ـ مثلاً ـ ينسب هذا الحديث في كتابه [شرح الفقه الأكبر] إلى صحيحي البخاري ومسلم، وليس الحديث موجوداً في الصحيحين، ممّا يدلّ على أنّهم يعترفون بسقوط هذا الحديث سنداً، لكنّهم غافلون عن أنّ الناس سينظرون في كتبهم وسيراجعونها، وسيحقّقون في المطالب التي يذكرونها.

ثمّ كيف يأمر رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم بالإقتداء بالشيخين، مع أنّ الشيخين اختلفا في كثير من الموارد، فبمن يقتدي المسلمون؟ وكيف يأمر رسول الله بالإقتداء بالشيخين، مع أنّ الصحابة خالفوا الشيخين في كثير ممّا قالا وفعلا؟ وهل بإمكانهم أن يفسّقوا أولئك الصحابة الذين خالفوا الشيخين في أقوالهما وأفعالهما، وتلك الموارد كثيرة جدّاً؟!

الدليل الثالث:

قول رسول الله لأبي الدرداء: «ما طلعت شمس ولا غربت...» إلى آخره.

هذا الحديث ضعيف للغاية عندهم، فقد رواه الطبراني في [الأوسط] بسند قال الهيثمي: فيه إسماعيل بن يحيى التيمي، وهو كذّاب.

وفي مجمع الزوائد بسند آخر يرويه عن الطبراني ويقول: فيه بقيّة [بقيّة بن الوليد] وهو مدلّس وهو ضعيف[1].

وهو ساقط عند علماء الرجال.

---

(١) مجمع الزوائد ٩/ ٤٤.

الدليل الرابع:

«هما سيّدا كهول أهل الجنّة».

هذا الحديث يرويه البزّار، والطبراني، كلاهما عن أبي سعيد.

قال الهيثمي حيث رواه عنهما في [مجمع الزوائد]: فيه علي بن عابس، وهو ضعيف.

ويرويه الهيثمي عن البزّار عن عبيدالله بن عمر ويقول في راويه عبدالرحمن بن ملك: هو متروك[١].

ليس لهذا الحديث سند غير هذين السندين.

الدليل الخامس:

«ما ينبغي لقوم فيهم أبوبكر أنْ يتقدّم عليه غيره».

ومن حسن الحظ: أنّ الحافظ ابن الجوزي أورد هذا الحديث في كتاب [الموضوعات] وقال: هذا حديث موضوع على رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم[٢].

وإذا كانت فتاوىٰ ابن الجوزي معتبرة عند ابن تيميّة وأمثاله، فليكنْ قوله وفتواه في هذا المورد أيضاً حجة.

الدليل السادس:

وأمّا صلاة أبي بكر، وهي مسألة مهمة جدّاً لسببين:

السبب الأوّل: إنّ خبر صلاة أبي بكر وارد في الصحيحين، لا بسند بل أكثر،

(١) مجمع الزوائد ٩/٥٣.

(٢) كتاب الموضوعات ١/٣١٨، ٢/١٠٠.

ووارد في المسانيد والسنن، وفي أكثر كتبهم المعتبرة المشهورة[١].

وثانيا: الصّلاة أفضل العبادات، وإذا كان رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم قد أرسل أبابكر ليصلّي في مكانه في حال مرضه ودنوّ أجله، فإنّه سيكون دليلاً على أنّه يريد أنْ يرشّحه للخلافة من بعده، فيكون حديث صلاة أبي بكر في مكان رسول اللّه، من أحسن الأدلّة على إمامة أبي بكر.

ولو راجعتم الكتب، لرأيتم اهتمامهم بهذا الحديث، واستدلالهم به وجعله على رأس جميع الأدلّه، وفي أوّل ما يحتجّون به لإمامة أبي بكر.

رووا هذا الحديث عن عدّة من الصحابة، يروون هذا الخبر مرسلاً، أو يسمعون الخبر من عائشة وتكون هي الواسطة في نقله، وحينئذ تنتهي جميع أسانيد هذا الخبر إلىٰ عائشة، وعائشة متّهمة في نقل مثل هذه القضايا لسببين:

الأوّل: مخالفتها لعلي.

الثاني: كونهابنت أبي بكر.

ولكنْ بغضّ النظر عن هذه الناحية، لو نظرنا إلى ملابسات هذه القضية والقرائن الداخلية في ألفاظ الخبر، وكذلك القرائن الخارجية التي لها علاقة لهذا الموضوع، لرأيتم أن إرسال أبي بكر إلى الصلاة كان بإيعاز من عائشة نفسها، ولم يكن من رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم.

فمن جملة القرائن المهمة التي لها الأثر البالغ في فهم هذه القضية: قضيّة أمر رسول اللّه بخروج القوم مع أُسامة، قضية بعث أُسامة، وتأكيده صلّى اللّه عليه وآله وسلّم على هذا البعث إلى آخر لحظة من حياته المباركة.

---

(١) مسند أحمد ١/٣٥٦، ٦/٣٤، صحيح البخاري ١/١٦٢ و١٦٥ كتاب الأذان، صحيح مسلم ٢/٢٣، سنن ابن ماجة ١/٣٨٩، سنن النسائي ٢/٣٠٤.

أمّا أنّ النبي كان يؤكّد على بعث أُسامة، وإلى آخر لحظة من حياته، فلم يخالف فيه أحد، ولا خلاف فيه أبداً، وهو مذكور في كتبنا وفي كتبهم.

وأمّا أنّ كبار الصّحابة وعلى رأسهم أبوبكر وعمر كانا في هذا البعث، فهذا أيضاً ثابت بالكتب المعتبرة التي نقلت هذا الخبر، فكيف يأمر رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم بخروج أبي بكر في بعث أُسامة، ويؤكّد على خروجه إلى آخر لحظة من حياته، ومع ذلك يأمر أبابكر أنْ يصلّي في مكانه؟

وهنا يضطرّ مثل ابن تيميّة لأن ينكر وجود أبي بكر في بعث أُسامة، ويقول: هذا كذب(١)، لأنّه يعلم بأنّ وجود أبي بكر في بعث أُسامة، يعني كذب خبر إرسال أبي بكر إلى الصلاة، ولكنّ مسألة الصلاة من أهمّ أدلّتهم على إمامة أبي بكر، إذن، لابدّ من الإنكار، والحال أنّ وجود أبي بكر بعث أُسامة لا يقبل الإنكار أبداً.

أنقل لكم عبارة واحدة فقط، يقول الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتاب [فتح الباري بشرح البخاري]:

قد روىٰ ذلك ـ أي كون أبي بكر في بعث أُسامة ـ الواقدي وابن سعد، وابن إسحاق، وابن الجوزي، وابن عساكر، وغيرهم(٢). أي: وغيرهم من علماء المغازي والحديث.

ولذا لمّا توفّي رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم كان أُسامة بجيشه في خارج المدينة، ولمّا ولّي أبوبكر اعترض أُسامة ولم يبايع أبابكر، قال: أنا أمير علىٰ أبي بكر وكيف أُبايعه؟ ولذا لمّا سيّر أبوبكر أُسامة بما أمره رسول اللّٰه به، استأذن منه إبقاء عمر في المدينة المنورة، ليكون معه في تطبيق الخطط المدبرة.

---

(١) منهاج السنّة ٤/ ٢٧٦.

(٢) فتح الباري ٨/ ١٢٤.

إنّ القرائن الداخلية والخارجية تقتضي كذب هذا الخبر، أي خبر: أنّ النبي أرسل أبا بكر إلى الصّلاة.

ولكن لانكتفي بهذا القدر، ونضيف أنّ عليّاً عليه السّلام كان يعتقد، وكذا أهل البيت كانوا يعتقدون، بأنّ خروج أبي بكر إلى الصلاة كان بأمر من عائشة لا من رسول اللّٰه.

قال ابن أبي الحديد: سألت الشيخ -أي شيخه وأُستاذه في كلام له في هذه القضية- أفتقول أنت أنّ عائشة عيّنت أباها للصلاة ورسول اللّٰه لم يعيّنه؟ فقال: أمّا أنا فلا أقول ذلك، لكن عليّاً كان يقوله، وتكليفي غير تكليفه، كان حاضراً ولم أكن حاضراً[1].

ولا نكتفي بهذا القدر، فنقول:

١- سلّمنا بأنّ رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم هو الذي أمر أبابكر بهذه الصلاة، فكم من صحابي أمره رسول اللّٰه بأن يصلّي في مكانه في مسجده وفي محرابه، ولم يدّع أحد ثبوت الإمامة بتلك الصلاة لذلك الصحابي.

لكنْ لكم أن تقولوا: بأنّ الصلاة في أُخريات حياته تختلف عن الصلاة في الأوقات السابقة، هذه الصلاة بهذه الخصوصية حيث كانت في أواخر حياته فيها إشعار بالنصب، بنصب أبي بكر للإمامة من بعده.

فاسمع لواقع القضية، واستمع لما يأتي:

إنّه لو كان رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم هو الآمر، فقد ذكرت تلك الأخبار أنّه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم خرج بنفسه الشريفة -معتمداً على رجلين ورجلاه تخطّان على الأرض- ونحّىٰ أبابكر عن المحراب، وصلّىٰ تلك

---

(١) شرح نهج البلاغة ٩/١٩٨.

الصلاة بنفسه.

لكنّهم يعودون فيقولون: بأنّ صلاة أبي بكر كانت أيّاماً عديدة، وهذا الذي وقع من رسول الله وقع مرّة واحدةً فقط.

قلت:

أوّلاً: لم تكن الصّلاة أيّاماً، بل هي صلاة واحدة، وهي صلاة الصبح من يوم الإثنين، فكانت صلاة واحدة.

وثانياً: على فرض أنّه قد صلّى أيّاماً وصلوات عديدة، ففعل رسول الله ذلك في آخر يوم من حياته، وخروجه بهذا الشكل معتمداً على رجلين ورجلاه تخطّان على الأرض، دليل على أنّه عزله بعد أن نصبه لو صحّ هذا النصب.

فلو سلّمنا أنّ الآمر بهذه الصّلاة هو رسول الله، لو سلّمنا هذا، فرسول الله ملتفت إلى أنّهم سيستدلّون بهذه الصلاة على إمامته من بعده، ويجعلون هذا الفعل إشعاراً بالإمامة والخلافة العامة من بعده صلّى الله عليه وآله وسلّم، فخرج بهذا الشكل ليرفع هذا التوهّم وليزيل هذا الإشعار، وهذا موجود في نفس الروايات التي اشتملت في أوّلها على أنّ رسول الله هوالآمر بهذه الصلاة بزعمهم.

وهنا نكات:

النكتة الأولى: قالت الروايات :إنّه خرج معتمداً على رجلين، والراوي عائشة بنت أبي بكر ـكما ذكرنا، الأخبار كلّها تنتهي إليها ـ خرج رسول الله معتمداً على رجلين ورجلاه تخطّان الأرض، وتنحّى أبوبكر عن المحراب، وصلّى تلك الصلاة بنفسه الشريفة.

وخروجه بهذه الصّورة، دليل على العزل لو كان هناك نصّ.

وعائشة ذكرت أحد الرجلين اللذين اعتمد عليهما رسول الله لدى خروجه، ولم تذكر اسم الرجل الثاني، وقد كان الرجل الثاني علي عليه السّلام، ممّا يدلّ

على انزعاجها من هذا الفعل.

يقول ابن عباس للراوي: أسمّتْ لك الرجل الثاني؟ قال: لا.

قال: هو علي، ولكنّها لا تطيب نفساً بأن تذكره بخير[١].

النكتة الثانية:إنّه لمّا رأى بعض القوم أنّ خروج النبي بهذه الصورة وصلاته بنفسه وعزل أبي بكر، سيهدم أساس استدلالهم بهذه الصّلاة على إمامة أبي بكر بعد رسول اللّه، وضع حديثاً في أنّ رسول اللّه لم يعزل أبا بكر، وإنّما جاء إلى الصلاة معتمداً على رجلين، وصلّىٰ خلف أبي بكر[٢]، فثبتت القضية وقويت.

وبعبارة أُخرىٰ: رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وسلّم ينصب أبا بكر عملاً، مضافاً إلى إرساله إلى الصلاة لفظاً وقولاً، إذ يأتي معتمداً على رجلين حينئذ ورجلاه تخّطان الأرض ويصلّي خلف أبي بكر.

ومن الذي يمكنه حينئذ من أنْ يناقش في إمامة أبي بكر وكونه خليفة لرسول اللّه، مع اقتداء رسول اللّه به في الصلاة، ألا يكفي هذا لأن يكون دليلاً على إمامة أبي بكر لمن عدا رسول اللّه؟

نعم، وضعوا هذا الحديث للدلالة على أنّ رسول اللّه اقتدىٰ بأبي بكر.

لكن الشيخين لم يرويا هذا الحديث، أي هذه القطعة من الحديث غير موجودة في الصحيحين، إن المخرج في الكتابين: إنّ رسول اللّه نحّاه أو تنحّىٰ أو تأخّر أبو بكر، وصلّىٰ رسول اللّه بنفسه تلك الصلاة.

أمّا هذا الحديث، فموجود في مسند أحمد، وهو حديث كذب قطعاً، وكذّبه غير واحد من كبار الأئمّة من حفّاظ أهل السنّة، وحتّى أنّ بعضهم كالحافظ

---

(١) مسند أحمد ٦/ ٣٤ و٣٨، سنن ابن ماجة ١/ ٥١٧.

(٢) مسند أحمد ١/ ٢٠٩.

أبي الفرج ابن الجوزي ألّف رسالة خاصة في بطلان حديث اقتداء النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم بأبي بكر، وهل من المعقول أن يقتدي النبي بأحد أفراد أُمّته، فيكون ذلك الفرد إماماً للنبي؟ هذا غير معقول أصلاً.

رسالة ابن الجوزي مطبوعة منذ ثلاثين سنة تقريباً لأوّل مرّة، نشرتها أنا بتحقيق منّي والحمد لله[1].

النكتة الثالثة: إنّ النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم بعد أن خرج إلى الصّلاة وصلّىٰ بنفسه الشريفة، ونحّىٰ أبابكر، لم يكتف بهذا المقدار، وإنّما جلس على المنبر بعد تلك الصّلاة، وخطب، وذكّر بالقرآن والعترة، وأمر الناس باتّباعهما والاقتداء بهما، فأكّد رسول الله بخطبته هذه ما دلّ عليه فعله، أي حضوره للصلاة وعزله لأبي بكر عن المحراب، ثمّ أضاف في هذه الخطبة بعد الصلاة أنّ على جميع المسلمين أن يخرجوا مع أُسامة، وأكّد على وجوب هذا البعث وعلى الإسراع فيه.

وبعد هذا كلّه، لا يبقىٰ مجال للاستدلال بحديث تقديمه في الصلاة.

الدليل السابع:

قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم: «خير أمّتي أبو بكر وعمر».

هذا الحديث بهذا المقدار ذكره القاضي الإيجي[2] وشارحه وغيرهما أيضاً.

لكن الحديث ليس هكذا، للحديث ذيل، وهم أسقطوا الذيل ليتمّ لهم

---

(١) هذه الرّسالة ألّفها الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي الحنبلي، المتوفّىٰ سنة ٥٩٧، ردّاً على معاصره الحافظ عبدالمغيث الحنبلي، ولذا أسماها بـ[آفة أصحاب الحديث في الردّ على عبدالمغيث]، طبعت لأوّل مرّة بتحقيقنا سنة ١٣٩٩.

(٢) المواقف ٣/ ٦٢٤ و ٦٣١.

الاستدلال، فاسمعوا الحديث كاملاً:

عن عائشة، قلت: يا رسول الله، من خير الناس بعدك؟ قال: «أبو بكر»، قلت: ثمّ مَن؟ قال: «عمر».

هذا المقدار الذي استدلّ به هؤلاء.

لكن بالمجلس فاطمة سلام الله عليها، قالت فاطمة: يا رسول الله، لم تقل في علي شيئاً!

قال: «يا فاطمة، علي نفسي، فمن رأيتيه يقول في نفسه شيئاً؟».

فيستدلّون بصدر الحديث بقدر ما يتعلّق بالشيخين، ويجعلونه دليلاً على إمامة الشيخين، ويسقطون ذيله، وكأنّهم لا يعلمون بأنّ هناك من يرجع إلى مصادر الحديث ويقرؤه بلفظه الكامل.

لكن الحديث ـ مع ذلك ـ ضعيف سنداً، فراجعوا كتاب [تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة][1].

الدليل الثامن:

قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم: «لو كنت متّخذاً خليلاً دون ربّي لاتّخذت أبا بكر»[2].

ويكفي في الجواب عن هذا الحديث أن نقول: إذا كان رسول الله قال في حقّ أبي بكر: «لو كنت متّخذاً خليلاً لاتّخذت أبا بكر»، فقد جاءت الرواية عندهم في حقّ عثمان: إنّه اتّخذه خليلاً!

فبالنسبة إلى أبي بكر يقول «لو» أمّا في حقّ عثمان يقول: «اتّخذته خليلاً»،

---

(١) تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة ١/ ٣٦٧.

(٢) مسند أحمد ١/ ٣٧٧و ٤٠٩ و٤٣٣ و٤٣٩ و٤٥٥ و٤٦٣.

يقول: «إنّ لكلّ نبيّ خليلاً من أُمّته، وإنّ خليلي عثمان بن عفّان»[١].

فيكون أفضل من أبي بكر.

وأنا أيضاً ـ كما ذكرت هذا مرّة في بعض الليالي الماضية ـ اعتقادي على ضوء رواياتهم في مناقب المشايخ أرى أنّ عثمان أفضل من أبي بكر وعمر، لمناقبه الموجودة في كتبهم، ومن جملتها هذا الحديث، لكنه حديث باطل مثله[٢].

الدليل التاسع:

قوله صلّى الله عليه وآله: وأين مثل أبي بكر.

وهذا الحديث:

أمّا سنداً، فقد أدرجه الحافظ السيوطي في كتابه [اللآلي المصنوعة بالأحاديث الموضوعة][٣]، وأيضاً أدرجه الحافظ ابن عرّاق صاحب [كتاب تنزيه الشريعة][٤] في كتابه هذا المؤلف في خصوص الروايات الموضوعة.

أمّا دلالة، فإنّه يدلّ على أنّ أبابكر كان يعطي من ماله رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، وكان يصرف من أمواله الشخصية عليه وأنه قد كان رسول الله بحاجة إلى مال أبي بكر وإنفاقه عليه، وهذا من القضايا الكاذبة، وقد وصل كذب هذا الخبر إلى حدٍّ التجأ مثل ابن تيميّة إلى التصريح بكذبه، مثل ابن تيميّة يصرّح بأنّ هذا غير صحيح[٥].

وهكذا يضع الواضعون الفضائل والمناقب، حتى إذا كانت مستلزمة للطعن

---

(١) الجامع الصغير ٢/٤١٦ رقم ٧٣٣١، كنز العمّال ١١/٥٨٧ رقم ٣٢٧٠٨.

(٢) تنزيه الشريعة ١/٣٩٢.

(٣) اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ١/٢٩٥.

(٤) تنزيه الشريعة ١/٣٤٤.

(٥) منهاج السنّة ٤/٤٤٨.

في رسول اللّٰه.

فهذا الحديث كذب سنداً ودلالة.

الدليل العاشر:

ما رووه عن علي عليه السّلام في فضل الشيخين، منها الرواية التي ذكرها هؤلاء أنّه قال: خير الناس بعد النبيين أبوبكر ثمّ عمر ثمّ عمر ثمّ اللّٰه أعلم[١].

ليس هذا اللفظ وحده، بل لهم أحاديث أُخرىٰ، وألفاظ أُخرىٰ أيضاً ينقلونها عن علي في فضل الشيخين، لكن:

أوّلاً: أبوبكر نفسه يعترف بأنّه لم يكن خير الناس، ألم يقل: ولّيتكم ولست بخيركم؟

وهذا موجود في [الطبقات] لابن سعد[٢].

أو: أقيلوني فلست بخيركم، كما في المصادر الكثيرة[٣].

وثانياً: ذكر صاحب [الإستيعاب] بترجمة أمير المؤمنين[٤] سلام اللّٰه عليه، وكذا ذكر ابن حزم في كتاب [الفصل][٥]، وذكر غيرهما من كبار الحفّاظ: إنّ جماعة كبيرة من الصحابة كانوا يفضّلون عليّاً على أبي بكر.

فإذا كان علي بنفسه يعترف بأفضليّة الشيخين منه، كيف كان أولئك يفضّلون عليّاً عليهما؟

لقد ذكروا أسماء عدّة من الصحابة كانوا يقولون بأفضليّة علي، منهم: أبو ذر،

---

(١) المصنّف للصنعاني ٣/٤٤٨، كنز العمّال ١٣/٨ رقم ٣٦٠٩٨.

(٢) طبقات ابن سعد ٣/١٨٢.

(٣) مجمع الزوائد ٥/١٨٣، شرح نهج البلاغة ١/١٦٨، ١٧/١٥٥، تاريخ الخلفاء: ٥٤.

(٤) الإستيعاب ٣/١٠٩٠.

(٥) الفصل في الملل والنحل ٣/٣٢ و٧٠.

وسلمان، والمقداد وعمّار، و...، وعلي يعترف بأفضليّة الشيخين منه!!

هذه أخبار مكذوبة على أمير المؤمنين عليه السّلام.

إذن، لم نجد دليلاً من أدلّة القوم سالماً من الطعن والجرح والإشكال، إمّا سنداً ودلالة، وإمّا سنداً، على ضوء كتبهم وكلمات علمائهم.

فتلك الأحاديث من الأحاديث الموضوعة التي لاأساس لها، باعترافهم، لاسيّما حديث «اقتدوا باللذين من بعدي».

والمهم: قضيّة الصلاة، فصلاة أبي بكر في حياة رسول الله قد تشعر بإمامته بعده، لكن رسول الله عزله عن المحراب، وصلّىٰ تلك الصلاة بنفسه، إن صحّ خبر إرساله أبابكر إلى الصلاة.

مضافاً: إلى أنّ إمامة الشيخين يجب أن تبحث من ناحية أُخرىٰ، وهي: أنّ هناك موانع، أنّ هناك قضايا تمنع من أن يكونا إمامين للمسلمين، تلك القضايا كثيرة ومذكورة في الكتب، ولم يكن من منهجنا التعرض لتلك القضايا.

مناقشة الاجماع علىٰ خلافة أبي بكر

ويبقىٰ الإجماع، إجماع الصّحابة على خلافة أبي بكر، وأنتم أعرف بحاله، ولاأحبّ الدخول في هذا البحث، لأنّه سيجرّنا إلى قضايا قد لا يقتضي ذكرها في الوقت الحاضر.

وأيّ إجماع هذا الذي يدّعونه على إمامة أبي بكر؟! وتلك قضايا السقيفة وملابسات بيعة أبي بكر وإمامته التي يقولون، ولربّما نتعرّض لبعض النقاط المتعلّقة بهذا الأمر في بحثنا عن الشورىٰ التي خصّصنا لها ليلة.

ولكن الذي يكفي أن أقوله هنا هو: أنّ صاحب [شرح المقاصد][1] وغيره من كبار علماء الكلام يقولون: بأنّا عندما ندّعي الإجماع، لاندّعي وقوع الإجماع حقيقةً، عندما نقول قام الإجماع على خلافة أبي بكر، ليس بمعنىٰ أنّ القوم كلّهم كانوا مجمعين وموافقين على إمامته، بل إنّ إمامته قد وقعت في الحقيقة ببيعة عمر فقط وفي السقيفة، بعد النزاع بين الحاضرين من المهاجرين والأنصار، وإلقاء النزاع بين الأنصار الأوس والخزرج، يكفي أنْ أُشير إلى هذا المطلب.

لكن مع ذلك، عندما نراجع هذه الكتب يقولون بأنّ الأولىٰ أنْ نسكت عن مثل هذه القضايا ولانتكلّم عنها، فإنّ رسول الله قد أمر بالسكوت عمّا سيقع بين

(١) شرح المقاصد ٥/ ٢٥٤.

أصحابه، فلا داعي لطرح مثل هذه القضايا وللتعرض لمثل هذه الأُمور.

وإنّي أرىٰ من المناسب أنْ أقرأ لكم نصّ عبارة السعد التفتازاني في [شرح المقاصد]، لتروا كيف يضطربون، وإنّهم إلى أين يلتجئون، يقول السعد:

إنّ جمهور علماء الملّة وعلماء الأُمة أطبقوا على ذلك ـأي على إمامة أبي بكرـ وحسن الظن بهم يقتضي بأنّهم لو لم يعرفوه بدلائل وإمارات لما أطبقوا عليه.

قلت: إذا كان كذلك، إذا كنّا مقلّدين للصحابة من باب حسن الظن بهم، فلماذا أتعبنا أنفسنا؟ ولماذا اجتهدنا فنظرنا في الأدلّة وجئنا بالآية والحديث، كنّا من الأوّل نقول: بأنّا في هذه المسألة مقلّدون للصحابة، فعلوا كذا ونحن نقول كذا، لاحظوا، ثمّ يقول التفتازاني:

يجب تعظيم الصحابة والكفّ عن مطاعنهم، وحمل ما يوجب بظاهره الطّعن فيهم على محامل وتأويلات، سيّما المهاجرين والأنصار.

خاتمة المطاف

وعندما ينقل السّعد عن الإماميّه قولهم: إنّ بعد رسول اللّه إماماً، وليس غير علي، لانتفاء الشرائط من العصمة والنصّ والأفضليّة عن غيره ـ وقد رأيتم كيف كان هذا الإنتفاء في بحوثنا السابقة ـ يتهجّم ويشتم الشيخ المحقق نصير الدين الطوسي وسائر علماء الإماميّة، فلاحظوا كلامه، سأنقل نصّ عبارته، لتقفوا على مقدار فهم هؤلاء، وعلى حدّ أدبهم، ثم تقارنوا بين كلام الإماميّة وكلام هؤلاء القوم، يقول:

احتجّت الشيعة بوجوه لهم في إثبات إمامة علي بعد النبي من العقل والنقل، والقدح فيما عداه من أصحاب رسول اللّه الذين قاموا بالأمر، ويدّعون في كثير من الأخبار الواردة في هذا الباب التواتر، بناء على شهرته فيما بينهم، وكثرة دورانه على ألسنتهم، وجريانه في أنديتهم، وموافقته لطباعهم، ومقارعته لأسماعهم، ولا يتأمّلون كيف خفي على الكبار من الأنصار والمهاجرين، والثقات من الرواة والمحدّثين، ولم يحتجّ البعض على البعض، ولم يبرموا عليه الإبرام والنقض، ولم يظهر إلّا بعد انقضاء دور الإمامة وطول العهد بأمْر الرسالة، وظهور التعصّبات الباردة، والتعسّفات الفاسدة وإفضاء أمر الدين إلى علماء السوء، والملك إلى أُمراء الجور، ومن العجائب أنّ بعض المتأخرين من المتشغّبين، الذين لم يروا أحداً من

المحدّثين ولا رووا حديثاً في أمر الدين، ملؤوا كتبهم من أمثال هذه الأخبار والمطاعن في الصحابة الأخيار، وإن شئت فانظر في كتاب التجريد المنسوب إلى الحكيم نصير الدين الطوسي، كيف نصر الأباطيل وقرّر الأكاذيب...»[١].

قلت: أمّا نصير الدين الطوسي، فإنّا نشكر التفتازاني على قناعته بهذا المقدار من الشتم والسبّ له! نشكره على اكتفائه بهذا المقدار!

فإنّ ابن تيميّة ذكر في الشيخ نصير الدين الطوسي بسبب تأليفه كتاب التجريد واستدلاله في هذا الكتاب على إمامة علي من كتب أهل السنّة، ذكره بما لا يمكن أن يتفوّه به مسلم في حقّ أدنى الناس، ذكره بما لا يقال، ونسب إليه الكبائر والعثرات التي لا تقال، وقد خصّصنا ليلةً للتحقيق حول هذا الموضوع، وسنتعرض لكلامه بعون الله.

هذا فيما يتعلق بالشيخ نصير الدين الطوسي.

وأمّا أصل المطلب، فإنّا قد أقمنا الأدلّة على إمامة علي من نفس كتبهم، وبيّنا صحّة تلك الأدلّة من نفس كتبهم، وقد ذكرنا احتجاجاتنا بكلّ أدب ومتانة ووقار، لم نتعرض لأحد منهم بسبّ أو شتم، فأثبتنا إمامة أمير المؤمنين بالنص، وأثبتنا إمامته بالعصمة، وأثبتنا إمامته بالأفضليّة، كلّ ذلك من كتبهم، كلّ ذلك بناء على أقوال علمائهم، واستشهدنا بأفضل الطرق والأسانيد، واستندنا إلى أشهر الكتب والمؤلّفات، لم يكن منّا سبّ ولا شتم ولا تعصّب ولا تعسّف.

ثمّ نظرنا إلى أدلّتهم في إمامة أبي بكر، أمّا النص فقالوا هم: بعدم وجوده، وأمّا الإجماع، فلاإجماع حتّى اضطرّوا إلى الإعتراف بعدم انعقاده، وربما نتعرّض لذلك في ليلة خاصة، وأمّا الأفضليّة فتلك أفضل أدلّتهم، وقد نظرنا إليها واحداً

(١) شرح المقاصد ٥/ ٢٦٧.

واحداً على ضوء كتبهم، فما ذنبنا إنْ لم يتم دليل على إمامة أبي بكر؟ وتمّ الدليل من كتبهم على إمامة علي.

لماذا لا يريدون البحث عن الحقيقة؟ لماذا تكون الحقيقة مرّة؟ لماذا يلجؤون إلى السبّ والشتم؟ ولماذا هذا التهجّم؟ ألا يكفي ما واجهه علماؤنا منذ العصور الأولىٰ إلى يومنا هذا، من سبّ وشتم وقتل وسجن وطرد وتشريد؟ إلى متىٰ؟ ولماذا هذا؟ نحن نريد البحث عن أمر حقيقي واقعي يتعلّق بمن يحكم علينا من قبل اللّٰه ونريد أن نقتدي به بعد رسول اللّٰه، نريد أن نتعلّم منه، أن يكون واسطة بيننا وبين ربّنا، في أُمورنا الإعتقادية وفي أُمورنا العملية، أي في الأُصول والفروع وفي جميع الجهات، نريد أن نبحث عن الحقيقة ونتوصّل إليها، فإذا وصلنا إلى الحقيقة وعثرنا على الحق حينئذ نقول لربّنا: إنّا قد نظرنا في الأدلّة وبحثنا عن الحقيقة، فكان هذا ما توصّلنا إليه، وهذا إمامنا، وهذا منهجنا ومسلكنا، ليكون لنا عذراً عند اللّٰه سبحانه وتعالىٰ، وكلّ هذا البحث لهذا الهدف، وليس لحبّ أو بغض، ليس لدينا أيّ غرض، وما الداعي إلى الشتم؟ وإلى متىٰ تكون الحقيقة مرّة؟ وإلى متى لا يريدون استماع الحق وأخذه وقبوله؟ والشتم لماذا؟ وهل يتفوّه به إلّا السوقه؟ إلّا الجهلة؟

نسأل اللّٰه سبحانه وتعالىٰ أن يوفّقنا لما يرضيه، نسأله تعالى أن يهدينا إلى فهم الحقائق وأخذها، وإلى العمل بالحق واتباعه، نسأله سبحانه وتعالىٰ أن يبيّض وجوهنا عندما نرد عليه ونلقاه، وعندما نواجه رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم.

وصلّىٰ اللّٰه علىٰ محمّد وآله الطاهرين.


إمامة
بقية الأئمة عليهم السلام

بسم اللّٰه الرحمن الرحيم

الحمد للّٰه رب العالمين، والصّلاة والسّلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين، ولعنة اللّٰه على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين.

قال اللّٰه عزّوجلّ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا﴾[1].

موضوع بحثنا في هذه الليلة إمامة بقيّة الأئمّة عليهم السّلام.

بعد أن فرغنا من بيان الأدلّة بنحو الإختصار والإيجاز من الكتاب والسنّة والعقل على إمامة أمير المؤمنين سلام اللّٰه عليه، وبحثنا أيضاً عن أدلّة القوم على إمامة أبي بكر، كان لابدّ من التعرض للبحث عن إمامة بقية الأئمّة سلام اللّٰه عليهم.

القول بإمامة الحسن المجتبىٰ بعد أمير المؤمنين، والحسين سلام اللّٰه عليه بعد الحسن، وعلي بن الحسين السجاد، ومحمّد بن علي الباقر، وجعفر بن محمّد الصادق، وموسىٰ بن جعفر الكاظم، وعلي بن موسىٰ الرضا، ومحمّد بن علي الجواد، وعلي بن محمّد الهادي، والحسن بن علي العسكري، والإمام المهدي صلوات اللّٰه عليهم أجمعين.

القول بإمامة هؤلاء الأئمّة هو من ضرورات مذهب الشيعة الإماميّة الإثني عشرية، فلو أنّ أحداً يشكك في إمامة أحدهم أو يشك، يكون بذلك خارجاً عن هذا المذهب، فالقول بإمامة الأئمة من ضروريات هذا المذهب، وهذه الطائفة تسمّىٰ

(١) سورة السجدة (٣٢): ٢٤.

بالطائفة الاثني عشرية بهذه المناسبة، وبعد أن كان هذا الإعتقاد من ضروريات هذا المذهب لا تبقىٰ حاجة للبحث عن أدلة هذا الإعتقاد في داخل المذهب.

ومع ذلك، فهناك كتب كثيرة ألّفها علماء الطائفة في إثبات إمامة هؤلاء الأئمّة سلام اللّٰه عليهم، عن طريق النص، وعن طريق العصمة، وعن طريق الأفضليّة.

وقد ذكرنا منذ اليوم الأوّل: أنّ طريق إثبات الإمامة لإمامٍ، إمّا يكون بالأفضليّة، وإمّا بالنص، وإمّا بالعصمة.

والحق: اجتماع الأدلّة الثلاثة في إمامة أمير المؤمنين وسائر الأئمّة الطاهرين، ولا سيّما على صعيد النصوص الواردة في إمامة الأئمة سلام اللّٰه عليهم، فقد ثبت نصّ الإمام أمير المؤمنين عليه السّلام على الحسن عليه السّلام وهكذا على الحسين عليه السّلام إلى أخر الأئمّة، وثبت نصّ رسول اللّٰه على إمامة كلّ هؤلاء.

والكتب المؤلّفة في خصوص النصوص كثيرة، بإمكانكم الرجوع إلى كتاب [كفاية الأثر في النص على الأئمّة الإثني عشر]، وهكذا كتاب [الإنصاف في النصّ على الأئمّة الأشراف]، كتاب [إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات]، وغير هذه الكتب المؤلّفة في هذا الباب.

وهل بالإمكان إثبات إمامة بقية الأئمّة على ضوء أدلّة أهل السنّة؟ وهل يمكن أن نستند إلى كتب أهل السنّة المشهورة ورواياتهم في إثبات إمامة بقيّة الأئمّة عليهم الصلاة والسلام أوْ لا؟

التحقيق أنّنا يمكننا إثبات إمامة بقيّة الأئمّة أيضاً على ضوء كتب أهل السنّة فقط، وعن طريق النصّ والعصمة والأفضليّة كلّها، وقد تتعجّبون وتستغربون من هذا الذي أدّعيه الآن، ولكن لا تستعجلوا، وسترون أنّ أيّ باحث محقّق حرّ منصف يستمع إلى ما أقوله في هذه الليلة، لا يمكنه أن يناقش في شيء ممّا أذكره، اللهمّ إلّا أنْ يتعصّب، وليس لنا مع التعصّب والمتعصّب بحث.

الأئمّة اثنا عشر

إنّنا نسأل أهل السنّة ونراجع كتبهم، ونفحص في رواياتهم، عمّا إذا كان عندهم شيء عن رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم في الإمامة، وعدد الأئمة بعد رسول اللّٰه، هل هناك دليل على حصر الأئمّة بعد رسول اللّٰه في عدد معيّن أو لا يوجد دليل؟ وإذا كان يوجد دليل فما هو ذلك العدد؟ ومن هم أُولئك الأئمّة الذين دلّت عليهم وعلى إمامتهم تلك الأدلّة؟

الجواب واضح تماماً،فحديث الأئمّة إثنا عشر أو الخلفاء من بعدي إثنا عشر، هذا الحديث مقطوع الصدور، اتفق عليه الشيخان وغيرهما من أئمّة الحديث، وأخرجوه بطرق وأسانيد معتبرة، ورووه عن عدة من الصحابة، أقرألكم نصوصاً من هذا الحديث، وأرجو الدقّة في ألفاظ هذه النصوص، والتأمّل فيما تختلف فيه هذه الألفاظ،والتوصل إلى نتيجة قطعية على ضوء الدقّة في هذه النصوص.

نصوص من حديث الأئمّة اثنا عشر:

أخرج أحمد في [المسند] عن جابر بن سمرة قال: سمعت النبي صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم يقول: «يكون لهذه الأُمّة اثنا عشر خليفة»[1].

---

(١) مسند أحمد ٥/١٦.

أخرج أحمد أيضاً عن مسروق قال: كنّا جلوساً عند عبدالله ابن مسعود وهو يقرؤنا القرآن، فقال له رجل: يا أباعبدالرحمن، هل سألتم رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم كم تملك هذه الأُمّة من خليفة؟ فقال: ما سألني عنها أحد منذ قدمت العراق قبلك، ثمّ قال: نعم، ولقد سألنا رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم فقال: «إثنا عشر كعدّة نقباء بني إسرائيل»(١).

في هذا اللفظ توجد هذه الإضافة: «كعدّة نقباء بني إسرائيل».

وأخرج أحمد عن عامر بن سعد بن أبي وقّاص قال: كتبت إلى جابر بن سمرة مع غلامي: أخبرني بشيء سمعته من رسول الله، قال: فكتب إليّ: سمعت رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم يوم جمعة عشية رجم الأسلمي ـ يعطي علامة أنّه في ذلك اليوم المعين الذي رجم فيه فلان ـ سمعته يقول: «لا يزال الدين قائماً حتّى تقوم الساعة أو يكون عليكم اثنا عشر خليفة، كلّهم من قريش»(٢).

لاحظوا الإضافات في هذا اللفظ عن نفس جابر الراوي لهذا الحديث.

وأخرج مسلم في صحيحه عن جابر بن سمرة، نفس هذا الشخص قال: دخلت مع أبي على النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم فسمعته يقول: «إنّ هذا الأمر لا ينقضي حتّى يمضي فيهم اثنا عشر خليفة»، ثمّ تكلّم بكلام خفي عَلَيّ، فقلت لأبي: ما قال؟ قال: قال: «كلّهم من قريش»(٣).

في هذا اللفظ إضافة، والتفتوا إلى هذه الفوارق.

وأمّا البخاري فيروي في [صحيحه] عن جابر نفسه: سمعت النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم يقول: «إثنا عشر أميراً» فقال كلمة لم أسمعها، فقال أبي: إنّه يقول:

---

(١) مسند أحمد ١/٣٩٨.

(٢) المصدر ٥/٨٦.

(٣) صحيح مسلم ٦/٣ـ٤.

أن يعترفوا بما تقوله الشيعة، ورغم جميع محاولاتهم، وعلى مختلف آرائهم، فإنّ الحديث لا ينطبق على شيء منها.

يقول الحافظ ابن العربي المالكي كما في [شرح الترمذي][1]: لم أعلم للحديث معنى.

وفي [فتح الباري] عن ابن البطال إنّه حكي عن المهلب قوله ـوهي عبارة مهمةـ: لم ألق أحداً في هذا الحديث بشيء معيّن[2].

وعن ابن الجوزي: قد أطلت البحث عن معنىٰ هذا الحديث وتطلّبت مظانّه وسألت عنه، فلم أقع على المقصود[3].

أقول: إنّ المقصود معلوم والنبيّ صلّى اللّٰه عليه وآله ما أبهم الكلام، لكنّ المقصود يقع عليه من كان عنده إنصاف ولم يكن عنده تعصّب.

والملاحظ أنّهم يحاولون قدر الإمكان تطبيق الحديث على زمن حكومة بني أُميّة، مع أنّهم يروون عن النبي أن الخلافة بعده ثلاثون سنة، ثم يكون الملك، وقلّ ما رأيت منهم من يشارك حكّام بني العباس في معنىٰ هذا الحديث، نعم، وجدته في كلام الفضل ابن روزبهان، فلاحظوا من يرىٰ ابن روزبهان أنّهم الأئمّة الإثنا عشر، يقول: إنّ عدد صلحاء الخلفاء من قريش اثنا عشر [وكأنّ الرسول صلّى اللّٰه عليه وآله قيّد هذا الحديث بالصلحاء، والحال أنّه لا يوجد في لفظ الحديث كلمة: الصلحاء، أو ما يؤدّي معنىٰ كلمة الصلحاء] وهم: الخلفاء الراشدون، وهم خمسة ـيعني منهم الحسن عليه السّلام ـثمّ عبداللّٰه بن الزبير وعمربن عبدالعزيز، فهؤلاء

(١) عارضة الأحوذي في شرح الترمذي ٩/ ٦٩.

(٢) فتح الباري ١٣/ ١٨٠.

(٣) المصدر ١٣/ ١٨١.

سبعة، وخمسة من بني العباس[١].

أمّا مَن هؤلاء الخمسة من بني العباس؟ لا يذكرهم، فمن يصلح لأنْ يذكر؟ يذكر هارون؟ يذكر المتوكل؟ يذكر المنصور الدوانيقي؟ أيّهم يستحقّ أن يطلق عليه اسم خليفة رسول الله والإمام من بعده؟ فهو لا يذكر أحداً، وإنّما يقول خمسة، وكأن تقسيم هذا الأمر قد فُوّض إلى الفضل ابن روزبهان، فجعل من هؤلاء سبعة ومن هؤلاء خمسة.

وعلى كلّ حال، ليس لهم رأي يستقرّون عليه، ثمّ يعترفون بعدم فهمهم للحديث، وفي الحقيقة ليس بعدم فهم، وإنّما عدم اعتراف بالواقع والحقيقة.

(١) أنظر: شرح احقاق الحق ٧ / ٤٧٨.

حقيقة الاثني عشر

إذن، ما هي الحقيقة؟

النبي صلّى اللّه عليه وآله وسلّم أراد أن يعرّف الأئمّة من بعده ويعيّن عددهم على وجه التحديد، وقد فعل هذا، لكن اللغط والصياح والضجّة من حوله، كلّ ذلك منع من سماع الحاضرين صوته ونقلهم ما سمعوا من رسول اللّه، فكان السبب في خفاء صوته في الحقيقة هذه الضجّة من حوله، لاأنّ صوته ضعف، أو حصل مثلاً انخفاض في صوته، ورسول اللّه ـ كما جاء في بعض ألفاظ هذا الحديث ـ قد قال: «كلّهم من بني هاشم».

يقول جابر بن سمرة: كنت مع أبي عند النبي، فسمعته يقول: «بعدي اثنا عشر خليفة»، ثمّ أُخفي صوته، [لاحظوا: ثمّ أُخفي صوته] فقلت لأبي: ما الذي أخفى صوته؟ قال: قال: «كلّهم من بني هاشم»، وعن سماك بن حرب أيضاً مثل ذلك.

ثمّ نلاحظ القرائن الموجودة في لفظ الحديث، والقرائن ذكرتها في خلال البحث، أُكرّرها مرّةً أُخرى بسرعة:

«لا يزال الدين قائماً حتّى تقوم الساعة أو يكون عليكم اثنا عشر خليفة».

«يكون لهذه الأُمّة اثنا عشر قيّماً لا يضرّهم من خذلهم»، يظهر: إنّ هناك من الأمّة خذلاناً للخلفاء والأئمة الاثني عشر، فمن الذي خذل معاوية؟ ومتى خذل

يزيد؟ ومتى خذل مروان وغير أُولئك؟ أهل البيت هم الذين خُذلوا، وهم الذين خولفوا.

ويظهر من كلمة «القيّم» أنّ المراد هو الإمامة بالمعنىٰ الحقيقي، أي الإمامة الشرعية، وليس المراد هو الحكومة وبسط اليد ونفوذ الكلمة والسيطرة على السلطة الإجرائية.

وإذا رجعنا إلى أحاديثنا وأسانيدنا المتصلة إلى جابربن سمرة وغيره، وجدنا أشياء أُخرى، فلاحظوا الرواية:

عن سلمان: «الأئمّة بعدي اثنا عشر»، ثمّ قال: «كلّهم من قريش، ثمّ يخرج المهدي ـعجّل اللّٰه تعالى فرجه ـ فيشفي صدور قوم مؤمنين، ألا إنّهم أعلم منكم فلاتعلّموهم، ألا إنّهم عترتي ولحمي ودمي، ما بال أقوام يؤذونني فيهم، لاأنالهم اللّٰه شفاعتي»(١).

فهذا لفظ من ألفاظ الحديث.

ومن ألفاظ الحديث عن أبي هريرة: «أهل بيتي، الأئمّة بعدي اثنا عشر، أهل بيتي عترتي من لحمي ودمي، هم الأئمّة بعدي، عدد نقباء بني إسرائيل»(٢).

عن حذيفةبن أسيد: «الأئمّة بعدي عدد نقباء بني إسرائيل، تسعة من صلب الحسين، ومنّا مهدي هذه الأُمّة، ألا إنّهم مع الحق والحق معهم، فانظروا كيف تخلفوني فيهم»(٣).

وهذه من ألفاظ حديث الأئمّة إثنا عشر، والألفاظ هذه موجودة في كتاب [كفاية الأثر في النص على الأئمّة الإثني عشر].

---

(١) كفاية الأثر في النص على الأئمة الاثني عشر: ٤٤.

(٢) المصدر: ٨٩.

(٣) المصدر: ١٣٠.

وإذا كان رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم قد أخبر بعدد الأئمّة من بعده وعيّنهم بهذه الأوصاف، وأنّهم من العترة، وأنّهم أعلم، وأنّهم كذا، وأنّهم كذا، ثمّ قال: «فانظروا كيف تخلفوني فيهما»، فيكون قد أشار صلّى الله عليه وآله وسلّم إلى حديث الثقلين، والحديث يفسّر بعضه بعضاً، فقد كان هذا من مداليل حديث الثقلين.

حديث الثقلين يفسّر الاثني عشر:

وحينئذ، ننتقل إلى مفاد حديث الثقلين، لنفهم معنى حديث الثقلين بما يتعلّق ببحثنا هذه الليلة، وليكون حديث الثقلين مفسّراً لحديث الأئمّة الإثني عشر:

لاحظوا، رسول الله عندما يقول: «إنّهما لن يفترقا حتّى يردا عَلَيّ الحوض»، معنى ذلك: إنّ الأئمّة من العترة باقون ما بقي القرآن، لا يفترقان ولا يتفرّقان، والحديث ـ كما قرأنا في تلك الليلة التي خصّصناها للبحث عن هذا الحديث ـ حديث صحيح مقطوع صدوره ومقبول عند الطرفين، فعندما يقول رسول الله: «إنّي تارك فيكم الثَقَلين أو الثقْلين»، فقد قرن رسول الله الأئمّة من العترة بالقرآن فمادام موجوداً فالعترة موجودة، إي إلى آخر الدنيا، فالعترة موجودة إلى آخر الدنيا، لذا قال في حديث الإثني عشر: «حتّى تقوم السّاعة».

وإن كنتم في شك ممّا قلته في معنى حديث الثقلين، فلاحظوا نصوص عبارات القوم في شرح حديث الثقلين من هذه الناحية:

يقول المنّاوي في [فيض القدير] في شرح حديث الثقلين: تنبيه: قال الشريف ـ يعني السمهودي الحافظ الكبير ـ هذا الخبر يُفهم وجود من يكون أهلاً للتمسّك به من أهل البيت والعترة الطاهرة في كلّ زمان إلى قيام الساعة، حتّى يتوجّه الحث المذكور إلى التمسّك به، كما أنّ الكتاب كذلك، فلذلك كانوا أماناً

لأهل الأرض، فإذا ذهبوا ذهب أهل الأرض[١].

ومثلها عبارة ابن حجر المكي في [الصواعق]: وفي حديث الحثّ على التمسّك بأهل البيت إشارة إلىٰ عدم انقطاع مستأهل منهم للتمسّك به إلى يوم القيامة، كما أنّ الكتاب العزيز كذلك[٢].

وقال الزرقاني المالكي في [شرح المواهب اللّدنيّة]: قال القرطبي: وهذه الوصيّة وهذا التأكيد العظيم، يقتضي وجوب احترام آله وبرّهم وتوقيرهم ومحبّتهم، ووجوب الفرائض التي لا عذر لأحدٍ في التخلّف عنها، هذا مع ما علم من خصوصيّتهم به صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم، وبأنّهم جزء منه، كما قال: «فاطمة بضعة منّي»، ومع ذلك فقابل بنو أُميّة عظيم هذه الحقوق بالمخالفة والعقوق، فسفكوا من أهل البيت دماءهم، وسبوا نساءهم، وأسروا صغارهم، وخرّبوا ديارهم، وجحدوا شرفهم وفضلهم، واستباحوا سبّهم ولعنهم، فخالفوا وصيّته وقابلوه بنقيض قصده، فواخجلتهم إذا وقفوا بين يديه، ويا فضيحتهم يوم يعرضون عليه، فالوصيّة بالبرّ بآل البيت على الإطلاق، وأمّا الاقتداء فإنّما يكون بالعلماء العاملين منهم، إذ هم الذين لا يفارقون القرآن. قال الشريف السمهودي: هذا الخبر يفهم وجود من يكون أهلاً للتمسّك به من عترته في كلّ زمان إلى قيام الساعة[٣].

فيكون حديث «إنّي تارك فيكم الثقلين» دليلاً على إمامة أئمّتنا، وعددهم في حديث الأئمّة بعدي إثنا عشر، وفي ذلك الحديث أيضاً تصريح بأنّهم موجودون إلى قيام الساعة.

---

(١) فيض القدير ٣/ ١٥.

(٢) الصواعق المحرقة: ٢٣٢.

(٣) شرح المواهب اللدنّية ٧/ ٧ـ٨

هذا بنحو الاختصار، وقد تركت بعض القضايا الأُخرىٰ التي كنت قد سجّلتها هنا فيما يتعلّق بالنص على الأئمّة الإثني عشر.

فكان دليلنا على إمامة الأئمّة الإثني عشر من النصوص: حديث الأئمّة بعدي إثنا عشر، وحديث الثقلين.

العصمة والأفضلية

وأمّا العصمة:

فحديث «إنّي تارك فيكم الثقلين» يدلّ على عصمة الأئمّة من العترة النبويّة بكلّ وضوح، كما سنذكر ذلك في بحث العصمة أيضاً إنْ شاء اللّٰه تعالىٰ.

وأمّا الأفضليّة:

أي: أفضليّة أئمّتنا سلام اللّٰه عليهم، فإنّه يدلّ على أفضليّتهم حديث الثقلين من جهات عديدة، لأنّ حديث الثقلين دلّ على تقدّمهم في العلم وغير العلم، وهذه جهات تقتضي الأفضليّة بلاشك، وإن كنتم في شك فأقرأ لكم بعض العبارات:

قال التفتازاني في [شرح المقاصد] ـ وأرجو الملاحظة بدقة ـ: وفضّل العترة الطاهرة، لكونهم أعلام الهداية وأشياع الرسالة، على ما يشير إليه ضمّهم ـ أي ضمّ العترة إلى كتاب اللّٰه ـ في إنقاذ المتمسّك بهما عن الضلالة[1].

ولو راجعتم شرّاح حديث الثقلين، وحتى اللغويين ـ لو تراجعونهم في معنىٰ ثِقْل أو ثَقَل حيث يتعرضون لحديث الثقلين ـ يقولون: إنّما سمّاهما ـ أي الكتاب

---

(١) شرح المقاصد ٥/٣٠٣.

والعترة ـ بالثقلين إعظاماً لقدرهما وتفخيماً لشأنهما.

وقد نصّ شرّاح الحديث، كالمنّاوي في [فيض القدير]، والقاري في [المرقاة في شرح المشكاة]، والزرقاني المالكي في [شرح المواهب اللدنية]، وغير هؤلاء: على أنّ حديث الثقلين يدلّ على أفضليّة العترة.

ولاحظوا كلام نظام الدين النيشابوري في [تفسيره] المعروف، يقول بتفسير قوله تعالىٰ: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللّٰهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ﴾(١):

﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾ استفهام بطريق الإنكار والتعجب، والمعنىٰ من أين يتطرّق إليكم الكفر والحال أنّ آيات اللّٰه تتلىٰ عليكم على لسان الرسول غضّة، في كلّ واقعة، وبين أظهركم رسول اللّٰه يبيّن لكم كلّ شبهة، ويزيح عنكم كلّ علّة [فرسول اللّٰه إنّما يكون بين الأُمّة ويبعثه اللّٰه إلى الناس لهذه الغاية وهي: يبيّن لكم كلّ شبهة ويزيح عنكم كلّ علّة] قلت: أمّا الكتاب فإنّه باق على وجه الدهر، وأمّا النبي، فإنّه وإن كان قد مضىٰ إلى رحمة اللّٰه في الظاهر، ولكن نور سرّه باق بين المؤمنين، فكأنّه باق، على أنّ عترته ورثته يقومون مقامه بحسب الظاهر أيضاً، فيكونون ـ أي العترة ـ يبيّنون كلّ شبهة ويزيحون كلّ علّة، ولهذا قال: «إنّي تارك فيكم الثقلين»(٢).

فمسألة الأفضليّة أيضاً واضحة على ضوء أحاديث القوم وكلمات علمائهم.

وأمّا حديث السفينة، فذاك دليل آخر على أفضليّتهم وعلى عصمتهم أيضاً، ولربّما نتعرّض للبحث عن حديث السفينة في مباحث العصمة إن شاء اللّٰه تعالىٰ.

---

(١) سورة آل عمران (٣): ١٠١.

(٢) تفسير النيسابوري (غرائب القرآن ورغائب الفرقان) ٢ / ٢٢١.

أفضلية الأئمة واحداً واحداً:

وأمّا أفضليّتهم واحداً واحداً، أي من الحسن والحسين إلى آخرهم عليهم السّلام، فأقرأ لكم حول كلّ إمامٍ بعض الكلمات وبسرعة:

الحسنان سلام الله عليهما:

ثبتت أفضليّتهما بآية المباهلة وآية التطهير وغيرهما، وبالأحاديث المتّفق عليها الواردة في حقّهما، كقوله صلّى الله عليه وآله وسلّم: «الحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنّة»، رواه أحمد في [المسند]، والترمذي والنسائي في [صحيحيهما] والحاكم في [المستدرك]، وهو أيضاً في [الإصابة] وغير هذه الكتب(١)، وحتّى أنّ المناوي يقول عن السيوطي: إنّ هذا الحديث متواتر(٢).

الإمام السجّاد عليه السّلام:

وصفه النبي صلّى الله عليه وآله بزين العابدين، والحديث متّفق عليه، ومن رواته صاحب [الصّواعق](٣)، وعن يحيى بن سعيد إنّه قال: هو أفضل هاشمي رأيته في المدينة(٤) وقصيدة الفرزدق في حقّه معروفة ومشهورة(٥).

---

(١) مسند أحمد ٣/٣، ٦٢، ٦٤، ٨٢ سنن الترمذي ٦/٣١٣ رقم ٣٧٦٧ و٣٧٦٨، سنن النسائي ٥/٥٠ رقم ٨١٦٩ و٨١ رقم ٨٢٩٨ و٩٥ رقم ٨٣٦٥ و١٤٥ رقم ٨٥١٤.. وغيرها، المستدرك على الصحيحين ٣/١٦٧، الإصابة ١/٣٣٠، صحيح ابن حبّان ١٥/٤١١، المصنّف لابن أبي شيبة ٧/٥١٢ رقم ٢ و٣ و٥.

(٢) فيض القدير ٣/٤١٥.

(٣) الصواعق المحرقة: ٣٠٥.

(٤) الجرح والتعديل ٦/١٧٩، التاريخ الكبير ٦/٢٦٧.

(٥) ديوان الفرزدق ٢/١٧٨.

الإمام الباقر عليه السّلام:

أعلم الناس وأفضلهم في عهده، ولذا لقّبه النبي بالباقر[١]، لأنّه بقر العلم، وكان من الآخذين عنه أبو حنيفة وابن جريج والأوزاعي والزهري وغيرهم، وهؤلاء أئمّة أهل السنّة في ذلك العصر.

الإمام الصادق عليه السّلام:

قال أبو حنيفة: ما رأيت أفقه من جعفر بن محمّد[٢]، وقد حضر عنده هو ومالك بن أنس وغيرهما من أئمّة أهل السنّة، وفي [مختصر التحفة الإثنا عشرية] عن أبي حنيفة إنّه قال: لولا السنتان لهلك النعمان[٣]، يعني السنتين اللتين حضر فيهما عند الإمام الصادق عليه السّلام، وقال ابن حبّان: من سادات أهل البيت فقهاً وعلماً وفضلاً.

الإمام الكاظم عليه السّلام:

لقّبوه بالعبد الصالح كما في [تهذيب الكمال] وغيره من المصادر[٤]، وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني: مناقبه كثيرة[٥]، وقال ابن حجر المكي في [الصواعق]: كان أعبد أهل زمانه وأعلمهم وأسخاهم[٦]، قالوا: وكان معروفاً عند

---

(١) تاريخ اليعقوبي ٢/٣٢٠.

(٢) سير أعلام النبلاء ٦/٢٥٧.

(٣) مختصر التحفة الإثنا عشرية: ٨.

(٤) تهذيب الكمال ٢٩/٤٤، تاريخ بغداد ١٣/٢٧.

(٥) تهذيب التهذيب ١٠/٣٠٣.

(٦) الصواعق المحرقة: ٣٠٧.

أهل العراق بباب قضاء الحوائج عند الله[١] ـ أي في حياته وبعد حياته ـ وقد ذكروا له كرامات عجيبة، كقضيّته مع شقيق البلخي التي ذكرها ابن الجوزي في [صفة الصفوة][٢].

الإمام الرضا عليه السّلام:

ذكروا: إنّه كان يجلس في المسجد النبوي ويفتي الناس وهو ابن اثنتين وعشرين سنة، لاحظوا هذه الكلمة في [تهذيب التهذيب] وفي [المنتظم] لابن الجوزي وغيرهما من الكتب[٣]، وقد رووا أنّ من تلامذته: أحمد بن حنبل كما في [سير أعلام النبلاء][٤]، وقال الذهبي عن الإمام الرضا عليه السّلام: كان سيّد بني هاشم في زمانه وأجلّهم وأنبلهم وكان المأمون يعظّمه ويخضع له[٥]، وقال ابن حجر: قال الحاكم ـ رجاءٌ لاحظوا هذه القضية ـ: سمعت أبا بكر بن المؤمّل بن الحسن بن عيسىٰ يقول: خرجنا مع إمام أهل الحديث أبي بكر بن خزيمة وعديله أبي علي الثقفي مع جماعة من مشايخنا، وهم إذ ذاك متوافرون، خرجنا إلى زيارة قبر علي بن موسىٰ الرضا بطوس، فرأيت من تعظيمه ـ أي تعظيم ابن خزيمة ـ لتلك البقعة وتواضعه لها وتضرّعه عندها ما تحيّرنا[٦].

فليسمع من يحرّم زيارة القبور والتضرّع عند القبور في المشاهد المشرفة.

---

(١) الصواعق المحرقة: ٣٠٧.

(٢) صفة الصفوة ٢/١٨٥.

(٣) تهذيب التهذيب ٧/٣٣٩، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك ١٠/١١٩ ـ ١٢٠ رقم ١١١٤.

(٤) سير أعلام النبلاء ٩/٣٨٨.

(٥) تاريخ الإسلام (٢٠١ ـ ٢١٠): ٢٧٠.

(٦) تهذيب التهذيب ٧/٣٣٩.

الإمام الجواد عليه السّلام:

قال الذهبي بترجمته: من سادات أهل بيت النبوّة، وكذا قال الصفدي[١]، وفي [تاريخ الخطيب] ما يفيد أنّه كان يرجع إليه ـ أي إلى الإمام الجواد ـ في معاني الأخبار وحقائق الأحكام[٢].

الإمام الهادي عليه السّلام:

قال الخطيب: أشخصه جعفر المتوكل من مدينة رسول اللّٰه إلى بغداد، ثمّ إلى سرّ من رأى، فقدِمها وأقام فيها عشرين سنة وتسعة أشهر، ولذا عرف بالعسكري[٣]، وقال الذهبي: كان المتوكل فيه نصب وانحراف[٤].

وقد شهد أعلام أهل السنّة بفقه الإمام الهادي وعبادته وزهده، قال اليافعي: كان الإمام علي الهادي متعبّداً فقيهاً إماماً[٥]، وقال ابن كثير: كان عابداً زاهداً[٦].

وكان سلام اللّٰه عليه أعلم علماء عصره، وقد ظهرت منزلته العلميّة في قضيّة اتّفقت للمتوكل عجز العلماء عن إعطاء الرأي الصحيح فيها، وكان الرأي في تلك القضية للإمام عليه السّلام، ذكر القضيّة الخطيب البغدادي في [تاريخ بغداد][٧].

---

(١) تاريخ الإسلام (٢١١ ـ ٢٢٠): ٣٨٥، وفيه «كان من سَرَوات آل بيت النبي صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم.

(٢) تاريخ بغداد ٣/ ٥٤.

(٣) المصدر ١٢/ ٥٦.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٥، الكامل في التاريخ ٧/ ٥٥.

(٥) مرآة الجنان ٢/ ١١٩.

(٦) البداية والنهاية ١١/ ١٥.

(٧) تاريخ بغداد ١٢/ ٥٦ ـ ٥٧.

الإمام العسكري عليه السّلام:

كان أكثر عمره تحت النظر، وكان الناس ممنوعين من الالتقاء به، والاستفادة منه، وحال الحكام دون أن تظهر علوم هذا الإمام عليه السّلام للأُمّة، ومع ذلك، فقد ظهرت منه فوائد، وظهرت منه كرامات، ونقلت عنه روايات كثيرة، وبإمكانكم المراجعة إلى كتاب [حلية الأولياء] وإلى [لسان الميزان][1]، وإلى [الفصول المهمّة في معرفة الأئمّة][2] وإلىٰ [الصواعق المحرقة][3]، وإلى [نور الأبصار][4] وإلىٰ [روض الرياحين لليافعي][5] وإلىٰ [جامع كرامات الأولياء] للنبهاني[6]، وغير هذه الكتب.

الإمام المهدي عجّل الله فرجه:

سنبحث عنه وعمّا يتعلّق به في ليلة خاصّة، إن شاء الله تعالىٰ.

وإن أردتم أن تعرفوا ابن تيميّة ورأيه في هؤلاء الأئمّة وحقده وتعصّبه ونصبه، فراجعوا كتاب [منهاج السنّة]، ولربّما نخصص ليلة للتحقيق عمّا جاء في منهاج السنّة في حقّ الأئمّة والشيعة والتشيّع.

ونسأل الله التوفيق لنا ولكم وصلّىٰ الله علىٰ محمّد وآله الطاهرين.

---

(١) لسان الميزان ١/ ٢٠٩.

(٢) الفصول المهمّة في معرفة الأئمة: ٢٨٤ ـ ٢٩٠.

(٣) الصواعق المحرقة: ٣١٣ ـ ٣١٤.

(٤) نور الأبصار: ١٨٣ ـ ١٨٥.

(٥) روض الرياحين، وعنه جواهر العقدين ق ٢ ج ٢/ ٤٣١.

(٦) جامع كرامات الأولياء ٢/ ١٨.


الإمام المهدي
عليه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين من الأولين والآخرين.

بحثنا في هذه الليلة عن الإمام المهدي عجّل الله تعالى فرجه.

الإمام المهدي في عقيدتنا ـ نحن الشيعة الإمامية الإثني عشرية ـ هو الإمام الثاني عشر من أئمّة أهل البيت عليهم السّلام.

نعتقد بأنّه ابن الحسن العسكري سلام الله عليه، ومن أولاد الإمام الحسين من أهل البيت سلام الله عليهم.

ونعتقد بأنّه مولود حي موجود، إلّا أنّه غائب عن الأبصار.

عقيدتنا هذه من ضروريّات مذهبنا، والتشكيك في هذه العقيدة من أبناء هذا المذهب خروج عن المذهب.

ولو أردنا أن نتكلّم مع أبناء غير هذا المذهب وندعو الآخرين إلى هذه العقيدة، لابدّ وأنْ نستدلّ بأدلّة عندهم، إمّا عندهم فقط، وإمّا عند الطرفين.

بحثنا حول المهدي سلام الله عليه يكون في ثلاثة فصول:

الفصل الأوّل: فيما يتعلّق بأصل الاعتقاد، وما عليه الشيعة الإماميّة الإثناعشريّة.

الفصل الثاني: في بحوث تتعلّق بمسألة المهدي على ضوء روايات أو أقوال موجودة في كتب السنّة تخالف ما عليه الشيعة الإماميّة.

الفصل الثالث: في سؤالات قد تختلج في أذهان أبناء الطائفة أيضاً، وقد تطرح في الكتب، ولربّما يشنّع بها من قبل الكتّاب من أهل السنّة على عقيدة هذه الطائفة وما تذهب إليه الإماميّة في هذا الموضوع.

الفصل الأوّل

وفي هذا الفصل نحاول أنْ نستدلّ بأدلّةٍ مشتركة بين عموم المسلمين، وأقصد من عموم المسلمين الشيعة الإماميّة الإثني عشريّة وأهل السنّة بجميع مذاهبهم.

في هذا الفصل نقاط وهي نقاط الاشتراك بين الجميع:

النقطة الأولى: لا خلاف بين المسلمين في أنّ لهذه الأُمّة مهديّاً، وأنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم قد أخبر به وبشّر به وذكر له أسماء وصفات وألقاباً وغير ذلك، والروايات الواردة في كتب الفريقين حول هذا الموضوع أكثر وأكثر من حدّ التواتر، ولذا لا يبقىٰ خلاف بين المسلمين في هذا الاعتقاد، ومن اطّلع علىٰ هذه الأحاديث وحقّقها وعرفها، ثمّ كذّب أصل هذا الموضوع مع الالتفات إلى هذه الناحية، فقد كذّب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم فيما أخبر به.

الروايات الواردة من طرق الفريقين وبأسانيد الفريقين موجودة في الكتب وفي الصحاح والسنن والمسانيد، وقد أُلّفت لهذه الروايات كتب خاصة دوّن فيها العلماء من الفريقين تلك الروايات في تلك الكتب، وهناك آيات كثيرة من القرآن الكريم مأوّلة بالمهدي سلام الله عليه.

وحينئذ، لا يُعبأ ولا يعتنىٰ بقول شاذٍ من مثل ابن خلدون المؤرّخ[1]، حتّى أنّ بعض علماء السنّة كتبوا ردوداً على رأيه في هذه المسألة.

ومن أشهر المؤلّفين والمدوّنين لأحاديث المهدي سلام اللّٰه عليه من أهل السنّة في مختلف القرون:

أبو بكر ابن أبي خيثمة، المتوفىٰ سنة ٢٧٩.

نعيم بن حمّاد المروزي، المتوفىٰ سنة ٢٨٨.

الحسين ابن منادي، المتوفىٰ سنة ٣٣٦.

أبو نعيم الإصفهاني، المتوفىٰ سنة ٤٣٠.

أبو العلاء العطّار الهمداني، المتوفىٰ سنة ٥٦٩.

عبدالغني المقدسي، المتوفىٰ سنة ٦٠٠.

ابن عربي الأندلسي، المتوفىٰ سنة ٦٣٨.

سعد الدين الحموي، المتوفىٰ سنة ٦٥٠.

أبو عبداللّٰه الكنجي الشافعي، المتوفىٰ سنة ٦٥٨.

يوسف بن يحيىٰ المقدسي، المتوفىٰ سنة ٦٥٨.

ابن قيّم الجوزية، المتوفىٰ سنة ٦٨٥.

ابن كثير الدمشقي، المتوفىٰ سنة ٧٧٤.

جلال الدين السيوطي، المتوفىٰ سنة ٩١١.

شهاب الدين ابن حجر المكّي، المتوفىٰ سنة ٩٧٤.

علي بن حسام الدين المتقي الهندي، المتوفىٰ سنة ٩٧٥.

نور الدين علي القاري الهروي، المتوفىٰ سنة ١٠١٤.

---

(١) تاريخ ابن خلدون ١ / ٣١١، الفصل الثاني والخمسون.

محمّد بن علي الشوكاني القاضي، المتوفىٰ سنة ١٢٥٠.

أحمد بن صدّيق الغماري، المتوفىٰ سنة ١٣٨٠.

وهؤلاء أشهر المؤلّفين في أخبار المهدي منذ قديم الأيام، وفي عصرنا أيضاً كتب مؤلّفة من قبل كتّاب هذا الزمان، لا حاجة إلى ذكر أسماء تلك الكتب.

وهناك جماعة كبيرة من علماء أهل السنّة يصرّحون بتواتر حديث المهدي والأخبار الواردة حوله، أو بصحة تلك الأحاديث على الأقل، ومنهم:

الترمذي، صاحب الصحيح.

محمّد بن حسين الآبري، المتوفىٰ سنة ٣٦٣.

الحاكم النيسابوري، صاحب المستدرك.

أبو بكر البيهقي، صاحب السنن الكبرىٰ.

الفرّاء البغوي محيي السنة.

ابن الأثير الجزري.

جمال الدين المزّي.

شمس الدين الذهبي.

نور الدين الهيثمي.

ابن حجر العسقلاني.

وجلال الدين السيوطي.

إذن، لا يبقىٰ مجال للمناقشة في أصل مسألة المهدي في هذه الأُمّة.

النقطة الثانية: إنّه لابدّ في كلّ زمان من إمامٍ يعتقد به الناس أي المسلمون، ويقتدون به، ويجعلونه حجة بينهم وبين ربهم، وذلك ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ﴾[1]

---

(١) سورة النساء (٤): ١٦٥.

و﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾(١) و﴿قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ﴾(٢).

ويقول أمير المؤمنين عليه السّلام كما في [نهج البلاغة]: «اللهمّ بلىٰ لا تخلو الأرض من قائم للّٰه بحجّة إمّا ظاهراً مشهوراً وإمّا خائفاً مغمورا، لئلّا تبطل حجج اللّٰه وبيّناته»(٣).

والروايات الواردة في هذا الباب أيضاً كثيرة، ولاأظنّ أحداً يجرأ على المناقشة في أسانيد هذه الروايات ومداليلها، إنّها روايات واردة في الصحيحين، وفي المسانيد، وفي السنن، وفي المعاجم، وفي جميع كتب الحديث، والروايات هذه مقبولة عند الفريقين.

فقد اتفق المسلمون على رواية: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهليّة».

هذا الحديث بهذا اللفظ موجود في بعض المصادر، وقد أرسله سعد الدين التفتازاني إرسال المسلّم، وبنىٰ عليه بحوثه في كتابه [شرح المقاصد](٤).

ولهذا الحديث ألفاظ أُخرىٰ قد تختلف بعض الشيء مع معنىٰ هذا الحديث، إلّا أنّي أعتقد بأنّ جميع تلك الألفاظ لابدّ وأن ترجع إلى معنى واحد، ولابدّ أن تنتهي إلى مقصد واحد يقصده رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم.

فمثلاً في [مسند أحمد]: «من مات بغير إمام مات ميتة جاهلية»(٥)، وكذا في

(١) سورة الأنفال (٨): ٤٢.

(٢) سورة الأنعام (٦): ١٤٩.

(٣) نهج البلاغة: ٤٩٧ رقم ١٤٧.

(٤) شرح المقاصد ٥/ ٢٣٩ وما بعدها.

(٥) مسند أحمد ٤/ ٩٦، حديث معاوية بن أبي سفيان.

عدّة من المصادر: كمسند أبي داود الطيالسي[١]، وصحيح ابن حبّان[٢]، والمعجم الكبير للطبراني[٣]، وغيرها.

وعن بعض الكتب إضافة بلفظ: «من مات ولم يعرف إمام زمانه فليمتْ إن شاء يهودياً وإن شاء نصرانياً»، وقد نقله بهذا اللفظ بعض العلماء عن كتاب [المسائل الخمسون] للفخر الرازي.

وله أيضاً ألفاظ أُخرىٰ موجودة في السنن، وفي الصحاح، وفي المسانيد أيضاً، نكتفي بهذا القدر، ونشير إلى بعض الخصوصيات الموجودة في لفظ الحديث:

«من مات ولم يعرف»، لابدّ وأنْ تكون المعرفة هذه بمعنى الاعتقاد أو مقدمة للاعتقاد، «من مات ولم يعرف» أي: من مات ولم يعتقد بإمام زمانه، لا مطلق إمام الزمان، بإمام زمانه الحق، بإمام زمانه الشرعي، بإمام زمانه المنصوب من قبل اللّٰه سبحانه وتعالىٰ.

«من مات ولم يعرف إمام زمانه» بهذه القيود «مات ميتة جاهلية»، وإلّا لو كان المراد من إمام الزمان أيّ حاكم سيطر على شؤون المسلمين وتغلَّب على أُمور المؤمنين، لا تكون معرفة هكذا شخص واجبة، ولا يكون عدم معرفته موجباً للدخول في النار، ولا يكون موته موت جاهلية، هذا واضح.

إذن، لابدّ من أن يكون الإمام الذي تجب معرفته إمام حق، وإماماً شرعياً، فحينئذٍ، على الإنسان أن يعتقد بإمامة هذا الشخص، ويجعله حجةً بينه وبين ربّه، وهذا واجب، بحيث لو أنّه لم يعتقد بإمامته ومات، يكون موته موت جاهلية،

(١) مسند أبي داود الطيالسي: ٢٥٩.

(٢) صحيح ابن حبّان ١٠/ ٤٣٤ رقم ٤٥٧٣، وفيه: «من مات وليس له إمام».

(٣) المعجم الكبير للطبراني ١٩/ ٣٨٨ رقم ٩١٠.

وبعبارة أُخرىٰ: «فليمت إنْ شاء يهودياً وإنْ شاء نصرانياً».

وذكر المورخون: أنّ عبدالله بن عمر، الذي امتنع من بيعة أمير المؤمنين سلام الله عليه، طرق على الحجّاج بابه ليلاً ليبايعه لعبدالملك، كي لا يبيت تلك الليلة بلاإمام، وكان قصده من ذلك هو العمل بهذا الحديث كما قال، فقد طرق باب الحجّاج ودخل عليه في تلك الليلة وطلب منه أن يبايعه قائلاً: سمعت رسول الله يقول: «من مات ولاإمام له مات ميتة جاهلية»، لكن الحجّاج احتقر عبدالله بن عمر، ومدّ رجله وقال: بايع رجلي، فبايع عبدالله بن عمر الحجّاج بهذه الطريقة.

وطبيعي أنّ من يأبىٰ عن البيعة لمثل أمير المؤمنين عليه السّلام يبتلي في يوم من الأيّام بالبيعة لمثل الحجّاج وبهذا الشكل.

وكتبوا بترجمة عبدالله بن عمر، وفي قضايا الحَرّة بالذات، تلك الواقعة التي أباح فيها يزيد بن معاوية المدينة المنورة ثلاثة أيام، أباحها لجيوشه يفعلون ما يشاؤون، وأنتم تعلمون بما كان وما حدث في تلك الواقعة، حيث قتل عشرات الآلاف من الناس، والمئات من الصحابة والتابعين، وافتضت الأبكار، وولدت النساء بالمئات من غير زوج.

في هذه الواقعة أتىٰ عبدالله بن عمر إلى عبدالله بن مُطيع، فقال عبدالله ابن مطيع: إطرحوا لأبي عبدالرحمن وسادة، فقال: إنّي لم آتك لكي أجلس، أتيتك لأُحدّثك حديثاً، سمعت رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم يقول: «من خلع يداً من طاعة لقىٰ الله يوم القيامة لا حجّة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية»، [أخرجه مسلم][1].

---

(١) صحيح مسلم ٣/١٤٧٨ رقم ١٨٥١.

فقضية وجوب معرفة الإمام في كلّ زمان والاعتقاد بإمامته والالتزام ببيعته، أمر مفروغ منه ومسلّم، وتدلّ عليه الأحاديث، وسيرة الصحابة، وسائر الناس، ومنها ما ذكرت لكم من أحوال عبدالله بن عمر الذي يجعلونه قدوة لهم.

إلّا أنّ عبدالله بن عمر ذكروا أنّه كان يتأسّف على عدم بيعته لأمير المؤمنين عليه السّلام، وعدم مشاركته معه في قتال الفئة الباغية، وهذا موجود في المصادر، فراجعوا [الطبقات] لابن سعد(١) و[المستدرك] للحاكم(٢) وغيرها من الكتب.

وعلى كلّ حال لسنا بصدد الكلام عن عبدالله بن عمر أو غيره، وإنّما أردت أن أذكر لكم نماذج من الكتاب والسنة وسيرة الصحابة على أنّ هذه المسألة ـ مسألة أنّ في كلّ زمان ولكلّ زمان إمام لابدّ وأنْ يعتقد المسلمون بإمامته ويجعلونه حجةً بينهم وبين ربهم ـ من ضروريات عقائد الإسلام.

النقطة الثالثة: إنّ المهدي من الأئمّة الإثني عشر المشار اليهم في حديث الأئمّة بعدي إثنا عشر، ولا ريب ولا خلاف في هذه الناحية، فإنّ القيود التي ذُكرت في رواية الأئمّة إثنا عشر، تلك القيود كلّها منطبقة على المهدي سلام الله عليه، لأنّ هذا الإمام عندما يظهر، يجتمع الناس على القول بإمامته، وأنّ الله سبحانه وتعالىٰ سيعزّ الإسلام بدولته، وأنّه سيظهر دينه على الدين كلّه، وجميع تلك القيود والمواصفات التي وردت في أحاديث الأئمّة اثنا عشر كلّها منطبقة على المهدي سلام الله عليه.

(١) طبقات ابن سعد ٤/ ١٨٥ و١٨٧، وفيه: «ما أجدني آسى على شيء من أمر الدنيا إلّا أنّي لم أُقاتل الفئة الباغية، ما آسى عن الدنيا إلّا على ثلاث: ظمأ الهواجر ومكابدة الليل وألّا أكون قاتلت الفئة هذه الفئة التي حلّت بنا».

(٢) المستدرك على الصحيحين ٣/ ١١٥، لكن في الصفحة ٥٥٨ سطر ٨ العبارة في المتن هكذا: «ما آسى على شيء» فلم يذكر بقية الخبر، وفي الهامش: بياض في الأصل!!

وببالي أنّي رأيت في بعض الكتب التي حاولوا فيها ذكر الخلفاء بعد رسول الله من بني أُميّة وغيرهم، يعدّون المهدي أيضاً من أُولئك الخلفاء الإثني عشر، الذين أخبر عنهم رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم في الأحاديث التي درسناها في الليلة الماضية.

وإلى الآن عرفنا الاتفاق على ثلاثة نقاط:

النقطة الأُولى: أنّ في هذه الأُمّة مهدياً.

النقطة الثانية: أنّ لكلّ زمان إماماً يجب على كلّ مسلمٍ معرفته والإيمان به والالتزام بطاعته والانقياد له.

النقطة الثالثة: أنّ المهدي عليه السّلام الذي أخبر عنه رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم في تلك الأحاديث الكثيرة، نفس المهدي الذي يكون الإمام الثاني عشر من الأئمّة، الذين أخبر عن إمامتهم من بعده في أحاديث الأئمّة إثنا عشر.

وإلى الآن عرفنا المشتركات بين المسلمين، فإنّه إلى هنا لا خلاف بين طوائف المسلمين، ويكون المهدي حينئذ أمراً مفروغاً منه ومسلّماً في هذه الأُمّة، والمهدي هو الثاني عشر من الأئمّة الإثني عشر، فهو الإمام الحق الذي يجب معرفته والاعتقاد به، وأنّ من مات ولم يعرف المهدي مات ميتة جاهلية.

وهنا قالت الشيعة الإمامية الإثنا عشرية: إنّ الذي عرفناه مصداقاً لهذه النقاط هو ابن الحسن العسكري، ابن الإمام الهادي، ابن الإمام الجواد، ابن الإمام الرضا، ابن الإمام الكاظم، ابن الإمام الصادق، ابن الإمام الباقر، ابن الإمام السجاد، ابن الحسين الشهيد، ابن علي بن أبي طالب، سلام الله عليهم أجمعين.

فهذه عقيدة الشيعة، فهم يطبّقون تلك النقاط الثلاثة المتفق عليها على هذا المصداق.

فهل هناك حديث عند الجمهور يوافق الشيعة الإماميّة، ويدلّ على ما تذهب

إليه الشيعة الإماميّة في هذا التطبيق؟

هل هناك حديث أو أحاديث من طرق أهل السنّة توافق هذا التطبيق وتؤيّده؟

من هنا يشرع البحث بين الشيعة وغيرهم، فهذه عقيدة الشيعة ولهم عليها أدلّتهم من الكتاب والسنّة وغير ذلك، وما بلغهم وما وصلهم عن أئمّة أهل البيت الصادقين سلام اللّٰه عليهم.

لكن هل هناك ما يدلّ على هذا الاعتقاد في كتب أهل السنّة أيضاً، لتكون هذه العقيدة مؤيَّدة ومدعمة من قبل روايات السنّة، ويمكن للشيعة الإماميّة أنْ تلزم أولئك بما رووا في كتبهم أو لا؟

نعم، وردت روايات في كتب القوم مطابقة لهذا الاعتقاد، إذن، يكون هذا الاعتقاد متفقاً عليه حسب الروايات، وإن لم يكن القوم يعتقدون بهذا الاعتقاد بحسب الأقوال، إلّا أنّا نبحث أوّلاً عن العقيدة على ضوء الأدلّة، ثمّ على ضوء الأقوال والآراء، فلنقرأ بعض تلك الروايات:

الرواية الأُولىٰ: قوله صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم: «لو لم يبق من الدنيا إلّا يوم واحد لطوّل اللّٰه عزّوجلّ ذلك اليوم حتّى يبعث فيه رجلاً من ولدي، اسمه اسمي، فقام سلمان الفارسي فقال: يا رسول اللّٰه، من أيّ ولدك؟ قال: من وَلَدي هذا. وضرب بيده على الحسين».

هذه الرواية في المصادر عن أبي القاسم الطبراني[1]، ومحب الدين الطبري[2]، وأبي نعيم الإصفهاني[3]، وابن قيّم الجوزية[4]، ويوسف بن يحيىٰ

(١) المعجم الكبير ١٠/١٦٦ رقم ١٠٢٢٢ باختلاف.

(٢) ذخائر العقبىٰ في مناقب ذوي القربىٰ: ١٣٦ باب ما جاء ان المهدي من ولد الحسين.

(٣) الأربعون حديثاً في المهدي، وقد رواه عنه العلماء بالأسانيد.

(٤) المنار المنيف في الصحيح والضعيف: ١٤٨.

المقدسي(١)، وشيخ الإسلام الجويني(٢)، وابن حجر المكي صاحب [الصواعق](٣).

الحديث الثاني: قوله صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم لبضعته الزهراء سلام اللّٰه عليها وهو في مرض وفاته: «ما يبكيك يا فاطمة، أما علمت أنّ اللّٰه اطّلع إلى الأرض إطّلاعة أو اطْلاعة فاختار منها أباك فبعثه نبيّاً، ثمّ اطّلع ثانية فاختار بعلك، فأوحىٰ إليّ فأنكحته إيّاك واتّخذته وصيّاً، أما علمت أنّكِ بكرامة اللّٰه إيّاك زوّجك أعلمهم علماً، وأكثرهم حلماً، وأقدمهم سلماً، فضحكت واستبشرت، فأراد رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم أن يزيدها مزيد الخير، فقال لها: ومنّا مهدي الأُمّة الذي يصلّي عيسىٰ خلفه، ثمّ ضرب على منكب الحسين فقال: من هذا مهدي الأُمّة».

وهذا الحديث رواه كما في المصادر: أبو الحسن الدارقطني، أبو المظفر السمعاني، أبو عبداللّٰه الكنجي، وابن الصبّاغ المالكي(٤).

الحديث الثالث: قوله صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم: «يخرج المهدي من ولد الحسين من قبل المشرق، لو استقبلته الجبال لهدمها واتّخذ فيها طرقاً».

وهذا الحديث كما في المصادر عن نعيم بن حمّاد، والطبراني، وأبي نعيم، والمقدسي صاحب كتاب [عقد الدرر في أخبار المنتظر](٥).

---

(١) عقد الدرر في أخبار المنتظر: ٥٦.

(٢) فرائد السمطين ٢/٣٢٥ رقم ٥٧٥ عن حذيفة بن اليمان.

(٣) الصواعق المحرقة: ٢٤٩ وما بعدها.

(٤) البيان في أخبار صاحب الزمان للكنجي الشافعي: ٥٠٢ (ضمن كفاية الطالب)، الفصول المهمّة في معرفة الأئمة: ٢٩٦.

(٥) الفتن لنعيم بن حمّاد ١/٢٧١ رقم ١٠٩٥، عقد الدرر في أخبار المنتظر: ٢٢٣ عن الطبراني وأبي نعيم، وأنظر: الحاوي للفتاوي ٢/٦٦ عن ابن عساكر.

هذا بحسب الروايات.

وأمّا بحسب أقوال العلماء المحدّثين والمؤرّخين والمتصوفين، هؤلاء أيضاً يصرّحون بأنّ المهدي ابن الحسين، أي من ذريّة الحسين، ويضيفون على ذلك أنّه ابن الحسن العسكري، وأيضاً هو مولود وموجود، هؤلاء عدة كبيرة من العلماء من أهل السنّة في مختلف العلوم، أذكر أشهرهم:

أحمد بن محمّد بن هاشم البلاذري، المتوفىٰ سنة ٢٧٩.

أبو بكر البيهقي، المتوفىٰ سنة ٤٥٨.

ابن الخشّاب، المتوفىٰ سنة ٥٦٧.

ابن الأزرق المؤرخ، المتوفىٰ سنة ٥٩٠.

ابن عربي الأندلسي صاحب الفتوحات المكية، المتوفىٰ سنة ٦٣٨.

ابن طلحة الشافعي المتوفىٰ سنة ٦٥٣.

سبط ابن الجوزي الحنفي، المتوفىٰ سنة ٦٥٤.

الكنجي الشافعي، المتوفىٰ سنة ٦٥٨.

صدر الدين القونوي، المتوفىٰ سنة ٦٧٢.

صدر الدين الحموي، المتوفىٰ سنة ٧٢٣.

عمر بن الوردي المؤرخ الصوفي الواعظ، المتوفىٰ سنة ٧٤٩.

صلاح الدين الصفدي صاحب الوافي بالوفيات، المتوفىٰ سنة ٧٦٤.

شمس الدين ابن الجزري، المتوفىٰ سنة ٨٣٣.

ابن الصبّاغ المالكي، المتوفىٰ سنة ٨٥٥.

جلال الدين السيوطي، المتوفىٰ سنة ٩١١.

عبدالوهاب الشعراني الفقيه الصوفي، المتوفىٰ سنة ٩٧٣.

ابن حجر المكي، المتوفىٰ سنة ٩٧٣.

على القاري الهروي، المتوفىٰ سنة ١٠١٣.

عبدالحق الدهلوي، المتوفىٰ سنة ١٠٥٢.

شاه ولي اللّه الدهلوي، المتوفىٰ سنة ١١٧٦.

القندوزي الحنفي، المتوفىٰ سنة ١٢٩٤.

فظهر إلى الآن:

أوّلاً: أنّ المهدي عليه السّلام من هذه الأُمّة.

ثانياً: المهدي عليه السّلام من بني هاشم.

ثالثاً: المهدي عليه السّلام من عترة النبي صلّى اللّه عليه وآله وسلّم.

رابعاً: المهدي عليه السّلام من ولد فاطمة عليها السّلام.

خامساً: المهدي عليه السّلام من ولد الحسين عليه السّلام.

ولكلّ واحد من هذه النقاط: كونه من هذه الأُمّة، كونه من بني هاشم، كونه من عترة النبي، كونه من ولد فاطمة، كونه من ولد الحسين، لكلّ بند من هذه البنود، روايات خاصة، ولم نتعرّض لها لغرض الاختصار.

فانتهينا إذن من الفصل الأول.

الفصل الثاني

هناك بحوث تدور حول رواياتٍ في كتب السنّة تخالف هذا الذي انتهينا إليه، و لربّما اتّخذ بعض العلماء من أهل السنّة ما دلّت عليه تلك الروايات عقيدةً لهم، ودافعوا عن تلك العقيدة، إلّا أنّنا في بحوثنا حقّقنا أنّ تلك الروايات المخالفة لهذه العقيدة، إمّا ضعيفة سنداً، وإمّا فيها تحريف، والتحريف تارةً يكون عمداً، واخرى يكون سهواً، وتلك البحوث هي:

أوّلاً: الخبر الواحد الذي ورد في بعض كتبهم في أنّ «المهدي هو عيسىٰ ابن مريم»[1]، فليس من هذه الأُمّة، وإنّما المهدي هو عيسىٰ بن مريم، فالمهدي الذي أخبر به رسول اللّٰه في تلك الروايات الكثيرة المتواترة التي دوّنها العلماء في كتبهم، وأصبحت تلك الروايات موضع وفاق بين المسلمين، وأصبحت من ضمن عقائدهم، المراد من المهدي في جميع تلك الروايات هو عيسىٰ بن مريم.

وهذه رواية واحدة فقط موجودة في بعض كتب أهل السنّة.

وثانياً: الخبر الواحد الذي ورد في بعض كتبهم من أنّ «المهدي من ولد العباس»[2]، فليس من أهل بيت رسول اللّٰه صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم.

---

(١) المنار المنيف: ١٢٩، كنز العمّال ١٤/ ٢٦٣ رقم ٣٨٦٥٦.

(٢) المنار المنيف: ١٣٦، كنز العمّال ١٤/ ٢٦٤ رقم ٣٨٦٦٣.

وهذا كأنّه وُضِع في زمن بني العباس لصالح حكّام بني العباس.

وثالثا: الخبر الواحد الذي في كتبهم من أنّه «من ولد الحسن»[١]، لا من ولد الحسين.

ورابعاً: الخبر الواحد الذي في بعض كتبهم من أنّ اسم أبي المهدي اسم أبي النبي[٢]، وأبو النبي اسمه عبداللّه، فلا ينطبق على المهدي ابن الحسن العسكري سلام اللّه عليهما، فتكون رواية مخالفة لما ذكرناه واستنتجناه من الأدلة.

وخامساً: ما عزاه ابن تيميّة إلى الطبري وابن قانع من «أنّ الحسن العسكري قد مات بلاعقب»[٣] وإذا كان الحسن العسكري قد مات بلاعقب، فليس المهدي ابن الحسن العسكري.

فهذه بحوثٌ لابدّ من التعرّض لها وإثبات ضعف هذه الأحاديث المخالفة، أو إثبات أنّها روايات محرّفة.

أمّا ما نسبه ابن تيميّة إلى الطبري صاحب التاريخ، وإلى ابن قانع، فهو كذب، وقد حققته بالتفصيل في بعض مؤلفاتي.

وأمّا بالنسبة إلى البحوث الأُخرىٰ، فلو أردنا الدخول في تحقيقها، لاحتجنا إلى وقت إضافي، فإن شاء اللّه تعالىٰ بعد أن أُكمل البحث في هذه الليلة في الفصل الثالث، إن بقي من الوقت شيء، ندخل في هذه البحوث لغرض التفصيل، وإلّا فلاضرورة.

وحينئذ نصل إلى الفصل الثالث.

---

(١) المنار المنيف: ١٣١.

(٢) كنز العمّال ١٤/٢٦٨ ح ٣٨٦٧٨.

(٣) منهاج السنّة ١/١٢٢ و٤/٨٧

الفصل الثالث

الأسئلة:

السؤال الأول: مسألة طول العمر؟

السؤال الثاني: لماذا هذه الغيبة؟

السؤال الثالث: ما الفائدة من إمام غائب؟

السؤال الرابع: أين يعيش المهدي؟

السؤال الخامس: متى يظهر؟

السؤال السادس: ما هو تكليف المؤمنين تجاهه وتجاه الأحكام الشرعية في زمن الغيبة؟

السؤال السابع: ما هي الحوادث الكائنة عند ظهوره وبعد ظهوره؟

السؤال الثامن: مسألة الرجعة؟

وقد تكون هناك أسئلة أُخرىٰ.

ولابدّ من الإجابة على هذه الأسئلة ولو بنحو الإجمال، لئلّا يبقىٰ البحث ناقصاً.

أقرأ لكم عبارة السعد التفتازاني أوّلاً، وندخل في البحث ونشرع في الجواب عن هذه الأسئلة ولو بنحو الإجمال كما ذكرت.

يقول السعد التفتازاني[١]: زعمت الإمامية من الشيعة أنّ محمّد بن الحسن العسكري اختفىٰ عن الناس خوفاً من الأعداء، ولا استحالة في طول عمره كنوح ولقمان والخضر عليه السّلام.

يقول: وأنكر ذلك سائر الفرق، لأنّه ادّعاء أمر مستبعد جدّاً، ولأنّ اختفاء إمامٍ هذا القدر من الأنام بحيث لا يذكر منه إلّا الاسم، بعيد جدّاً، ولأنّ بعثه مع هذا الاختفاء عبث، ولو سلّم، فكان ينبغي أنْ يكون ظاهراً، فما قيل أو فما يقال: إنّ عيسىٰ يقتدي بالمهدي أو بالعكس شيء لا مستند له، فلا ينبغي أنْ يعوّل عليه[٢].

هذا غاية ما توصّل إليه متكلّمهم سعد الدين التفتازاني.

أقول: إن تطرح هذه الأسئلة كبحوثٍ علمية ومناقشات، فلا مانع، ويا حبّذا لو تطرح كذلك ويلتزم فيها بالآداب والأخلاق والمتانة، ولا يكون هناك شتم وسبّ وتهجّم وتهريج واستهزاء، وهكذا فعل بعض العلماء وبعض الكتّاب المعاصرين.

إلّا أنّا إذا راجعنا [منهاج السنّة] وجدناه في فصل البحث عن المهدي قد ملأ كتابه حقداً وبغضاً وعناداً وسبّاً وشتماً وتهريجاً وتكذيباً للحقائق!!! بحيث لو أنّكم أخرجتم من كتاب منهاج السنّة ما يتعلّق بالمهدي وما اشتمل عليه من السبّ والشتم لجاء كتاباً مستقلاً.

وقد تبعه أولياؤه في هذا المنهج من كتّاب زماننا وفي خصوص المهدي سلام اللّٰه عليه واعتقاد الشيعة في المهدي، تراهم يتهجّمون ويسبّون وينسبون إلينا الأكاذيب، ويخرجون عن حدود الآداب، ومع الأسف يكون لكتبهم قرّاء ومن يروّج لها في بعض الأوساط.

والحقيقة، إنّه إنْ يشك الباحث في أحاديث المهدي، أو يُناقش في أحاديث

(١ـ٢) شرح المقاصد ٥/ ٣١٣.

«الأئمّة الإثنا عشر»، أو لا يرتضي حديث «من مات ولم يعرف إمام زمانه»، فهذا له وجه، بمعنىٰ أنّه يقول: بأنّي لاأُوافق على صحّة هذه الأحاديث، فيبقىٰ على رأيه، ولا يتكلّم معه إن لم يقتنع بما في الكتب، لاسيّما بروايات أبناء مذهبه.

وأمّا بناء على قبول هذه الأحاديث لكونها مخرّجة في الصحاح، وفي السنن، والمسانيد، والكتب المعتبرة، وأنّها أحاديث متفقّ عليها بين المسلمين، وأنّ الاعتقاد بالمهدي عليه السّلام أو الاعتقاد بالإمام في كلّ زمان واجب، وأنّ المهدي هو الثاني عشر في الحديث المعروف المتفق عليه، فيكون البحث بنحو آخر، لأنّه إنْ كان الباحث موافقاً على هذه الأحاديث، وعلى ماورد من أنّ المهدي ابن الحسن العسكري، فلامحالة يكون معتقداً بولادة المهدي عليه السّلام، كما اعتقدوا، وذكرنا أسماء كثيرين منهم.

نعم، منهم من يستبعد طول العمر، بأنْ يبقىٰ الإنسان هذه المدّة في هذا العالم، وهذا مستبعد كما عبّر السعد التفتازاني، فإن التفتازاني لم يكذّب ولادة المهدي من الحسن العسكري سلام اللّٰه عليه، وإنّما استبعد أن يكون الإمام باقياً هذه المدة من الزمان، ولذا نرىٰ بعضهم يعترف بولادة الإمام عليه السّلام ثمّ يقول: «مات»، يعترف بولادته بمقتضىٰ الأدلّة الموجودة، لكنّه يقول بموته، لعدم تعقّله بقاء الإنسان في هذا العالم هذا المقدار من العمر، لكن هذا يتنافىٰ مع «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية»، حيث قرّرنا أنّ هذا الحديث يدلّ على وجود إمام في كلّ زمان.

ولذا نرىٰ البعض الآخر منهم يلتفت إلى هذه النواحي، فلا يقول مات، بل يقول: «لاندري ما صار»، وُلِد، إلّا أنّه لاندري ما صار، وما وقع عليه، فلا يعترف ببقائه، لأنّه يستبعد البقاء هذه المدة، ولا ينفي البقاء لأنّه يتنافىٰ مع الأحاديث، ممّا يظهر أنّهم ملتزمون بهذه الأحاديث، ومن التزم بهذه الأحاديث لابدّ وأن يلتزم

بولادة المهدي عليه السّلام ووجوده.

ثمّ الاستبعاد دائماً وفي كلّ شيء، وفي كلّ أمر من الأُمور، الاستبعاد يزول إنْ حدث له نظير، لو أنّك تيقّنت عدم شيء أو عدم إمكان شيء فوقع فرد واحد ومصداق واحد لذلك الشيء، ذلك الاعتقاد بالعدم الذي كنت تجزم به مائة بالمائة سيكون تسعين بالمائة، لوقوع فرد واحد، فإذا وقع فرد آخر، وإذا وقع فرد ثالث، ومصداق رابع، هذا الاعتقاد الذي كان مائة بالمائة ثمّ أصبح تسعين بالمائة، ينزل على ثمانين، وسبعين، وإلى خمسين وتحت الخمسين، فحينئذٍ، نقول للسعد التفتازاني:

إنّ اللّٰه سبحانه وتعالىٰ أمكنه أنْ يعمّر نوحاً هذا العمر، أمكنه أن يبقي خضراً في هذا العالم هذا المدة، أمكنه سبحانه وتعالىٰ أنْ يبقي عيسىٰ في السماء هذه المدّة، الذي هو من ضروريات عقائد المسلمين، ومن يمكنه أنْ ينكر وجود عيسى؟! وأيضاً: في رواياتهم هم يثبتون وجود الدجال الآن، يقولون بوجوده منذ ذلك الزمان، فإذا تعدّدت الأفراد، وتعدّدت المصاديق، وتعدّدت الشواهد، يقلّ الاستبعاد يوماً فيوماً، وهذه الاكتشافات والاختراعات التي ترونها يوماً فيوماً تبدل المستحيلات إلى ممكنات، فحينئذ، ليس لسعد التفتازاني وغيره إلّا الاستبعاد، وقد ذكرنا أنّ الاستبعاد يزول شيئاً فشيئاً.

يمثّل بعض علمائنا ويقول: لو أنّ أحداً ادّعىٰ تمكّنه من المشي على الماء، سيكذّبه الحاضرون، وكلّ من يسمع هذه الدعوىٰ يقول: هذا غير ممكن، فإذا مشىٰ على الماء وعبر النهر مرّةً، يزول الاستغراب أو الاستبعاد من السامعين بمقدار هذه المرّة، فإذا كرّر هذا الفعل وكرّره وكرّره أصبح هذا الفعل أمراً طبيعياً وسهل القبول للجميع، حينئذ هذا الاستبعاد يزول بوجود نظائر ذلك.

إلّا أنّ ابن تيميّة ملتفت إلى هذه الناحية، فيكذّب أصل حياة الخضر ويقول

بأنّ أكثر العلماء يقولون بأنّ الخضر قد مات[١]، فيضطرّ إلى هذه الدعوىٰ، لأنّ هذه النظائر إذا ارتفعت رجع الاستبعاد مرة أُخرىٰ.

لكنّك إذا رجعت مثلاً إلى [الإصابة] لابن حجر العسقلاني[٢] لرأيته يذكر الخضر من جملة الصحابة، ولو رجعت إلى كتاب [تهذيب الأسماء واللغات] للحافظ النووي[٣] الذي هو من علماء القرن السادس أو السابع يصرّح: بأنّ جمهور العلماء على أنّ الخضر حي، فكان الخضر حيّاً إلى زمن النووي، وإذا نزلت شيئاً فشيئاً تصل إلى مثل القاري في [المرقاة] وتصل إلى مثل [شرح المواهب اللدنيّة]، هناك يصرّحون كلّهم يبقاء الخضر إلى زمانهم، وحتّى أنّهم ينقلون قصصاً وحكاياتٍ ممن التقىٰ بالخضر وسمع منه الأخبار والروايات.

فحينئذٍ تكذيب وجود الخصر من قبل ابن تيميّة إنّما هو لعلةٍ ولحساب، وهو يعلم بأنّ وجود الخضر خير دليل على أنّ هذا الاستبعاد ليس في محلّه.

على أنّ اللّٰه وتعالىٰ إذا اقتضت الحكمة أنْ يبقي أحداً في هذا العالم آلاف السنين، إذا اقتضت الحكمة، فقدرته سبحانه وتعالىٰ تطبّق تلك الإرادة، ومشيّته تطبّق، وهو قادر على كلّ شيء.

فمسألة طول العمر أصبحت الآن مسألة بسيطة الحلّ، وصار الجواب عن هذا السؤال سهلاً جداً في مثل زماننا.

وأمّا أنّ الإمام عليه السّلام متىٰ يظهر، وأنّه سلام اللّٰه عليه كيف يستفاد منه في زمن الغيبة؟

يقول ابن تيميّة وأيضاً يقول السعد التفتازاني: بأنّ المهدي لم يبق منه إلّا

---

(١) منهاج السنّة ٤/ ٩٣.

(٢) الإصابة ١/ ٤٢٩.

(٣) تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١٧٦ رقم ١٤٧.

الإسم، ولم ينتفع منه أحد حتّىٰ القائلون بوجوده.

وهؤلاء لا يعلمون، لأنّ هذه الأُمور لا يتوصّلون إليها ولا يـمكنهم الاطّـلاع عليها، إنّ الثقات من أبناء هذه الطائفة من علماء وغير علماء، لهم قضايا وحوادث وقصص وحكايات، تلك القضايا الثابتة المروية عن طرق الثـقات مـدوّنة فـي الكتب المعنيّة، وكم من قضية رجع الشيعة، عموم الشيعة، أو في قضايا شخصية، رجعوا إلى الإمام عليه السّلام وأخذوا منه حلّ تلك القضية ورفع تلك المشكلة، إلّا أنّ أعداء الأئمّة سلام اللّه عليهم والمنافقين لا يوافقون على مثل هذه الأخبار، وطبيعي أن لا يوافقوا، ومن حقّهم أن لا يعتقدوا.

مضافاً، إلى أنّ اللّه سبحانه وتعالىٰ إنّما ينصب الإمام في كلّ أُمّـة، ويـرسل الرسول إلى كلّ أُمّة، ليتمّ به الحجة، وكم من نبي قتلوه في أوّل يـوم مـن نـبوّته ودعوته، وكم من رسول صلبوه في اليوم الأوّل مـن رسـالته، وكـم مـن الأنـبياء حاربوهم وشرّدوهم وطردوهم، أيمكن أن يقال للّه سبحانه وتعالىٰ: بأنّ إرسالك هؤلاء الرسل والأنبياء كان عبثاً!!

وأمّا أين يعيش؟

فأين يعيش الخضر؟ نحن نسأل القائلين ببقاء الخضر وغير الخضر ـ ممّن يعتقدون بحسب رواياتهم بقاءهم ـ هؤلاء أيـن يـعيشون؟ وهـذه ليست مسـألة مهمة، إنّ الإمام أين يعيش!

وأمّا الحوادث الكائنة عند ظهوره وبعد ظهوره؟

فتلك حوادث وقضايا مستقبلية وردت بها أخبار، وتلك الأخبار مدوّنة في الكتب المعنية.

والشيء الذي أراه مهمّاً من الناحية الاعتقادية والعملية، وأرجو أنْ تـلتفتوا إليه، فلربّما لا تجدونه مكتوباً وفي مكان لا تسمعونه من أحد كما أقوله لكم:

لاحظوا إذا كانت غيبة الإمام عليه السّلام لمصلحةٍ أو لسبب، ذلك السبب إمّا وجود المانع وإمّا عدم المقتضي، غيبة الإمام عليه السّلام إمّا هي لعدم المقتضي لظهوره، أي لعدم وجود الأرضية المناسبة لظهوره، أو لوجود الموانع عن ظهوره.

وجود الموانع وعدم المقتضي، كان السبب في غيبة الإمام عليه السّلام، هذا واضح.

إنّا لا نعلم أنّ المانع متىٰ يرتفع، ولا نعلم أنّ المقتضي متىٰ يتحقق ويحصل، ولذا ورد في الروايات: «إنّما أمرنا بغتة»[١].

فظهور الإمام عليه السّلام متىٰ يكون؟

حيث لا يكون مانع وتتمّ المقدمات والأرضية المناسبة لظهوره.

وهذا متىٰ يكون؟

العلم عند الله سبحانه وتعالىٰ، فيمكن أن يكون غداً، ويمكن أن يكون بعد غد، وهكذا، فهذا نقطة.

والنقطة الثانية: إنّ في رواياتنا أنّ حكومة المهدي ستكون مثل حكومة داود عليه السّلام، إنّه يحكم بحكم داود عليه السّلام، رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم قال: إنّما أقضىٰ بينكم بالبيّنات والأيمان وبعضكم ألحن بحجّته من بعض، وأيّما رجل قطعت له قطعة فإنّما أقطع له قطعة من نار»[٢].

أوضّح لكم هذه الرواية: رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم كان إذا تخاصم إليه رجلان، على دارٍ أو أرض أو على أيّ شيء آخر، يطلب من المدعي البيّنة، وحينئذ إنْ أقام البيّنة أخذ الشيء من المدعىٰ عليه وسلّمه إلى المدعي، وهذا

(١) المزار للشيخ المفيد: ٩، الاحتجاج للطبرسي ٣٢٤/٢.

(٢) الكافي ٤١٤/٧ رقم ١، باختلاف بالألفاظ.

الحكم يكون على أساس البيّنة، يقول رسول الله: إنّما أقضي بينكم بالبيّنة، أمّا إذا كانت البيّنة كاذبة والمدعي أقامها وعن هذا الطريق تملّك الشيء، فليعلم بأنّ الشيء المأخوذ هذا قطعة من النار، أنا وظيفتي أنْ أحكم بينكم بحسب البيّنة، وأنت أيّها المدعي إنْ كنت تعلم بينك وبين ربّك أنّ الشيء ليس لك، فلا يجوز لك أخذه وتملّكه.

إذن، يكون حكم رسول الله والحكم الإسلامي على أساس القواعد المقرّرة، وهذه هي الأدلة الظاهرية المعمول بها.

فإذا جاء المهدي سلام الله عليه، لا يأخذ بهذه القواعد والأحكام الظاهرية، وإنّما يحكم طبق الواقع، فإذا جاء ورأىٰ أنّ الشيء الذي بيدي وهذا الشيء الذي بحوزتي هو لزيد، أخذه منّي وأرجعه إلى زيد، وإذا علم أنّ هذه الدار التي أسكنها ملك لعمرو أخذها منّي وأرجعها إلى عمرو، فكلّ حقّ يرجع إلى صاحبه بحسب الواقع.

وعلى هذا، إذا كان الإمام عليه السّلام ظهوره بغتة، وكان حكمه بحسب الواقع، فنحن ماذا يكون تكليفنا فيما يتعلّق بنا في شؤوننا الداخلية والشخصية؟ في أمورنا الاجتماعية؟ في حقوق الله سبحانه وتعالىٰ علينا؟ وفي حقوق الآخرين علينا؟ ماذا يكون تكليفنا وفي كلّ لحظةٍ نحتمل ظهور الإمام عليه السّلام، وفي تلك اللحظة نعتقد بأنّ حكومته ستكون طبق الواقع لا على أساس القواعد الظاهرية؟ حينئذ، ماذا يكون تكليف كلّ فرد منّا؟

وهذا معنىٰ «أفضل الأعمال انتظار الفرج»[1].

وهذا معنىٰ ما ورد في الروايات من أنّ الأئمّه (سلام الله عليهم) كانوا ينهون

(١) الخصال للصدوق: ٦١٦.

الأصحاب عن الاستعجال بظهور الإمام عليه السّلام، إنّما كانوا يأمرون ويؤكّدون على إطاعة الإنسان لربّه، وأن يكون مستعدّاً لظهور الإمام عليه السّلام.

وبعبارة أُخرىٰ: مسألة الانتظار، ومسألة ترقب الحكومة الحقة، هذه المسألة خير وسيلة لإصلاح الفرد والمجتمع، وإذا صَلُحنا فقد مهّدنا الطريق لظهور الإمام عليه السّلام، ولأن نكون من أعوانه وأنصاره.

ولذا أمرونا بكثرة الدعاء لفرجهم، ولذا أمرونا بالانتظار لظهورهم، هذا الانتظار معناه أن يعكس الإنسان في نفسه ويطبّق على نفسه ما يقتضيه الواقع، قبل أن يأتي الإمام عليه السّلام ويكون هو المطبِّق، ولربّما يكون هناك شخص يواجه الإمام عليه السّلام ويأخذ الإمام منه كلّ شيء، لأنّ كلّ الأشياء التي بحوزته ليست له، وهذا ممكن.

فإذا راقبنا أنفسنا وطبّقنا عقائدنا ومعتقداتنا في سلوكنا الشخصي والاجتماعي، نكون ممهّدين ومساعدين ومعاونين على تحقّق الأرضية المناسبة لظهور الإمام عليه السّلام.

وتبقىٰ كلمة سجّلتها عن الإمام أمير المؤمنين عليه السّلام بهذه المناسبة، يقول الإمام عليه السّلام ـكما في [نهج البلاغة]ـ: «ولا تستعجلوا بما لم يعجّله اللّٰه لكم، فإنّه من مات منكم علىٰ فراشه وهو على معرفة حقّ ربّه وحقّ رسوله وأهل بيته، مات شهيداً»[1].

وعندنا في الروايات: أنّ من كان هكذا ومات قبل مجيء الإمام عليه السّلام مات وله أجر من كان في خدمته وضرب بالسيف تحت رايته.

يقول الإمام عليه السّلام: «فإنّه من مات منكم على فراشه وهو على معرفة

(١) نهج البلاغة: ٢٨٢ـ٢٨٣، الخطبة ١٩٠.

حقّ ربّه وحقّ رسوله وأهل بيته مات شهيداً، ووقع أجره على اللّٰه، واستوجب ثواب ما نوىٰ من صالح عمله، وقامت النيّة مقام إصلاته لسيفه، فإنّ لكلّ شيء مدّة وأجلاً»(١).

ففي نفس الوقت الذي نحن مأمورون بالدعاء بتعجيل الفرج، فنحن مأمورون أيضاً بتهيئة أنفسنا، وللاستعداد الكامل لأن نكون بخدمته، وإذا عمل كلّ فرد منّا بوظائفه، وعرف حقّ ربّه عزوجل وحقّ رسول صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم وحقّ أهل بيته عليهم السّلام، فقد تمّت الأرضية المناسبة لظهوره عليه السّلام، ولاأقل من أنّا أدّينا تكاليفنا ووظائفنا تجاه الإمام عليه السّلام.

وكنت أقصد أن أُلخّص البحث في بعض الجهات الأُخرىٰ حتّى أُوفّر وقتاً لهذه النقطة الأخيرة التي بيّنتها لكم، وذكرت لكم الدليل البرهاني العقلي والروائي علىٰ وجوب الالتزام العملي علىٰ كلّ واحد منّا بوظائفه تجاه ربّه وتجاه رسوله وتجاه أهل بيت الرسول عليهم السّلام.

نسأل اللّٰه سبحانه وتعالىٰ أن يعرّفنا حقّه، وأن يعرّفنا حقّ رسوله، وأن يعرّفنا حقّ الأئمّة الأطهار، وأن يعرّفنا حقّ إمامنا، وأنْ يوفّقنا لأداء الوظائف والتكاليف الملقاة على عواتقنا.

وصلّىٰ اللّٰه على محمّد وآله الطاهرين.

(١) تأويل الآيات: ٦٤٢، البحار ٥٢ / ١٤٤ ح ٦٣.

المحتويات

آية المباهلة

آية التّطهير

آية الولاية

حديث الدار

حديث الغدير

حديث الولاية

حديث الثقلين

حديث الطّير

حديث المنزلة

الدليل العقلي

على امامة علي عليه السّلام

ابطال ما أستدلّ به

لإمامة أبي بكر

إمامة بقية الأئمة

الامام المهدي

